

تحرير المرأة

تأليف

قاسم أمين

تربية المرأة والحجاب

تأليف

طلعت حرب

تقديم

أمينة البنداري

دار الكتاب اللبناني
بيروت



دار الكتاب المصرى
القاهرة

تربية المرأة والحجاب

تحرير المرأة

هـذا الكتـاب

صدر كتاب «تحرير المرأة» لأول مرة عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م)، وعقب نشره أثار زوبعة، أو معركة فكرية واجتماعية في الثقافة والمجتمع العربيين، ونال قاسم أمين قدرًا لا بأس به من الهجوم الشخصي والموضوعي؛ بلغ حد أن مُنع من دخول قصر الخديوي، وانبرى العديد من الكُتّاب للردّ عليه، وكان من أبرز هؤلاء طلعت حرب في كتابه «تربية المرأة والحجاب» الذي طُبع لأول مرة عام (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م).

حمَّل قاسم أمين وزر تخلف الأسرة والوطن على عادات حجب الوجه وعزل النساء وحرمانهن من التعليم؛ مما جعل من قضية المرأة قضية محورية وتأسيسية تتعلق بالأُمَّة ككل وليس بالنساء فقط؛ وهو ما زاد من حِدة الهجوم عليه.

يأتي الكتابان في سياق الرأي والرأي الآخر، في حقبة شهدت بزوغ وتطور فكرة الحرية وقضية التحرر كقضية وطنية شاملة، تتضمن تحرر الإنسان، وتحرر الوطن من قيود التخلف والتبعية والاحتلال. في هذا السياق جاءت قضية تحرر المرأة كجزء من سياق أشمل لتحرر الإنسان الفرد، وتثبيت قيم المساواة.

سلسلة

في الفكر النهضوي الإسلامي

الإشراف العام

إسماعيل سراج الدين

إدارة المشروع

صلاح الدين الجوهري

ألفت جافور - هالة عبد الوهاب- حنان عبد الرازق

اللجنة العلمية

محمد عمارة — محمد كمال الدين إمام

صلاح الدين الجوهري — إبراهيم البيومي غانم

الإشراف على الإخراج الفني

ألفت جافور

تصميم جرافيكي: شيرين بيومي ـ ريم نعمان

الإشراف على مراجعة النصوص

أحمد محمد شعبان — محمد القاسم

الأعمال التحضيرية والمتابعة

بسمة عبد العزيز ـ هدى سيد ـ شيماء التركي

مراجعة لغوية: فاطمة الزهراء صابر أبو العلا



في الفكر النهضوي الإسلامي

تحرير المرأة

تأليف

قاسم أمين

تربية المرأة والحجاب

تأليف

طلعت حرب

تقديم

أمينة البنداري

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٢ م

دار الكتاب المصري
القاهرة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

دار الكتاب اللبناني
بيروت

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

أمين، قاسم، 1863-1908.

تحرير المرأة/ تأليف قاسم أمين. تربية المرأة والحجاب/ تأليف محمد طلعت حرب. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2012.

ص. سم. (في الفكر النهضوي الإسلامي)

تدمك 978-977-452-168-7

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

1. تحرير المرأة. 2. المرأة في الحياة العامة. 3. المرأة في الإسلام. 4. حجاب المرأة. أ. حرب، محمد طلعت، 1876-1941. ب. العنوان ج. السلسلة.

ديوي – 305.42 2012619199

ISBN: 978-977-452-168-7 رقم الإيداع: 9294/2012

تتقدم مكتبة الإسكندرية بالشكر والتقدير

للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)

ومؤسسة كارنيجي بنيويورك Carnegie Corporation of New York

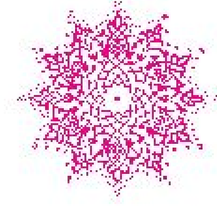
على الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمتاه للمشروع.

المحتوى

كتاب «تربية المرأة والحجاب»

الباب الأول
في المرأة ووظيفتها في المجتمع الإنساني

الباب الثاني
ما ينبغي أن تكون المرأة متخلقة به ويدخل في هذا المبحث
ماهية التربية الصحيحة وطرق الوصول إليها



مقدّمة السلسلة

إن فكرة هذا المشروع الذي أُطلِق عليه «إعادة إصدار مختارات من التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْنِ/ التاسع عشر والعشرين الميلادِيَّيْن»، قد نبعت من الرؤية التي تتبناها مكتبة الإسكندرية بشأن ضرورة المحافظة على التراث الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة، والمساهمة في نقل هذا التراث للأجيال المتعاقبة تأكيدًا لأهمية التواصل بين أجيال الأمة عبر تاريخها الحضاري؛ إذ إن الإنتاج الثقافي - لا شكَّ - تراكمي، وإن الإبداع ينبت في الأرض الخصبة بعطاء السابقين، وإن التجديد الفعال لا يتم إلا مع التأصيل. وضمان هذا التواصل يعتبر من أهم وظائف المكتبة التي اضطلعت بها، منذ نشأتها الأولى وعبر مراحل تطورها المختلفة.

والسبب الرئيسي لاختيار هذين القرنين هو وجود انطباع سائد غير صحيح؛ وهو أن الإسهامات الكبيرة التي قام بها المفكرون والعلماء المسلمون قد توقفت عند فترات تاريخية قديمة، ولم تتجاوزها. ولكن الحقائق الموثقة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد أن عطاء المفكرين المسلمين في الفكر النهضوي التنويري - وإن

مر بمدٍّ وجزر - إنما هو تواصل عبر الأحقاب الزمنية المختلفة، بما في ذلك الحقبة الحديثة والمعاصرة التي تشمل القرنين الأخيرين.

يهدف هذا المشروع - فيما يهدف - إلى تكوين مكتبة متكاملة ومتنوعة، تضم مختارات من أهم الأعمال الفكرية لرواد الإصلاح والتجديد الإسلامي خلال القرنين الهجريَّيْن المذكورَيْن. والمكتبة إذ تسعى لإتاحة هذه المختارات على أوسع نطاق ممكن، عبر إعادة إصدارها في طبعة ورقية جديدة، وعبر النشر الإلكتروني أيضًا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فإنها تستهدف في المقام الأول إتاحة هذه المختارات للشباب وللأجيال الجديدة بصفة خاصة.

ويسبق كلَّ كتاب تقديمٌ أعده أحد الباحثين المتميزين، وفق منهجية منضبطة، جمعت بين التعريف بأولئك الرواد واجتهاداتهم من جهة، والتعريف بالسياق التاريخي/ الاجتماعي الذي ظهرت فيه تلك الاجتهادات من جهة أخرى؛ بما كان فيه من تحديات وقضايا نهضوية كبرى، مع التأكيد أساسًا على آراء المؤلف واجتهاداته والأصداء التي تركها الكتاب. وللتأكد من توافر أعلى معايير الدقة، فإن التقديمات التي كتبها الباحثون قد راجعتها واعتمدتها لجنة من كبار الأساتذة المتخصصين، وذلك بعد مناقشات مستفيضة، وحوارات علمية رصينة، استغرقت جلسات متتالية لكل تقديم، شارك فيها كاتب التقديم ونظراؤه من فريق الباحثين الذين شاركوا في هذا المشروع الكبير. كما قامت مجموعة

من المتخصصين على تدقيق نصوص الكتب ومراجعتها بما يوافق الطبعة الأصلية للكتاب.

هذا، وتقوم المكتبة أيضًا - في إطار هذا المشروع - بترجمة تلك المختارات إلى الإنجليزية ثم الفرنسية؛ مستهدفة أبناء المسلمين الناطقين بغير العربية، كما ستتيحها لمراكز البحث والجامعات ومؤسسات صناعة الرأي في مختلف أنحاء العالم. وتأمل المكتبة أن يساعد ذلك على تنقية صورة الإسلام من التشويهات التي يلصقها البعض به زورًا وبهتانًا، وبيان زيف كثير من الاتهامات الباطلة التي يُتَّهم بها المسلمون في جملتهم، خاصة من قِبَل الجهات المناوئة في الغرب.

إن قسمًا كبيرًا من كتابات رواد التنوير والإصلاح في الفكر الإسلامي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، لا يزال بعيدًا عن الأضواء، ومن ثم لا يزال محدود التأثير في مواجهة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وربما كان غياب هذا القسم من التراث النهضوي الإسلامي سببًا من أسباب تكرار الأسئلة نفسها التي سبق أن أجاب عنها أولئك الرواد في سياق واقعهم الذي عاصروه. وربما كان هذا الغياب أيضًا سببًا من أسباب تفاقم الأزمات الفكرية والعقائدية التي يتعرض لها أبناؤنا من الأجيال الجديدة داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية وخارجها. ويكفي أن نشير إلى أن أعمال أمثال: محمد عبده، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد إقبال، وخير الدين التونسي، وسعيد النورسي، ومالك بن نبي، وعلاَّل الفاسي، والطاهر ابن عاشور، ومصطفى المراغي، ومحمود

شلتوت، وعلي شريعتي، وعلي عزت بيجوفتش، وأحمد جودت باشا - وغيرهم - لا تزال بمنأًى عن أيدي الأجيال الجديدة من الشباب في أغلبية البلدان العربية والإسلامية، فضلاً عن الشباب المسلم الذي يعيش في مجتمعات أوروبية أو أمريكية؛ الأمر الذي يلقي على المكتبة عبئًا مضاعفًا من أجل ترجمة هذه الأعمال، وليس فقط إعادة نشرها بالعربية وتيسير الحصول عليها (ورقيًّا وإلكترونيًّا).

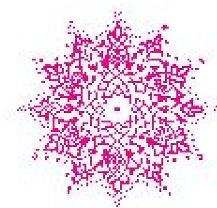
إن هذا المشروع يسعى للجمع بين الإحياء، والتجديد، والإبداع، والتواصل مع الآخر. وليس اهتمامنا بهذا التراث إشارة إلى رفض الجديد الوافد علينا، بل علينا أن نتفاعل معه، ونختار منه ما يناسبنا، فتزداد حياتنا الثقافية ثراءً، وتتجدد أفكارنا بهذا التفاعل البناء بين القديم والجديد، بين الموروث والوافد، فتنتج الأجيال الجديدة عطاءها الجديد، إسهامًا في التراث الإنساني المشترك، بكل ما فيه من تنوع الهويات وتعددها.

وأملنا هو أن نسهم في إتاحة مصادر معرفية أصيلة وثرية لطلاب العلم والثقافة داخل أوطاننا وخارجها، وأن تستنهض هذه الإسهامات همم الأجيال الجديدة كي تقدم اجتهاداتها في مواجهة التحديات التي تعيشها الأمة؛ مستلهمة المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه أولئك الرواد الذين عاشوا خلال القرنين الهجريين الأخيرين، وتفاعلوا مع قضايا أمتهم، وبذلوا قصارى جهدهم واجتهدوا في تقديم الإجابات عن تحديات عصرهم من أجل نهضتها وتقدمها.

لقد وجدنا أن من أوجب مهماتنا ومن أولى مسئولياتنا في مكتبة الإسكندرية، أن نسهم في توعية الأجيال الجديدة من الشباب في مصر، وفي غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وغيرهم من الشباب المسلم في البلاد غير الإسلامية بالعطاء الحضاري للعلماء المسلمين في العصر الحديث، خلال القرنين المشار إليهما على وجه التحديد؛ حتى لا يترسَّخ الانطباع السائد الخاطئ، الذي سبق أن أشرنا إليه؛ فليس صحيحًا أن جهود العطاء الحضاري والإبداع الفكري للمسلمين قد توقفت عند فترات زمنية مضت عليها عدة قرون، والصحيح هو أنهم أضافوا الجديد في زمانهم، والمفيد لأمتهم وللإنسانية من أجل التقدم والحث على السعي لتحسين نوعية الحياة لبني البشر جميعًا.

وإذا كان العلم حصاد التفكير وإعمال العقل والتنقيب المنظم عن المعرفة، فإن الكتب هي آلة توارثه في الزمن؛ كي يتداوله الناس عبر الأجيال وفيما بين الأمم.

إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية
والمشرف العام على المشروع



تقديم المجلد

أمينة البنداري

يعتبر قاسم أمين من أشهر رواد الإصلاح المصريين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. اشتهر قاسم أمين بكتاباته عن المرأة، وخاصة كتابَيْه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة». وقد واجه الكتاب الأول عند صدوره عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م) قدرًا لا بأس به من الهجوم، كما شجع النقاش حول «قضية المرأة»، فكان له أثر في الخطاب العام في مصر والعالم العربي بل والإسلامي. كما تصدى عدد من الكُتَّاب للرد على قاسم أمين، منهم محمد طلعت حرب في كتابيه «تربية المرأة والحجاب» و«فصل الخطاب في المرأة والحجاب». نقدم هنا لكل من كتاب قاسم أمين «تحرير المرأة» وكتاب محمد طلعت حرب «تربية المرأة والحجاب».

أولًا: «تحرير المرأة»

قاسم أمين وحقبته التاريخية

ولد قاسم أمين بالإسكندرية في (١٩جمادى الآخرة١٢٨٠هـ/ ١ ديسمبر ١٨٦٣م) لأم مصرية وأب تركي. كان والده قبل مجيئه إلى مصر واليًا عثمانيًّا على إقليم كردستان، وبعد الثورة في الإقليم واستقلاله عن الدولة العثمانية مُنح محمد بك أمين إقطاعات في مصر، بإقليم البحيرة، تعويضًا له عن المنصب الضائع. كان ذلك في بدايات عصر الخديوي إسماعيل[١]. وفي مصر تزوج محمد أمين من ابنة أحمد بك خطاب، أحد أعيان الصعيد، والتحق بالجيش المصري، وترقى حتى بلغ رتبة أميرالاي. قضى الفتى قاسم أول سنوات تعليمه في مدرسة رأس التين الابتدائية بالإسكندرية. وبعد انتقال الأسرة للقاهرة درس قاسم في القسم الفرنسي بالمدرسة التجهيزية، ثم مدرسة الحقوق الخديوية ونال درجة الليسانس عام ١٨٨١م.

عمل قاسم لأشهر قليلة بمكتب المحامي مصطفى فهمي باشا (رئيس الوزراء فيما بعد ١٨٩١-١٨٩٣ و١٨٩٥-١٩٠٨)، واقترب من حلقة الإمام جمال الدين الأفغاني. بعدها سافر قاسم أمين في بعثة إلى فرنسا لدراسة القانون

(١) محمد عمارة، قاسم أمين: تحرير المرأة والتمدن الإسلامي، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨م، ص١٧.

في جامعة مونبيليه. سافر قاسم أمين ولم يحضر وقائع الثورة العرابية وبداية الاحتلال البريطاني لمصر. وفي أثناء فترة دراسته بفرنسا تجددت علاقته بالمصلحين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده اللذين كانا قد رحلا إلى باريس بعد نفيهما من مصر في أعقاب أحداث الثورة العرابية، وأسسا جمعية جريدة العروة الوثقى.

عقب عودته إلى مصر، عمل قاسم أمين بالنيابة وسلك القضاء. وفي عام ١٨٩٤م تزوج من زينب أمين توفيق، وكان والدها- وهو أمير بحر تركي- من أصدقاء والده. ترك قاسم أمين ثلاثة كتب أساسية، هي: «المصريون» والذي كتبه في ١٨٩٤م ردًّا على كتاب «مصر والمصريون» الذي هاجم فيه دوق داركور المصريين، ثم «تحرير المرأة» في (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م)، الذي لاقى هجومًا لاذعًا من قطاعات مختلفة، واستوجب أن يكتب قاسم أمين كتابًا آخرًا يفند فيه آراء معارضيه وهو «المرأة الجديدة» في ١٩٠٠م. وتوفي قاسم أمين في سن مبكرة نسبيًّا في (٢٢ ربيع الأول ١٣٢٦هـ/ ٢٣ إبريل ١٩٠٨م).

ويتفق معظم الدارسين على أن سنوات قاسم أمين في فرنسا وقراءاته لأهم أعمال مفكري أوروبا مثل أوجوست كومت وكارل ماركس وتشارلز داروين، وخبراته في المجتمع الفرنسي بما فيها علاقته بزميلة الدراسة الفرنسية «سلافا»، قد تركت انطباعات على تفكيره وآرائه دفعته إلى الإيمان بأهمية توعية الرأي العام المصري والعربي إلى مشاكل النساء.

شهدت مصر في القرن التاسع عشر تغيرات واسعة طالت النظم السياسية والاقتصادية، وبالتالي كان لها أثرها البالغ على المجتمع والثقافة. بل يرى بعض المؤرخين أن مصر كانت قد بدأت تشهد تحولات داخلية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر سمحت ببدايات لنشأة الرأسمالية[(١)]. تغيرات القرن الثامن عشر أيضًا شهدت بداية انتشار النسق العالمي المتمركز في أوروبا الغربية إلى الأطراف ومنها مصر[(٢)]. وفي أوائل القرن، ومع خروج جيش الحملة الفرنسية الوافدة على مصر في ١٧٩٨م، صعد إلى سدة الحكم محمد علي باشا (حكم من ١٨٠٥–١٨٤٨م) الذي بدأ برنامج تغيير سياسيًّا كثيرًا ما يوصف بأنه «بناء مصر الحديثة». فسياسات محمد علي أدت إلى بناء جيش مصري حديث معتمد بالأساس على جنود من الفلاحين المصريين لأول مرة في التاريخ وعلى ضباط أتراك وجراكسة، وإلى سياسات اقتصادية مختلفة أتاحت تمويل وبناء هذا الجيش، منها إلغاء نظام الالتزام المعمول به في العصور العثمانية. ارتكزت سياسات محمد علي الاقتصادية على توسيع دور الدولة (متمثلة في الوالي نفسه) في الاقتصاد، فوضع يده على كثير من الأراضي الزراعية التي تم توزيعها على أفراد أسرته والحاشية، كما قام بفرض نظام الاحتكار مما جعل من الدولة المشتري الأول والبائع الأول في الاقتصاد.

---

(١) من أشد المروجين لهذا الطرح بيتر جران في كتابه «الجذور الإسلامية للرأسمالية»، ترجمة: محروس سليمان، مراجعة: رؤوف عباس، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

(٢) عن نظرية الأنساق العالمية انظر/ي:

Immanuel Wallerstein. *The Modern World-System* (New York: Academic Press, 1974)

إنشاء الجيش المصري تطلب إنشاء مدارس مختلفة لتخريج الكوادر المطلوبة من أطباء ومهندسين؛ لذا قام الباشا بإرسال بعثات تعليمية إلى دول أوروبية مختلفة، كما قام بإنشاء مدارس في مصر درَّس فيها العائدون من البعثات. كما تطلب الجيش إنشاء عدة مصانع لإمداده باحتياجاته. أدت سياسة محمد علي العسكرية التوسعية- خاصة في الشام والأناضول- إلى مواجهة بين مصر وبين الدولة العثمانية وبريطانيا انتهت في ١٨٣٩-١٨٤٠م إلى تسريح عدد كبير من جنود الجيش المصري وتحجيمه وإنهاء نظام الاحتكار، بينما حققت أيضًا اعترافًا من قبل السلطنة العثمانية بشرعية حكم محمد علي وأسرته من بعده على مصر.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد تحجيم مشروع محمد علي باشا، مرت البلاد بحالات من التقلب، أدت فيما أدت إلى تنامي الدور والنفوذ الأوروبي في مصر، انتهاء بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م. استمر مشروع إنشاء الدولة المصرية الحديثة بعد عهد محمد علي، وكان له تداعيات شديدة على الاقتصاد وعلى المجتمع. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر توسعت الدولة المصرية في الاقتراض من بنوك أوروبية من أجل تمويل المشروعات التحديثية مثل قناة السويس أو السكك الحديدية. ولعب التمويل الأجنبي دورًا في تعقيد بل تعطيل نمو الاقتصاد المصري في نظر بعض المؤرخين، حيث تراكمت الديون ذات الفوائد المبالغة والمضاعفة، وسمحت بتدخل أجنبي في السياسات

الاقتصادية تمخض عنه إنشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦م الذي بموجبه أصبح للقنصلين الفرنسي والبريطاني الحق في مراقبة الميزانية المصرية[١].

تغير الاقتصاد الزراعي المصري أيضًا بصورة كبيرة خلال القرن التاسع عشر[٢]، من جهة التوسع في الملكية الخاصة وتطوير مشاريع الري وزيادة الرقعة الزراعية منذ عهد محمد علي باشا. توسعت مصر في زراعة القطن، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) التي أدت إلى تقلص القطن الأمريكي وزيادة الطلب على القطن المصري. وقد أدى التوسع في زراعة القطن إلى تغيرات جمة في الاقتصاد والمجتمع المصري[٣]. فقد أدت المضاربة على محصول القطن المزروع للتصدير إلى زيادة نفوذ التجار والممولين الأجانب من جهة، بل وزيادة نسبة الأجانب المقيمين في مصر. يرى بعض المؤرخين أن التوسع في زراعة القطن وسهولة الأرباح التي وفرها للتجار والمضاربين كان من العوامل التي أعاقت أو عطلت قيام الصناعة الحديثة في مصر[٤]، كما عملت سلطات الاحتلال على استمرار

---

(١) عن التمويل الأجنبي انظر/ي: دافيد س. لاندز، بنوك وبشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٦م.

(٢) عن التمايز الطبقي الناتج عن التغيرات الزراعية انظر/ي: محمد حاكم، أيام محمد علي: التمايز الاجتماعي وفرص الحياة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م.

(٣) عن القطن والتاريخ المصري انظر/ي:

E.R.J. Owen. *Cotton and the Egyptian Economy (1820-1914): A Study in Trade and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1969).

(٤) Owen. Cotton and the Egyptian Economy, p.369

وترسيخ هذا النمط من الاقتصاد، فبدلاً من استثمار أرباح القطن في الصناعة كان جزء كبير من الأرباح يرسل إلى الخارج، جزء يصرف على شراء المزيد من الأراضي الزراعية والعقارات في الداخل، وجزء يصرف على الاستهلاك.

في تلك الأثناء كان البناء الاجتماعي والطبقي لمصر قد تغير منذ بدايات القرن التاسع عشر. فمع إلغاء نظام الالتزام وزيادة سيطرة الدولة على الاقتصاد بما في ذلك الأوقاف تقلص دور العلماء في المجتمع، بينما صعدت طبقات جديدة. أدى تنامي الملكية الزراعية الخاصة في النصف الثاني من هذا القرن إلى تكوين طبقة جديدة من كبار الملاك، التي سرعان ما بدأت تعبر عن مصالحها السياسية. كما حصل الكثير من أبناء تلك الطبقات على نوع جديد من التعليم سواء في المدارس الجديدة أو في البعثات التعليمية، أدى إلى تولد توجهات فكرية جديدة لديهم. وقد أدى الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة إلى نمو توجهات وطنية خاصة بين الضباط المصريين في الجيش وكبار الملاك عبرت عن نفسها من خلال ثورة أحمد عرابي باشا ١٨٨٢م، التي وإن باءت بالفشل وبالاحتلال البريطاني لمصر، إلا أنها كانت بمثابة البداية للحركة الوطنية المصرية. ظلت الحركة الوطنية تنمو في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مطالبة باستقلال مصر عن التدخل الأجنبي البريطاني، ولاحقًا بالاستقلال عن الدولة العثمانية أيضًا.

أثرت التغيرات الاقتصادية التي حدثت بمصر في القرن التاسع عشر على وضع النساء على اختلاف الطبقات الاجتماعية؛ فتنامي دور الدولة في الاقتصاد

أدى إلى اندثار أو تقلص الأعمال اليدوية والحرف التقليدية التي اعتمدت عليها كثير من النساء العاملات وبعض النساء المستثمرات في التجارة[١]. يرى البعض أن رأسمالية الدولة في القرن التاسع عشر قد أدت فيما أدت إلى انحصار دور النساء في محيط المنزل، ويفسرون ظهور الحركة النسوية المصرية خاصة في أوساط الطبقة الوسطى في الربع الأول من القرن العشرين كرد فعل واحتجاج على تطورات حديثة كانت قد طرأت على المجتمع في القرن السابق[٢].

عاش قاسم أمين إذن في هذا السياق التاريخي، فانتمى إلى أسرة ميسورة الحال من الأسر ذات الجذور العثمانية، وكان بحكم وظيفة والده ثم عمله بالقضاء من بين أعيان البلاد. كما كان بحكم تعليمه في فرنسا من أبناء جيله وطبقته المتأثرين بالثقافة والحياة الغربية؛ فتشابهت بعض تفاصيل حياته مع غيره من أبناء هذا الجيل وتلك الطبقة. فيذكر المؤرخون مثلاً أن زوجة قاسم أمين ثم بناته نلن جزءًا من تربيتهن على يد مربيات أجنبيات. وكان ذلك بالشيء المعتاد في أواخر القرن التاسع عشر، حيث سعت الأسر الميسورة إلى توفير نوع من التربية والتعليم الأوروبيين لأولادهم وبناتهم سعيًا منهم إلى الترقي[٣]. ولم يكن

---

(١) عن حال المصريات في القرن التاسع عشر انظر/ي: جوديث تاكر، نساء مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة: هالة كمال، القاهرة، المجلس القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

(٢) Cole. *Feminism, Class and Islam*. p.390

(٣) عن المربيات الأوربيات والطبقات العليا في مصر:

Mona L. Russell. *Creating the New Egyptian Woman: Consumerism, Education and National Identity,* 1863-1922

ذلك بشيء مستغرب حتى على الأسر المعروفة بدعمها الشديد للقضية الوطنية ومناهضة الاحتلال. فمحاكاة المحتل في ثقافته وآدابه لم يعتبرها الوطنيون مناقضة لوطنيتهم، بل على العكس اعتبروها إحدى أدوات مقاومة المستعمر؛ فالأمة القوية هي الأمة المتقدمة، والمثال الأول للتطور والتقدم كان المثال الأوروبي. وارتبط قاسم أمين بالحركة الوطنية عن طريق صديقه سعد زغلول فكان من رعاة مشروع الجامعة الأهلية.

كتاب «تحرير المرأة»

نشر هذا الكتاب لأول مرة عام (١٣١٦هـ/١٨٩٩م) وقد نال بسببه قاسم أمين قدرًا لا بأس به من الهجوم والشهرة.

يبدأ الكتاب من منطلق أهمية وضرورة النهضة والإصلاح للأمة، ويشير إلى أن تحرير المرأة من أبواب إصلاح الأمة، أي أحد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح لكي تنهض الأمة المصرية. ويعكس ترتيب كتاب «تحرير المرأة» الأفكار الرئيسية التي حاول قاسم أمين أن يطرحها ويدعو لها؛ فهو يبدأ بالحديث عن «تربية المرأة» أي تعليمها، ثم «حجاب النساء»[(١)] والدعوة إلى التخفف منه، وهما الدعوتان الأساسيتان اللتان تبناهما، ثم يتحدث عن «المرأة والأُمة»، وأخيرًا

(١) الحجاب الذي ثارت حوله القضية كان يتمثل في كشف وجه المرأة، برفع النقاب والبرقع، وعدم عزل النساء عن المجال العام، أو حصرهن في مجتمع الحريم.

«العائلة» ليبين أهمية التعليم والسفور لكل من الأمة أولاً ثم العائلة بصفتها اللبنة الأولى للأمة.

ويعترف قاسم أمين أن ما يدعو إليه في كتابه هو فعلاً «بدعة» ولكنها - كما يؤكد - «ليست في الإسلام، بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد طلب الكمال فيها»[(١)]، وفي ذلك يتفق قاسم أمين مع كثير من رواد الإصلاح في القرن التاسع عشر الذين حاولوا أن يفرقوا بين ما هو في جوهر الاسلام، وما هو ثقافي واجتماعي وتاريخي. فتلك الفكرة - أي أن الإسلام متكون من جوهر، أساسي وثابت، ومكتسبات تاريخية ومتغيرة، يمكن، بل يجب فصلها عن بعض- ظهرت أيضًا في كتابات الإمام محمد عبده (١٢٦٦- ١٣٢٣هـ/١٨٤٩-١٩٠٥م). كما ظهرت أيضًا- وإن بصورة عكسية- في فكر بعض الحركات الإسلامية السلفية التي نشأت منذ القرن التاسع عشر، والتي هدفت إلى تنقية الإسلام مما رأته شوائب العادات والبدع. يقول قاسم أمين: «ما يزعمه المسلمون اليوم دينًا، وتسميه عامتهم بل وأغلب علمائهم بدين الإسلام، قد اشتمل على أمور كثيرة من عقائد وعوائد وآداب موهومة لا علاقة لها بالدين الحقيقي الطاهر، وإنما هي بدع ومحدثات ألصقت به، فهذا الخليط الذي سماه الناس دينًا واعتبروه إسلامًا هو المانع من الترقي»[(٢)]، يتساءل قاسم أمين: «لِمَ يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل، وأنه يلزمه أن يحافظ عليها إلى الأبد؟ ولِمَ يجر هذا الاعتقاد في

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة- دراسة وتحقيق محمد عمارة، القاهرة، دار الشروق، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٣٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

عمله، مع أنه هو وعوائده جزء من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبدل في كل آن؟»[١]، أي بعبارة أخرى: المسلمون يعيشون داخل التاريخ وليسوا خارجه، فيجب أن يعترفوا بتغير الأمور، وبإمكانية بل وبضرورة التغيير، وبالتالي الإصلاح. كما يوضح الكاتب أن تلك العادات تختلف من مجتمع إلى آخر، ويربط بين عادات كل مجتمع والمعارف فيه. ويؤكد قاسم أمين على قوة العادات المتأصلة في المجتمعات، وصعوبة تغييرها حتى مع تغير المعارف والقوانين[٢].

ويتخذ الكاتب من ذلك مدخلاً لفكرة أساسية في كتابه، ذاعت في كتابات القرن التاسع عشر، وهي: «التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها، وبين ارتقاء المرأة وتقدم الأمة ومدنيتها»[٣]. ويسوق أمثلة ليوضح فكرة أن «في ابتداء تكون الجمعيات الإنسانية كانت حالة المرأة لا تختلف عن حالة الرقيق في شيء»[٤]، مشيرًا إلى وضع النساء عند الرومان واليونان، وعند العرب في الجاهلية. «ولا تزال هذه السلطة (سلطة الأب ثم الزوج ثم الابن الأكبر على المرأة) الآن سائدة عند قبائل إفريقيا وأمريكا المتوحشة»[٥]. أما البلاد التي ارتفعت إلى درجة عظيمة من التمدن فنساؤها «أخذن يرتفعن شيئًا فشيئًا من الانحطاط السابق،

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٣٢٤.

وصرن يقطعن المسافات التي كانت تبعدهن عن الرجال»[١]، يفرق قاسم أمين إذن بين البلاد والمجتمعات الناشئة، وتلك التي «ارتفعت إلى درجة عظيمة من التمدن»، في إشارة إلى تأثره بنظريات التطور. هذا الربط بين ارتقاء النساء وارتقاء الأمة يجعل من ارتقاء النساء شرطًا من شروط ارتقاء الأمة، ويوحي بطريقة أو بأخرى أن انحطاط النساء هو سبب من أسباب انحطاط الأمة.

ويفند الكاتب آراء بعض الغربيين التي تعزو ترقي النساء في الغرب إلى الدين المسيحي، موضحًا أن الدين المسيحي لم يضع نظامًا يكفل حرية المرأة، ولم يبين حقوقها بأحكام خاصة أو عامة. ثم يتطرق إلى مناقشة الدين الإسلامي، مقررًا أن الشرع الإسلامي سبق كل الشرائع «في تقرير مساواة المرأة للرجل»، موضحًا أنه خول للمرأة كل حقوق الإنسان، واعترف لها بكفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في المعاملات المختلفة من بيع وشراء وهبة ووصية، وهي مزايا لم تكن وصلت إليها بعض النساء الغربيات في زمن الكاتب. كما يوضح أن الشريعة رفقت بالمرأة حينما وضعت عنها أحمال المعيشة، ولم تلزمها بنفقة المنزل وتربية الأولاد. وهو بذلك يُسلِّم بالربط بين الغرب والمسيحية من جهة، والشرق والإسلام من جهة أخرى، ولا يخفى على القارئ ما في ذلك من اختزال لكل من «الغرب» و«الشرق» وتبسيط لمكوناتهما الثقافية والتاريخية.

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٥.

يسوق قاسم أمين هذه الملاحظات ليؤكد أن انحطاط المرأة المسلمة ليس بسبب الإسلام نفسه: «ليس في أحكام الديانة الإسلامية، ولا فيما ترمي إليه من مقاصدها ما يمكن أن ينسب إليه انحطاط المرأة المسلمة»[(١)]. وتظل هذه الفكرة الدفاعية أساسية في كتابات معظم الإصلاحيين عن النساء في العالمين العربي والإسلامي منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن.

يرى قاسم أمين أن ما حال دون تحقق المبادئ العادلة التي تنص عليها الشريعة الإسلامية هو الأخلاق السيئة التي «ورثناها عن الأمم التي انتشر فيها الإسلام ودخلت عليه حاملة لما كانت عليه من عوائد وأوهام»[(٢)]. والكاتب هنا يفرق بين مبادئ الدين الإسلامي كما مورست في مدينة الرسول والعادات التي كانت سائدة في بلدان العراق، وفارس، والشام ومصر قبل الفتح الإسلامي، والتي تبنى العرب والمسلمون الكثير منها بعد الفتح. وهذه العادات، الدخيلة على الإسلام كما مورس وطبقت شرائعه في الجزيرة العربية، هي التي كان لها الغلبة في رأيه وهي العادات التي يبغي تغييرها. أي إن العيب ليس في جوهر الإسلام بل في العادات المكتسبة عن الأمم السابقة.

ولا يفوته أن يربط العادات والتقاليد المتعلقة بالمرأة بالوضع السياسي العام: «كان أكبر عامل في استمرار هذه الأخلاق توالي الحكومات الاستبدادية

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٦.

علينا»[١]. وفي هذا الربط يتبين الفكر الأساسي وراء كتابات قاسم أمين. ومن أثر الحكومات الاستبدادية «أن الرجل في قوته أخذ يحتقر المرأة في ضعفها. وقد يكون من أسباب ذلك أن أول أثر يظهر في الأمة المحكومة بالاستبداد هو فساد الأخلاق»[٢].

يُرجع قاسم أمين إذن كثيرًا من الرذائل والعادات السيئة في المجتمع المصري إلى الحكم المستبد. وبالتأكيد فإن الحكم الرشيد، والتحرر من وطأة الاحتلال والاستعمار، كانا من أهم محاور النضال الوطني في مصر والعالم العربي في عصر قاسم أمين وحتى النصف الثاني من القرن العشرين.

يبالغ قاسم أمين نوعًا ما في تصويره لضعف النساء المصريات: «عاشت المرأة في انحطاط شديد أيًّا كان عنوانها في العائلة، زوجة أو أمًّا أو بنتًا، ليس لها شأن ولا اعتبار ولا رأي، خاضعة للرجل لأنه رجل ولأنها امرأة... واختصت بالجهل والتحجب بأستار الظلمات، واستعملها الرجل متاعًا للذة، يلهو بها متى أراد، ويقذف بها في الطريق متى شاء. له الحرية ولها الرق. وله العلم ولها الجهل. له العقل ولها البله»[٣].

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٦.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٧.

ويوضح قاسم أمين لقرائه كيف أن الكثير من العادات الاجتماعية المتعلقة بالنساء تنم في حقيقتها عن احتقار الرجل للمرأة. ومن الأمثلة التي يسوقها الكاتب يتبين لنا الكثير من هذه العادات، والتي خص بعضها الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع، بينما كان بعضها جزءًا من النظام الأخلاقي العام في المجتمع الذي تشاركت فيه ذهنيات الطبقات المختلفة. يكتب قاسم بنبرة عاطفية عالية:

«من احتقار الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو بزوجات متعددة... من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب... من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء، من أم وأخت وزوجة، ويأكلن ما فضل منه.. من احتقار المرأة أن يعين لها محافظًا على عرضها مثل أغا[(١)] أو مقدم أو خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه.. من احتقار المرأة أن يسجنها في

(١) الأغا: لفظة تركية لها عدة معان، منها في التركية العثمانية: قائد أو زعيم أو سيد، وأحيانًا مالك لأراض زراعية. وكانت أيضًا تستخدم للإشارة إلى الخصيان الذين عملوا في خدمة الحريم السلطاني أو كبار رجال الحكم والأغنياء بصفة عامة في الدولة العثمانية، وبذلك أصبحت لفظة «أغا» مرادفًا للفظة «خصي». وقد استخدم الخصيان بصفة خاصة في وظائف في الحريم العثماني على اعتبار أن خصيهم يجعلهم أقل خطورة، ويسمح لهم بالتنقل بين الحيزين العام والخاص دون هتك حرمة الحريم. وقد اتبعت عائلات الطبقات العليا في مختلف الحواضر العثمانية أسوة الحريم السلطاني فاقتنت الأغوات أيضًا.
انظر/ي مثلاً:

Bowen, H. "Agha". *Encyclopaedia of Islam*, Second Edition. Edited by: P. Bearman, Th. Bianquis, C.E. Bosworth , E. van Donzel and W.P. Heinrichs. Brill, 2010. Brill Online. American University in Cairo. 7 January 2010

http://www.brillonline.nl.lib.aucegypt.edu/subscriber/entry?entry=islam_SIM-0361

منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه إلا محمولة على النعش إلى القبر.. من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محلاً للثقة والأمانة.. من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أي شيء يتعلق بها...»[(١)].

ربما من الصعب على أجيالنا المعاصرة، خاصة الناشئة في الحضر بخلاف الريف، تصور تلك المشاهد اليومية التي يصورها لنا قاسم أمين بحساسية شديدة، فهي مشاهد عادية لبيوت وعائلات مصرية من المؤكد أنها لم تر أن في تفاصيل حياتها اليومية ما يشينها. ولكن هنا تكمن براعة قاسم أمين، في أن يضع إصبعه على موطن الخلل في تلك المشاهد العادية، ويوضح لقرائه كيف أنها ليست «طبيعية» بل نتاج لعادات مجتمعية غير عادلة في حقيقة الأمر. معظم الأمثلة التي يسوقها الكاتب تشير إلى عائلات الطبقات العليا والميسورة، تلك التي كان في وسعها أن تحصر (أو «تحمي» من وجهة نظرها) نساءها في حرملك، وأن تقتني الجواري والأغوات، وأن تعد موائد طعام. ربما يمكننا أن نتخيل الصدمة التي وقعت على أهل القرن التاسع عشر حينما قرؤوا أن مشاهد وجبات الغذاء اليومية في منازل البعض منهم فيها احتقار لأمهاتهم وزوجاتهم، أو أن عادة إرسال أحد الخدم لحراسة النساء عند الخروج من المنزل تعني في حقيقة الأمر أن النساء قاصرات كالأطفال وبحاجة إلى رعاية خاصة.

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

ويوضح الكاتب أن بعض التغيرات التي كانت قد بدأت تطرأ على العادات الاجتماعية في زمنه، ومنها بعض الاحترام للنساء في الحياة العائلية وإتاحة الفرصة لهن للخروج إلى المتنزهات وقضاء حاجاتهن، إنما جاءت بعد أن خفت سلطة الرجال على النساء نوعًا ما «لتقدم الفكر في الرجال واعتدال السلطة الحاكمة عليهم»، ونتيجة «نشأة الثقة في نفوس أولئك الرجال بنسائهم واطمئنانهم إلى أمانتهن»[(١)].

من اللافت أن قاسم يعزو هذا التغير إلى عدة عوامل، كلها تتعلق بالرجال. لا يعزو قاسم أمين أي دور للنساء المصريات في تلك التغيرات التي يرصدها؛ بل إن خطابه نفسه، الذي يشير إلى ثقة الرجال بنسائهم، لا يخلو هو نفسه من التعالي على النساء، وكأنهن أو شرفهن ملك للرجال.

الموضوعان الرئيسيان اللذان يتناولهما قاسم أمين عند الحديث عن التغييرات التي أصابت النساء في المجتمع هما رسوخ عادة الحجاب ونقص تربية أو تعليم النساء، هذان هما الموضوعان - بالإضافة إلى تعدد الزوجات - اللذان وجد فيهما ما يتطلب النقد.

من اللافت للنظر أن قاسم أمين كان واعيًا للفرق بين الفروق الطبيعية بين الرجال والنساء والفروق التي تخلقها المنظومة الاجتماعية والثقافية بينهم، وهو

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٨.

في ذلك كان من الرواد في عصره. فهو يؤكد مثلاً أن المرأة «إنسان مثل الرجل. لا تختلف عنه في الأعضاء ووظائفها، ولا في الإحساس، ولا في الفكر»[١]، ويشرح أنه «إذا فاق الرجل المرأة في القوتين البدنية والعقلية فذلك إنما لأنه اشتغل بالعمل والفكر، أجيالاً طويلة كانت المرأة فيها محرومة من استعمال القوتين المذكورتين»[٢]. مما يوحي أنه إذا أتيح للنساء فرصة استعمال قوتهن البدنية والعقلية فإنهن قد يتساوين مع الرجال. وهذا الفرق، بين الطبيعة والثقافة، يصل بالكاتب إلى تفسيرات جديدة في وقتها لبعض الصور النمطية للنساء، فمثلاً: المرأة اضطرت إلى استخدام الحيلة بعدما أضلت عقلها وفقدت رشدها؛ لأن عقلها لم يمسه شيء من التربية الصحيحة[٣]. وبالرغم من أن قاسم أمين نفسه، مع كل تأييده للنساء، كان بذلك يعيد إنتاج بعض الصور النمطية عن النساء (ناقصات عقل، ماكرات، متحايلات... إلخ)؛ فإنه في نفس الوقت كان يفسر ذلك بنقص التعليم وليس بسبب نقص أو طابع جوهري في النساء، وإن كان لا يلتفت إلى المكر والحيلة كوسائل لمقاومة السلطة المستبدة[٤]. ويتخذ الكاتب من تلك الفكرة، المختلفة في أوانها، مدخلاً لمناقشة أهمية تعليم وتربية النساء.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(٤) يقدم علماء الاجتماع تفسيرات مختلفة لممارسات المكر والحيلة تنظر إليها باعتبارها وسائل لمقاومة السلطة المهيمنة وليس مجرد انحلال أخلاقي. انظر/ي مثلاً جيمس سكوت، المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء الحاكم، ترجمة: إبراهيم العريس وميخائيل خوري، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٥م.

من المهم بمكان تذكر أنه في السياق التاريخي الذي كتب فيه قاسم أمين لم يكن تعليم البنات أمرًا عاديًّا أو مفروغًا منه. فالنساء المتعلمات والقارئات في مجتمعات ما قبل الحداثة كن قليلات، وعادة كن يتلقين التعليم في بيوتهن على يد آبائهن وجدودهن خاصة إذا كان هؤلاء من العلماء، أي من فقهاء الدين الإسلامي. مع دخول الحداثة وبداية قيام الدولة الوطنية في القرن التاسع عشر، وكذلك مع بداية الوجود الغربي المكثف في العالم العربي وتمثله في مدارس الإرساليات المسيحية الأجنبية، بدأت بعض مدارس البنات تفتح على استحياء في المدن العربية الكبرى. وكما يشير كثير من الدارسين فإن الرائد الفعلي في الدعوة إلى تعليم البنات كان رفاعة رافع الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠هـ/١٨٠١-١٨٧٣م)، وهو من جيل سابق على قاسم أمين. دعا الطهطاوي إلى المساواة بين البنات والبنين في التعليم في كتاباته المختلفة، ومنها «مناهج الألباب المصرية في الآداب العصرية» و«المرشد الأمين للبنات والبنين»، ولكن بالرغم من أسبقية رفاعة الطهطاوي في التطرق إلى قضية تعليم البنات وتبنيها، فإنه بحكم موقعه الاجتماعي والثقافي كانت دعوته هذه محصورة في نطاق ضيق من المتخصصين من رجال الدولة والتعليم؛ فلم تلق نفس الصدى الذي لاقته دعوة قاسم أمين فيما بعد، أو نفس الهجوم؛ لذلك فمناقشة قاسم أمين لأهمية تعليم البنات، ودحضه للحجج المختلفة التي ساقها معارضو تعليم البنات، يدلنا في آن واحد على تقدم فكر الكاتب، وعلى المناخ الاجتماعي المحافظ إلى درجة بعيدة الذي عاش وكتب فيه. فحجج المعارضين التي يناقشها ويفندها الكاتب تشير إلى شدة

مقاومة المجتمع والقطاعات التقليدية فيه لأفكار إصلاحية مثل تعليم البنات، ولفكرة التجديد والتغيير عامة. فمثلاً رأى البعض أن التعليم مهم للرجال في الحصول على وظيفة حكومية، وبما أن نساءهن لن يعملن أو لسن في حاجة إلى الحصول على مثل تلك الوظيفة، فلماذا يتعلمن إذن؟.

ولكن دعوات الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهما، والمناقشات النظرية بين النخبة حول وجوب تعليم النساء من عدمه، لم تكن منفصلة عن الواقع التاريخي الذي شهد بداية إنشاء مدارس للفتيات كما ذكرنا، وبداية الصحافة النسائية من مجلات كانت تديرها وتكتب فيها نساء مثل هند نوفل وملك حفني ناصف.

يتناول قاسم أمين أيضًا الخوف الشائع في عصره من أن تعليم المرأة يفسد أخلاقها، فيمكنها التعليم مثلاً من مخاطبة «حبيبها بالرسائل الغرامية»[(١)]، (لم يجادل أحد في أن تعليم الرجال قد يفسد أخلاقهم). وهذه المقولة التي كثيرًا ما استخدمت كأداة في يد القوي (الرجل) من أجل حصر الطرف الأضعف كانت شائعة في القرن التاسع عشر أيضًا بحيث اضطر الكاتب إلى التأكيد على أن التعليم يرفع من شأن المرأة «ويرد إليها مرتبتها واعتبارها، ويكمل عقلها، ويسمح لها أن تفكر وتتأمل وتتبصر في أعمالها»، وأن الفجور والتقوى في الغرائز والطباع وليس العلم: «فإن كانت المرأة صالحة زادها علمها صلاحًا وتقوى، وإن كانت

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

فاجرة لم يزدها العلم فجورًا، وهكذا الحال في الرجال، وضلال فريق من الناس بضرب من ضروب التعليم لا يمنع من تعاطيه»[١].

رأى الكثيرون أن النساء بحاجة إلى قدر من التعليم ليتمكنَّ من إدارة شئون منازلهن، وهي فكرة ترسخت بشكل كبير في القرن التاسع عشر الذي شدد في التأكيد على الواجبات المنزلية للنساء[٢]. وهذا «التعليم» المشار إليه كان يعني تعلم بعض المهارات كالحياكة وإعداد الطعام مثلاً، وربما بعض الهوايات كالموسيقى، دونما تركيز شديد على القراءة والحساب وغيرهما من العلوم العقلية. لم يبدأ قاسم أمين بمعارضة أساس هذه الفكرة، وإن عمل على توسيع تطبيقها. فهو أيضًا يرى أن النساء بحاجة إلى التعليم من أجل إدارة شئون المنزل، ولكنه يختلف في تعريفه للمعرفة المطلوبة لمثل تلك المهمة فيقول: «في رأيي أن المرأة لا يمكنها أن تدير منزلها إلا بعد تحصيل مقدار معلوم من المعارف العقلية والأدبية؛ فيجب أن تتعلم كل ما ينبغي أن يتعلمه الرجل من التعليم الابتدائي على الأقل؛ حتى يكون لها إلمام بمبادئ العلوم يسمح لها بعد ذلك باختيار ما يوافق ذوقها منها وإتقانه بالاشتغال به متى شاءت»[٣]؛ ومن ثَمَّ فإن ما نادى به قاسم أمين صراحة هو في حقيقة الأمر المساواة في تعليم البنات والصبيان في المرحلة

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٢) ويرى البعض في هذا تأثرًا بالقيم الاجتماعية والأخلاقية التي انتشرت في بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا، وانتشرت بعوامل الاستعمار والتأثر بالغرب.

(٣) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

الابتدائية فقط، أي إنها دعوة إصلاحية أكثر منها ثورية، فهو لم يطالب بالمساواة التامة بينهم أو بقبول النساء في مدرسة الحقوق أو المهندسخانة مثلاً. وإن كان بعد ذلك عند الحديث عن عمل النساء يعارض فكرة أن «وظيفتهن تنتهي عند عتبة باب البيت»، معتبرًا ذلك «قول من يعيش في عالم الخيال»[١]، بل إنه يذهب إلى أن «إعفاء المرأة من أول واجب عليها وهو التأهل لكسب ضروريات هذه الحياة بنفسها هو السبب الذي جر ضياع حقوقها»[٢]. من المحتمل أنه في قرارة نفسه كان يؤمن بتلك المساواة وإمكانيتها ولو في المستقبل. فهو يقول: «لا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها»[٣]. ولكن تلك لم تكن دعوته الأساسية.

وتأتي دعوة قاسم أمين لتعليم البنات والنساء في سياق نشر الفكر الحديث التنويري، فكما يقول في «تحرير المرأة» من شأن تعليم النساء قدرًا من الحقائق العملية، وتاريخ الأمم، والعلوم الطبيعية والآداب الدينية أن يجعلهن على استعداد لقبول «الآراء السليمة وطرح الخرافات والأباطيل التي تفتك الآن بعقول النساء»[٤]، وفي هذا التعليق إشارة إلى رفض كثير من الأفكار التقليدية

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٠.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٣٠.

التي أضحت من وجهة نظر القرن التاسع عشر خرافات وجب محاربتها بطرق عديدة، منها تعليم النساء.

تعليم الفتيات والنساء بالنسبة لقاسم أمين هو - كتحرير المرأة بصفة عامة - جزء من برنامج وطني شامل يسعى للإصلاح والتقدم. فإحدى حججه التي يستخدمها في تشجيع التعليم هو أنه بدون تعليم النساء يُحرم المجتمع من الانتفاع بأعمال نصف عدد الأمة[(١)]. وفي هذا إشارة إلى العلاقة الوطيدة بين قيام الدولة الوطنية الحديثة، التي تتخذ من الرأسمالية الليبرالية الغربية أساسًا لاقتصادياتها، وتحرير النساء بصفة عامة؛ فخروج النساء إلى الحيز العام في العصر الحديث كان - في معظم دول العالم وفي مراحل مختلفة - نتاجًا لتغيرات سياسية واقتصادية استدعت أقصى استفادة ممكنة من الأيدي العاملة المتاحة، باتت معها التضحية بنصف الأيدي العاملة ثمنًا باهظًا جدًّا استدعى استحضار النساء إلى القوى العاملة وانعكس على الأفكار الفلسفية التنويرية. وتظهر هذه الأفكار بشكل غير مباشر في كتاب قاسم أمين.

هكذا يمكننا فهم الدعوة إلى إصلاح النساء في إطار الدعوة إلى إصلاح المجتمع وقيام الدولة الوطنية الحديثة وصعود الرأسمالية. يرى بعض المحللين والباحثين أنه بالرغم من الإشارة إلى «تحرير المرأة» في عنوان كتاب قاسم أمين وفي دعوته؛ فإنه في حقيقة الأمر يجب أن يفهم في إطار قيام الدولة القومية الحديثة

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٠.

في القرن التاسع عشر، بحيث يكون الغرض الحقيقي منه إعطاء رجال الدولة الحديثة سلطة في تعريف وتحديد الأدوار التي يجب على النساء لعبها في المجتمع الحديث[١]. فقاسم أمين يدعو المجتمع الذكوري كله إلى التحكم في حياة النساء كجزء من مهمتهم الأساسية في تحديث المجتمع.

ينتبه قاسم أمين إلى الحالة الاقتصادية وأثرها على الحالة الاجتماعية للأشخاص، فيجد سببًا لـ«تربية» النساء في كل الطبقات الاجتماعية، العليا والدنيا، فنساء الطبقات العليا بحاجة إلى تدبير ثرواتهن ونساء الطبقات الدنيا بحاجة إلى مؤازرة الزوج وتدبير معيشتهن. بذلك ينتبه الكاتب ويلفت النظر إلى اعتبارات عملية تستدعي تعليم البنات. فهناك نساء لا يجدن رجالاً يقومون بحاجاتهن أو ينفقن عليهن. مثل هؤلاء النساء بحاجة إلى مورد رزق، وباب الرزق يظل ضيقًا جدًّا أمامهن بدون تحصيل بعض العلم والمهارات. بدون تلك المهارات كانت وسائل الرزق أمام نساء القرن التاسع عشر محدودة، يكاد يحصرها قاسم

(١) Mervat Hatem. *A Discursive Study of the Debate on the Changing Roles of Women in Late Nineteenth Century Egypt.* Paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence (21–25 March 2001). Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute.

الاقتباس من: أميمة أبو بكر، المرأة العربية والوعي الديني التحرري، المرأة وتحولات عصر جديد: وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث (٨ - ١٣صفر ١٤٢٣هـ/٢٠ - ٢٥إبريل ٢٠٠٢م)، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص ٢٨٦.

أمين بقدر من المبالغة بين «الوسائل المخالفة للآَداب [و] التطفل على بعض العائلات الكريمة»[١]، أي بين الدعارة والشحاذة.

ويشرح الكاتب كيف أن عددًا كبيرًا من العائلات المصرية كان عليها أن تنفق على أقارب ومعارف مما كان يضع عبئًا على مالية العائلات؛ يشير قاسم أمين إلى تلك الحقيقة الاجتماعية في معرض الحديث عن تربية وعمل النساء، وإن كانت تتعلق أكثر بتطور الاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رأس مالي لا يدع مجالاً لمثل ذلك التعاون الاقتصادي بين أفراد جماعات وشبكات اجتماعية واسعة. ويجب علينا هنا الانتباه إلى التغيرات الاجتماعية التي كانت قد بدأت تظهر نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية في عصر قاسم أمين. فكما أوضح عدد من الدراسات التاريخية الحديثة، فإن تطور النظام الاقتصادي المركزي وقيام الدولة الوطنية في مصر منذ عصر محمد علي باشا والي مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أدى إلى تقلص واندثار عدد من الحرف والوظائف التقليدية، بما في ذلك بعض المهن البسيطة التي كانت نساء الطبقات الدنيا خاصة في المدن يتكسبن منها. إذًا فمبالغة قاسم أمين، وإن كانت غالبًا لأسباب بلاغية، لها جذور في الواقع التاريخي.

بعد الحديث عن الاعتبارات الوطنية والعملية التي تعضد من دعوة تعليم النساء، يشير الكاتب إلى الجانب الإنساني، الذي يرى في التعليم حقًّا

(١) المرجع السابق، ص ٣٣١.

من حقوق الإنسان، يتساوى فيه النساء والرجال، فيكتب قاسم أمين: «العلم هو الوسيلة الوحيدة التي يرتفع بها شأن الإنسان من منازل الضعة والانحطاط إلى مراقي الكرامة والشرف»[١]. وفي هذا السياق يؤكد الكاتب على المساواة المبدئية والأساسية بين الرجال والنساء، فيشير مثلاً إلى أن: «الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية تخاطب النساء كما تخاطب الرجال [..] وأن التكاليف الشرعية تدلنا على أن المرأة وُهبت من العقل مثل ما وُهب الرجل»[٢]، سيتبين لنا لاحقًا، عند مناقشة رد طلعت حرب على قاسم أمين، كم كان قاسم أقرب للعدالة في تصوره لحقوق النساء.

في الجزء الثاني من الفصل المتعلق بتربية النساء يتحدث قاسم أمين عن الوظيفة العائلية للمرأة، ويرسم صورة بائسة لزيجات الطبقة الوسطى في عهده. ويعزو سبب الشقاء في كثير من هذه العائلات إلى التمييز في التعليم بين الرجال والنساء: «المرأة في الطبقة العالية أو الوسطى متأخرة عن الرجل بمسافات شاسعة. ذلك لأن الرجال في هذه الطبقات تربت عقولهم واستنارت بالعلوم ولم تتبعهم نساؤهم في هذه الحركة. بل وقفن في الطريق. وهذا الاختلاف هو أكبر سبب في شقاء الرجل والمرأة معًا»[٣]. ويتطرق قاسم أمين إلى الملل الذي لا بد أن يصيب الحياة الزوجية إن آجلاً أو عاجلاً، شارحًا أن اللذات الجسمانية

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٤.

والانجذاب المادي بين الزوجين ما يلبث أن يتلاشى ويزول مع الوقت، وهنا تتبين أهمية اللذة المعنوية التي خلاف سابقتها يمكن أن تتجدد. يدعو قاسم أمين إذن إلى علاقة زوجية قائمة على صداقة وتلاقي العقول كما هي قائمة على الانجذاب الحسي، وهذه العلاقة تستلزم تعليم النساء. يكتب: «هذا الحب لا يمكن أن يوجد بين رجل وامرأة إذا لم يوجد بينهما تناسب في التربية والتعليم، ولا يجب أن يفهم أن الرجل المتعلم إذا لم يحب زوجته فهي يمكنها أن تحبه. فإن توهم ذلك يعد من الخطأ الجسيم؛ لأن الحب الحقيقي الذي عرفت عنصريه المادي والمعنوي لا يبقى إلا بالاحترام. والاحترام يتوقف على المعرفة بمقدار من تحترمه. والمرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها»[١].

وربما تلخص تلك الجملة الأخيرة الكثير من اتجاه قاسم أمين في هذا الكتاب، فنحن بصدد إقناع الرجال بحقوق النساء، واستمالتهم لقضية تعليم الفتيات، ويحقق الكاتب ذلك عن طريق إقناعهم أن ذلك من مصلحتهم هم: «المرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها»، لا يتطرق قاسم أمين إلى الرجل الجاهل، أو أي رجل، ومدى معرفته بمقدار زوجته. فهو يفترض، ربما تأسيسًا على الواقع الاجتماعي الذي عايشه، أن الرجل أكثر تعليمًا من المرأة. ولكن يتضح من تلك الجملة أيضًا أن أهم أهداف تعليم النساء يتعلق بإسعاد الرجال.

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٧.

يرسم قاسم أمين صورة أخرى من داخل بيوت الطبقة الوسطى الجديدة، تعبر عن التفاوت الناشئ بين رجال ونساء تلك الطبقة، الرجال من جيل قاسم أمين الذين انفتحوا على المجتمع الحديث، ودرسوا على الأغلب في المدارس الحديثة المؤسسة على النمط الغربي، أي كانوا من الأفندية بتعبير آخر، وبين نساء هذه الطبقة اللاتي ربما ظللن على عهد جيل أمهاتهن. يصور قاسم أمين نساء تلك الطبقة المتوسطة في صورة بها قدر لا بأس به من التعالي وصدى لبعض الكتابات الاستشراقية عن المجتمعات العربية والإسلامية بصفة عامة كمجتمعات متخلفة، فهي مثلاً مجتمعات لا تحتفي بالنظافة. يكتب قاسم أمين عن البيوت التي يخلو فيها الحب بين الزوجين؛ لأن الزوجة: «متأخرة عنه في العقل تأخرًا فاحشًا»، فيقول: «لا يكاد يوجد أمر يتفقان في الحكم عليه برأي واحد. ولأنها بعيدة عن العواطف والمعاني والأشغال التي يميل إليها ومغمورة في شئون ليس لها من ميله نصيب. حتى في الأمور التي هي من عملها. وترى أنها خلقت لأجلها، لا يرى منها زوجها ما يروق نظره. فأكثر النساء لم يتعودن على تسريح شعورهن كل يوم. ولا على الاستحمام أكثر من مرة في الأسبوع. ولا يعرفن استعمال السواك، ولا يعتنين بما يلي البدن من الملابس، مع أن جودتها ونظافتها لها أعظم تأثير في استمالة الرجل، ولا يعرفن كيف تتولد الرغبة عند الزوج، وكيف يحافظ عليها، وكيف يمكن تنميتها، وكيف تكون موافاتها؛ ذلك لأن المرأة الجاهلة تجهل حركات النفس الباطنة»[1]. من اللافت إذن أن قاسم

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٧-٣٣٨.

أمين، بعد أن يؤكد على أن اللذة المعنوية أهم وأطول عمرًا من اللذة الحسية، كمدخل لإبراز أهمية تعليم المرأة من وجهة نظر الرجل، يعود ويركز على اللذة الحسية، ويتبنى فرضية من الصعب إثباتها، وهي أن المرأة «الجاهلة» في تعبيره هي أيضًا امرأة لا تعتني بنظافتها الشخصية، ولا تتقن إثارة زوجها. ولا يوحي قاسم بأي حال أن الأزواج عليهم أيضًا إثارة واستمالة زوجاتهم، جاهلات كن أو متعلمات.

المرأة «الجاهلة» أيضًا لا تتقن إدارة منزلها الذي يتطلب معارف كثيرة: «فعلى الزوجة وضع ميزانية الإيراد والمنصرف بقدر ما يمكن من التدبير حتى لا يوجد خلل في مالية العائلة. وعليها مراقبة الخدم بحيث لا يفلتون لحظة من مراقبتها [...] وعليها أن تجعل بيتها محبوبًا إلى زوجها»(١). وهذا أيضا مما يستدعي التعليم الحديث من وجهة نظر الكاتب. ولكن تزخر الدراسات الاجتماعية الحديثة بأمثلة عن ابتكارات نساء الطبقات الوسطى والدنيا في مصر وعدد من البلدان الريفية في تدبير الشؤون المالية للأسرة، ومن ذلك مثلاً مؤسسة «الجمعية» التي هي وعاء ادخاري بدون فوائد تنظمه عادة شبكات من النساء في مناطق جغرافية محدودة على مستوى الحي السكني أو القرية مثلاً(٢). وتنتشر تلك الممارسات والمؤسسات غير الرسمية بغض

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٩.
(٢) عن «الجمعيات» كمؤسسات للادخار ودور النساء فيها انظر/ي:
Diane Singerman. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo* (Cairo: American University in Cairo Press, 1997), pp.125 and 154-157.
وأيضًا:
=

النظر عن انتشار التعليم؛ أي إن النساء، بمختلف مستويات التعليم، يلجأن لهذا التراث من الممارسات الاجتماعية لتدبير شؤون الحياة. بل إن حذاقة النساء في التدبير والاستثمارات الصغيرة كانت إحدى الأفكار الأساسية التي طورها فيما بعد بعض المستثمرين من أمثال محمد يونس في مشروع بنك الفقراء، وتظل وراء كثير من خطابات مشروعات القروض الصغيرة. ولكن قاسم أمين في كتابه هذا كان يرسم صورة معينة عن أسر الطبقة الوسطى في جيله، ويحاول أن يجد حججًا ليقنع قراءه الرجال بأن تعليم المرأة في مصلحتهم هم. كما أن الانشغال بـ«مراقبة الخدم» ينم عن التوجه الطبقي للكاتب. أخيرًا لا يفوتنا أن وضع عبء «التدبير المنزلي» بكامله على كاهل النساء- كما يتضح من خطاب قاسم أمين وغيره- هو في حد ذاته انعكاس لتغير الأوضاع المعيشية والاجتماعية في مصر وكثير من دول العالم، أي انعكاسًا للحداثة. سوف ينمو خطاب «التدبير المنزلي» منذ أواخر القرن التاسع عشر بحيث يصبح مادة تدرس للبنات دون البنين في كثير من المدارس- الإرسالية والقومية فيما بعد- بل إلى حد إنشاء كلية في مصر للتدبير المنزلي تابعة لجامعة عين شمس، معظم طلبتها من الإناث، وإن كانت ليست مقصورة عليهن. توضح مارجو بدران كيف لعبت الصحافة النسائية، التي أنشأتها وأدارتها وحررت معظم موضوعاتها نساء الطبقة الوسطى، دورًا في تنامي هذه النظرة أيضًا(١).

= Kathryn S. March and Rachelle L. Taqqu. Women's Informal Associations in Developing Countries: Catalysts for change (Boulder, Colorado: Westview Press, 1986), pp. 60-66.

(1) Margot Badran, Feminists, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt (Cairo: American University in Cairo Press, 1996), p.62.

للترجمة العربية انظر/ي: =

من هي المرأة الجاهلة التي يتحدث عنها قاسم أمين؟ ومن هي تلك الزوجة المثالية- المرأة الجديدة- التي يتخيلها؟ من خلال النص يبدو أن قاسم أمين يستخدم تعبير الجهل ليشير إلى عدة أشياء في نفس الوقت. فالمرأة الجاهلة هي المرأة الأمية التي لا تقرأ ولا تكتب وهي أحيانًا عكس المرأة المتعلمة، وتلك المرأة المتعلمة هي على دراية بقدر من المعارف العقلية والأدبية؛ مما يعني أن المرأة الجاهلة هي تلك التي لم تحصل هذه العلوم، أي تلك التي لم تتلق نفس التعليم الذي تلقاه أقرانها الرجال. في أحيان أخرى تبدو المرأة الجاهلة هي المرأة التقليدية ونقيضها المرأة الغربية أو المتغربة (التي تتزين وتتعطر وتستحم)، وأحيانا تبدو المرأة الجاهلة إنسانة بليدة، تحارب العلم. وفي أحيان أخرى يتساوى العلم والأخلاق، فتصبح المرأة المتعلمة هي ذات الأخلاق الرفيعة. على عكس التصور الشائع في عصره، يتجاهل قاسم أمين أو يقصي من تحليله احتمال وجود أنواع مختلفة من التعليم والإدراك غير النمط الغربي الحديث، بحيث إن نقص هذا النمط من التعليم يساوي عنده بالضرورة الجهل، مما يلغي الثقافة والمعرفة التقليدية لدى كل من الرجال والنساء على السواء. بل يذهب قاسم أمين إلى أن «المرأة الجاهلة مثلها مثل الطفل»[1]، وفي ذلك تلخيص بليغ لموقفه، فالمرأة الجاهلة تكاد تفقد أهليتها وتظل قاصرًا، كالطفل. ماذا عن الرجل الجاهل؟ هل هو أيضًا طفل يجب

= مارجو بدران، رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن، ترجمة: علي بدران، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠.

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

أن يترك تدبير أموره لمن هم على علم ودراية؟ أمضمر في ذلك الحجة التقليدية ضد الديمقراطية؟

الرجل الذي يعيش مع زوجة جاهلة، لا تعرف قدره ولا تشجعه على العلم والقراءة ينتهي إلى حال بائس: «يفقد كل استعداد للعمل؛ لأن العلم لا يثمر إلا إذا كان العقل متمتعًا بالهدوء والسكون، خاليًا من الاضطراب والتشويس، ولأن الرجل يطلب راحته وهي في يد امرأته ولكنها تبخل بها عليه»[١]. إذن في البحث عن سبب تأخر حال الأمة؛ فتش عن المرأة!.

من الواضح إذن أنه بالنسبة لقاسم أمين فإن تقدم الأمة يحتاج إلى عمل وعِلْم الرجال، وهذا بدوره بحاجة إلى نساء متعلمات لكي يؤازرن هؤلاء الرجال، ويوفرن لهم المناخ الملائم للعمل. ولا يفوت قاسم أن يشير إلى أهمية تعليم النساء من أجل تربية جيل صالح من الأولاد.

الحجاب في القرن التاسع عشر

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى مناقشة الحجاب. فلقد تمحورت قضية تحرير المرأة في أواخر القرن التاسع عشر على عدة قضايا مبدئية، منها مسألة «السفور والحجاب». ومن الضروري تعريف مفهومي السفور والحجاب في هذا السياق التاريخي؛ حيث إن كلا المفهومين، وبالأخص مفهوم الحجاب، قد تعرضا لتغيرات متكررة على مر

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٩.

السنين[١]. فالحجاب عند قاسم أمين لا يعني الحجاب في الملبس أو حجب الجسد فقط، بل «أن تحتجب بأن تقتصر في بيتها وتستر وجهها إذا خرجت»[٢]. وحتى ذلك الحجاب لم ينادِ قاسم أمين برفعه تمامًا في زمنه[٣].

والحجاب في معناه الكلاسيكي في المجتمعات العربية والإسلامية كان يعني عزل وتحجيم النساء في حيز المجال الخاص وحجبهن عن المجال العام. يختلف المؤرخون والمؤرخات في تصوراتهم لممارسة الحجاب في مجتمع المدينة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين، وفي فهم كيفية تطبيق آيات الحجاب في القرآن الكريم في تلك الحقبة. يرى البعض أن المفهوم الكلاسيكي للحجاب إنما كان نتيجة لتطورات تاريخية متعاقبة على قيام الدولة العربية الإسلامية في أواخر القرن السابع الميلادي وخاصة بعد الفتح الإسلامي لبلدان الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، أي إنه كان وليدًا لظروف تاريخية وسياسية واجتماعية معينة أدت إلى ظهور ما بات يُعرف بمجتمع الحريم في عصر

---

(١) مع سبعينيات القرن العشرين وصعود ما بات يعرف بتيارات الإسلام السياسي، تغير مفهوم الحجاب ليدل على غطاء لرأس المرأة. وقد ظهرت دراسات كثيرة، اجتماعية وأنثروبولوجية، عن الحجاب منها مثلاً:
Fadwa El-Guindi. Veil: Modesty, Privacy and Resistance (Oxford, New York: Berg, 1999); Arlene Elowe Macleod, Accommodating Protest: Working Women, The New Veiling, and Change in Cairo (New York: Columbia University Press, 1991).
للمزيد من الدراسات عن النساء في الخطاب العربي انظر/ي: منى أبو الفضل، أماني صالح، زينب أبو المجد وهند مصطفى، المرأة العربية والمجتمع في قرن: تحليل وببلوغرافيا للخطاب العربي حول المرأة في القرن العشرين، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م.

(٢) قاسم أمين، المرأة الجديدة، القاهرة، مطبعة الشعب، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص٤١.

(٣) قاسم أمين، تحرير المرأة، الطبعة الحالية، ص٥٩.

الدولة العباسية[١]. وكانت الترجمة الاجتماعية لذلك المفهوم حصر أدوار المرأة في الحياة العامة في حدود ضيقة جدًّا، منها أعمال محدودة لنساء الطبقات الدنيا في الأسواق، ومباشرة بعض نساء الطبقات الحاكمة والعليا لثرواتهن، وبعض الأدوار المحدودة للنساء في الحياة العلمية والدينية[٢]. الحجاب في ذلك السياق إذًا كان مفهومًا عامًّا لدور النساء في المجتمع أكثر منه مدلولاً لشيء مادي ملموس. كما صار مفهوم الحجاب في ذلك السياق دليلاً على الثراء وعلو الشأن الاجتماعي، حيث إن الأسر الميسورة هي التي كانت تستطيع أن تمارس أو توفر هذا الحيز الخاص لنسائها. في العمارة المنزلية انعكس المفهوم في ظهور أجزاء في القصور والمنازل لهذا المجال الخاص عرفت أحيانًا بالحريم وفي العصر العثماني بالحرملك. عند تخطي النساء، خاصة نساء الطبقات العليا في المجتمع، للحدود الفاصلة بين الخاص والعام، كان عليهن حجب وجوههن، ارتقاء بمكانتهن وتنزيهًا لهن عن العامة. كان من التبعات العملية لحجب النساء عن المجال العام عزل الكثير منهن عن التطور الفكري للمجتمع، وما كان من هذا العزل سوى المساهمة في تقليل فرص النساء في التطور والتقدم وإنتاج أجيال من النساء محدودة الثقافة

---

(١) من المؤرخين الذين يتبنون هذا التفسير التاريخي: ليلى أحمد.

(٢) من ذلك الأدوار الملحوظة لنساء العصر المملوكي في مصر وسوريا في مجال الحديث. عن النساء المحدثات يمكن الرجوع لبحث أميمة أبو بكر وهدى السعدي، المرأة والحياة الدينية في العصور الوسطى بين الإسلام والغرب، سلسلة أوراق الذاكرة ٢، (القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠١م) بالإضافة إلى:

Omaima Abou-Bakr. “Teaching the Words of the Prophet: Women Instructors of the Hadith (Fourteenth and Fifteenth Centuries)” Hawwa: Journal of Women of the Middle East and the Islamic World 1(2003): 306-328; Asma Sayeed. “Women and Hadith Transmission: Two Case Studies from Mamluk Damascus,” Studia Islamica 95 (2002), pp.71-94.

والمدارك. ومن هنا تولدت الأفكار النمطية عن النساء كناقصات عقل؛ لذلك كانت الدعوة للسفور في أواخر القرن التاسع عشر أوسع من مجرد دعوة لكشف الوجوه؛ فكانت دعوة لرفع ما حجب المرأة عن المجتمع وعن المجال العام.

في جوهر قضية السفور تنازل عن تنزيه المرأة في سبيل تحقيق قدر أكبر من المساواة بينها وبين الرجل في المجتمع. كان الحجاب في نظر الكثيرين من التيار الإصلاحي عائقًا في طريق ترقي المرأة، ورمزًا - إن لم يكن سببًا - لتخلف الوطن. ويبدو هذا واضحًا في كتابات قاسم أمين، وفيه إشارة إلى نظرية التطور؛ فحجاب النساء هو سبب انحطاط الشرق، والتخلص من قيود الحجاب كان وراء تقدم الغرب، كما يذهب علماء الغرب بناء على مناهجهم العلمية الدقيقة[١]. يكتب قاسم أمين في «تحرير المرأة»: «الحجاب على ما ألفناه مانع عظيم يحول بين المرأة وارتقائها، وبذلك يحول بين الأمة وتقدمها»[٢].

(١) زينب الخضيري، مقدمة «المرأة الجديدة»، طبعة المجلس الأعلى للثقافة بمناسبة مرور مائة عام على صدور الكتاب.

(٢) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

في المقابل اكتسب مفهوم الحجاب معاني رمزية عديدة جعلت التيار المحافظ والتقليدي يتبناه في مواجهة ما بدى له اكتساحًا للتيارات التغريبية في المجتمع. صار التمسك بالحجاب عند البعض رمزًا للتمسك بالقيم الثقافية والاجتماعية التقليدية والأصيلة، بحيث اختزلت الأصالة في هذا المفهوم وفي جسد المرأة؛ لذا حظي تيار التمسك بالحجاب على تأييد عدد ليس بالقليل من النساء المتعلمات، بل والمهتمات بقضية المرأة في أواخر القرن التاسع عشر. بدا حجاب النساء كالحصن الأخير لنساء «ترقية المرأة» و«جريدة العفاف» أيضًا، فدافعت عنه بعض النساء، بينما دعا البعض الآخر إلى التخفف التدريجي منه. وجدير بالذكر أن قضية السفور والحجاب قضية جمعت النساء المصريات والعربيات من مختلف الأديان، وإن كانت النساء غير المسلمات قد سبقن المسلمات في السفور.

من اللافت للنظر أن النساء الرائدات في القرن التاسع عشر لم يحملن راية قضية السفور وركزن على قضايا أخرى كالتعليم مثلاً، ربما لتفادي إحداث أزمات مفتعلة، بينما في الواقع كانت النساء تدريجيًّا تتخلى عن حجب وجوههن في الحيز العام. تغير الأمر في أواخر الربع الأول من القرن العشرين حينما كشفت

كل من هدى شعراوي (١٨٧٩-١٩٤٧)[١] وسيزا نبراوي (١٨٩٧-١٩٨٥)[٢] وجهها في حركة علنية وسياسية بالدرجة الأولى. بل إن هدى شعراوي نفسها كانت من المدافعات عن الرفع التدريجي للحجاب، ويحكى أنها أقنعت سيزا- الأصغر منها سنًّا- بارتداء الحجاب عند عودتها من فرنسا عام ١٩٣٢م على وعد بخلعه فيما بعد. جاء ذلك في خضم المعركة الوطنية ضد الاحتلال، حيث

(١) هدى شعراوي (١٨٧٩-١٩٤٧م) هي رائدة العمل النسوي في مصر. لعبت هدى شعراوي أدوارًا مختلفة في تاريخ مصر الحديث، فكانت من مؤسسات مبرة محمد علي في ١٩٠٩م، واتحاد المرأة المصرية المتعلمة في ١٩١٤م، كما أسست وترأست الاتحاد النسائي المصري في ١٩٢٣م. شاركت هدى شعراوي في ثورة ١٩١٩م فقادت مظاهرة من ٣٠٠ امرأة للمناداة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وتم انتخابها رئيسة اللجنة النسائية المركزية في حزب الوفد، الموقع الذي استقالت منه عام ١٩٢٤م عندما تجاهلت حكومة الوفد المنتخبة مطالبها الوطنية والنسوية. وطالبت هدى شعراوي برفع سن الزواج للفتاة إلى ١٦ سنة على الأقل، وقد تحقق لها ما أرادت في عام ١٩٢٣م، كما طالبت بفتح أبواب التعليم العالي للفتيات وبإشراك النساء مع الرجال في حق الانتخاب، وبسن قانون يمنع تعدد الزوجات إلا للضرورة، وأيضًا طالبت برفع الظلم والإهانة اللذين يقعان على المرأة فيما يدعى بدار الطاعة. وفي عام ١٩٣٠م ساعدت الاقتصادي الكبير طلعت حرب في جمع رأس المال لإنشاء بنك مصر.

Arthur Goldschmidt, Jr. Biographical Dictionary of Modern Egypt (Cairo: The American University in Cairo Press, 2000), pp.189-190;

«هدى شعراوي في سطور»، جمعية هدى شعراوي، ٧ يناير ٢٠١٠

<http://hodasharawi.com/hoda.htm>

(٢) سيزا نبراوي (١٨٩٧-١٩٨٥) رائدة من رائدات العمل النسوي؛ من مؤسسات الاتحاد النسائي المصري (١٩٢٣م) ورئيسة تحرير «المصرية»، الجريدة الصادرة عن الاتحاد، ومن مؤسسات الاتحاد النسائي العربي (١٩٤٤م). دعت سيزا نبراوي إلى تحديد سن الزواج للرجال والنساء لإتاحة فرصة كافية للتعليم، كما كانت من المناضلات من أجل حصول النساء على حقوقهن السياسية الكاملة بما في ذلك حق الانتخاب والترشح في الانتخابات. كما لعبت سيزا نبراوي أدوارًا في الحركة النسوية العالمية ودافعت عن حقوق النساء الفلسطينيات منذ عام ١٩٣٩م.

Goldschmidt. Biographical Dictionary of Modern Egypt, p.145.

شاركت النساء في مظاهرات الوفد المصري ضد الإنجليز، بل وفي حركة الوفد عامة. وأصبح رفع الحجاب من رموز التقدم. انجلى ذلك في تمثال المثَّال المصري الحديث محمود مختار، المسمى بقدر كبير من الدلالة: «نهضة مصر». يصور التمثال الشهير- المرابط في الجيزة أمام حديقة الحيوان وفي الطريق إلى جامعة القاهرة- مصر في صورة فلاحة سافرة الوجه تزيح طرحة عن رأسها، وتتكئ بيمينها على الماضي المصور في صورة أبي الهول، الرمز المصري المتمثل في جسم الأسد ورأس الإنسان.

المرأة والحجاب

كان الفصل الذي يتناول فيه قاسم أمين المرأة والحجاب هو أكثر الفصول تعرضًا للهجوم بالرغم من أنه الفصل الذي يكثر فيه الكاتب من الإشارات والاستدلالات بالآيات القرآنية، حتى أن البعض يؤكد أن هذا الفصل بالذات راجعه وربما ساهم في كتابته الإمام محمد عبده[١]. من شدة الهجوم على هذا الفصل بالذات قد يستغرب القارئ المعاصر عند مطالعته إلى أي مدى يبدو قاسم أمين معتدلاً في أفكاره ودعوته؛ فهو لم يدعُ إلى التخلي التام عن الحجاب، وإنما التخلي عن ستر الوجه وعزل النساء، وحتى ذلك دعا إلى تطبيقه تدريجيًّا.

---

(١) من هؤلاء عفاف لطفي السيد التي ترجح أنه كتب الكتاب مع محمد عبده وأحمد لطفي السيد حينما قضى الثلاثة إجازتهم الصيفية في جينيف عام ١٨٩٦م.

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot. Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations (London: John Murray, 1968), p. 187; Cole. “Feminism, Class and Islam” p. 394.

يكتب قاسم أمين: «ربما يتوهم ناظر إنني أرى رفع الحجاب بالمرة، لكن الحقيقة غير ذلك، فإنني ما أزال أدافع عن الحجاب، وأعتبره أصلاً من أصول الآداب التي يلزم الإمساك بها». ولكنه يكمل فيوضح تعريفه لما يقصده بالحجاب: «غير أنني أطلب أن يكون مطبقًا على ما جاء في الشريعة الإسلامية، وهو على ما في تلك الشريعة يخالف ما تعارفه الناس عندنا، لما عرض عليهم من حب المغالاة في الاحتياط، والمبالغة فيما يظنونه عملاً بالأحكام، حتى تجاوزوا حدود الشريعة وأضروا بمنافع الأمة»[١]. يدعو قاسم أمين إذن إلى ما يسميه «الحجاب الشرعي» ويعرفه بكونه وسطًا بين مبالغة النساء الغربيات في التكشف ومبالغة النساء الشرقيات في التحجب.

وفي هذا الفصل، الذي يحتل مكانة محورية في الكتاب، فند قاسم أمين أي آراء تدعي أن تغطية الوجه أو الحجاب بمعنى عزل النساء عن المجال العام وحصرهن في مجتمع الحريم من الفرائض الإسلامية، فكان ذلك تحديًا لسيطرة الرجال التقليدية في المجتمع. يؤكد قاسم أمين أن هذه «العوائد» لا أساس لها في الشريعة الإسلامية، وأن ما ورد في كتب الفقهاء من استحسان عدم كشف وجه المرأة وعدم مخالطتها بالرجال هو من اجتهادهم المبني على العادات والمعاملات، ومن الجزئيات وليس من الأحكام الشرعية الكلية التي لا تقبل التغيير والتبديل[٢]. ومع تغير الأحوال يجب تغير أحكام مثل هذه الجزئيات.

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١٣.

يشير الكاتب إلى كتابات من الفقه الحنفي والشافعي، وهما المذهبان الأكثر شيوعًا في مصر، لبيان تعريف ما أسماه الحجاب الشرعي، وكيف أنه لا يتضمن حجب الوجه أو الكفين. بل إن الانتقاب والتبرقع، أي حجب الوجه مع كشف العينين أحيانًا، من عادات الشعوب السابقة على الإسلام والتي بقيت بعده، وهي عادات ليست معروفة في كثير من البلدان الإسلامية، ولكنها أيضًا معروفة في بلاد لم تتدين بالإسلام[١]. ثم يتطرق إلى الجانب العملي ليبين حاجة النساء سواء في العمل أو الأعمال المدنية والقضائية، إلى التخفف من الحجاب المعيق للحركة. أي إن ما يبغيه قاسم أمين، وهو الهدف الأبعد لدعوى السفور في نهايات القرن التاسع عشر، هو إتاحة قدر من المجال العام أمام النساء.

كما يفند قاسم أمين الحجة التي كانت تدعي أن حجاب النساء، بمعناه المتشدد، من آداب المرأة، ويوضح أنه لا علاقة بين الأخلاق وكشف الوجه أو ستره. ومن اللافت أنه في هذا الموضوع بالذات يتساءل عن سبب التفرقة بين الرجال والنساء: «أي علاقة بين الأدب وبين كشف الوجه وستره؟ وعلى أي قاعدة بني الفرق بين الرجل والمرأة؟ أليس الأدب في الحقيقة واحدًا بالنسبة للرجال وللنساء، وموضوعه الأعمال والمقاصد لا الأشكال والملابس؟»[٢]، بل إن هذا الفصل من أكثر أجزاء الكتاب التي يقترب فيها قاسم أمين من فكرة المساواة بين الرجال والنساء وإن كان لا يبلغها، ولا يطالب بها، ولا يتبناها. ولكن

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

في ثنايا تفنيده لعدد من الحجج المستخدمة لتبرير حجاب النساء يذهب إلى التشكيك في أصول التفرقة من أساسها. فبالإضافة لفضه لتلك الثنائية بين حجب الوجه والأخلاق، يتطرق الكاتب أيضًا إلى مقولة أن سفور النساء فتنة[١] للرجال، أو أن النساء فتنة للرجال. وفي هذا يرد قاسم أمين المسؤولية إلى الرجال: «أما خوف الفتنة الذي نراه يطوف في كل سطر مما يكتب في هذه المسألة تقريبًا فهو أمر يتعلق بقلوب الخائفين من الرجال، وليس على النساء تقديره، ولاهن مطالبات بمعرفته، وعلى من يخاف الفتنة من الرجال أن يغض بصره، كما أنه على من يخافها من النساء أن تغض بصرها، والأوامر الواردة في الآَية الكريمة موجهة إلى كل من الفريقين بغض البصر على السواء، وفي هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتغطية وجهها»[٢]، وهو هنا، على عكس حديثه عن علاقة الأزواج في الإطار الاجتماعي، يتطرق بتساوٍ إلى فتنة النساء وفتنة الرجال، فيعترف بمسؤولية كل طرف عن فتنته، وعن إمكانية أن تفتتن النساء بالرجال.

(١) تتعدد مدلولات لفظة «فتنة» في اللغة العربية لتشمل الابتلاء والاختبار والامتحان، كما تختبر الفضة والذهب بالنار ليتميز الرديء منها من الجيد، الفتنة أيضًا اختبار للإيمان، وتوحي بالجسامة. الاستخدام الأعم للفتنة يشير إلى التقاتل بين أبناء العشيرة أو الدين الواحد، فالفتنة الكبرى هي الأحداث التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ، والحروب بين الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ ومعارضيه من صحابة الرسول ﷺ ومن بني أمية (٦٥٦-٦٦١)، وحتى مقتل الإمام علي بن أبي طالب نفسه وما تلاه من نشأة فرق الشيعة. والفتنة أيضًا في بعض معانيها توحي بالفضيحة. القول بفتنة النساء يوحي أن رؤية النساء قد تؤدي إلى امتحان الرجال في دينهم وفي حفاظهم على العفة والشرف.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

ويتطرق الكاتب إلى الحجة الأهم للتمسك بالحجاب وهي الحفاظ على العفة، فيدلل بأمثلة مختلفة على أن العفة الحقيقية تأتي نتيجة للأخلاق الحميدة التي هي بدورها، حسب منظوره، شيء مكتَسَب ومتعلَّم أي نتاج لحسن التربية والتعليم، ويذهب إلى أن اختلاط الرجال والنساء يجعل رؤية الرجل للمرأة أمرًا عاديًّا لا يؤدي إلى اضطراب الحواس والمشاعر. كما لا يفوته أن يذكر كيف أن عزل النساء لم يمنع الفساد من داخل البيوت. وللحقيقة يبدو قاسم أمين في هذا الفصل بالذات أكثر عمقًا في فهمه لحقوق النساء، وأقرب لمبدأ المساواة. فيلفت النظر مثلاً عند الحديث عن العفة أن عدم ثقة الرجال بالنساء به امتهان لهن: «أليس من العار أن نتصور أن أمهاتنا وبناتنا وزوجاتنا لا يعرفن صيانة أنفسهن؟ أيليق ألا نثق بهؤلاء العزيزات المحبوبات الطاهرات، وأن نسيء الظن بهن إلى هذا الحد؟»[1]، كما يشير إلى أن عزل النساء داخل البيوت يؤدي إلى اعتلال صحتهن.

يناقش قاسم أمين أيضًا المفهوم الأشمل والأعمق للحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها بمراجعة الحجج الشرعية التي كانت تساق في عهده لتبرير هذه الممارسات، حتى يبين أن ذلك حكم يخص زوجات النبي دون غيرهن من النساء، ويفند فكرة أنه يستحب أن تتبعه سائر النساء بقوله تعالى: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب/ ٣٢]، بل يذهب إلى أنه ليس من الصواب

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٦.

تعطيل ذلك الحكم مرضاة لاتباع الأسوة؛ لأن عدم حجاب سائر النساء في حد ذاته حكم يجب احترامه[١]. أي إنه في قراءة قاسم أمين للنصوص الشرعية يصبح الحجاب المتشدد منافيًا لمقاصد الشريعة الإسلامية.

ويتضح في هذا الفصل أن دعوة قاسم أمين لرفع الحجاب كانت تدريجية، فيكتب: «لا أقصد رفع الحجاب الآن دفعة واحدة، والنساء على ما هن عليه اليوم [...] وإنما الذي أميل إليه هو إعداد نفوس البنات في زمن الصبا إلى هذا التغيير؛ فيُعَوَّدْن بالتدريج على الاستقلال، ويودع فيهن الاعتقاد بأن العفة ملكة في النفس لا ثوب يختفي دونه الجسم، ثم يُعَوَّدن على معاملة الرجال من أقارب وأجانب، مع المحافظة على الحدود الشرعية وأصول الآداب تحت ملاحظة أوليائهن. عند ذلك يسهل عليهن الاستمرار في معاملة الرجال بدون أدنى خطر يترتب على ذلك»[٢]. مرة أخرى التربية، تعليم النساء، وسيلة لبلوغ مختلف الأهداف.

ويوضح الكاتب أن استقلال النساء هو الأصل الذي وجب الرجوع إليه، وأن هذا تغيير يجب أن يتم تدريجيًّا. كما يتضح من هذا الفصل أن رفع الحجاب عند قاسم أمين ليس الهدف منه مجرد كشف وجه المرأة أو الاقتداء بالغرب، ولكنه وسيلة لإعادة دمج النساء بصورة طبيعية في المجتمع. ويربط الكاتب هنا رفع الحجاب بالتعليم، فيبين أن تعليم النساء ثم قصرهن في بيوتهن لا فائدة من ورائه؛

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٣.

لأنه عند العزلة وعدم مخالطة الرجال لا مفر من أن تنسى البنت ما تعلمته[١].

يوضح قاسم أمين أن التعليم أكبر من مجرد محو الأمية، وأن خبرة الحياة، أو علم الحياة كما يسميه، رافد أساسي للإدراك؛ لذا فحجب النساء عند بلوغهن سن المراهقة- وهو ما كان قد صار عادة في بعض الأسر الميسورة- أو السماح لهن بقدر محدد من الدراسة فقط، يعطل عملية تعليمهن ويبترها. يقول: «طريق تحصيل ذلك العلم إنما هو بالاختلاط مع الناس واختبارهم واستعراف أخلاقهم، وفي هذا السن (ما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة) يبتدئ الإنسان يعرف شعبه وملته ووطنه ودينه وحكومته، وفي هذا السن يبتدئ استعداد كل شخص وميله وكفاءته في الظهور[...] فإن حجبت فيه الفتاة وانقطعت عن هذا العالم بعد أن كانت المواصلة بينه وبينها مستمرة وقف نموها، بل رجعت القهقرى، وفقدت كل ما كان يزين نفسها، ونسيت كل معارفها»[٢]. وفي مقارنة لافتة يوضح الكاتب أن عدم عزل نساء الريف ونساء الطبقات الدنيا وعدم حجبهن عن المجتمع يجعل لهن معارف أوسع في الحياة حتى مع أميتهن مقارنة بنساء المدن من اللاتي نلن قدرًا ضئيلاً من التعليم، القراءة والكتابة وعزف البيانو ثم عزلن في البيوت[٣].

وقد عاد قاسم أمين لتناول موضوع الحجاب في كتابه التالي «المرأة الجديدة» وربط بينه وبين قضية التربية؛ حيث يؤكد أن الدين الإسلامي لا يجبر

(١) المرجع السابق، ص ٣٦١.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٦١-٣٦٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

المرأة على تشديد الحجاب إنما يفعل ذلك رجال الدين الذين يتهمهم بعدم إدراك جوهر الإسلام[١]. يرى بعض الكتاب أن موقف قاسم أمين من الحجاب قد تطور أو انقلب منذ كتابته لأولى كتبه «المصريون»، ثم «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة». ولكن القراءة الدقيقة لكتابته لا تشير إلى انقلاب في فكره بقدر ما تشير إلى بلورة أفكار، وتطور فكري وسياسي. فهو في أول كتبه «المصريون» بيّن سبب تمسك المصريين بعادة الحجاب دون أن يعرفه أو يعين حدوده[٢]. كما أنه في ذلك الكتاب كان يكتب بالفرنسية، موجهًا حديثه لقراء أجانب، ومتخذًا موقع المدافع عن وطنه وثقافته فكان السياق العام للكتاب هو الدفاع عن واقع الحال في بلده. ولكن مسألة الحجاب بالذات كما رأينا كانت في لب اهتماماته في الكتابين التاليين، وهما كتابان ركزا على قضية المرأة بصفة خاصة، بعكس الكتاب الأول الأعم. كما أن هذين الكتابين كتبا بالعربية لجمهور مصري محلي بالأساس؛ مما سمح بنوع من النقد الذاتي بهدف الإصلاح. كما تفصل عدة سنوات بين الكتاب الأول وكتبه عن المرأة، سنوات لا شك أنها أنضجته وزادت من معارفه. كما يلفت بعض الباحثين النظر إلى أن قاسم أمين كتب الكتاب الأول قبل زواجه عام ١٨٩٤م، بعكس الكتابين الآخرين[٣]. ولربما كان لخبرته العملية بمؤسسة الزواج والحياة الأسرية، ومن ثم واقع حياة النساء- على الأقل

(١) زينب الخضيري، مقدمة «المرأة الجديدة»، قاسم أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص.٢١.
(٢) المرجع السابق، ص.٢٠، ٢٤.
(٣) Juan Ricardo Cole. "Feminism, Class, and Islam in Turn-of-the-Century Egypt," p. 394.

نساء الطبقة الوسطى والعليا- في مصر بعد عودته من فرنسا؛ أثر في تطور وتبلور أفكاره.

وقد تناولت عدد من الكاتبات السابقات لقاسم أمين والمعاصرات له مساوئ نظام الحريم والحجاب وتقييده لحريتهن، ومن أمثال ذلك عائشة تيمور في «نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال». ونلحظ من تعليقات عائشة تيمور البعد الشخصي في تناولها للحجاب والحريم كخبرة شخصية بينما يتناول قاسم أمين- الرجل- الموضوع من زاوية مغايرة تركز على ربط الحجاب بتخلف النساء ومن ثم بتخلف الوطن ككل، أي إنه يركز على الزاوية العامة والوطنية، ويتجاهل الزاوية الفردية والشخصية في تناوله لتلك القضية. وعندما يدعو قاسم أمين لرفع الحجاب فهو يركز على المكاسب التي ستعود على الرجال بالدرجة الأولى ثم على الأسرة والوطن بإنهاء حالة العزلة التي تعيشها النساء. وهذا يتماشى مع منظوره لقضية المرأة ككل، كجزء من قضية تحرير الوطن وتطور المجتمع.

السفور كان يعني بمفهومه الأوسع فتح المجال العام أمام النساء. وقد كتبت زينب فوّاز في ١٨٩١م، أي قبل صدور «تحرير المرأة» تؤيد عمل النساء خارج المنزل، مؤكدة أنه لا توجد قواعد شرعية تمنع ذلك، ومتضمنة إشارات لشخصيات نسائية تاريخية[١]. كانت زينب فواز تناصر حق المرأة في العمل، وهي قضية ربما تبدو - خاصة بالالتفات إلى ما مضى - أكثر أهمية من قضية السفور،

(١) Margot Badran. "Feminists, Islam and Nation," p. 66.

وإن كانت مترتبة عليها. ولكنها لم تكن قضية تهم قاسم أمين، فهو يشير في عجالة إلى السماح للنساء الفقيرات أو المحتاجات للعمل خارج المنزل، ولكنه، وبتركيزه على قضية التحرر الوطني وعلى الطبقات الميسورة من أمثاله، لا يعير تلك القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية، أو القضايا السياسية المنخفضة، اهتمامًا كافيًا.

المرأة والأُمَّة

كما يتضح من تناول قاسم أمين لقضيتي التعليم والسفور فإنه كان يرى في تحرير المرأة، بتعليمها وإطلاقها من الحجاب المتشدد، مصلحة الأمة. وكان قاسم أمين، المعاصر للاحتلال البريطاني لمصر، على وعي عالٍ بالقضية الوطنية وبأخطار الاستعمار الغربي، كما أنه كان مخالطًا لدوائر الوطنيين. وقد ذهب قاسم أمين إلى أن تفوق وتغلغل الأمم الغربية في الشرق إنما بسبب تخلف الشرق، وذلك ليس بسبب جوهر الدين الإسلامي الذي يعتنقه كثير من الأمم الشرقية، ولكن بسبب تفشي الجهل: «أعتقد أن هذا الانحطاط الذي طرأ على الدين ليس سببًا لما عليه المسلمون الآن، وإنما هو نتيجة لأمر هو: الجهل الفاشي في المسلمين بعامة، [رجالاً] ونساء»(١).

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

يشدد قاسم أمين على أهمية تعليم المرأة مرة أخرى من أجل النهوض بالمجتمع ككل، حتى تتمكن النساء من تربية وتنشئة أطفالهن تربية صحيحة وسليمة: «يستحيل تحصيل رجال ناجحين إن لم يكن لهم أمهات قادرات على أن يهيئنهم للنجاح، فتلك هي الوظيفة السامية التي عهد التمدن بها إلى المرأة في عصرنا هذا»[(١)]. فالمرأة من وجهة نظره هي ميزان العائلة، وبارتقاء العائلة يرتقي المجتمع والأمة: «ارتقاء الأمم يحتاج إلى عوامل مختلفة متنوعة، من أهمها ارتقاء المرأة، وانحطاط الأمم ينشأ من عوامل مختلفة متنوعة أيضًا، من أهمها انحطاط المرأة»[(٢)]، و«لابد لحسن حال الأمة من أن تحسن حال المرأة»[(٣)].

وكما يوضح الكاتب فإن حال الأمة من تقدم وتخلف مرتبط بحال العائلة، بل بحال مؤسسة الزواج في المجتمع. يأخذ قاسم أمين هذا مدخلاً ليشير إلى أزمة في الزواج بالمجتمع المصري نهايات القرن العشرين جعلت الكثير من العائلات غير سعيدة، ودفعت الكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج[(٤)]، وذلك مرة أخرى بسبب انحطاط حال النساء وقلة تعليمهن. يقسم الكاتب مناقشته لموضوع «العائلة» إلى ثلاثة أقسام: الزواج، وتعدد الزوجات، والطلاق.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٨٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٨٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٦.

(٤) عن «أزمة الزواج» في أواخر القرن التاسع عشر انظر/ي:
Hanan Kholoussy. *For Better, For Worse: The Marriage Crisis That Made Modern Egypt* (Stanford University Press, 2010)

وهي الموضوعات الثلاث التي تحكم بداية الزواج وانتهاءه، وتؤدي في رأيه إلى كثير من التعاسة في العائلات. الزواج في رأي قاسم أمين يجب أن يكون مبنيًّا على التكافؤ بين الرجل والمرأة، وعلى رضائهما ببعض وبالعلاقة.

الموضوع الرئيسي الذي رأى الكاتب فيه تمييزًا بين الرجال والنساء واحتقارًا للمرأة هو تعدد الزوجات. وهو كما في مناقشته للحجاب، يراه من علامات تخلف المجتمعات: «هو من ضمن العوائد التي دل الاختبار التاريخي على أنها تتبع حال المرأة في الهيئة الاجتماعية، فتكون في الأمة غالبًا عندما تكون حال المرأة فيها منحطة، وتقل أو تزول بالمرة عندما تكون حالها مرتقية»[١]. ويورد الكاتب النصوص القرآنية المتعلقة بتعدد الزواج ليوضح أن إباحة التعدد في الشريعة الإسلامية مقيدة بقيود عدة، وأن الاكتفاء بزوجة واحدة أقرب لما فرضه الشرع.

يسهب الكاتب في مناقشة ثالث الموضوعات المتعلقة بالعائلة: الطلاق. فيبدأ أولاً باستعراض الطلاق في الشرائع المختلفة ليذهب إلى أهمية إباحته وتشريعه بالرغم من الأضرار الناتجة عنه. ثم يتناول النصوص القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالطلاق، ويبين كيف أن بعض أحكام الطلاق عند الفقهاء تبتعد

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

عن روح التشريع الإلهي، خاصة فيما يتعلق بالطلاق البائن[١]. فهو يرى في ذلك، كما في قول الفقهاء إن التلفظ بالطلاق بغض النظر عن وجود النية للانفصال يكفي لوقوعه، يرى في تلك الأحكام استخفافًا بالطلاق وبالآثار الاجتماعية المترتبة عليه. وهو في ذلك النقاش وفي عرضه لآيات القرآن المتعلقة بالطلاق يذهب إلى وجوب تنظيم الطلاق وعدم التوسع فيه. كما يعارض الكاتب عادة القسم بالطلاق[٢]، والتي يرى فيه أيضًا امتهانًا للزوجات: «نحن في زمان ألف رجال فيه الهذر بألفاظ الطلاق، فجعلوا عصم نسائهم كأنها لعب في أيديهم يتصرفون فيها كيف يشاءون، ولا يرعون للشرع حرمة ولا للعشرة حقًّا، فترى الرجل منهم يناقش آخر فيقول له: إن لم تفعل كذا فزوجتي طالق، فيخالفه، فيقال: وقع الطلاق وانفصمت العصمة بين الحالف وزوجته، وهي لا تعلم بشيء ما ولا تبغض زوجها ولا تود فراقه، بل ربما كان الفراق ضربة قاضية عليها»[٣]. لذا يدعو قاسم أمين إلى الأخذ بقول بعض الفقهاء من أن الاستشهاد شرط في

---

(١) يبيح التشريع الإسلامي للزوج أن يطلق زوجته ثلاث مرات، ويبيح للزوجين الرجوع إلى الزواج بعد الطلاق الأول والثاني. وقد أباح جمهور الفقهاء – استنادًا إلى السنة وعمل بعض الصحابة كالخليفة الثاني عمر بن الخطاب – للرجل أن يطلق زوجته ثلاث طلاقات في مرة واحدة لا يمكن لهما الرجوع إلى الزواج بعدها، وهو ما اصطلح على تسميته «الطلاق البائن».

(٢) جدير بالذكر أن من أكثر الفقهاء المعارضين لقسم الطلاق ولإيقاع الطلاق ثلاثًا في المرة الواحدة الفقيه الحنبلي ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م)، وقد لاقى ابن تيمية من حكام وعلماء عصره معارضة شديدة بسبب أفكاره المعادية لما رآها بدعًا في التشريع الإسلامي، ومنها قسم الطلاق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٥.

صحة الطلاق كما هو شرط صحة الزواج، أي أن يشترط لصحة الطلاق أن يقع علانية أمام شهود[١].

وقام قاسم أمين، وهو القاضي المدرك للمشاكل الاجتماعية الناتجة عن انفصال الأزواج نتيجة عمله في المحاكم، بوضع لائحة مقترحة لتنظيم الطلاق مستوحاة من مقاصد الشريعة الإسلامية ضمنها في كتابه، وفيها اشترط أن يقع الطلاق أمام قاضٍ، وأن يسبقه تحكيم حكمين من أهل الزوج والزوجة ونصيحة القاضي، وجدير بالذكر أن كثيرًا من المواد التي اقترحها قاسم أمين قد تم الأخذ بها عند تدوين قوانين الأحوال الشخصية في مصر[٢].

من اللافت للنظر أن اتجاه قاسم أمين في مناقشة موضوع الطلاق كان يهدف إلى تقليل حالات الطلاق، التي رآها مرتفعة جدًّا في الأعوام ١٨٨٠-١٨٩٧م، والحد من استهتار الأزواج بمسألة الطلاق. كما يقرر أن تعليم المرأة يرفع من شأنها، ويحد من معاملة الرجل لها بقسوة وإهانة، كأن يستهين بالطلاق. فهو يرى في الطلاق حقًّا يسيء الرجل استخدامه. وذلك الاتجاه هو الذي يسيطر على الجزء الأكبر من مناقشته للطلاق، ولكنه بعدها يتطرق سريعًا إلى مناقشة حق المرأة في الطلاق، وإن كان لا يوليه نفس الأهمية. يقرر قاسم أمين أنه «مهما ضيقنا حدود الطلاق فلا يمكن أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار والكرامة

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٦-٤٠٧.

إلا إذا منحت حق الطلاق»[١]. يناقش الكاتب وسيلتين أمام النساء للطلاق: إما الأخذ بالمذهب الحنفي الذي يبيح أن تشترط المرأة في عقد الزواج أن يكون لها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت، أو الأخذ بالمذهب المالكي بأن يوضع الطلاق تحت سلطة القاضي الذي يحكم به عند شكوى الزوجة من الضرر وإثباته للقاضي[٢].

المشروع الفكري لقاسم أمين

نشر قاسم أمين باكورة أعماله الفكرية، كتابه «المصريون»، عام ١٨٩٤م. وقد صدر الكتاب بالفرنسية للرد على كتاب آخر للدوق الفرنسي داركور. كان الدوق داركور قد هاجم المصريين في كتابه «مصر والمصريون» الذي يتشابه مع كثير من الكتابات الاستعمارية في استعلائها على الشرق.

وكما يوضح محمد عمارة في دراسته عن قاسم أمين، فقد حاول أمين من خلال عمله في سلك القضاء تطبيق مفاهيمه وآرائه في فلسفة العقاب ودوره في الإصلاح الاجتماعي، فأفرج عن الكثيرين ممن وضعتهم الأجهزة الحكومية بالسجن ظلمًا[٣]. كما لعب قاسم دورًا مهمًّا في إنشاء الجامعة الأهلية المصرية

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٩-٤١٠.
(٣) محمد عمارة، قاسم أمين، مرجع سابق، ص ٢٤.

(جامعة القاهرة حاليًا)، فخلف سعد زغلول في رئاسة اللجنة التي تولت الدعوة للمشروع[١].

كان مشروع الجامعة الأهلية أحد المشاريع المهمة التي تبنتها الحركة الوطنية في أوائل القرن العشرين، ورأى أنصارها أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم؛ فطالبوا بإنشاء كلية مصرية على غرار الجامعات الأوروبية، تكون اللغة العربية أساس التدريس بها. ظهرت الدعوة للجامعة منذ أواخر القرن التاسع عشر في كتابات كل من يعقوب أرتين وجرجي زيدان، لاحقًا تبنى الزعيم الوطني مصطفى كامل[٢] الفكرة ودعا إليها منذ عام ١٩٠٤م[٣]. اجتذبت الفكرة قادة الرأي والحركة الوطنية وبعض الأغنياء والأمراء، من أمثال الشيخ محمد عبده وأحمد منشاوي باشا. ولكن واجه المشروع عدة عراقيل أهمها مشكلة التمويل والمعارضة السياسية، من جهة الخديوي أحيانًا ومن سلطات الاحتلال البريطاني

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) مصطفى كامل (١٨٧٤-١٩٠٨)، قائد وطني من عائلة مصرية، كان والده ضابطًا في الجيش المصري. درس مصطفى كامل الحقوق في القاهرة وفرنسا. كان من أشد المعارضين للاحتلال البريطاني لمصر، ومقربًا من كل من الخديوي عباس حلمي الثاني والسلطان عبد الحميد الثاني اللذين سانداه في حملته الأوروبية للمطالبة باستقلال مصر. أسس الحزب الوطني وجريدة اللواء، وكان أيضًا من مؤيدي الدولة العثمانية وفكرة الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني.

Arthur Goldschmidt, Jr. Biographical Dictionary of Modern Egypt, pp. 101–102.

(٣) عبد المنعم الجميعي، الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣، ص ١٠.

Donald Malcolm Reid. *Cairo University and the Making of Modern Egypt* (Cairo: American University in Cairo Press, 1991), pp. 22–23.

التي فضلت نشر التعليم الابتدائي المحدود في أحيان أخرى. شجع اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في مصر من ١٨٨٣م إلى ١٩٠٧م، التوسع في إنشاء الكتاتيب مدعيًا أن مصر أحوج إليها، وعارض مشروع الجامعة بشدة غالبًا لقناعته، تأسيسًا على خبرته السابقة في الهند، أن المدارس الحديثة المنشأة على النمط الغربي تخرّج وطنيين معارضين خاصة عند فشلهم في الحصول على وظائف حكومية[١]. بذلك كان الإصرار على إنشاء الجامعة عملاً سياسيًّا وثقافيًّا وطنيًّا يتحدى الاحتلال من أجل إثبات إرادة الأمة وإصلاحها.

اهتدى أنصار المشروع إلى فكرة الدعوة إلى الاكتتاب لإنشاء الجامعة. وتحمس سعد زغلول، المستشار آنذاك في محكمة الاستئناف الأهلية والزعيم الوطني ومؤسس حزب الوفد لاحقًا، للمشروع، خاصة بعد وفاة الشيخ محمد عبده في ١٩٠٥م، وتبنى المشروع وتبرع له بمبلغ مائة جنيه[٢]. مع تزايد حركة الاكتتاب رأى مؤيدو المشروع ضرورة تأليف لجنة لتلقي الاكتتابات ونشر الدعوة، فدعا سعد زغلول إلى الاجتماع الأول لهذه اللجنة في منزله عام ١٩٠٦م، وتكونت اللجنة من سبعة وعشرين عضوًا كان منهم قاسم أمين بك الذي شغل منصب

(١) عبدالمنعم الجميعي، الجامعة المصرية، مرجع سابق، ص ١١.
Reid, Cairo University, pp.18-22.

(٢) عبد المنعم الجميعي، الجامعة المصرية، مرجع سابق، ص ١٢.

سكرتير اللجنة المؤقتة التي تشكلت لمباشرة العمل[١]. عند تخلي سعد زغلول عن رئاسة لجنة الجامعة مع تعيينه ناظرًا للمعارف العمومية في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦م اختير قاسم أمين ليحل محلة في الرئاسة المؤقتة للجنة[٢]. وفي يناير ١٩٠٧م وافق الخديوي أخيرًا على رعاية المشروع، وجعل ولي عهده رئيسًا شرفيًّا لها؛ مما قوى وشجع حركة الاكتتاب وإنشاء الأوقاف لصالح الجامعة. في عام ١٩٠٧م عُين الأمير أحمد فؤاد رئيسًا للجامعة. في عام ١٩٠٨م تُوفي كل من مصطفى كامل (١٠ فبراير، مصابًا بالسُّل) وقاسم أمين (٢٢ إبريل)، قبل افتتاح الجامعة في ٢١ ديسمبر من العام نفسه. في نهاية العام كانت الأوضاع السياسية لمصر قد تغيرت بقدر ما خاصة مع رحيل اللورد كرومر وتعيين جورست محله. وبالحصول على تأييد الخديوي وموافقة الإنجليز على المشروع ودخول عدد من الرعاة من الأمراء والبشوات والأجانب، كان الطابع الوطني الاستقلالي للمشروع قد تغير نوعًا ما. دَوَّن سعد زغلول باشا في مذكراته أنه في حفل افتتاح الجامعة لم يذكر اسم قاسم أمين أو مساهماته في الاحتفال «مع أنه أول مؤسسيها ومات في خدمتها»[٣]. بالرغم من ذلك الإغفال فقد لعبت الجامعة المصرية دورًا ربما لم يدعُ له قاسم أمين صراحة، في التوسع في تعليم النساء المصريات وذلك عن طريق إنشاء الفرع

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

Reid, Cairo University, p.25.

(٢) عبد المنعم الجميعي، الجامعة المصرية، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥.

Reid, Cairo University, p.26.

النسائي[١]. ولكن نشر التعليم، وخاصة تعليم البنات، كان من الأهداف التي دعا إليها وسعى لها قاسم أمين، كما يتضح من كتابه الشهير «تحرير المرأة».

تحرير المرأة في سياقه التاريخي

عاش قاسم أمين وكتب كتبه الثلاثة الشهيرة ومقالاته الكثيرة في نهايات القرن التاسع عشر. ومصر في تلك الحقبة كانت قد خبرت قدرًا من الحداثة منذ مشاريع محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما بعده. كما كانت البلاد تعيش تحت وطأة الاحتلال البريطاني والتبعية الاقتصادية والسياسية للغرب. شهدت مصر تغيرات جمة في القرن التاسع عشر نقلتها من التقليدية إلى بدايات الحداثة على الأقل في المدن، من إنشاء جيش وطني في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م)، ثم تحجيمه، إلى إنشاء مدارس حديثة على النسق الأوروبي.

من المهم فهم كتاب قاسم أمين وأفكاره في سياق المشروع الفكري التنويري لنهايات القرن التاسع عشر، والذي ارتكز على ضرورة التوفيق بين عقلانية الغرب وتطوره وتدين الشرق وتقاليده وعلى قضية التحرر بصفة عامة. وقد وجد الاصطلاحيون من جيل قاسم أمين أنفسهم في فخ في مقابل إشكاليات الحداثة؛ هل يقبلون الحداثة الغربية ليتطوروا وليقاوموا الاحتلال ويتخلوا عن

(١) عبد المنعم الجميعي، الجامعة المصرية، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩

تراثهم وتقاليدهم وخصوصيتهم الثقافية؟ أم يتمسكون بخصوصيتهم وقيمهم ويرفضون الحداثة كلية ويظلون في موقع الضعيف في مقابل الغرب الأقوى؟ وقد حاول جم المفكرين الإصلاحيين (أو من باتوا يعرفون بالإصلاحيين) التوفيق بين المتناقضين.

فمثلاً في سياق دعوته لتحرر المرأة يوضح قاسم أمين أن دعوته تلك لم تكن لمجرد الأخذ بالجديد أو تقليد الغرب «لا لأننا نميل إلى تقليد الأمم الغربية في جميع أطوارها وعوائدها لمجرد التقليد، أو التعلق بالجديد لأنه جديد» وإنما من أجل سعادة وارتقاء الأمة، ومن أجل الوصول إلى ذلك التقدم دعا إلى العودة إلى الدين الإسلامي ونهج السلف الصالح للاقتداء بهم، فيقول: «هل علينا أن نهتز مكاننا ونرضى بما وجدنا عليه آباءنا والناس من حولنا يتسابقون إلى منابع السعادة وموارد الرفاهية ومعاهدة القوة، ويمرون علينا سراعًا ونحن شاخصون إليهم، إما غير شاعرين بموقفنا وإما شاعرين ولكنا حيارى ذاهلون، أو من الواجب علينا أن ننظر كيف تقدم الناس وتأخرنا؟ كيف تقووا وضعفنا؟ كيف سعدوا وشقينا؟ ثم نرجع أبصارنا كرة ثانية في ديننا وما كان عليه أسلافنا الصالحون، ثم نقتدي بهم في استماع القول واتباع أحسنه، وانتقاء الفعل والأخذ بأفضله، ونسير في طريق السعادة والارتقاء والقوة مع السائرين؟»[1]. يحاول قاسم أمين أن يجمع بين الفكرتين- بين الجديد الغربي والتراث الإسلامي- بأن يطرح أفكاره،

---

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص٣٦٠.

مثل التخفف التدريجي من الحجاب، على أنها تساير التقدم والتطور، وفي ذات الوقت تطابق أصل التشريع الإسلامي.

الغائب الحاضر في حديث قاسم أمين عن المرأة هو النموذج الغربي للمجتمع والحياة، بل النموذج البرجوازي الغربي تحديدًا. فعندما يحب الكاتب أن يقارن النساء المصريات، يقارنهن بالغربيات، عندما يناقش التعليم أو العفة أو الحجاب يقارن نساءنا بنسائهم. وذلك ليس بالغريب إذا ما أخذنا في الاعتبار ظروف وزمن الكتابة. فالفكر الإصلاحي العربي عامة- وكتابات قاسم أمين جزء منه- جاء في زمن الاستعمار الغربي للشرق العربي والإسلامي، فكان جزء أساسي من فكر مقاومة هذا الاستعمار قائمًا على تبني النموذج الغربي، المهيمن والمنتصر. هيمن الغرب حتى على الفكر الإصلاحي بحيث صار النموذج الذي يجب أن يحتذى.

فبعد تناوله وتفنيده لمختلف الحجج المدافعة والمبررة لنظام الحجاب، وبيان سبب تشجيعه لتخفيف الحجاب واختلاط النساء و«إطلاقهن»، يذهب في نهاية فصل «حجاب النساء» إلى أنه لو كان في هذا النظام فائدة لأبقى الغرب عليه، وفي هذا إشارة للنموذج الأساسي للنهضة الذي كان في ذهنه، أوروبا والغرب كانا هما الإلهام: «هل يظن المصريون أن رجال أوروبا، مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغًا مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا [...] هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس التي نعجب

بآثارها يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها؟ هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه عندهم لو رأوا خيرا فيه؟ كلا! وإنما الإفراط في الحجاب من الوسائل التي تبادر عقول السذج، ولكنها يمجها كل عقل مهذب وكل شعور رقيق»[١].

كان قاسم أمين قريبًا من الإمام محمد عبده ومشروعه الفكري الذي تبنى إعلاء قيمة العقل في تدبر الأمور وإعادة قراءة التراث الفقهي والفكري. كان الإمام محمد عبده من دعائم المدرسة الإصلاحية المصرية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان له دور مهم في محاولة إصلاح الأزهر. كان محمد عبده في وقت ما قريبًا من جمال الدين الأفغاني وتأثر بأفكاره الإصلاحية السياسية. لعب الاثنان دورًا في تأييد العرابيين؛ مما أدى بهما إلى السجن والنفي. وفي باريس واصل الاثنان جهودهما السياسية في سبيل الاستقلال، كما أصدرا جريدة العروة الوثقى. توصل الإمام محمد عبده إلى تراضٍ مع سلطات الاحتلال البريطاني؛ فسمح له بعد توسط سعد زغلول لدى الخديوي بالعودة إلى مصر في ١٨٨٨م، وتقلد وظائف عدة منها مفتي الديار المصرية منذ ١٨٩٩م وحتى وفاته في ١٩٠٥م.

بالرغم من دعم الأفغاني وعبده للعرابيين في نهاية المطاف عند المواجهة بينهم وبين الإنجليز والسرايا، فقد آثر محمد عبده، خاصة في الفترة الأخيرة من حياته وبعد تجربة النفي، التحول التدريجي والإصلاحي على الثورة واستخدام

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٢.

العنف والتحول السريع؛ حبَّذَ محمد عبده مسار الإصلاح الاجتماعي، بشقيه الديني والتعليمي، عن الإصلاح السياسي. وربما يكون لهذا التوجه دور في تقربه من سلطات الاحتلال الإنجليزي، وبخاصة اللورد كرومر، في الجزء الأخير من حياته، حيث لم يتعارض مسار الإصلاح الاجتماعي التدريجي بالضرورة مع التوجهات العامة لكرومر الذي ركز على النواحي المالية والبنية التحتية الزراعية وحفظ الأمن.

هكذا لعب الإصلاح الاجتماعي، ومنه نشر التعليم، جزءًا مهمًّا في فكر الإمام. وكان لهذا انعكاسًا على نظرة الإمام محمد عبده في قضية المرأة، أثر بدوره على المحيطين به وأنصاره ومنهم قاسم أمين. تميز فكر الإمام محمد عبده بإعادة قراءة للتراث الفقهي الإسلامي، ركز فيه على فهم روح القرآن والرسالة الإسلامية، وفرق بين جوهر العقيدة والمتغيرات الاجتماعية التاريخية. وقد تميز فكره بفتح باب الاجتهاد، وقراءة النصوص الدينية في ضوء المتغيرات الاجتماعية ومصالح الأمة، والاتجاه إلى الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة دون التقيد بضيق المذهب الواحد. بذلك فسر الإمام وضع النساء المتردي في عصره، ليس بسبب شيء أصيل في الإسلام بل بسبب الأحوال الاجتماعية التي عاشها المسلمون في بعض البلاد الإسلامية، والتي قضت تقاليدها بحجب النساء عن الحياة العامة ومنعهن من التعليم[١]. انعكس ذلك المنهج على تفسير الإمام للآيات الخاصة

(١) منى أحمد أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، في «الإمام محمد عبده: مائة عام على رحيله (١٩٠٥-٢٠٠٥)»، تحرير: إبراهيم البيومي غانم وصلاح الدين الجوهري، الإسكندرية، القاهرة، وبيروت، مكتبة

بالنساء في القرآن، فرأى أن القرآن قد ذكر مساواة الرجل والمرأة في الإنسانية، فهما لهما نفس الحقوق والواجبات في الدنيا والدين، وفي الذات والإحساس، والشعور والعقل أي: «أن كلاًّ منهما بشر تام، له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به، ويكره ما لا يلائمه، وينفر منه»(١).

ولكن المساواة في نظر محمد عبده لم تكن مطلقة بحيث تكون الرئاسة للرجل، فهو يفسر القوامة بمعنى «الرياسة التي ينصرف فيها المرؤوس بإرادته واختياره، وليس معناها أن يكون المرؤوس مقهورًا مسلوب الإرادة»(٢). ويرجع محمد عبده هذه الدرجة التي يرفعها القرآن للرجل على المرأة إلى أمر فطري وآخر كسبي. الأمر الفطري هو التفسير البيولوجي التقليدي الذي يذهب إلى ضعف المرأة في أصل الخلقة وحاجتها إلى حماية الرجل. وقد فند هذا المنطق العديد من المفكرين حتى من المعاصرين لمحمد عبده، ومنهم رفاعة الطهطاوي الذي فسر ضعف البنية بتفسير مشابه لتفسير ضعف العقل أي عدم التدريب والاستخدام(٣). السبب الآخر عند محمد عبده يتعلق بالكسب أي ما ينفقه

الإسكندرية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠٩م، ص ٧٤٥.

(١) محمد عبده، تفسير المنار ط٢ [١٣٦٧هـ]، ج٢، ص ٣٧٥؛ الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢م، ج ٤، ص ٦٣٠، مقتبس من منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، مرجع سابق، ص٧٥٠.

(٢) محمد عبده، الأعمال الكاملة، ج ٥، ص ٢٠٨، مقتبس من منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة» مرجع سابق، ص ٧٥١.

(٣) منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، مرجع سابق، ص ٧٥٢.

الرجل على المرأة باعتباره التزامًا وجزءًا من مؤسسة الزواج(١). وقد كان لعائشة تيمور أيضًا تفسير قريب من ذلك لمفهوم القوامة، وإن جعلتها مشروطة ومقيدة بوفرة العقل والدين والإنفاق، فتنتفي بانتفائها(٢). وضح الإمام محمد عبده حقوق المرأة كما كفلها الإسلام ومنه الحقوق المدنية، والمالية، والدينية، كما ركز على الحق في التعليم الذي كما ذكرنا سلفًا كان جزءًا مهمًّا من فكره الإصلاحي. ودعا الإمام إلى تعليم البنات تعليمًا دينيًّا، لمعرفة العبادات وتأديتها ومعرفة الحلال والحرام، بالإضافة إلى تعليم مدني وإن لم يحدد العلوم المدنية التي يجب أن تتعلمها النساء ولا مستوى التعليم الواجب أن تتلقاه (٣).

كما تطرق الإمام محمد عبده إلى حقوق المرأة في الزواج، من حيث حق الاختيار، والصداق، والذمة المالية المنفصلة، وحسن المعاملة، وفي المقابل رأي أن على المرأة لزوجها واجب الطاعة فيما لا يغضب الله، والتحكيم عند الخلاف، وحق الطلاق. وقد تطرق محمد عبده إلى قضية الطلاق بحيث دعا إلى تقييد الطلاق وعدم التوسع فيه عن طريق وضع شروط وقيود له؛ فاقترح وضعه في يد القاضي أو المأذون. كما ناقش الخلع، أي طلب المرأة للطلاق إذا كرهت معاشرة الزوج في مقابل تنازلها عما أخذت من عطايا أثناء الزواج. وضع

(١) المرجع السابق، ص ٧٥٣.

(٢) عائشة تيمور، مرآة التأمل في الأمور، تقديم: ميرفت حاتم، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠٢، ص ٣٣-٣٤.

(٣) منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، مرجع سابق، ص ٧٥٧-٧٥٨.

محمد عبده أيضًا مشروع لائحة لتطليق المرأة ارتكزت معظم بنودها على التطليق لعدم الإنفاق، وإن كان جاء فيها بمبادئ جديدة منها السماح بطلاق الغيبة (أي التطليق عند غياب الزوج وفقدانه) إذا بلغت الغيبة أربع سنين. سمحت اللائحة أيضًا بالتوسع في الطلاق للضرر بأن تطلب الزوجة الطلاق للضرر كالهجر بدون عذر شرعي، أو الضرب أو السب بدون سبب، كذلك نصت اللائحة أنه في حال اشتداد النزاع بين الزوجين يرفع الأمر إلى القاضي الذي يعين لهما حكمين عدلين إما يصلحهما أو يحكم بالطلاق(١). كما ذهب إلى أن الطلاق البائن لا يكون بلفظ الثلاث(٢). كذلك رأى الإمام وجوب تقييد تعدد الزوجات وبين مخاطره ومساوئه، وإن لم يحدد وسيلة عملية لضبطه. يتضح من كل ذلك كيف تأثر قاسم أمين بفكر الإمام محمد عبده بصفة عامة، وبآرائه عن دور النساء في الإصلاح الاجتماعي بصفة خاصة.

كما شهد القرن التاسع عشر بزوغ وتطور فكرة الحرية وقضية التحرر كقضية وطنية شاملة، تتضمن تحرر الإنسان المصري وتحرر الوطن من قيود التخلف والتبعية والاحتلال. وفي هذا السياق تأتي قضية تحرر المرأة كجزء من سياق أشمل لتحرر الإنسان الفرد، وتثبيت قيم المساواة. فقضية النهضة والإصلاح

(١) لبنود اللائحة انظر/ي: محمد عبده، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ١٣٠-١٣٢، مقتبس من منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، مرجع سابق، ص٧٦٥-٧٦٦.

(٢) منى أبو زيد، «محمد عبده وقضايا المرأة»، مرجع سابق، ص ٧٦٥-٧٦٧.

كانت جزءًا لا يتجزأ من قضية التحرر الوطني من قيود الاحتلال الأجنبي الذي عانت منه معظم الشعوب العربية في القرن التاسع عشر.

لم يكن قاسم أمين وحيدًا بين الإصلاحيين العرب أو المسلمين في انتباهه إلى أهمية قضية المرأة وربطها بقضية تحرر الأمة، فتلك القضية نالت أيضًا قسطًا من اهتمام رفاعة الطهطاوي وعبد الله النديم وأحمد فارس الشدياق، والشاعر العراقي جميل صادق الزهاوي، والتونسي الطاهر الحداد، كما كان لها جذور في كتابات الإمام محمد عبده كما رأينا. وقد احتلت قضية المرأة مكانة مهمة في فكر الإصلاحيين منذ الجيل الأول في القرن التاسع عشر، فكان رفاعة الطهطاوي من أوائل المفكرين الذين دعوا إلى نهضة نسائية وإلى تعليم البنات أسوة بالبنين، وطرح آراءه هذه في كتاباته المختلفة: «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» (١٨٣٤م)، الذي عرض فيه لملاحظاته على المجتمع الفرنسي بما في ذلك دور النساء في هذا المجتمع، كما في كتابه «مناهج الألباب المصرية في الآداب العصرية» (١٨٧١م)، وكتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» (١٨٧٢م) والذي طالب فيه بالمساواة بين البنات والبنين في التعليم، وأظهر كيف أن بعض البلاد جعلت ذلك واجبًا بحكم القانون[1]. وبالرغم من تأكيد رفاعة الطهطاوي على هذه الفكرة في عدة كتابات، وبالرغم من مكانته التي احتلها في الإدارة المصرية، فإن دعوته لتعليم البنات لم تنفذ في عهده لما لاقته من معارضة اجتماعية. وبالرغم

(١) منى أبو زيد، «الأصول الفكرية لحقوق المرأة في مصر الحديثة»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التجديد والإصلاح في الفكر الإسلامي الحديث، ١٩-٢١ يناير ٢٠٠٩م، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ص ٢.

من أن رفاعة الطهطاوي ذهب في آرائه إلى أبعد مما ذهب قاسم أمين بعده بثلاثة عقود، فإنه لم يتعرض لنفس الهجوم الشرس الذي تعرض له قاسم، ربما لأنه لم يتخذ من تحرير المرأة عنوانًا لكتبه أو شعارًا لدعوته، أو لأنه كان يكتب في إطار مجلة «روضة المدارس» التي كانت مطبوعة حكومية فلم يتابع الرأي العام آراءه، أو لأنه كان هو نفسه قريبًا من السلطة في زمنه، بينما تعرض قاسم أمين فيما بعد لمعارضة الخديوي الحاكم، عباس حلمي الثاني[١]. وربما أيضًا لم يلق الطهطاوي نفس المعارضة لأنه- وبالرغم من جرأة بعض أفكاره في زمنه- لم يتعرض صراحة لبعض العادات الاجتماعية المترسخة كمفهوم الحجاب.

ولكن، كما يوضح محمد عمارة في كتابه «قاسم أمين: تحرير المرأة والتمدن الإسلامي»، امتاز قاسم أمين عن غيره من المنشغلين بقضية المرأة بأنه «الوحيد بين كل هؤلاء الذي وهب كل جهوده وجميع آثاره- تقريبًا- لهذه الدعوة»، بينما كان الحديث عن تحرير المرأة والنهوض بها عند غيره من رواد الإصلاح أمرًا من أمور كثيرة تناولوها[٢].

اختلفت آراء الإصلاحيين في موضوع قضية المرأة باختلاف مركزهم الطبقي أيضًا؛ فمع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد كان ملاك الأراضي الزراعية الكبار الذين شكلوا الطبقة العليا الجديدة، وحصلوا

(١) المرجع السابق، ص ٥.
(٢) محمد عمارة، قاسم أمين: تحرير المرأة والتمدن الإسلامي، مرجع سابق، ص ١١.

على تعليم حديث على النمط الغربي، واحتكوا بالثقافة والفكر الغربي، أكثر تشجيعًا لقضية تحرر المرأة[١]. واجهت هذه الحركة معارضة أكثر من مثقفي البرجوازية الصغيرة، مثل علماء الأزهر وغيرهم من المثقفين والعلماء التقليديين الذين رفضوا تغيير الوضع القائم فيما يخص عادات النساء خاصة الحجاب، وإن كانوا لم يعارضوا التوسع في تعليم الفتيات[٢]. انتمى قاسم أمين للفئة الأولى، بينما انتمى طلعت حرب للثانية.

من المهم عند التطرق إلى قضية تحرير المرأة الالتفات إلى دور النساء العربيات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فيما يتعلق بقضيتهن. فعكس الصورة السائدة في الخطاب العام، لم يكن كل حاملي راية تحرير المرأة- مثل صاحبنا قاسم أمين- من الرجال فقط. بل إن جيلاً من النساء العربيات، خاصة من بنات الطبقات العليا، كان لهن إسهامات مؤسِّسة في تلك القضية، وإن لم تنل دعوتهن وكتاباتهن القدر المماثل من الاهتمام في القرن العشرين. ومن هؤلاء مثلاً مَلَك حفني ناصف (باحثة البادية)، وعائشة تيمور، ونبوية موسى، ونظيرة زين الدين. وقد تميزت خطابات النسويات الرائدات بانطلاقها من أمور تخص حياتهن وخبراتهن الشخصية، واختلفت شكلاً ومضمونًا عن خطاب الإصلاحيين الرجال مثل قاسم أمين.

(١) Cole. “*Feminism, Class and Islam*” p. 392.

(٢) Cole. “*Feminism, Class and Islam*” p. 392.

تأثر قاسم أمين بالفكر والمعايير الغربية وحتى الاستعمارية منها

وفي جوهر خطاب قاسم أمين الإصلاحي، كما في جوهر قضية الإصلاحيين من جيله عامة، فكرة أساسية هي إعادة صياغة النموذج الغربي في التقدم في صياغة شرقية.

تأثر قاسم أمين بالعديد من النظريات والأطروحات التي شاعت في زمنه، ومنها نظرية التطور التي شهرها شارلز داروين (١٨٠٩-١٨٨٢م)، ونظَّر لها في العلوم الاجتماعية هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣م). تقدم هذه النظرية التطور بصفته نظامًا كونيًّا واحدًا، شاملاً، ثابت القوانين، يدفع بالكون إلى الارتقاء على كل المستويات، الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. وتتخيل هذه النظرية سبيلاً وحيدًا لمسار التاريخ الإنساني، في تقدم مستمر يؤدي إلى الحداثة الغربية.

وتذهب هذه النظريات إلى أن البقاء في الطبيعة- وفي المجتمع- للأقوى، وأن الأقوى - الذي يبقى - يستحق أخلاقيًّا أن يبقى؛ لأنه الأصلح. وهذه النظرية ترتب الأعراق والمجتمعات والثقافات ترتيبًا تصاعديًّا يضع المجتمعات الغربية والأنجلوساكسونية في المرتبة الأعلى. يتفق معظم مؤرخي الفكر على أن هذه الكتابات والأفكار قد قدمت أسسًا إيديولوجية قوية داعمة للاستعمار الغربي، بحيث جعلت من استعمار الشعوب الأدنى على سلم التطور سبيلاً لمساعدتها على الترقي، وقدمت بذلك مبررًا أخلاقيًّا للسياسات الاستعمارية

لدول أوروبا الغربية[١]. ولكنها كانت أحدث النظريات في القرن التاسع عشر، وتركت آثارًا على الفكر العالمي.

تأثر قاسم أمين بنظرية التطور والتقدم كقانون علمي يحكم الظواهر الإنسانية كما يحكم الظواهر الطبيعية. يتضح ذلك في مواضع مختلفة من كتابه، فمثلاً عند الحديث عن حجاب النساء يشير الكاتب إلى أن الحجاب «دور من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم»، ويبين كيف أن نساء مجتمعات مختلفة من اليونان القديم حتى أوروبا في العصور الوسطى كن يستعملن الخمار، ثم بدأت النساء «تخفف منه إلى أن صار كما هو الآن نسيجًا خفيفًا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد»[٢]، فيصور الكاتب بذلك تخفيف الخمار كعلامة من علامات التقدم في الشعوب المختلفة، أي إن «الحجاب الموجود عندنا ليس خاصًّا بنا، ولا أن المسلمين هم الذين استحدثوه، ولكنه كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريبًا، ثم تلاشت طوعًا لمقتضيات الاجتماع، وجريًا على سنة التقدم والترقي»[٣]، فهو بذلك ينزع عن الحجاب صفة الخصوصية الثقافية التي تربطه بالمجتمعات العربية

---

(١) تتلخص هذه النظرة في كثير من الكتابات الاستعمارية، ولعل من أشهرها قصيدة الأديب البريطاني روديارد كيبلنج «عبء الرجل الأبيض». من أشهر الدراسات التي تناولت هذه العلاقة كتاب إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠٣م.

(٢) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥١.

والإسلامية، ويجعل تخفيفه علامة من علامات درب التقدم الذي صارت عليه كل المجتمعات، بما يوحي أن المجتمع المصري أيضًا عليه أن يفعل نفس الشيء.

ويرى محمد عمارة أن قاسم أمين استخدم قانون التطور كسلاح في الصراع ضد أفكار الغرب الاستعماري، بإصراره أن الشرق أيضًا ينطبق عليه نفس القوانين، وتأكيده أن «النوع الإنساني، في كل مكان، هو نفسه، بأخطائه ومواطن ضعفه وبؤسه، وأيضًا بعظمته وزهوه، والقانون الأبدي الذي يحول المادة يحول أيضًا البشر والأنظمة، ولا تستطيع قوة مقاومة هذا القانون الذي لا مهرب منه، والذي يحكم حركة التقدم البشري، والإنسانية تعبر عن نفسها في كل مكان بنفس الطريقة، وتتبع نفس المسيرة»[(١)]. وعلى الأغلب يعكس انطباع عمارة هذا موقف قاسم أمين نفسه، وربما كان فيه رد لمعارضيه، ومعارضي فكرة التطور ذاتها، من بين أبناء ثقافته المتمسكين بتصورات معينة للتقاليد والأصالة. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن أصحاب نظرية التطور نفسها لم يكونوا ليجادلوا في ذلك، حيث إن النظرية في رأيهم كونية وشاملة، وإن كانوا يضعون المجتمعات الشرقية في مرتبة أدنى من التطور عن المجتمعات الغربية، فإن بعضهم على الأقل رأى إمكانية أن تلحق تلك المجتمعات الشرقية بركب التقدم إذا سارت على درب الغرب، بينما نظّر المتشددون والأكثر عنصرية منهم لاستحالة ذلك.

---

(١) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، مرجع سابق، ص ٣٨. ومحمد عمارة، قاسم أمين، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

إلا أن صدى بعض آراء نظرية التطور الاجتماعي المسموع في كتاب قاسم أمين ينم عن عدم وعيه أو إدراكه لكل جوانبها الأخلاقية والفلسفية، فهو يتبناها بصفتها من النظريات الغربية «الحديثة»؛ وبالتالي النظرية الأمثل لفهم وتفسير المجتمعات والمثال الذي يجب على المجتمعات العربية والإسلامية حذوه، وهو يستخدمها كما أشار محمد عمارة كسلاح ضد الفكر الاستعماري. ولكنه في ذات الوقت بتبنيها يعيد إنتاج بعض مسلماتها الاستعمارية، فهو وغيره من الإصلاحيين- مثلاً- يربط بين تحرر النساء وتطور المجتمع، معتبرًا تخلف النساء من أسباب ونتائج تخلف المجتمع، وبالتالي يحمّل النساء تبعات تخلف مجتمعاتهن. أي إن مسؤولية تخلف المجتمع ككل تقع على عاتق النساء، وحقوق النساء التي ينادي بها هي ليست بالضرورة حقوقًا للنساء بصفتهن نساء أو من الجنس البشري بقدر ما هي وسيلة لترقي المجتمع. بتأثره بهذه النظريات وقع قاسم أمين في فخ ازدواجية الفكر التطوري رغم رفضه للموقع الموكل للشرق في علاقته مع الغرب[١].

يرى بعض المحللين أن في دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة محاولة لإنتاج مجتمع مصري قائم على نوعين، ذكر وأنثى، على غرار النموذج الغربي المبني على نظريات التطور، والتي تنظر للكون وللمجتمع في إطار ثنائيات متضادة

---

(١) سحر صبحي عبد الحكيم، «المرأة المصرية في خطاب التطور بين نسوية الغرب وذكورية الشرق،» أبحاث مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١م، الجزء الأول، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(شرق/غرب، رجل/امرأة). وبخلق هذا المجتمع المصري كصورة معكوسة للمجتمع الغربي يحاول أن يبرز المجتمع المصري ككل واحد قادر على التطور مع النظام العالمي، وقادر على ردع التدخل الأجنبي والحفاظ على المكانة الأعلى للذكورة، ولكن دون التشابك مع الغرب في علاقة سيادية. أو كما تقول سحر صبحي عبد الحكيم: «يمكن القول إن قاسم أمين استخدم المرأة المصرية كأداة [يدافع] بها عن الرجل المصري بدعوى مصلحة الأمة، وبسبب إيمانه بخطاب الغرب عن ذاته»[١]، أي إنه في معرض مقاومته لقهر الغرب، يعيد إنتاج خطاب الغرب عن الشرق، ويحاول إنتاج صورة للشرق تأتي على نسق تصور الغربيين.

الذكورية وتحرير المرأة

بالرغم من أن عنوان الكتاب هو «تحرير المرأة»، بل بالرغم من الاحتفاء بكل من الكاتب والكتاب بصفتيهما علامتين مؤسستين في تاريخ تحرر المرأة المصرية، فإن قُراء القرن الحادي والعشرين قد يستغربون عند قراءته من أن قاسم أمين لا يبدو المدافع التام عن المساواة وكامل حقوق المرأة؛ قاسم أمين، محرر المرأة، لم يكن نسويًا. وتتضح تلك المفارقة في عدة مواقف يتخذها في كتابه الذي بين أيدينا هنا وفي كتابات أخرى. فهو بالرغم من مناصرته لقضية تحرر المرأة، يفعل ذلك ليس من موقع المؤمن بمساواته بها، بل من موقع متعالٍ. فهو- الرجل-

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٤.

المرجع في تحديد دور المرأة. وتحرر المرأة، بالنسبة له، مهم بالنسبة للرجل ربما قبل أن يكون حقًّا أخلاقيًّا ومبدئيًّا. فبالرغم من تشجيعه وتبنيه لدعاوى تعليم المرأة فلم يطالب قاسم أمين بالمساواة بين المرأة والرجل في التعليم، بل طالب بالمساواة بينهما في التعليم الابتدائي. وهو يبرر أهمية تعليم المرأة مثلاً بكون «المرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها» قبل أن يكون حقًّا من حقوق الإنسان يتساوى فيه الرجال والنساء. كما يشير إلى أن تعليم النساء يساعد على جعل الزيجات أكثر تكافؤًا؛ ولهذا اكتفى قاسم أمين بالدعوة لتعليم الفتيات التعليم الابتدائي[١]. وفي حديثه عن حقوق المرأة يرمي قاسم أمين إلى حقوق الأسرة والوطن، وليس حقوق النساء بالذات[٢].

من الصعب تحديد إذا ما كانت تلك آراء قاسم أمين كاملة، أو أنه اتبع تلك الإستراتيجيات الخطابية، وهو يتحدث إلى الرجال، ليقنعهم بقضيته، أو- بخطاب عصرنا ما بعد الحداثي- ليروج لقضية تحرير المرأة.

ويبدو من خطاب قاسم أمين أنه موجه إلى قارئ ذكر، أنه يحدث أقرانه من الرجال محاولاً إقناعهم بجدوى «تحرير المرأة» لهم. فهو لم يوجه كتاباته

(١) هدى الصدة، «المرأة منطقة محرمات: قراءة في أعمال قاسم أمين»، هاجر، كتاب المرأة، العدد الأول، ص ١٥٤.

(٢) مثلاً: مارجو بدران، «انبثاق الخطاب النسوي في مصر: المرأة وقاسم أمين»، أبحاث مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١م، الجزء الأول، ص ٩٢.

للنساء، ولا للنساء والرجال معًا. هو يحدث الرجال عن النساء[1]. وهذا مثير للدهشة في زمن كانت الصحافة النسائية فيه، مثلاً، منتعشة، أي في زمن زادت فيه القارئات، على الأقل في المدن، وعلى الأقل في محيطه الاجتماعي. كما أن مثل هذا الإقصاء المضمر مثير للدهشة عندما يحدث على يد رجل يناصر النساء. ولكن هذا الإقصاء يحدث دون وعي بما يوضح فهم قاسم أمين لقضية المرأة وتصوراته لحلها. فالمفتاح في رأيه في يد الرجال، والمسؤولية أيضًا تقع على الرجال: «التبعة ليست عليهن بل على الرجال. هل صنعنا شيئًا لتحسين حال المرأة؟ هل قمنا [أي نحن الرجال] بما فرضه علينا العقل والشرع من تربية نفسها وتهذيب أخلاقها وتثقيف عقلها؟»[2].

في خطاب قاسم أمين ليس مطلوبًا من النساء أن يخرجن للحياة، أن يتعلمن، أن يعلمن، أن يناضلن من أجل تحقيق المساواة، بل المطلوب من الرجال أن يسمحوا لهن بذلك، أن يدفعوهن إلى ذلك. والقارئ الذكر الذي يتوجه إليه قاسم أمين هو على الأحرى قارئ من ذات طبقته الاجتماعية. فهو يبالغ مثلاً في وصف نساء مصر- قبل التطور المرجو وقبل التعليم- فيصورهن في صور لا تليق بمستوى أزواجهن البرجوازيين، خاصة عند مقارنتهن بنظيراتهن الغربيات.

(١) مارجو بدران، «انبثاق الخطاب النسوي في مصر»، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٢) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

ردود الأفعال تجاه الكتاب ودعوة قاسم أمين

إن قاسم أمين بتحميله وزر تخلف الأسرة والوطن على عادات حجب الوجه وعزل النساء وحرمانهن من التعليم، أي على وضع النساء في المجتمع، جعل من قضية المرأة قضية محورية وتأسيسية تتعلق بالأمة ككل وليس بالنساء فقط؛ مما زاد من حدة الهجوم عليه.

نال قاسم أمين قدرًا لا بأس به من الهجوم الشخصي والموضوعي عقب نشر كتابه «تحرير المرأة» في ١٨٩٨م. بلغ الهجوم على قاسم أمين بعد إصداره كتاب «تحرير المرأة» أنه مُنع من دخول قصر الخديوي[١]. وقد كان من أشد المهاجمين في الرد على قاسم أمين كل من طلعت حرب في كتابه «تربية المرأة والحجاب» وعبد المجيد الغريان في «الدفع المتين»؛ مما استوجب إصداره لكتابه الثاني عن ذات القضية، «المرأة الجديدة». وسرعان ما رد عليه طلعت حرب مهاجمًا مرة أخرى في كتابه «فصل الخطاب في المرأة والحجاب» ومحمد فريد وجدي في «المرأة المسلمة». وقد شكلت هذه الكتب الستة جوهر خطاب القرن التاسع عشر حول قضية المرأة في مصر بطرفيه المؤيد للإصلاح والمعارض له.

(١) محمد عمارة، قاسم أمين، مرجع سابق، ص ٢٨.

تأثير الكتاب على الخطاب العربي والإسلامي

بعد مرور أكثر من قرن على صدور «تحرير المرأة» وعلى دعوى قاسم أمين، مازال الكتاب يتبوأ منصبه بين كلاسيكيات المكتبة العربية الحديثة، وما زال قاسم أمين «محرر المرأة». في عام ١٩٩٩م، قام المجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة المصرية، بإعداد مؤتمر دولي للاحتفال بمرور قرن على إصدار الكتاب، وهو شرف لم تنله أي سيدة من رائدات الحركة النسائية. ما زال اسم قاسم أمين هو أول اسم يطرح عند الحديث عن حقوق النساء وعن تغير أوضاعهن. في المقابل يحاول بعض المهتمات والمهتمين بتاريخ النساء العربيات إبراز دور النساء على مر التاريخ بما في ذلك دور النساء العربيات في السعي نحو استقلال وتحرر المرأة في العصر الحديث، وتجدر الإشارة هنا إلى عدة مؤتمرات عقدها ملتقى المرأة والذاكرة في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ لإبراز مساهمات نساء رائدات مثل ملك حفني ناصف، ونبوية موسى، وعائشة تيمور، وقدرية حسين[1]. كذلك توجد حركات موازية لإبراز دور النساء الرائدات في

---

(١) وقد أعاد ملتقى المرأة والذاكرة مثلاً نشر عدة أعمال كتبتها النساء الرائدات. انظر/ي: ملك حفني ناصف (باحثة البادية)، النسائيات، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨م. نبوية موسى، تاريخي بقلمي، تقديم: رانيا عبد الرحمن وهالة كمال، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٩م. قدرية حسين، شهيرات النساء في العالم الإسلامي، تقديم: أميمة أبو بكر، القاهرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠٠٤م. عائشة تيمور، مرآة التأمل في الأمور، تقديم: ميرفت حاتم، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠٢م. هدى الصدة (محررة)، من رائدات القرن العشرين: شخصيات وقضايا، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠١م.

سوريا ولبنان وفلسطين[١] وفي المغرب العربي. إلا أن هذه المحاولات مازالت على هامش الحياة الثقافية والأكاديمية، فمثلاً بالرغم من قيام الاتحاد النسائي المصري، وبزوغ نجم قائدته هدى شعراوي، حتى الآن لم تصل هدى شعراوي أو أي من رائدات الحركة النسائية المصرية إلى مرتبة قاسم أمين في المخيلة الوطنية المصرية أو العربية. بل إن قاسم أمين، الذي هوجم ومنع من دخول قصر الخديوي باعتبار كتابه «تحرير المرأة» ينطوي على أفكار فاضحة أو مشينة، صار رمزًا من رموز الإصلاح والتنوير المحتفى بها. ربما لأنه بالرغم من الهجوم الشرس عليه كان قاسم أمين، القاضي وحامل لقب البكوية، ذكرًا وابنًا للمؤسسة السياسية والاجتماعية المصرية؛ ولذلك فهو في النهاية خيار مضمون ورمز يمكن للكثيرين من مختلف التيارات الوطنية الالتفاف حوله دون تهديد قناعاتهم الأساسية. وربما، أيضًا، لا يزال قاسم أمين يحتل مكانته المتميزة؛ لأنه بالرغم من مرور كل تلك السنوات ما زال كتابه والقضايا التي تناولها والآراء التي عبر عنها ذات صلة بالواقع الحاضر. بل إن بعض الحجج التي فندها قاسم أمين في كتابه ما زالت تساق في بعض الدوائر المحافظة عند الحديث عن المرأة التي مازالت «قضية».

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أبحاث تجمع الباحثات اللبنانيات، ومنها مثلاً: جين سعيد المقدسي وأخريات، النساء العربيات في العشرينات: حضورًا وهوية، بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، ٢٠٠٣م. كذلك مشروع فيحاء عبد الهادي لتأريخ الدور السياسي للنساء الفلسطينيات: أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينيات: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية: روايات النساء، نصوص المقابلات الشفوية، البيرة، الضفة الغربية، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، [٢٠٠٥]). أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية: روايات النساء: نصوص المقابلات الشفوية، البيرة، الضفة الغربية، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، [٢٠٠٥].

ختامًا

كانت الاستجابة لدعوات قاسم أمين إلى خلع الحجاب وتعليم المرأة وإصلاح قوانين الاحوال الشخصية بطيئة جدًّا. ولم يحظَ قاسم أمين نفسه بمتعة رؤية ثمارها في حياته القصيرة. فلم تتمكن النساء المصريات من تحدي مفهوم الحجاب إلا في العشرينيات من القرن العشرين على إثر تغييرات كثيرة في بنية المجتمع، ولم تفتتح أول مدرسة ابتدائية للبنات تدرّس مناهج مماثلة لمناهج الصبيان سوى عام ١٩٢٥م. ولكن مع إنشاء الجامعة الأهلية والقسم النسائي بها بدأت النساء المصريات رحلتهن في التعليم العالي. أما قوانين الأحوال الشخصية وإصلاحها، فتلك ستظل إحدى القضايا الإصلاحية الأزلية على ما يبدو، تشغل بال الإصلاحيين من كل جيل.

مرت قوانين الأحوال الشخصية بمصر بعدة مراحل في الثلاثينيات من القرن العشرين، وفي السبعينيات منه، ثم في التسعينيات. وما زال العمل على قانون أكثر عدالة لكل الأطراف وأكثر ملاءمة لواقع الحياة المتغيرة في مصر مستمرًّا، وإن كانت التعديلات التشريعية الحديثة قد أخذت بكثير من المبادئ التي نادى بها كل من الإمام محمد عبده وقاسم أمين.

ثانيًا: «تربية المرأة والحجاب»

ولد طلعت حرب في (٢٨ رجب ١٢٨٤هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧م) بمنطقة قصر الشوق في حي الجمالية بالقاهرة، كان والده موظفًا بمصلحة السكك الحديدية، ويعود أصله إلى إحدى قرى منيا القمح بمحافظة الشرقية. حفظ طلعت حرب القرآن في طفولته، ثم التحق بمدرسة التوفيقية الثانوية بالقاهرة، وبعدها التحق بمدرسة الحقوق والإدارة الخديوية في (ذي القعدة ١٣٠٢هـ/ أغسطس ١٨٨٥م)، وتخرج فيها عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م). وبعد التخرج اشتغل مترجمًا بالقسم القضائي بالدائرة السنية التي كانت تدير الأملاك الخديوية الخاصة، ثم أصبح رئيسًا لإدارة المحاسبات، ثم مديرًا لمكتب المنازعات، وتدرج في السلك الوظائفي حتى أصبح مديرًا لقلم القضايا.

في عام (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) انتقل ليعمل مديرًا لشركة كوم إمبو بمركزها الرئيسي بالقاهرة، كما أسندت له في الوقت نفسه إدارة الشركة العقارية المصرية التي عمل على تمصيرها حتى أصبحت غالبية أسهمها في يد المصريين؛ وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتولى فيها مصري منصبًا على هذه الدرجة من الأهمية في شركات يملكها ويديرها ويسيطر عليها الأجانب؛ وقد كتب مصطفى كامل في جريدة الأهرام في (٨ جمادى الأولى ١٣٢٣هـ/ ١٠ يوليو ١٩٠٥م) يهنئ طلعت حرب بهذا. كانت هذه الشركة بداية ثورة طلعت حرب لتمصير

الاقتصاد ليمتلك القدرة على مقاومة الإنجليز، وقد اتجه طلعت حرب إلى دراسة العلوم الاقتصادية، كما عكف على النهل من العلوم والآداب، فدرس اللغة الفرنسية وأتقنها، وتواصل مع كافة التيارات العلمية والثقافية، وامتزج بالكثير من أقطابها، إلا أنه كان محافظًا في أفكاره، ويقدس تقاليد الآباء والأجداد مع ميل إلى التجديد والاقتباس من كل ما يفيد وينفع من مخترعات الأوروبيين وأفكارهم، وتوفي طلعت حرب في (٢١ رجب ١٣٦٠هـ/ ١٣ أغسطس ١٩٤١م).

الكتاب والقضية

عندما أصدر قاسم أمين كتابه «تحرير المرأة» في عام (١٣١٦هـ/١٨٩٩م) أحدث ضجة كبيرة وقتها، ونال قدرًا لا بأس به من الهجوم الشخصي والموضوعي. وقد كان من أشد المهاجمين لقاسم أمين طلعت حرب في كتابه «تربية المرأة والحجاب» الذي صدر في عام (١٣١٧هـ/١٨٩٩م). وعند كتابة ردوده على قاسم أمين لم يكن طلعت حرب قد صعد اجتماعيًّا وصار من النخبة، ولم يكن قد أصبح من كبار ملاك الأراضي الزراعية بعد. اشتهر محمد طلعت حرب فيما بعد بدوره الاقتصادي الوطني، فكان أحد أهم مؤسسي بنك مصر في ١٩٢٠م. تعود فكرة إنشاء بنك مصر إلى نهايات القرن التاسع عشر وارتبطت بالحركة الوطنية. فقد كان الدافع الأساسي وراء إنشاء «البنك الوطني» هو الإفلات

بالاقتصاد المصري من التبعية الاقتصادية لأوروبا وسيطرة رأس المال الأجنبي و خلق نواة لتحقيق الاستقلال الوطني[١].

اختلف قاسم أمين وطلعت حرب اختلافًا شديدًا في رأيهما في الحضارة الأوروبية. فبينما تأثر قاسم أمين بالفكر والحضارة الأوربية، كان مشروع طلعت حرب الفكري والثقافي يرتكز على فكرة الاستقلال عن الغرب. انعكس ذلك بالضرورة على موقفه من قضية المرأة، خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تعامل معها بصفتها أصلاً من أصول الثقافة العربية الإسلامية.

تعددت أوجه الهجوم على قاسم أمين والأفكار التي طرحها في تحرير المرأة. ومن المداخل التي تكررت فعبر عنها مصطفى كامل رئيس الحزب الوطني وطلعت حرب في «تربية المرأة والحجاب» فكرة أن ما يدعو إليه قاسم هو تغريب يجب أن يقاوم. فقال مصطفى كامل في ١٨٩٩م في اجتماع عقب صدور الكتاب: «إنني لست ممن يرون أن تربية البنات يجب أن تكون على المبادئ الأوروبية»[٢]، وتتضح هذه الفكرة أيضًا منذ أول صفحات كتاب طلعت حرب: «رفع الحجاب والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم الزمان لغاية في

(١) رؤوف عباس حامد، مقدمة، علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة بقلم محمد طلعت حرب، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠٢م، ص ١٤.

(٢) منى أبو زيد، «الأصول الفكرية لحقوق المرأة في مصر الحديثة»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التجديد والإصلاح في الفكر الإسلامي الحديث، ١٩-٢١ يناير ٢٠٠٩م، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ص ١٨.

النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الإسلامي»[١]، في هذه النظرة يتحول الحجاب، وغيره من العادات المتعلقة بالنساء، إلى شيء أصيل، بل سلاح، في الثقافة العربية والإسلامية يجب أن يدافع عنه في وجه الاستعمار. وهذه النظرة أيضًا ترفض بعدًا أساسيًّا من فكر رواد الإصلاح وهو المثال الغربي للتطور والتقدم، وترفض أيضًا الفصل بين جوهر الإسلام وعادات المسلمين وتقاليدهم، بحيث تنظر إلى العادات كأصل يجب الحفاظ عليه؛ فالانزلاق وراء الغرب، ومسالمة الإفرنج نتيجته أن «انطمست معالمنا»[٢].

من اللافت أن طلعت حرب، في سياق تقديمه لكتابه في الرد على قاسم أمين، يشير بعجالة إلى قضية أخرى، ربما لم تنل ما نالت قضية المرأة من الاهتمام، وهي قضية تحرير العبيد. يكتب طلعت حرب رافضًا تدخل الفرنج لتغيير وضع النساء في العالم الإسلامي: «فهم دائبون عاملون على التنفير من حالة المرأة المسلمة وما هي عليه من الشقاء لتقوى كلمتهم؛ فيتداخلون يوما ما بالقوة باسم المروءة ليحملوا دول الإسلام على تغيير حالة المرأة، فيتم لهم الغرض الخفي الكامن في نفوسهم كما تداخلوا من قبل باسم الإنسانية والعهد ليس ببعيد في مسألة الرقيق»[٣]. من الواضح أنه كما كانت قضية المرأة عند قاسم أمين جزءًا من قضية أكبر هي قضية التحرر والإصلاح، كانت معارضة طلعت حرب

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، الطبعة الحالية، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٠.

لبعض أفكار قاسم أمين جزءًا من رفض المنظومة الأخلاقية الغربية ككل، بما فيها التعريف الغربي للحرية والتحرر، وانسحاب ذلك على العبيد والنساء[1]. وتجلت هذه الاختلافات في الجدال الذي احتدم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بين أنصار الأصالة وأنصار المعاصرة. يرى طلعت حرب أن جزءًا كبيرًا من معارضة الرأي العام لدعوة قاسم أمين سببه الفكرة الراسخة في أذهانهم من أن رفع الحجاب والاختلاط هي أماني تتمناها أوروبا. وهو يدعم هذا الربط بين التحرر والتغريب. ثم يذهب طلعت حرب إلى أن الخديوي إسماعيل حاول أن ينشر العادات الأوروبية في بلده؛ لكي يحقق لهم أمنيتهم في مقابل أن يساعدوه على تكوين مملكته المستقلة.

من المهم الإشارة إلى الكيفية التي استقبل بها بعض جمهور القراء دعوة قاسم أمين في «تحرير المرأة»؛ فبالرغم من أن قراءتنا الحداثية له تكشف عن جوانب متناقضة في رؤيته لقضية المرأة، فإنه، في سياق عصره، كان يبدو منفتحًا ومتحررًا للغاية، وينجلي هذا في عرض طلعت حرب لأفكار قاسم أمين في سياق الرد عليها. بل إن كتاب طلعت حرب يلخص بصورة واضحة أفكار التيار المحافظ السائد في أواخر القرن التاسع عشر، السياق التاريخي المضاد لكتاب قاسم أمين. يلخص طلعت حرب كيفية استقبال أفكار قاسم أمين في مقدمة «تربية المرأة والحجاب» فيقول: «...كتاب تحرير المرأة الذي وضعه حضرة الفاضل قاسم بك

(١) احتدم النقاش حول تحرير الرقيق في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، خاصة بعد تطورات مماثلة في إنجلترا وأوروبا. واتخذت إجراءات في مختلف دول العالم لمنع تجارة الرقيق انضم لها الخديوي إسماعيل.

أمين يقول فيه: إن المرأة مساوية للرجل من جميع الوجوه، وإن الرجل ظالم لها في حقوقها، ويحث فيه على تربية المرأة وتعليمها كما يتعلم الرجل سواء بسواء. ويقول بلزوم رفع الحجاب ووجوب الاختلاط؛ لأن حجاب المرأة وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التي منحها الله إياها، ويمنع من قيامها بالعمل المكلفة به في الهيئة الاجتماعية إلى آخر ما يدعو إليه»(١).

مما سبق يتضح كيف أن مسألة المرأة كانت من القضايا المحورية في الجدال الاجتماعي والسياسي الدائر حول تحديث وإصلاح المجتمع، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في مصر وكثير من الدول العربية. ومن الملاحظ أن كلاً من الخطاب الإصلاحي الليبرالي والخطاب المحافظ الإسلامي ركز على قضية المرأة، بل وقبل بالتعارض الحتمي بين موقفيهما من التراث والحداثة، أي إن مفكري التيارات المختلفة طرحوا أنفسهم كأطراف نقيض، وسلموا بحتمية الثنائيات المضادة(٢)، وهو ما ينجلي في طرح طلعت حرب لخطابه وكتابه كنقيض لخطاب وكتاب قاسم أمين. ولكن يمكن للقارئ المتفحص أن يرى بوضوح أوجه الشبه بينهما.

---

(١) المرجع السابق، ص٥.

(٢) عن ذلك انظر/ي مثلاً: هدى الصدة، مقدمة، النسائيات، ملك حفني ناصف، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨، ص١٩-٢١ هدى الصدة، من رائدات القرن العشرين، القاهرة، ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠١م، ص١٣.

بين قاسم أمين وطلعت حرب

رفض طلعت حرب بعض المقدمات المنطقية التي يؤسس عليها قاسم أمين دعوته، فهو يرفض مثلاً القول بتعاسة حالة المرأة المسلمة، أي يختلف معه في قراءته للواقع[١]. وبالرغم من الاختلاف في بعض المقدمات والنتائج، يتفق طلعت حرب مع قاسم أمين، وغيره من الإصلاحيين، في أهمية تربية المرأة وتهذيب أخلاقها[٢]. فيشير طلعت حرب إلى أن المعارضين لقاسم أمين كانوا أكثر من مؤيديه، وأنهم لم يختلفوا معهم حول جواز تعليم المرأة ولكن «فيما ينبغي أن تعلمه المرأة وفي طريقة التعليم والتهذيب»[٣]، أي إنه في الحقيقة لا يختلف كثيرًا عن قاسم أمين، وإن كان لا يرى ذلك، فبالنسبة للكثيرين من هذا الجيل النساء بحاجة إلى قدر معين، يحدده الرجال، من التعليم. لم يناقش أحد فكرة أن الرجال مثلاً، حتى مع اختلاف طبقاتهم، بحاجة إلى قدر محدود فقط من التعليم، بل على العكس مع مرور العقود ارتفع شعار «التعليم كالماء والهواء» أي حق لكل إنسان.

يختلف طلعت حرب عن قاسم أمين ومعه في نظرته للمرأة، بالرغم من أوجه الشبه بينهما. فبينما قدم قاسم أمين فكرته على أنها مساواة– وإن كانت مساواة مشروطة ومقيدة– بين الرجل والمرأة، نجد أن طلعت حرب يسوق الأدلة، بما فيها

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٩.
(٢) المرجع السابق، ص١١.
(٣) المرجع السابق، ص٦.

الأدلة العلمية، لإثبات اختلاف المرأة عن الرجل وعدم مساواتهما، ثم ينطلق من ذلك لمناقشة التعليم الذي تحتاجه المرأة؛ فهو يقتبس من تفسيرات للكتاب المقدس والديانة المسيحية والقرآن الكريم ليثبت أن «المرأة أقل من الرجل إدراكًا وحسًّا»[(١)]. كما يسوق «الشواهد الحسية والعقلية على ضعف المرأة»[(٢)]، وينطلق من هذا الضعف الجسماني الجوهري ليسلم بوجود ضعف عقلي، ثم ليبني على ذلك وجوب وعدالة خضوع المرأة للرجل خضوع الضعيف للقوي.

مصادر طلعت حرب

يعتمد طلعت حرب في كتابه على عدة مصادر منها مقالات فريد وجدي (١٨٧٨-١٩٥٤م) التي قال فيها بعدم مساواة المرأة للرجل، ويقتبس مقاطع مطولة من هذه المقالات. كثير من الحجج التي ساقها كل من فريد وجدي ومن بعده طلعت حرب كانت من كلاسيكيات خطاب تحرير المرأة والخطاب المناهض له، بل إن نفس الحجج والمحاجات تستخدم في أوائل القرن الحادي والعشرين بالرغم من تكرار نقدها على مر هذه السنوات. ومن ذلك استخدام قراءة منتقاة للتاريخ لإثبات عدم مساواة المرأة والرجل بالقول بعدم تمكن النساء من إحراز اكتشافات علمية أو «اختراعات» على مر التاريخ، واعتبار ذلك دليلاً على ضعف المرأة العقلي. وفي مقابل رد النسويين والمدافعين عن تحرير المرأة [كما

(١) المرجع السابق، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٩.

يفعل قاسم أمين نفسه في «تحرير المرأة»] بأن ذلك يرجع إلى منع أجيال من النساء من الحصول على فرص التعليم والعمل العام التي يحصل عليها الرجال، يغير طلعت حرب من سياق المناقشة ليذهب إلى أن إنتاج النساء المتعلمات العلمي، حتى مع تعليمهن، لا يرقى إلى مستوى إنتاج الرجال، ثم يقرر أنه خير لهن أن يركزن على إنتاج الذرية، ويقرر أن قيمة ذلك الإنتاج أعلى من قيمة إنتاجهن العلمي، دون توضيح معايير الحكم التي يستند إليها.

فهو يقتبس من فريد وجدي أنه: «ثبت بالإحصاء أن المرأة العالمة لا تتزوج قبل أن يبلغ سنها الخامسة والأربعين كما روته مجلة المجلات الفرنساوية. فقل لي بأبيك ماذا ينتظر منها من النسل بعد هذا السن؟ وهل يستفيد الوطن من أبحاثها في علم الطبيعة أو السياسة أو التشريع مثلاً بقدر ما يخسره من حرمانها إياه من ذريتها التي ربما نبغ فيها فيلسوف مثل جول سيمون أو طبيعي مثل هكسلي أو عمراني مثل سبنسر ممن يفيدون الإنسانية فوائد حقيقية؟»[١].

في رؤية فريد وجدي ومن بعده طلعت حرب، لا يمكن أن يرقى أي إنتاج لأي امرأة عالمة إلى إنتاج الرجال، وذلك لدونيتها الجوهرية عنهم. الأفضل للنساء التركيز على «إنتاج رجال» بدلاً من إنتاج معرفة ذات قيمة علمية يرون أنها بالضرورة أقل من إنتاج الرجال.

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

كما لا تسمح هذه الرؤية الضيقة بتعدد أدوار النساء، أي إن طلعت حرب يفترض أن التوسع في الدور العام للنساء حتمًا يؤدي إلى انحسار الدور الخاص.

من الجدير بالذكر هنا أن التركيز على الدور الأسري والتناسلي للمرأة وحصر النساء في دور إنتاج الذرية من أبرز سمات خطاب القرن التاسع عشر. وترى بعض الباحثات في إبراز هذا الدور في الخطابات العربية المعاصرة تأثرًا بالتفكير الغربي، المنتشر في المنطقة العربية مع الاستعمار. فتشير هدى الصدة وأميرة الأزهري مثلاً إلى انتشار قيم وأفكار العصر الفيكتوري الإنجليزي في مصر، المتزامن وصعود الرأسمالية، خاصة في ظل الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢م. فقد أدت القيم الإنجليزية السائدة في فترة حكم الملكة فيكتوريا إلى تقسيم قاطع للأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة، اقتصر فيه دور المرأة على المجال الخاص، بينما اقتصر دور الرجل على المجال العام. فيكتب طلعت حرب: «إن للمرأة أعمالاً غير ما للرجل، ليس بالأقل أهمية من أعماله ولا بالأدنى منها فائدة، وهي تستغرق معظم زمن المرأة إن لم نقل كله؛ الرجل يسعى ويشقى ويكد ويتعب ويشتغل ليحصل على رزقه ورزق عياله. وامرأته [هكذا] ترتب له بيته وتنظف له فرشه وتجهز له أكله وتربي له أولاده وتلاحظ له خدمه وتحفظ عينه عن المحارم. وهو يسكن إليها...»[(١)].

(١) المرجع السابق، ص٢٥.

من خصائص القيم الفيكتورية أيضًا التركيز على دور المرأة كزوجة [وأحيانًا كأم] بل وحصرها فيه، وتجاهل الأدوار الأخرى التي تلعبها النساء في المجتمع وعلاقاتهن المتشابكة برجال ونساء.

بل إن ذلك أدى إلى ممارسات قانونية وقضائية متأثرة بالنظرة الأوروبية للثنائي الزوجي، أدت في أحيان كثيرة إلى إلغاء مبدأ الذمة المالية المنفصلة لكل فرد، التي تعد من خصائص النظام القانوني الإسلامي، وإعلاء قوة الزوج القانونية حتى في المسائل المادية[١].

يتأثر فريد وجدي أيضًا بنظريات الداروينية الاجتماعية، وينعكس ذلك على حجج طلعت حرب. ففي إطار تفنيده للدعوة لعمل النساء بأعمال الرجال، يجيب على مقولة أن النساء في الشعوب الإفريقية والآسيوية تشتغل مع الرجال كتفًا لكتف بالقول إن ذلك: «مظهر من مظاهر أسر الرجل للمرأة، وأثر من آثار حرمانه إياها من حقوقها الطبيعية شأن القوي مع الضعيف. ونحن في مجال لا يجوز لنا أن نتخذ حال الهمجية دليلاً على نظرياتنا العمرانية. ولو دقق المعترضون النظر لرأوا أن السبب الرئيسي لتأخر تلك الشعوب في ميادين المدنية هو اشتغال المرأة بغير وظيفتها، وإلزام الرجل لها بترك أولادها تحت رحمة الصدف والمقتضيات الطبيعية، وهي غير كافية لإبلاغ الإنسان كماله المرجو له، والذي خلق لأجله؛ ولذلك فان جهابذة علماء العمران يعتبرون طروّ عادة الاسترقاق

(١) Afaf Lutfi Al Sayyid. "*Women and Men in Late Eighteenth-Century Egypt*".

على ما بها من فظاعة مبدأ من مبادئ الرق البشري؛ لأن حدوثه خفف عن عاتق المرأة أثقالها، ووهبها من الدعة والراحة ما يسمح لها بتنمية قوتها العقلية وتربية أولادها نوعًا ما»[١]. على عكس النسويات والداعين لتحرر المرأة، الذين يرون في عادات المجتمعات الإفريقية والآسيوية ما قبل الحديثة حالة من التساوي الفطري بين الرجال والنساء قبل هيمنة النظام الأبوي، يرى فيها فريد وجدي نوعًا من الهمجية. بل إنه في هذا السياق يرى الاسترقاق خطوة نحو التطور إذا جاز التعبير؛ لأن الرق سمح للمرأة بالتفرغ لوظيفتها «الطبيعية»، وهو في هذا أيضًا يعكس التفسير الغربي للتاريخ السائد في عصره.

ويحتل الجدال بين أسبقية الطبيعة أو الثقافة في تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة مكانة محورية في الخطاب النسوي، نجد صدى لها في كتاب قاسم أمين نفسه، حيث يحيل الاختلاف بين الرجال والنساء إلى التعليم- أي اختلافات مكتسبة وثقافية- وليس إلى الطبيعة، أي ليس إلى اختلافات بيولوجية، وبالتالي حتمية لا يمكن تخطيها أو تغيرها. وبالعكس، فالتركيز على فكرة «طبيعة المرأة» التي تختلف فسيولوجيًّا عن طبيعة الرجل هو من أبرز سمات الخطاب المحافظ الحداثي، وهي فكرة تركز على الوظائف البيولوجية باعتبارها بعدًا فطريًّا متأصلاً لا يمكن الفرار منه أو تغييره.

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٣٥-٣٦.

ونجد أن طلعت حرب في رده على قاسم أمين يذهب أول ما يذهب إلى مناقشة الفوارق الطبيعية بين الرجال والنساء، ووظيفة المرأة في المجتمع وقلة إدراكها. والأدلة العلمية العنصرية التي يسوقها لبيان الفوارق الطبيعية مقتبسة من مصادر أوروبية عن علم التشريح المتاحة في ذلك الوقت عن الاختلافات بين الذكر والأنثى. وهي نفس الأدلة التي دعمت النظريات العنصرية عن تطور وتحضر الرجل الأبيض (الغربي، الشمالي) وتخلف الرجل الأسود (الشرقي، الجنوبي) بطبيعته، والتي كانت بمثابة الخطاب العلمي الداعم للكولونيالية أو النزعة الاستعمارية كما بيّنا سالفًا. وكما توضح أميمة أبو بكر فإن في التركيز على الفوارق الطبيعية بين الجنسين تناقضًا مع ما هو مفروض أن يكون موضوع طلعت حرب وهو «تربية المرأة»[(١)]. فالحديث عن تربية وتعليم النساء يفترض إمكانية للتعلم والإصلاح، أي للتغيير. وهو تناقض تجده أميمة أبو بكر في خطاب قاسم أمين، بل وفي خطاب الكتابات المعاصرة عن «المرأة في الإسلام» الذي يجمع ما بين التأكيد على حق المرأة في التعليم والمعرفة والثقافة مع الاحتفاظ بالرأي الثابت القائل بأنها ذات طبيعة فطرية ثابتة غير متغيرة، مختلفة عن طبيعة الرجل؛ مما يجعل النتيجة النهائية للكثير من كتابات ذلك الخطاب الدعوة إلى تعليم النساء كنوع من الترف، ليس كحق إنساني، وبالتأكيد ليس كحاجة ملحة للمجتمعات الحديثة.

(١) أميمة أبو بكر، «المرأة العربية والوعي الديني التحرري»، مرجع سابق، ص٢٨٩.

من سمات الخطاب المحافظ الحداثي- وكنتيجة للقول بطبيعة المرأة- ربط ذلك بطبيعة الكون، أي القول بأن ناموس الكون يقضي بأن يحكم القويُّ الضعيفَ، وبما أن الرجل أقوى من المرأة تكون النتيجة لذلك القول أنه من «الطبيعي» أن يحكم الرجل المرأة، بذلك تصبح سيطرة الرجل على المرأة جزءًا من طبيعة الكون، وقانون الطبيعة والوجود(١). المشكلة تكمن في «سحب (الفطري) و(الطبيعي) ومن ثم الديني على الظواهر الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتغيرة. هذا الخلط الذي يصل إلى حد التطابق، فكرة حداثية في الأساس نشهد بدايتها بوضوح هنا، فرغم أن القدماء (في العصور ما قبل الحديثة) وجدوا أيضًا مبررات لتحجيم دور المرأة في الحياة العامة فإن الحيثيات كانت مختلفة، فلم يكن الإلحاح على الفطرة والطبيعة والوظائف، ولكن كان هناك وعي (بعوائد البلاد) المتغيرة وإمكانية التفاوض بشأنها»(٢).

في اختلافه مع قاسم أمين حول مساواة الرجال والنساء يذهب طلعت حرب، بعد أن يسوق الحجج العلمية والعقلية، إلى تقديم الحجج الشرعية: «إذا تقرر ذلك وعلم أن المرأة أضعف من الرجل، وأن الرجل راعيها وأن لها عملاً مخصوصًا محدودًا لا يصح أن تتعداه، فكيف يطلب منا أن نسوي بين من لم يسوِّ الله بينهما ونخالف حكمته؟ أليس الله هو الذي جعل حظ الرجل مثل

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) أميمة أبو بكر، المرأة العربية والوعي الديني التحرري، المرأة وتحولات عصر جديد: وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث (٨-١٣صفر ١٤٢٣هـ/ ٢٠-٢٥ إبريل ٢٠٠٢م)، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص٢٩٢

حظ الأنثيين؟ أليس هو كذلك الذي جعل شهادة الرجل الواحد تعدل شهادة امرأتين؟»[١]. وفي هذه الحجة يرتكب طلعت حرب مغالطة شائعة، ينطلق من قراءة منتقصة منقوصة للنصوص الإسلامية تركز على بعض أحكام المعاملات، خاصة أحكام الميراث في حال الأبناء الذكور والإناث، دون التطرق إلى كامل النصوص الإسلامية أو النظر إليها كمنظومة واحدة متكاملة، ودون الأخذ في الاعتبار جانب العبادات، ليصل إلى نتيجة مفادها أن الله ﷻ لم يسوّ بين الرجال والنساء. وقد ذاعت هذه القراءة للنصوص الإسلامية ليس فقط بين معاصري طلعت حرب وأجيال سابقة عليه من المسلمين، بل أيضًا لدى كثير من الدارسين خاصة الغربيين حتى وقتنا الحالي. وكما توضح أميمة أبو بكر فإن هذا الخطاب المحافظ يقوم بحجب وتجاهل آيات المساواة في الثواب والعقاب والنفس الواحدة التي خلقها الله ﷻ والولاية المشتركة بين المؤمنين والمؤمنات في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، من أجل ترسيخ الإيديولوجية الحداثية في تقسيم الأدوار، وفصل الخاص عن العام بتعسف وجمود[٢]. بل حتى اقتباسه من النصوص المسيحية التي توجد دراسات مسيحية تفسرها بطريقة تحررية. لقد تطور الخطاب الإسلامي الحديث بحيث أصبح من ركائزه القول بمساواة الدين الإسلامي للرجال والنساء، بل لبني الإنسان جمعاء، خاصة فيما يتعلق بالعبادات، ويسوق تيار النسوية الإسلامية هذه الدلائل للقول بمساواة الجنسين في جوهر العقيدة

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٣٧.
(٢) أميمة أبو بكر، «المرأة العربية والوعي الديني التحرري»، مرجع سابق، ص٢٩٨.

الإسلامية؛ فالرجال والنساء تتساوى أرواحهم أمام الخالق عز وجل، ويتساوون في الفرائض، وفي الثواب والعقاب، وهذا في رأيهم جوهر العقيدة الثابت الذي يفوق في أهميته المعاملات التي تتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي[١].

ويهدف هذا التيار إلى التوصل إلى وعي إسلامي نسائي تحرري، يرى في الدين والتدين إمكانيات لتمكين النساء، تتعدى الأفكار التقليدية السلبية المقيدة لحرية المرأة، أو تدعو لتمكين النساء في مجالات بعيدة عن التحدي أو التصادم مع السيطرة الذكورية[٢]. وتكثر في وقتنا الحالي الكتابات عن «المرأة في الإسلام» يقوم معظمها على دحض الأقوال السابقة المشابهة لأفكار طلعت حرب، والتركيز على «تكريم الإسلام للنساء» خاصة عند مقارنة شرائعه بالنظام المروي عن مجتمع الجاهلية في شبه الجزيرة العربية[٣].

توافق حول المبدأ

لا يعارض طلعت حرب دعوة قاسم أمين إلى تعليم البنات من حيث المبدأ، ولكنه يختلف معه في التفاصيل تبعًا لاختلافه عنه في الرؤية. ففي حين يؤكد قاسم أمين على الضرورة الوطنية للتعليم، ويذهب إلى أن «تهذيب الأخلاق

---

(١) المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٢) Karin Ask and Marit Tjomsland (eds.). "Women and Islamization: Contemporary Dimensions of Discourses on Gender Relations" (New York: Berg, 1998).

(٣) انظر/ي مثلاً لكتابات: آمنة نصير، وزينب رضوان، ومحمد الغزالي.

مقدم على التعليم، وتعليم البنات مقدم على تعليم الذكور»[١]. يختلف معه طلعت حرب في الأفضلية، ويأتي ذلك نتيجة طبيعية لعدم إيمانه بمساواة البنات والبنين من الأساس، فيقول: «إننا نعتقد أن التهذيب واجب للذكور والبنات معًا، لا تقديم للبعض على الآخر، أو إذا كان هناك سبب لتقديم تهذيب البعض فليبدأ بالذكور؛ لأننا نرى أن الرجل المربي المهذب يمكنه أن يجعل امرأته [هكذا] على خلقه ويطبعها بطبعه»[٢]، هذه الجملة توضح بجلاء لُبَّ فكر طلعت حرب المحافظ، المختلف عن فكر قاسم أمين، فهو يؤمن بتفوق الرجال على النساء، بل وبوصاية الرجال على النساء؛ المرأة تابعة للرجل، ملك له، والزوج بصفته الوصي على زوجته عليه أن يربيها على خلقه وطباعه، وهذه الرؤية متماشية تمامًا مع النظام الأبوي. فالزواج وفق هذه الرؤية ليس علاقة بين أنداد وصحبة، بل هو علاقة هرمية، للطرف الذكوري فيها الوصاية على الطرف النسائي. فمن سمات الخطاب التقليدي أنه لا ينكر حق المرأة في التعليم بصفة عامة، ولكنه يعقب ذلك بإيضاح أن الغرض الأساسي من تعليم الفتاة هو حسن إدارة المنزل وتربية الأولاد من جهة، ثم الارتقاء لمستوى الزوج الفكري ليستطيع أن يتحاور معها دون ملل[٣]. وهو ما نستنبطه من قراءة «تحرير المرأة» أيضًا.

---

(١) قاسم أمين، تحرير المرأة، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣) أميمة أبو بكر، «المرأة العربية والوعي الديني التحرري»، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

يحدد طلعت حرب حدود التعليم المسموح به للبنات في إطار ما يحتاجونه للقيام بدورهن الأسري[١]، وهو في ذلك لا يختلف كثيرًا عن قاسم أمين. ثم يوضح أن ما يعارضه معارضة شديدة هو المثال الغربي للتعليم، ويأتي ذلك في سياق تصوره لمجتمع وطني قائم على دعائم وطنية: «أما ما يذهب إليه بعضنا من وجوب تعليم المرأة المسلمة على الطريقة الأوروبية، واتخاذ حالة المرأة الغربية مثالاً لذلك فمما يزيد أحوالنا فسادًا، وليس ذلك لكون طبيعتنا مضادة لطبيعة الغربي، ولا لأننا نحب أن نبقي على جهالتنا، ولكن لأن علماء العمران في العالمين القديم والجديد (في أوروبا وأمريكا) يرفعون عقيرتهم كل يوم منذرين قومهم [...] بسوء العاقبة من غلواء النساء في الحرية، وخروجهن عن الدائرة التي أراد الله أن يشغلنها»[٢].

وتأتي الكثير من آراء طلعت حرب واعتراضاته على أفكار قاسم أمين في إطار رفض الفكر التغريبي، فهو يحذر مرارًا في طيات الكتاب من التقليد الأعمى للغرب في عاداته :«وهذا ما نخافه ونخشى عقباه لو جربنا ما يشير علينا به كتاب (تحرير المرأة)، فنكون كالغراب الذي حاول أن يقلد مشية الطاووس فاختبط في سيره ونسي مشيته الأصلية»[٣]. يعود طلعت حرب وينتقد التقليد: «أصبحنا لا هم لنا إلا أن نفتخر بتقليد الفرنج تقليدًا أعمى في كل ما فيه ضررنا، وباليتنا كنا

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٧٠.
(٢) المرجع السابق، ص٧٢.
(٣) المرجع السابق، ص١٠٤.

نقلدهم في فضيلة تفيد، وخصلة حميدة تنفع، فصرنا لا نتقدم خطوة إلى المدنية الغربية، ولا تترقى حاجياتنا، إلا تأخرنا خطوات عما كنا عليه من الفضائل!»[١].

يفسر طلعت حرب خروج النساء وتخففهن من الحجاب في إطار «التفريط في أمور الدين» وتقليد الغرب[٢]. ويؤكد أن فساد الأخلاق في الشرق جاء نتيجة الاحتكاك بالغربيين أي الاحتلال: «فإن من قارن بين بلاد الشرق قبل استيطان الأجانب بها وقبل استيلاء بعض دول أوروبا على بعضها وبين حالتها الراهنة من الآداب العامة رأى فرقًا عظيمًا وتباينًا كبيرًا عما كانت عليه»[٣]. ومن اللافت أن كل الأمثلة على فساد الأخلاق التي يسوقها تتعلق باختلاط الرجال والنساء واحتمالات الزنا والبغاء، أي إن الكاتب يُعَرِّف الفساد في إطار العلاقات بين الجنسين فقط، وليس في أي إطار آخر. كما يرى أن نشر هذا الفساد جزء من مخطط الاحتلال: «ولا يحسب ظان أن ما نراه خاص بنا قاصر علينا؛ بل يظهر أن ذلك مقصود كل دولة أوربية حلت بلادًا شرقية لحل عروة الدين التي هي العروة الوثقى في الجامعة العصبية والالتئام الوطني»[٤].

في هذا السياق، مثلما يرى طلعت حرب، تغيير عادات الحجاب والقيود المفروضة على النساء بوصفها تقليدًا أعمى لثقافة المحتل، تؤدي إلى إضعاف

(١) المرجع السابق، ص١٠٦-١٠٧.
(٢) المرجع السابق، ص١٠٧.
(٣) المرجع السابق، ص١٠٩.
(٤) المرجع السابق، ص١١٢.

المجتمع وأخلاقه، يصبح التمسك بالتقاليد التي تحكم العلاقة بين الجنسين، ومنها الحجاب بمفهومه المتشدد التقليدي، وسيلة للحفاظ على هوية الوطن والرفع من شأنه. فكما رأى قاسم أمين أن تعليم النساء وتحريرهن واجب وطني، يرى طلعت حرب في التمسك بالشكل التقليدي للعائلة وللعلاقة بين الزوجين واجبًا وطنيًّا. كلا الخطابين إذن، التحرري والتقليدي، يجعل من قضية ومسألة النساء مسألة وطنية، وليس مسألة تتعلق بحقوق النساء بصفتهن نساء.

الحجاب عند قاسم أمين وطلعت حرب

أهم ما يختلف فيه طلعت حرب مع قاسم أمين هو رأيه في الحجاب، في تعريف الحجاب وأهميته ومكانته في الشريعة الإسلامية. فبينما قدم قاسم أمين في كتابه تفسيرًا تاريخيًّا لنشأة عادة التحجب في المجتمعات العربية والإسلامية؛ ليؤكد على كون تعريف الحجاب بقصر النساء في البيوت وستر أجسادهن كاملة من العادات وليس من الفرائض، يرفض طلعت حرب بشدة هذا التفسير، ويسوق الأدلة من تفسير آيات القرآن الكريم وبعض أخبار السنة؛ ليؤكد وجوب التعريف التقليدي للحجاب، وعلى دوره في حفظ عفة النساء. ويصر طلعت حرب على التفسير الذي ساد لقرون طويلة لآيات القرآن الكريم المتعلقة باحتجاب النساء على أنها تنطبق على كل نساء المسلمين، وليس فقط زوجات الرسول، ويسوق روايات متعددة من السنة وأخبار الصحابة لبيان أن الحجاب بمعنى قصر النساء

في البيوت كان سائدًا في مجتمع المدينة. بل إنه في إطار نفيه لفكرة قصر أحكام الآية على زوجات الرسول، يورد بعض الأخبار من السنة ليطرح فكرة أن الحجاب ربما كان سائدا على كل النساء ما عدا نساء النبي؛ فجاءت الآية لتفرضه عليهن أيضًا: «لماذا لا نقول إن الحجاب كان معروفًا مستعملاً عند جميع نساء المسلمين كما ثبت مما قدمناه، ولم يكن غير محتجب إلا نساء النبي ﷺ؛ لأنهن معتبرات أمهات المؤمنين»[١]. يحاول طلعت حرب إذن أن يقدم عكس القراءة التاريخية التي قدمها قاسم أمين، فيأتي بتصور غاية في الغرابة يصعب تخيله مع ما نعرفه عن مجتمع المدينة في العصور الإسلامية الأولى، بحيث تُستثنى نساء النبي من فرض كان قد ساد في المجتمع الإسلامي كله، وذلك لكي يبرر تخصيص نساء النبي بالآية.

وبالرغم من قول الاثنين وتعريفاتهم للحجاب، يجب علينا كقراء للتاريخ أن نتذكر أنه حتى بعد نزول آيات الحجاب، بما فيها الآية المتعلقة بنساء النبي، لعبت أمهات المؤمنين أدوارًا أساسية في تطور الفقه الإسلامي والمجتمع السياسي، خاصة في عصر الفتنة الكبرى؛ مما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية فهم وتفسير هذه الآيات في العصور الإسلامية الأولى، وإن كنا نحن فعلاً على دراية بهذا الفهم. إن الأخبار المتعددة المتعلقة بتاريخ زوجات الرسول تصور لنا أدوارًا لهن

---

(١) المرجع السابق، ص٨٨.

في الأمة الإسلامية كانت محل قبول ما في المجتمع الذي سمح لهذه الأدوار أن تُمارس بالرغم مما نفترضه عن قصورهن في بيوتهن.

إن اشتراك السيدة عائشة رضي الله عنها في واقعة الجمل أثناء الفتنة الكبرى أصبح من الأمور الشائكة في التاريخ الإسلامي، والتي- ربما بسبب ما ترتب عليها من فتنة وانقسام في الأمة- انعكست على الروايات التاريخية. بل إن هذه الحادثة كثيرًا ما استُند إليها في العصور اللاحقة لبيان عدم جواز «تدخل» النساء في عمل الرجال؛ انظروا ما حدث عندما خرجت عائشة (كان لسان الحال). بل إن بعض الروايات عن هذه الواقعة تتضمن عتابًا ما للسيدة عائشة على اشتراكها في السياسة، وتعتبر بعض الأخبار في ذلك خروجًا على أوامر الرسول، بل إن بعض المتأخرين من المؤرخين قد نسبوا للسيدة عائشة أقوالا تدل على ندمها لاحقًا على الخروج على الإمام علي في واقعة الجمل(١).

ولكن إلى أي مدى يمكننا الجزم بصحة هذه الروايات العاتبة، أو تصور كونها روايات متأخرة على الحدث؟ فالثابت أنها قد خرجت ولعبت دورًا عامًّا سياسيًّا، ولو «من وراء حجاب»، والثابت أن المجتمع الإسلامي الأول كان به قدر من المرونة سمح لذلك أن يحدث. ولو سلمنا أن الدور الذي لعبته السيدة عائشة أصبح ملتبسًا فيما بعد للأجيال السابقة، يجب أن نتذكر أن هذا الدور لم يبدأ

(١) عن الروايات التاريخية المختلفة لدور السيدة عائشة في واقعة الجمل انظر/ي:
D. A. Spellberg. “Politics, Gender, and the Islamic Past: The Legacy of ‘A’isha bint Abi Bakr” (New York : Columbia University Press, 1994).

بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان، بل بدأ قبله في أثناء المواجهات مع الخليفة. بل إن السيدة عائشة لم تكن وحدها بين زوجات الرسول التي لعبت دورًا أثناء تلك المواجهات؛ كذلك فعلت أم سلمة وأم حبيبة. لا يلتفت طلعت حرب إلى هذه التفاصيل، ويسلم بالرواية المتأخرة المتبلورة في العصور الوسطى عن عصر المدينة دون تحقيق وتحليل. كما أن السيدة عائشة نفسها عاشت بعد واقعة الجمل، وكان لها دور أساسي في تطور رواية الحديث.

كذلك يتجاهل الخطاب المحافظ نماذج تاريخية معروفة من سير الصحابيات والتابعات والمبايعات والمهاجرات، وفيما بعد الفقيهات والمُحدِّثات اللاتي يشين بحضور بارز في المجال العام خارج المنزل في العصور الإسلامية الأولى والوسيطة، واللاتي وصلت إلينا تواريخهن في المصادر وكتب الطبقات والتراجم من دون إشارة إلى قيامهن بأعباء المنزل والتربية من عدمه، أي دون إفصاح عن مثل هذا الهاجس. فكتب التراجم والطبقات التي وصلتنا من علماء مصر وسوريا في العصر المملوكي على وجه الخصوص غنية بتراجم لنساء كثيرات منهن العالمات والمحدثات، ومن ذلك كتابَا «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني و«الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» للسخاوي الذي خصص كاتبه جزءًا كاملاً لتراجم نساء جيله عُرف بـ «كتاب النساء»[١]. ولكن من

(١) عن دور النساء في علم الحديث انظر/ي:
Asma Sayeed. "Women and Hadīth Transmission: Two Case Studies from Mamluk Damascus," Studia Islamica, No. 95 (2002), pp. 71–94.

الواضح أن تغيرات المجتمع العربي والإسلامي، ومنه المصري، في القرن التاسع عشر، كانت قد حالت دون النساء وهذا التقليد التعليمي، على الأقل في بعض الأوساط الاجتماعية خاصة بين فئة العلماء(١).

ولكن طلعت حرب ينتقي بعض هذه الأمثلة التاريخية التي تعود إلى مجتمع المدينة في العصر الإسلامي الأول؛ ليؤكد على ضرورة الحجاب الذي يتصوره، ويفوته التناقض بين تعريفه للحجاب المتشدد والإمكانيات التي يعترف هو نفسه بحدوثها. ومن ذلك مثلاً إشارته إلى علم السيدة عائشة؛ فهو يرى أن حجابها - وكذلك النساء المسلمات اللاتي نبغن - لم يمنعها من بلوغ درجة من العلم والمعارف والكمال لا ينكرها أحد: «فكن يعلمن الرجال ويحادثنهم من وراء حجاب... فالحجاب لم يمنع ولن يمنع مطلقًا من تحصيل العلم الصحيح النافع ولا تدريسه لمن يردن... ولو قيل بأن بعض سيدات مسلمات في صدر الإسلام خرجن ليتعلمن أو ليعلمن فليس معنى ذلك أنهن تركن الحجاب بمعنييه، وخرجن مكشوفات الوجه، بل الذي يمكن أن يقال إنهن تركن أحد

---

(١) بالرغم من ذلك، من اللافت أن عائشة تيمور مثلاً، عندما شاءت أن تستكمل تعليمها بعد أن بلغت ابنتها الكبرى العاشرة لجأت إلى ثلاث معلمات لتعليمها العروض والنحو، منهن فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلاوية، مما يدل على استمرار وجود النساء المتعلمات تعليمًا عربيًّا إسلاميًّا تقليديًّا، ربما كن على علاقة ما بمؤسسة الأزهر الشريف، حتى في نهاية القرن التاسع عشر مع كل ما شهده من تغيير وتحديث.
Mervat Hatem. "A'isha Taymur's Tears and the Critique of the Modernist and the Feminist Discourses on Nineteenth–Century Egypt"; Lila Abu-Lughod ed., "Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East" (Cairo: American University in Cairo Press, 1998), pp.81–83.

شقيه وحافظن على الآخر»[١]. من الواضح أن هذه الأمثلة تناقض تصور طلعت حرب نفسه عن مؤسسة الحجاب، وتطرح تساؤلات عن معنى ومفهوم الحجاب في السياق التاريخي لمجتمع المدينة المنورة في القرن الأول الإسلامي لا يلتفت هو إليه.

وربما كان قاسم أمين أسبق منه في الالتفات إلى سياق التطور التاريخي، حين أشار إلى كون تعريف الحجاب - كعزل للنساء وحجب لوجوههن - عادات لمجتمعات سابقة على الإسلام، نقلتها عنهم المجتمعات العربية الإسلامية بعد الفتوحات. وبالرغم من إشارة قاسم أمين السريعة لهذا التطور، فإن الباحثين والباحثات التابعين له من أمثال نبيهة عبود[٢] وليلى أحمد قد أظهرن الإرث الفارسي والبيزنطي للعادات في المدن العربية والإسلامية بعد الفتوحات الإسلامية ومع نشأة الدولة الإسلامية. فتوضح دراسة ليلى أحمد كيف أن كثيرًا من الممارسات السائدة بين الطبقتين العليا والوسطى من مجتمعات المسلمين في الشرق الأوسط بداية من القرن الثامن وحتى الثامن عشر ترجع أصولها إلى المجتمعات الساسانية والبيزنطية في المنطقة قبل ظهور الإسلام[٣]. ولكن

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

(٢) Nabia Abbott. “Women and the State in Early Islam,” Journal of Near Eastern Studies, vol. 1, no.1 (1942): 106–126; vol.1, no.3 (1942): 341–368; ibid., “Aishah: the Beloved of Mohammed” (Chicago: University of Chicago Press, 1942)

(٣) ليلى أحمد، المرأة والجنوسة في الإسلام، ترجمة: منى إبراهيم وهالة كمال، المشروع القومي للترجمة ١١٧، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص ٣٣، ص ٥٠، والفصلين الأول والثاني بصفة عامة.

لا يلتفت أي من قاسم أمين أو طلعت حرب إلى التمييز الذي تذكره المصادر التاريخية التي يقتبسانها بين النساء الحرائر والإماء[1]، وإلى الإشارة الواضحة التي تدل عليها تلك الأخبار من أن ستر الوجه متى مُورس كانت له دلائل اجتماعية، بل وطبقية، لا يمكن إغفالها.

يقدم طلعت حرب تعريفًا متشددًا للحجاب، بل إن الحجاب الذي يراه طلعت حرب مثاليًّا هو أشبه بالسجن، فهو لا يرى أي خروج للنساء ولو خرجن عليهن ستر كامل وجوههن. ويأخذ بتفسير غاية في التشدد لمفهوم زينة النساء و﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور/ ٣١] ليذهب بعدم إباحة كشف الوجه والكفين[2]، «فالشرع كما علمنا يقضي بستر المرأة وجهها وبدنها وملازمتها خدرها إلا لضرورة وبإذن زوجها»[3]، وفي إطار تبرير أفضلية هذا المفهوم المتشدد يقدم طلعت حرب نظرة تقليدية عن النساء كـلاهيات لا يمكن الوثوق بهن؛ ولذا وجب عزلهن عن أي رجال غرباء؛ حتى لا يخُنَّ أزواجهن وتختلط الأنساب. وهذا الخوف من النساء، وعدم الثقة بهن، له أصداء كثيرة في الأدب الإنساني العالمي، بما في ذلك مثلاً «ألف ليلة وليلة» وخاصة القصة الإطارية فيها، ويعبر عن نفسه كثيرًا في المجتمعات الأبوية[4]. وطلعت حرب في ذلك يختلف صراحة عن قاسم أمين

---

(١) انظر/ي مثلاً: طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص٧٩-٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٠٩.

(٤) بلورت كل من نظرية التحليل النفسي عند فرويد والنظرية النسوية وما بعد النسوية قراءات مختلفة عن كره النساء.

الذي أكد على مساواة الرجال والنساء في الأخلاق والعفة كما بينا سلفًا. في نظرة طلعت حرب المحافظة، معيار العفة والفضيلة يختلف عند النساء عنه عند الرجال، وهو يقول ذلك صراحة: «وبالنظر للعرف يقتضي أن تكون الأمانة في المرأة أوكد، وإن كانا مشتركين فيها، وسبب ذلك أن جميع الأمم على اختلاف مشاربها ونحلها قد اتفقت على أن تطالب المرأة بالصيانة والعفة وسلوك سبل الحياء أكثر مما تطالب به الرجل [...] فإن الله سبحانه وتعالى اقتضت حكمته الربانية وضع النسل في بطون الأمهات، فلا يباح للنساء هتك حرمة هذا النسب، فإذا تخلت المرأة عن العصمة ربما دست في العائلة ما ليس منها»[١]. وهذا الخوف من اختلاط الانساب متأصل في المجتمعات الذكورية عامة، خاصة مع انتقال الثروة عبر العصب أي عبر العائلة الأبوية.

تنجلي فكرة الخوف من النساء أيضًا عند حديثه عن الأضرار الاجتماعية التي قد تنجم عن الاختلاط، فربما تنظر المرأة لغير زوجها وتكره الإقامة معه: «فإن المرأة إذا كانت تنظر لغير زوجها في جميع الأوقات وتطلع على معائش الناس مع اختلاف الحالات فإن ذلك قد يحرك عندها الشهوات، ويجدد لها لوازم ربما أوقعت بينها وبين زوجها المنازعات والمخاصمات؛ فيؤول الأمر إلى الفرقة وخراب البيت. وكذلك لا يعود من الاختلاط سوى تضررها بزوجها أو تضرر زوجها بها؛ لأنه لو فرض أن زوجها فقير أو متقدم في السن واجتمعت بمن هو أغنى منه أو

(١) المرجع السابق، ص٧٣-٧٤.

أصغر لبطرت معيشة زوجها، وكرهت الإقامة معه، وكذلك الزوج ربما عرضت له خواطر نفسية باجتماعها على أغنى منه أو أصغر؛ فيؤول الأمر كذلك إلى الفرقة وخراب المنزل»[١]. يتكرر هذا الهاجس في كتاب طلعت حرب في عدة مواضع، منها الحديث عن «نساء الفرنج» واشتغالهن بالتجارة والصناعة، فهو يربط هذا العمل في الحيز العام بالزنا، ويقدم الزنا وما يعتبره ارتفاعًا في أعداد أولاد الزنا في الغرب في عصره كنتيجة حتمية لخروج النساء الأوروبيات للعمل[٢]. كما يربط طلعت حرب بين تخفيف الحجاب وفعل الفواحش، بحيث يجعل انتشار الفاحشة نتيجة حتمية لعدم تطبيق تعريفه للحجاب، ويبالغ في انتشار مثل هذه العلاقات غير التقليدية: «علم الله ما كنا نسمع قبل تخفيف الحجاب في مصر عن فعل الفواحش إلا نادرًا وفي محلات مخصوصة، والآن نراه قد تفشى كالوباء في كل شارع وفي كل حارة، في بيوت يسمونها بيوتًا سرية تأتي إليها النساء بفضل الحرية ورقة الحجاب!!»[٣]، توضح تلك الحجة كلاًّ من الخوف الذكوري التقليدي من المرأة، ومحاولته لفرض الوصاية عليها لضمان استمرار هيمنته، كما تكشف ببراعة عن انعدام الثقة الضمني الذي أشار إليه قاسم أمين نفسه عند تحدثه عن ضرورة الثقة في النفس وفي النساء.

---

(١) المرجع السابق، ص٩٨-٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص١١٣.

وينتقد طلعت حرب مقولة أن التعليم يهذب الأخلاق، ويذهب إلى أن فساد الأخلاق الذي رأى أنه كان منتشرًا في عصره بسبب حرية الاختلاط لا يأتي من عدم التربية والتعليم «لأنه قد دلت المشاهدات على أن الرجال المتعلمين قبل الجاهلين لا يقدرون على كبح جماح شهواتهم؛ فيوسوسون لهن ويستميلونهن، وهن لا يقوين على حفظ أنفسهن؛ فيملن طوع الهوى رغم التعليم والتربية»[١]. هكذا يؤكد الكاتب مرة أخرى على ضعف النساء وعدم قدرتهن على التحكم في مشاعرهن وأفعالهن، بحيث يستميلهن الرجال المتعلمون، بل إن الرجال كذلك أنفسهم لا يمكنهم التحكم في شهواتهم، بغض النظر عن تعليمهم. يتعارض ذلك مع المفهوم الأساسي للتعليم، الذي يفترض إمكانية اكتساب المعرفة، وتطوير الذات عن طريق تلك المعرفة.

في تصور طلعت حرب إذن: «في الشريعة نصوص تقضي بالحجاب الشرعي، ونعني به ستر البدن بأكمله وملازمة المرأة خدرها إلا لضرورة. أما الحجاب الحالي فلا شك أنه بدعة لم يأمر بها دين، ولم يقل بها شرع؛ ولذلك لا نرى مانعًا من البحث في تلك النصوص»[٢]، فهو يرفض الحجاب الشائع في زمنه، والذي تضمن النقاب الأبيض الرقيق والبرقع والشدقان وصفحات العنق، وكلها تسمح بظهور أجزاء مختلفة من الوجه وإخفاء أجزاء أخرى، يرفض طلعت حرب والخطاب المحافظ الزي التقليدي في عصرهم، ويدعو إلى ستر كامل وجه المرأة

(١) المرجع السابق، ص١١٣.

(٢) المرجع السابق، ص٧٩-٨٠.

وبدنها وملازمتها لمنزلها، وعدم خروجها منه إلا لضرورة وبإذن زوجها[١]. وفي إطار هذا التصور المتشدد لا يمكن السماح للنساء بأي دور اجتماعي ذي طابع عام، بل حتى «زيارة المساجد» تصبح غير مفضلة: «الأحاديث كثيرة على أن صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد مبالغة في سترها، وعلى أن الأجدر بها ملازمة البيوت وعدم الخروج منها، خصوصًا والرجل متكفل بقوتها ومصروفها»[٢]، يعيد طلعت حرب هنا إنتاج الرؤية التقليدية السائدة في العصور الإسلامية المتأخرة عن دور النساء في المجتمع، ويعتبرها المثال الذي يجب الاحتذاء به. إن جواز بل أفضلية صلاة النساء في المساجد من القضايا التي مازالت شائكة، وقد ذهب الكثير من المؤرخين إلى كون الرأي القائل بعدم أفضليتها رأيًا متأخرًا جاء بعد الفتوحات الإسلامية وتطور الدولة العربية الإسلامية[٣]. هذا التشدد في مناقشة

(١) المرجع السابق (مقتبسًا من قاسم أمين)، ص١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص٩٣-٩٤.

(٣) وفي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين ومع تنامي ظاهرة التدين الاجتماعي في المجتمعات العربية والإسلامية أصبحت المساجد تقوم بأدوار اجتماعية موسعة، وأصبحت تشكل حيزًا اجتماعيًا عامًا آمنًا للنساء، بحيث أصبح، في الكثير من البلدان الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، مصلى النساء جزءًا أساسيًا من عمارة أي مسجد جديد.

عن الخطاب الفقهي المتعلق بخروج النساء وزيارتهن المساجد انظر/ي:
Asma Sayeed. "Early Sunni Discourse on Women's Mosque Attendance," ISIM Newsletter 7 (2001), p.10; Christopher Melchert, "Whether to Keep Women Out of the Mosque: A Survey of Medieval Islamic Law," in Authority, Privacy and Public Order in Islam: Proceedings of the 22nd Congress of L'Union Européenne des Arabisants et Islamisants, Cracow, Poland, 2004. B. Michalak–Pikulska and A. Pikulski (eds) (Peeters, Leuven, 2006), pp. 59–69.

عن دور النساء في الصحوة الإسلامية الحديثة والدروس الدينية انظر/ي:
Saba Mahmood. "The Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject" (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2004);

التفاصيل الذي يميز كتاب طلعت حرب، ومنها مناقشة تعريف الزينة المسموح بظهورها، إن يدل على شيء فهو يدل على مدى اختلاف رؤية قاسم أمين عن كثير من معاصريه، حتى من أبناء طبقته الاجتماعية المتعلمين.

يدخل طلعت حرب مع قاسم أمين في جدليات حول المراجع الفقهية المختلفة، وأفضلية بعض أقوال الفقهاء على غيرها؛ ليفند طرح قاسم أمين الأساسي، من أن عادة الحجاب ليست من الشرع. كما يقدم طلعت حرب حجة دائرية عند تأكيده على لزوم ستر المرأة لكامل جسمها بما في ذلك الوجه والكفان، وعدم تكليف الرجل بالمثل. فهو يذهب إلى أن السبب في ذلك أن وظيفة الرجل خارج البيت ووظيفة المرأة منزلية وخروجها استثناء؛ لذا فتكليفها بالتبرقع أقل ضررًا عن تكليف الرجل[١]. أي إنه يستخدم واقع الحال لتبرير لزومه. كما لا يفوته أن يشير إلى فتنة النساء، وهي مقولة متكررة في الأدبيات التقليدية. وفي رأيه لا يمكن لأي مقدار من التربية والتعليم أن يساعد على صد تيار الهوى والشهوات[٢].

ويستخدم كل من قاسم أمين وطلعت حرب النصوص التاريخية والأخبار المروية عن النبي ﷺ والصحابة ومجتمع المدينة لتبرير موقفه من عدم لزوم الحجاب أو لزومه. وفي حين يقدم قاسم أمين تصورًا لممارسة مؤسسة الحجاب

(١) طلعت حرب، تربية المرأة والحجاب، مرجع سابق، ص٩٦-٩٧.
(٢) المرجع السابق، ص٩٧.

يسمح بتخيل ممارسات مختلفة في نفس الفترة الزمنية تختلف عند زوجات النبي عن نساء المسلمين عن الإماء، فإن طلعت حرب يفترض تعريفًا واحدًا سائدًا للحجاب.

ختامًا

ظهر كتاب «تربية المرأة والحجاب» لطلعت حرب كرد على كتاب قاسم أمين؛ مما جعل أفكارهما تبدو وكأنها متناقضة. عند قراءة كتاب طلعت حرب وهجومه على قاسم أمين قد يظن القارئ الحديث أن خطاب قاسم أمين كان يمثل خطابًا تحرريًّا حديثًا في مقابل خطاب طلعت حرب المحافظ الإسلامي. ولكن كما توضح أميمة أبو بكر فإن: «عند التدقيق والتحليل يتضح لنا أنه برغم تركيز قاسم أمين على رفع الحجاب (بمعنى تغطية الوجه والاحتجاب والانعزال عن المجتمع العام والتغيير إلى ملابس أكثر عصرية)، ومن ثم رد الفعل العنيف من طلعت حرب في الدعوة المضادة إلى المبالغة في الحجب والاعتزال، رغم ذلك فإن الكاتبين يتفقان في تحجيم الدور المرسوم للمرأة داخل حدود معينة، وفي افتراض سيادة الرجل في البيت والمجتمع. كلاهما عبر عن صوت سلطوي أبوي محافظ فيما يخص المرأة، رغم أن قاسم أمين اعتبر مشروعه مشروعًا متمدنًا عصريًّا، واعتبر طلعت حرب أنه يمثل صوتًا إسلاميًّا صميمًا، في حين أنهما اختلفا فقط

حول تفاصيل زي المرأة ودرجة احتجابها»[١]. بالرغم من اختلافهما في نظرتهما للمرأة والحدود المسموحة لها في الحيز العام فإن كلاًّ من قاسم أمين وطلعت حرب كان نتاجًا للسياق التاريخي والثقافي الذي عاشا فيه، والذي شهد تغيرات اجتماعية جمة انعكست بشكل مباشر على شكل الأسرة والمجتمع وعلى النساء.

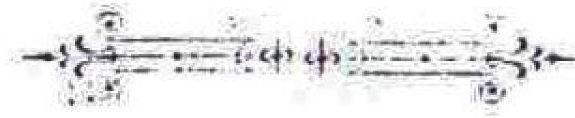
(١) أميمة أبو بكر، «المرأة العربية والوعي الديني التحرري»، مرجع سابق. و المرأة وتحولات عصر جديد: وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث (٨-١٣ صفر ١٤٢٣هـ/٢٠-٢٥ إبريل ٢٠٠٢م)، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص٢٨٦.

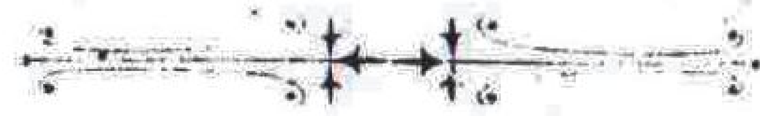
تحرير المرأة

تأليف

قاسم أمين

المستشار بمحكمة استئناف مصر الاهلية





ملتزم الطبع

محمد على كامل

صاحب

مكتبة الترقي

ومطبعتها

{ بشارع عبد العزيز بالقاهرة }

سنة ١٣١٦ - ١٨٩٩

صفحة الغلاف الداخلي لآخر طبعة للكتاب صدرت في حياة المؤلف

تحرير المرأة

تأليف

قاسم أمين

طبع لأول مرة في عام (١٣١٦هـ/١٨٩٩م).

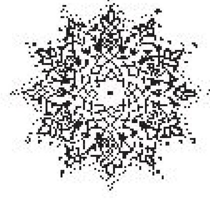
فاتحة ناشر الطبعة الأصلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد، فإن البحث فيما عليه نساؤنا الآن من صفات وأخلاق وعوائد، وما يجب أن يكنّ عليه من ذلك هو من أوجب الواجبات على كل من يحس حقيقة بالفرق بين العائلة عندنا وعند غيرنا، أو بالفرق بين العدم والوجود، ويود أن يكون عضوًا من جسم أمة تحيا لأنها تعمل عمل الأحياء، وترتقي لأنها تفعل فعل المرتقين.

ولو كانت معرفة أسباب تهدُّم بناء عائلتنا – أو أُمتنا – والوقوف على طرق إعادته بناءً عاليًا ثابتًا مما يتعين على ذلك العضو الذي يجب أن يكون في بلاده إنسانًا حيًّا راقيًا، فاطلاعه على «تحرير المرأة» الذي أنشره اليوم يفي ولاشك بجل حاجته.

محمد علي كامل



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل مسألة من المسائل التي أجملتها في هذه الأسطر القليلة يصح أن تكون موضوعًا لكتاب على حدة. وقد تعمدت الاختصار فيها حتى ترتبط تلك المسائل ببعضها كأنها حلقات سلسة واحدة. وغاية ما أريد هو أن أستلفت الذهن إلى موضوع قل عدد المفكرين فيه، لا أن أضع كتابًا يُوفِّي الكلام في شأن المرأة ومكانتها من الوجود الإنساني. وقد يوضع مثل هذا الكتاب بعد سنين متى نبتت هذه البذرة الصغيرة، ونمى نباتها في أذهان أولادنا، وظهرت ثمراتها وعملوا على اقتطافها والانتفاع بها.

ويرى المطلع على ما أكتبه أني لست ممن يطمع في تحقيق آماله في وقت قريب؛ لأن تحويل النفوس إلى وجهة الكمال في شؤونها مما لا يَسْهُل تحقيقه، وإنما يظهر أثر العاملين فيه ببطء شديد في أثناء حركته الخفية. وكل تغيير يحدث في أمة من الأمم وتبدو ثمرته في أحوالها فهو ليس بالأمر البسيط، وإنما هو مُركَّب من

ضروب من التغيير كثيرة تحصل بالتدريج في نفس كل واحد شيئًا فشيئًا، ثم تسري من الأفراد إلى مجموع الأمة؛ فيظهر التغيير في حال ذلك المجموع نشأة أخرى للأمة.

وما نحن فيه اليوم ليس في الطاقة البشرية تغييره في الحال. وليس من العار علينا أننا وُجِدْنا في مثل هذه الحالة؛ لأن كل عصر لا يُسْأل إلا عن عمله. وإنما العار أن نظن في أنفسنا الكمال وننكر نقائصنا[١]، وندعي أن عوائدنا هي أحسن العوائد في كل زمان ومكان. وأن نعاند الحق وهو واحد لا يحتاج في تقريره إلى تصديق منا به وكل ما نقوله أو نفعله لإنكاره لا يؤثر فيه بشيء، وإنما يؤثر فينا أثر الباطل في أهله ويقوم حجابًا بيننا وبين إصلاح نفسنا، إذ لا يمكن لأمة أن تقوم بإصلاحٍ ما إلا إذا شعرت شعورًا حقيقيًّا بالحاجة إليه ثم بالوسائل الموصلة له.

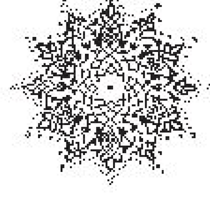
لا أظن أنه يوجد واحد من المصريين المتعلمين يشك في أن أمته في احتياج شديد إلى إصلاح شأنها. فهؤلاء المتعلمون الذين أخاطبهم اليوم أقول إن عليهم تبعة ما نألم له في عصرنا هذا. ولا يليق بمعارفهم ولا بعزائمهم أن يسجلوا على أنفسهم وعلى أمتهم العجز واليأس والقنوط. فإن ذلك صورة من صور الكسل، أو مظهر من مظاهر الجبن، أو حال من أحوال من لا ثقة له بنفسه ولا بأهله

(١) نقائصنا: عيوبنا. (هذا الهامش يشير إلى إضافة مراجعي مكتبة الإسكندرية للنص الأصلي للكتاب، وسوف يستعمل الرمز (م) لاحقًا للإشارة إلى ذلك).

ولا بملته ولا بشرعه ولا بإلهه، وأراهم بهذا يستسلمون إلى تيارات الحوادث[١] تتصرف فيهم كما تتصرف في الجماد والنبات، وتقذف بهم إلى حيث يحبون أو لا يحبون.

قد طرقت بابًا من أبواب الإصلاح في أمتنا، والتمست وجهًا من وجوهه في قسم من أفراد الأمة له الأثر العظيم في مجموعها وأتيت في ذلك بما أظنه صوابًا. فإن أخطأت فلي من حسن النية ما أرجو معه غفران سيئة خَطَئي. وإن أصبت كما أظن وجب على أولئك المتعلمين أن يعملوا على نشر ما أودعته في هذه الوريقات وتأييده بالقبول والعمل.

(١) الحوادث: الوقائع اليومية. (م).



تمهيد

حالة المرأة في الهيئة الاجتماعية تابعة لحالة الآداب في الأمة

إني أدعو كل محب للحقيقة أن يبحث معي في حالة النساء المصريات، وأنا على يقين من أنه يصل وحده إلى النتيجة التي وصلت إليها وهي ضرورة الإصلاح فيها. هذه الحقيقة التي أنشرها اليوم شغلت فكري مدة طويلة كنت في خلالها أقلبها وأمتحنها وأحللها، حتى إذا تجردت عن كل ما كان يختلط بها من الخطأ استولت على مكان عظيم من موضع الفكر مني، وزاحمت غيرها وتغلبت عليه وصارت تشغلني بورودها، وتنبهني إلى مزاياها وتذكرني بالحاجة إليها؛ فرأيت أن لا مناص من إبرازها من مكان الفكر إلى فضاء الدعوة والذكر.

ومن أحكم الأشياء التي يدور عليها تقدم النوع الإنساني ويؤكد حسن مستقبله، هذه القوة الغريبة التي تدفع الإنسان إلى نشر كل فكرة علمية أو أدبية متى وصلت إلى غاية نموها الطبيعي في عقله، وأعتقد أنها تساعد على تقدم أبناء جنسه ولو تيقن حصول الضرر لشخصه من نشرها. تلك قوة يدرك سلطانها من وجد في نفسه شيئًا منها. يشعر أنه إن لم يسابقها إلى ما تندفع إليه، ولم يستنجد بقية قواه لمعاونتها على استكمال ما تهيأت له، غَالَبَتْهُ إن غَالبها، وقَاوَمَتْهُ

إن قاومها، وقهرته إن عمل في قهرها، وظهرت في غير ما يحب من مظاهرها كأنها الغاز المحبوس لا يكتم بالضغط، ولكن الضغط يحدث فيه فرقعة قد تأتي على هلاك ما حواه.

والبراهين على ذلك كثيرة في الماضي؛ فإن تاريخ الأمم مملوء بالمناقشات والجدل والجِلاد[١] والحروب التي قامت في سبيل استعلاء فكر على فكر، ومذهب على مذهب، وكانت الغلبة تارة للحق وأخرى للباطل، وكانت الأمم الإسلامية على هذه الحال في القرون الأولى والوسطى. ولم يزل الأمر على ذلك أو يزيد في البلاد الغربية، التي يصح أن يقال فيها إن حياتها جهاد مستمر بين الحق والباطل والخطأ والصواب: جهاد داخلي بين أفراد الأمة في جميع فروع المعارف والفنون والصنائع. وجهاد خارجي بين الأمم بعضها مع بعض. خصوصًا في هذا القرن الذي ألغت فيه الاختراعات الحديثة المسافات والأبعاد، وهدمت الحدود الفاصلة والأسوار المانعة، حتى إنَّ الأشخاص الذين ساحوا في جميع أنحاء الأرض يعدون بالألوف. وإذا ألف رجل من مشاهيرهم كتابًا ترجم في أثناء طبعه وظهر في خمس أو ست لغات في آن واحد!

ولم يركن إلى حب السكينة إلا أقوام على شاكلتنا. فقد أهملنا خدمة عقولنا، حتى أصبحت كالأرض البائرة التي لا يصلح فيها نبات. وحتى مال بنا

(١) الجِلاد: الضرب بالسيف في القتال. (م).

الكسل إلى معاداة كل فكر صالح، مما يعده أهل الوقت حديثًا غير مألوف سواء كان من السنن الصالحة الأولى أو قضت به المصالح في هذه الأزمنة.

وكثيرًا ما يكتفي الكسول وضعيف القوة في الجدل بأن يقذف بكلمة باطلة على حق ظاهر يريد أن يدفعه فيقول تلك بدعة في الإسلام. وما يرمي بهذه الكلمة إلا حب التخلص من مشقة الفهم أو الخروج من عناء العمل في البحث أو الإجراء، كأن الله خلق المسلمين من طينة خاصة بهم، وأقالهم من أحكام النواميس[١] الطبيعية التي يخضع لسلطانها النوع الإنساني وسائر المخلوقات الحية.

سيقول قوم إن ما أنشره اليوم بدعة، فأقول: نعم، أتيت ببدعة ولكنها ليست في الإسلام. بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد طلب الكمال فيها.

لم يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل، وأنه يلزمه أن يحافظ عليها إلى الأبد؟ ولم يجرِ على هذا الاعتقاد في عمله مع أنه هو وعوائده جزءٌ من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبديل في كل آن؟ أيقدر المسلم على مخالفة سنة الله في خلقه إذ جعل التغيير شرط الحياة والتقدم، والوقفة والجمود مقترنين بالموت والتأخر؟ أليست العادة عبارة عن اصطلاح أمة على سلوك طريق خاصة في معيشتهم ومعاملاتهم حسبما يناسب الزمان والمكان؟ من ذا الذي يمكنه

(١) النواميس: القوانين. (م).

أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الإنسان وأن عقل الإنسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان؟ المسلمون منتشرون في أطراف الأرض. فهل هم أنفسهم متحدون في العادات وطرق المعاش؟ من ذا الذي يمكنه أن يدّعي أن ما يستحسنه عقل السوداني يستحسنه عقل التركي، أو الصيني أو الهندي. أو أن عادة من عادات البدوي توافق أهل الحضر. أو يزعم أن عوائد أمة من الأمم مهما كانت بقيت جميعها على ما كانت عليه من عهد نشأتها بدون تغيير؟

والحقيقة أن لكل أمة في كل مدة من الزمن عوائد وآدابًا خاصة بها موافقة لحالتها العقلية. وأن تلك العوائد والآداب تتغير دائمًا تغيرًا غير محسوس تحت سلطان الإقليم والوراثة، والمخالطات والاختراعات العلمية، والمذاهب الأدبية، والعقائد الدينية، والنظامات السياسية، وغير ذلك. وأن كل حركة من حركات العقل نحو التقدم يتبعها حتمًا أثر يناسبها في العادات والآداب. وعلى ذلك يلزم أن يكون بين عوائد السوداني والتركي مثلاً من الاختلاف بقدر ما يوجد بين مرتبتهما في العقل. وهو الأمر المشهور الذي لا ريبة فيه. وعلى هذه النسبة يكون الفرق بين المصري والأوروباوي.

ولا يمكن أن يتصور أحد أن العادات التي هي عبارة عن طريق سلوك الإنسان في نفسه ومع عائلته ومواطنيه وأبناء جنسه، تكون في أمة جاهلة أو

متوحشة مثل ما تكون في أمة متمدنة؛ لأن سلوك كل فرد منها إنما يكون على ما يناسب مداركه ودرجة تربيته.

ولهذا الارتباط التام بين عادات كل أمة ومنزلتها من المعارف والمدنية، نرى أن سلطان العادة أنفذ حكمًا فيها من كل سلطان، وهي أشد شؤُونها لصوقًا بها وأبعدها عن التغيير ولا حِوَلَ للأمة عن طاعتها إلا إذا تحولت نفوس الأمة وارتفعت أو انحطت عن درجتها في العقل، ولهذا نرى أنها تتغلب دائمًا على غيرها من العوامل والمؤثرات حتى على الشرائع. ويؤيد ذلك ما نشاهده كل يوم في بلادنا من أن القوانين واللوائح التي توضع لإصلاح حال الأمة تنقلب في الحال إلى آلة جديدة للفساد. وليس هذا بغريب فقد تتغلب العادات على الدين نفسه فتفسده وتَـمْسَخه[١] بحيث ينكره كل من عرفه.

وهذا هو الأصل فيما نشهده ويؤيده الاختبار التاريخي من التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها، وبين ارتقاء المرأة وتقدم الأمة ومدنيتها. فقد علمنا أن في ابتداء تكون الجمعيات الإنسانية كانت حالة المرأة لا تختلف عن حالة الرقيق في شيء، وكانت واقعة عند الرومان واليونان مثلاً تحت سلطة أبيها ثم زوجها ثم من بعده أكبر أولادها. وكان لرئيس العائلة عليها حق الملكية المطلقة فيتصرف فيها بالبيع والهبة والموت متى شاء، ويرثها من بعده ورثته بما عليها من الحقوق المخوَّلة لمالكها. وكان من المباح عند العرب قبل الإسلام أن يقتل الآباء

(١) تَـمْسَخه: تحوله لصورة أقبح. (م).

بناتهم، وأن يستمتع الرجال بالنساء من غير قيد شرعي ولا عدد محدود. ولا تزال هذه السلطة الآن سائدة عند قبائل أفريقا وأمريكا المتوحشة. وبعض الأمم الآسيوية يعتقد أن المرأة ليس لها روح خالدة، وأنها لا ينبغي أن تعيش بعد زوجها. ومنهم من يقدمها إلى ضيفه إكرامًا له كما يقدم له أحسن متاع يمتلكه.

كل هذا يشاهد في الجمعيات الناشئة التي لم تقم على نظامات عمومية بل كل ما فيها يقوم بروابط العائلة والقبيلة والقوة، هي القانون الوحيد الذي تعرفه. وهكذا الحال الآن في البلاد التي تدار بحكومة استبدادية لأنها تحكم كذلك بقانون القوة.

أما في البلاد التي ارتقت إلى درجة عظيمة من التمدن، فإنَّا نرى النساء أخذن يرتفعن شيئًا فشيئًا من الانحطاط السابق، وصرن يقطعن المسافات التي كانت تبعدهن عن الرجال: هذه تحبو وتلك تخطو وهذه تمشي وتلك تعدو، كل ذلك بحسب حال الجمعية التي تنتسب إليها ودرجة المدنية فيها. فالمرأة الأمريكية في أول صف، ثم تتلوها الإنجليزية، وتأتي بعدها الألمانية، وتليها الفرنساوية، ثم النمساوية، ثم التليانية، ثم الروسية إلخ. كلها نفوس شعرت أنها حقيقة بالاستقلال فهي تبحث عن الوسائل لنيله. وأنها جديرة بالحرية فهي تسعى للوصول إليها. وأنها من نوع الإنسان فهي تطالب بكل حق للإنسان.

والغربي الذي يحب أن ينسب كل شيء حسن إلى دينه يعتقد أن المرأة الغربية ترقت، لأن دينها المسيحي ساعدها على نيل حريتها. ولكن هذا الاعتقاد باطل. فإن الدين المسيحي لم يتعرض لوضع نظام يكفل حرية المرأة، ولم يبين حقوقها بأحكام خاصة أو عامة. ولم يرسم للناس في هذا الموضوع مبادئ يهتدون بها. وقد أقام هذا الدين في كل أمة دخل فيها بدون أن يترك أثرًا محسوسًا في الأخلاق من هذه الجهة؛ بل تشكل نفسه بالشكل الذي أفادته إياه أخلاق الأمم وعاداتها. ولو كان لدين ما سلطة وتأثير على العوائد لكانت المرأة المسلمة اليوم في مقدمة نساء الأرض.

سبق الشرع الإسلامي كل شريعة سواه في تقرير مساواة المرأة للرجل؛ فأعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، وَخَوَّلَها[١] كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الأحوال المدنية من بيع وشراء وهبة ووصية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها. وهذه المزايا التي لم تصل إلى اكتسابها حتى الآن بعض النساء الغربيات كلها تشهد على أن من أصول الشريعة السمحاء احترام المرأة والتسوية بينها وبين الرجل. بل إن شريعتنا بالغت في الرفق بالمرأة فوضعت عنها أحمال المعيشة ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الأولاد،

(١) خوَّلها: مَلَّكها. (م).

خلافًا لبعض الشرائع الغربية التي سوت بين الرجل والمرأة في الواجبات فقط، وميزت الرجل في الحقوق.

والميل إلى تسوية المرأة بالرجل في الحقوق ظاهر في الشريعة الإسلامية، حتى في مسألة التحلل من عقدة الزواج؛ فقد جعلت لها في ذلك طرقًا جديرة بالاعتبار سيأتي الكلام عنها خلافًا لما يتوهمه الغربيون ويظنه بعض المسلمين.

ولم أر إلا مسألة واحدة ميز الشرع فيها الرجال على النساء وهي تعدد الزوجات. والسبب في ذلك واضح يتعلق بمسألة النسب التي لا يقوم للزواج حياة بدونها، وسيأتي الكلام عليها أيضًا فيما يلي. وبالجملة فليس في أحكام الديانة الإسلامية ولا فيما ترمي إليه من مقاصدها ما يمكن أن ينسب إليه انحطاط المرأة المسلمة. بل الأمر بالعكس فإنها أكسبتها مقامًا رفيعًا في الهيئة الاجتماعية.

لكن وا أسفاه، قد تغلبت على هذا الدين الجميل أخلاق سيئة ورثناها عن الأمم التي انتشر فيها الإسلام ودخلت فيه حاملة لما كانت عليه من عوائد وأوهام، ولم يكن العرفان قد بلغ بتلك الأمم حدًّا يصل بالمرأة إلى المقام الذي أحلتها الشريعة فيه. وكان أكبر عامل في استمرار هذه الأخلاق توالي الحكومات الاستبدادية علينا.

تجردت الجمعيات الإسلامية على اختلاف الأزمان والأماكن من النظامات السياسية التي تحدد حقوق الحاكم والمحكوم وتخوِّل للمحكومين

مطالبة الحاكمين بالوقوف عند الحدود المقررة لهم بمقتضى الشريعة والنظام. بل أخذت حكومتها الشكل الاستبدادي دائمًا؛ فكان لسلطانهم وأعوانه سلطة مطلقة فحكموا كيف شاؤوا بلا قيد ولا استشارة ولا مراقبة، وأداروا مصالح الرعية بدون أن يكون لها صوت فيها.

نعم كان الحاكم صغيرًا أو كبيرًا ملزمًا باتباع العدل واجتناب الظلم، لكن من المُجَرَّب أن السلطة الغير المحدودة تغري بسوء الاستعمال إذا لم تجد حدًّا تقف أمامه، ورأيًا يناقشها وهيئة تراقبها؛ ولهذا مضت القرون على الأمم الإسلامية وهي تحت حكم الاستبداد المطلق وأساء حكامها في التصرف وبالغوا في اتباع أهوائهم واللعب بشؤون الرعية. بل لعبوا بالدين نفسه في أغلب الأزمنة. ولا يستثنى منهم إلا عدد قليل لا يكاد يذكر بالنسبة إلى غالبهم.

إذا غلب الاستبداد[١] على أمة لم يقف أثره في الأنفس عند ما هو في نفس الحاكم الأعلى. ولكنه يتصل منه بمن حوله ومنهم إلى من دونهم وينفث روحه في كل قوي بالنسبة لكل ضعيف متى مكنته القوة من التحكم فيه. يسري ذلك في النفوس رَضيَ الحاكم الأعلى أو لم يرضَ.

كان من أثر هذه الحكومات الاستبدادية أن الرجل في قوته أخذ يحتقر المرأة في ضعفها. وقد يكون من أسباب ذلك أن أول أثر يظهر في الأمة المحكومة بالاستبداد هو فساد الأخلاق.

(١) الاستبداد: فرض الإرادة من دون مبرر بحسب الرغبة والهوى. (م).

قد يمكن أن يتوهم من أول وهلة أن الشخص الواقع عليه الظلم يحب العدل ويميل إلى الشفقة؛ لما يقاسيه من المصائب التي تتوالى عليه. لكن المشاهد يدل على أن الأمة المظلومة لا يصلح جوها، ولا تنفع أرضها لنمو الفضيلة ولا يربو فيها إلا نبات الرذيلة. وكل المصريين الذين عاشوا تحت حكم المستبدين السابقين – وما العهد منهم ببعيد – يعلمون أن شيخ البلد الذي كان يسلب منه عشرة جنيهات كان يستردها مائة من الأهالي. والعمدة الذي كان يضرب مائة كرباج، كان عند عودته إلى بلدته ينتقم من مائة فلاح.

فمن طبيعة هذه الحالة أن الإنسان لا يحترم إلا القوة ولا يردع إلا بالخوف. ولما كانت المرأة ضعيفة اهتضم الرجل حقوقها، وأخذ يعاملها بالاحتقار والامتهان وداس بأرجله على شخصيتها. عاشت المرأة في انحطاط شديد أيًّا كان عنوانها في العائلة زوجة أو أمًّا أو بنتًا ليس لها شأن ولا اعتبار ولا رأي خاضعة للرجل لأنه رجل ولأنها امرأة. فُنِيَ شخصُها في شخص الرجل ولم يبقَ لها من الكون ما يسعها إلا ما استتر من زوايا المنازل، واختصت بالجهل والتحجب بأستار الظلمات، واستعملها الرجل متاعًا للذة. يلهو بها متى أراد، ويقذف بها في الطرق متى شاء. له الحرية ولها الرق. له العلم ولها الجهل. له العقل ولها البَلَه[١]. له الضياء والفضاء ولها الظلمة والسجن. له الأمر والنهي ولها الطاعة والصبر. له كل شيء في الوجود وهي بعض ذلك الكل الذي استولى عليه!

(١) البَلَه: الحماقة وقلة العقل. (م).

من احتقار الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود، أو بزوجات متعددة يهوي إلى أيهن شاء منقادًا إلى الشهوة مسوقًا بباعث الترف وحب استيفاء اللذة، غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل ولا بما أوجبه عليه من العدل فيما يأتي:

من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب.

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده، ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه.

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظًا على عرضها مثل: أغا أو مقدم أو خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه.

من احتقار المرأة أن يسجنها في منزل، ويفتخر بأنها لا تخرج منه إلا محمولة على النعش إلى القبر.

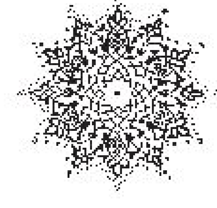
من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محلاًّ للثقة والأمانة.

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أي شيء يتعلق بها: فليس لها رأي في الأعمال، ولا فكر في المشارب، ولا ذوق في الفنون، ولا قدم في المنافع العامة، ولا مقام في الاعتقادات الدينية، وليس لها فضيلة وطنية ولا شعور مِلِّيّ.

ولست مبالغًا إن قلت: إن ذلك كان حال المرأة في مصر إلى هذه السنين الأخيرة التي خفت فيها نوعًا سلطة الرجل على المرأة تبعًا لتقدم الفكر في الرجال واعتدال السلطة الحاكمة عليهم. ورأينا النساء يخرجن لقضاء حاجاتهن ويترددن على المتنزهات العمومية لاستنشاق الهواء، وترويح النفوس بتسريح النظر في الكائنات التي عرضها الصانع جل شأنه على نظر كل مخلوق رجلاً كان أو امرأة. وكثير منهن يذهبن مع رجالهن إلى السياحة في بعض البلاد الأخرى. وكثير من الرجال قد أعطوا لنسائهن مقامًا في الحياة العائلية.

وهذا إنما طرأ على بعض الرجال من نشأة الثقة في نفوس أولئك الرجال بنسائهم واطمئنانهم إلى أمانتهن، وهو احترام جديد للمرأة.

نعم لا ننكر أن هذا التغيير لا يخلو من وجوه انتقاد. لكن سبب الانتقاد في الحقيقة ليس هو نفس التغيير ولكنه الأحوال التي احتفت به وأهمها رسوخ عادة الحجاب في أنفس الجمهور الأعظم ونقص تربية النساء. فلو كملت تربية النساء على مقتضى الدين وقواعد الأدب ووقف بالحجاب عند الحد المعروف في أغلب المذاهب الإسلامية؛ سقطت كل تلك الانتقادات، وأمكن للأمة أن تنتفع بجميع أفرادها نساء ورجالاً.



تربية المرأة

المرأة وما أدراك ما المرأة! إنسان مثل الرجل، لا تختلف عنه في الأعضاء ووظائفها، ولا في الإحساس، ولا في الفكر، ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الإنسان من حيث هو إنسان. اللهم إلا بقدر ما يستدعيه اختلافهما في الصنف.

فإذا فاق الرجلُ المرأة في القوة البدنية والعقلية؛ فذلك إنما لأنه اشتغل بالعمل والفكر أجيالاً طويلة كانت المرأة فيها محرومة من استعمال القوتين المذكورتين ومقهورة على لزوم حالة من الانْحِطاط[1]، تختلف في الشدة والضعف على حسب الأوقات والأماكن.

ولا يزال الناس عندنا يعتقدون أن تربية المرأة وتعليمها غير واجبين. بل إنهم يتساءلون هل تعليم المرأة القراءة والكتابة مما يجوز شرعًا، أو هو محرم بمقتضى الشريعة!

وأتذكر أني أشرت يومًا على أب وقد رأيت معه بنتًا بلغت من العمر تسع سنوات أعجبني جمالها وذكاؤها بأن يعلمها فأجابني: «وهل تريد أن تعطيها وظيفة

---

(١) الانْحِطاط: الانحدار والهوان. (م).

في الحكومة؟» فاعترضت عليه قائلاً:«وهل في مذهبك لا يتعلم إلا الموظفون؟» فأجابني: «إني أُعَلِّمُها جميع ما يلزم لإدارة منزلها ولا أفعل غير ذلك». قال هذا على وجه يُشْعِر أنه لا يحب المناقشة في رأيه. ويعني هذا الأب العنيد بإدارة المنزل أن بنته تعرف شيئًا من صناعة الخياطة وتجهيز الطعام واستعمال المكوى وما أشبه ذلك من المعارف التي لا أنكر أنها مفيدة بل لازمة لكل امرأة. ولكني أقول ولا أخشى نكيرًا أنه مخطئ في توهمه أن المرأة التي لا يكون لها من البضاعة إلا هذه المعارف يوجد عندها من الكفاءة ما يؤهلها إلى إدارة منزلها.

ففي رأيي أن المرأة لا يمكنها أن تدير منزلها إلا بعد تحصيل مقدار معلوم من المعارف العقلية والأدبية. فيجب أن تتعلم كل ما ينبغي أن يتعلمه الرجل من التعليم الابتدائي على الأقل حتى يكون لها إلمام بمبادئ العلوم يسمح لها بعد ذلك باختيار ما يوافق ذوقها منها وإتقانه بالاشتغال به متى شاءت.

فإذا تعلمت المرأة القراءة والكتابة، واطلعت على أصول الحقائق العلمية، وعرفت مواقع البلاد، وأجالت النظر في تاريخ الأمم، ووقفت على شيء من علم الهيئة والعلوم الطبيعية، وكانت حياة ذلك كله في نفسها عرفانَها العقائد والآداب الدينية؛ استعد عقلها لقبول الآراء السليمة وطرح الخرافات والأباطيل التي تفتك الآن بعقول النساء.

وعلى من يتولى تربية المرأة أن يبادرها من بداية صباها بتعويدها على حب الفضائل التي تكمل بها النفس الإنسانية في ذاتها. والفضائل التي لها أثر في معاملة الأهل وحفظ نظام القرابة. والفضائل التي يظهر أثرها في نظام الأمة حتى تكون تلك الفضائل جميعها مَلَكَات[١] راسخة في نفسها: ولا يتم له ذلك إلا بالإرشاد القولي والقدوة الصالحة.

هذه هي التربية التي أتمنى أن تُحْمَل عليها المرأة المصرية. ذكرتها بالإجمال وهي مفصلة في المؤلفات المخصصة لها في كل اللغات. ولا أظن أن المرأة بدون هذه التربية يمكنها أن تقوم بوظيفتها في الهيئة الاجتماعية وفي العائلة.

١) أما بالنسبة للوظيفة الاجتماعية

فلأن النساء في كل بلد يُقَدّرْن بنصف سكانه على الأقل. فبقاؤهن في الجهل حرمان من الانتفاع بأعمال نصف عدد الأمة. وفيه من الضرر الجسيم ما لا يخفى.

ولا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها. ولو أخذ بيدها إلى مجتمع الأحياء ووجهت عزيمتها إلى مجاراتهم في الأعمال الحيوية واستعملت مداركها وقواها العقلية والجسمية لصارت نفسًا حية فعالة تنتج بقدر ما تستهلك

(١) مَلَكَات: جمع مَلَكَة، وهي استعداد عقلي خاص لتناول أعمال معينة بذكاء ومهارة. (م).

لا كما هي اليوم عالة لا تعيش إلا بعمل غيرها. ولكان ذلك خيرًا لوطنها لما ينتج عنه من ازدياد الثروة العامة والثمرات العقلية فيه.

وإنما مثلنا الآن مثل رجل يملك رأس مال عظيم فيدعه في الصندوق ويكتفي بأن يفتح صندوقه كل يوم ليتمتع برؤية الذهب، ولو عرف لاستعمله وانتفع منه وضاعفه في سنين قليلة.

من عوامل الضعف في كل مجتمع إنساني أن يكون العدد العظيم من أفراده كَلاًّ عليه لا عمل له فيما يحتاج إليه وإن عمل كان كالآلة الصماء أو الدابة العجماء لا يدري ما يصدر منه.

المرأة محتاجة إلى التعليم لتكون إنسانًا يعقل ويريد. بلغ من أمر المرأة عندنا أننا إذا تصورناها وجدنا من لوازم تصورها أن يكون لها ولي يقوم بحاجاتها ويدير شؤونها كأن وجود هذا الولي أمر مضمون في جميع الأحوال. مع أن الوقائع أظهرت لنا أن كثيرًا من النساء لا يجدن من الرجال من يعولهن. فالبنت التي فقدت أقرباءها ولم تتزوج والمرأة المطلقة والأرملة التي توفي زوجها والوالدة التي ليس لها أولاد ذكور أو لها أولاد قُصَّر – كل هذه المذكورات يحتجن إلى التعليم لِيُمْكِنَهُنَّ القيام بما يسد حاجتهن وحاجات أولادهن إن كان لهن أولاد. أما تجردهن عن العلم فيلجؤُهن إلى طلب الرزق بالوسائل المخالفة للآداب، أو إلى التطفل على بعض العائلات الكريمة.

ويمكن أن يقال إننا لو بحثنا عن السبب الذي قد يحمل تلك المرأة المسكينة التي تبذل نفسها في ظلام الليل لأول طالب – وما أكبر هذه المذلة على المرأة – لوجدناه في الأغلب شدة الحاجة إلى زهيد من الذهب والفضة. وقلما كان الباعث على ذلك الميل إلى تحصيل اللذة.

ثم إنه لا يكاد تخلو عائلة مصرية من تحمل نفقات عدد من النساء اللاتي وقعن في العَوَز[١] ولا قدرة لهن على العمل للخروج منه. ويمكننا أن نَعُدَّ هذا من الأسباب المانعة للعائلات من السير على قواعد الاقتصاد.

لهذا السبب وغيره نرى الاختلال الجسيم في مالية العائلات فإن الرجل المصري الذي يشتغل لكسب عيشه وعيش أولاده، يرى شطرًا من المال الذي يجمعه يُنْفَقُ على أشخاص من أقاربه أو معارفه أو ممن لا علاقة له بهم، ولكن تلزمه الرأفة الإنسانية بأن يبذل لهم من كسبه ما يستطيع كيلا يموتوا جوعًا. وهم يرون أنه إنما يفعل ما يجب عليه ومع ذلك هم قادرون على الكسب، ولكن يحول بينهم وبينه جهلهم باستعمال ما أوتوا من القوة، وذلك بسبب ما حرموا من التربية.

ولو فرض أن المرأة لا تخلو من زوج أو ولي ينفق عليها أفلا تكون التربية ضرورية لمساعدة ذلك العائل إن كان فقيرًا، أو تخفيف شيء من أثقال إدارة المال داخل البيت إن كان غنيًّا؟ فإن كانت المرأة غنية بنفسها – وهو نادر – بأن كان لها إيراد من عقارات ونحوها، أفلا يفيدها التعليم في تدبير ثروتها وإدارة شؤونها؟

(١) العَوَز: شدة الحاجة وسوء الحال. (م).

نرى النساء كل يوم في اضطرار إلى تسليم أموالهن إلى قريب أو أجنبي. ونرى وكلاءهن يشتغلون بشؤون أنفسهم أكثر مما يشتغلون بشؤون موكلاتهم؛ فلا يمضي زمن قليل إلا اغتنى الوكيل وافتقر الأصيل.

نرى النساء يضعن أختامهن على حساب، أو مستند، أو عقد يجهلن موضوعه أو قيمته وأهميته لعدم إدراكهن كل ما يحتوي عليه، أو عدم كفاءتهن لفهم ما أودعه، فتجرد الواحدة منهن عن حقوقها الثابتة بتزوير أو غش أو اختلاس يرتكبه زوجها أو أحد أقاربها أو وكيلها. فهل كان يقع ذلك لو كانت المرأة متعلمة؟

على أن التعليم في حد ذاته هو في كل حال حاجة من حاجات الحياة الإنسانية. وهو الآن من الحاجات الأولى في كل مجتمع دخلت فيه المدنية. وأصبح العلم هو الغاية الشريفة التي يسعى إليها كل شخص يريد أن يُحَصِّل سعادته المادية والروحية.

ذلك لأن العلم هو الوسيلة الوحيدة التي يرتفع بها شأن الإنسان من منازل الضعة والانحطاط، إلى مراقي الكرامة والشرف. ولكل نفس حق طبيعي في تنمية ملكاتها الغريزية إلى أقصى حد ترمي إليه باستعدادها.

وقد جاءت الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية تخاطب النساء كما تخاطب الرجال. والفنون الجميلة والصنائع والمخترعات والفلسفة العالية كل ذلك يستلفت من المرأة مثل ما استلفته من الرجل. فأي نفس شريفة لا تشتاق

إلى مطالعتها، والتمتع بكنوزها طلبًا للحقيقة وللسعادة في الدنيا والآخرة؟ وأي فرق بين الرجل والمرأة في هذا الشوق ونحن نرى أن الصبيان من الذكور والإناث يستوون في الاستفهام عن كل شيء يعرض لهم وطلب العلم بأسباب ما يقع تحت أبصارهم من الحوادث؟ وربما كان الولع بذلك في الأنثى أشد منه في الذكر.

أي نفس حساسة ترضى بالمعيشة في قفص مقصوصة الجناح مطأْطأَة الرأْس مغمضة العينين. وهذا الفضاء الواسع الذي لا نهاية له أمامها، والسماء فوقها، والنجوم تلعب ببصرها، وأرواح الكون تناجيها، وتوحي إليها الآمال، والرغائب في فتح كنوز أسرارها؟

التكاليف الشرعية تدلنا على أن المرأة وُهِبت من العقل مثل ما وهب الرجل. أيظن رجل لم يعمه الغرض أن الله قد وهبها من العقل ما وهبها عبثًا. وأنه أتاها من الحواس وآلات الإدراك ما أتاها لأجل أن تهملها ولا تستعملها؟

يقول المسلمون إنَّ النساء ربات الخدور يعمرن المنازل. وإن وظيفتهنَّ تنتهي عند عتبة باب البيت. وهو قول من يعيش في عالم الخيال، وضرب بينه وبين الحقيقة بحجاب لا ينفذ بصره إلى ما وراءه.

ولو تبصر المسلمون لعلموا أن إعفاء المرأة من أول واجب عليها، وهو التأهل لكسب ضروريات هذه الحياة بنفسها هو السبب الذي جر ضياع حقوقها. فإن الرجل لما كان مسؤولاً عن كل شيء استأثر بالحق في التمتع بكل حق ولم يبق

للمرأة حظ في نظره إلاَّ كما يكون لحيوان لطيف يوفيه صاحبه ما يكفيه من لوازمه تفضلاً منه على أن يتسلى به.

مضت الأجيال عندنا والمرأة خاضعة لحكم القوة مغلوبة لسلطان الاستبداد من الرجل وهو لم يشأ أن يتخذها إلا امرأ صالحًا لخدمته مُسَيَّرًا بإرادته. وأغلق في وجهها أبواب المعيشة والكسب بحيث آل أمرها إلى العجز عن تناول وسيلة من وسائل العيش بنفسها ولم يبق أمامها من طرقه إلاَّ أن تعيش ببضعها إما زوجة أو مُفْحِشة[١].

ولما لم يبقَ للعقل ولا للأعمال النافعة قيمة لديها، وإنما بضاعتها أن تسلي الرجل وتمتعه من اللذة بجسمها بما شاء، وجهت جميع قواها إلى التفنن في طرق استمالته إليها والاستيلاء على أهوائه وخواطر نفسه.

مضت تلك الأزمان الطويلة على المرأة ولم يمس عقلها شيء من التربية الصحيحة فضعفت منها القوة العاقلة والمفكرة وانفرد الحس بالتصرف في إرادتها. فحسُّها هو المُميِّز عندها بين الخير والشر. وهو الرائد لها في الاختيار بين النفع والضرر. فهي تنفر أو تميل. فإن أحبت أخلصت لا عن عقل، وصدرت منها الأعمال الجميلة في ما تحب ولمن تحب بمحض الهوى لا بأصالة الرأي. وإن نفرت ارتكبت أكبر الجرائم غير بصيرة بالعواقب ولا عارفة بالمصائر. فلو كانت أدركتها

(١) مُفْحِشة: المقصود تمارس الرذيلة. (م).

العناية بتربية عقلها وتنمية الملكات الفاضلة فيها لنمت فيها بذلك قوة الحكم على إحساسها ولتصرفت في أعمالها على مقتضى الحكمة وقواعد الأدب.

أضلت المرأة عقلها في ظلمات الأجيال الماضية ففقدت رشدها وأدركها العجز عن تناول ما تشتهي من الطرق المسنونة فاضطرت إلى استعمال الحيلة وأخذت تعامل الرجل – وهو سيدها وولي أمرها – كما يعامل المسجون حارس سجنه والحفيظ عليه. ونمت فيها ملكة المكر إلى غاية ليس وراءها منزع؛ فأصبحت ممثلة ماهرة ومشخصة قادرة تظهر في المظاهر المتضادة والألوان المختلفة في كل حال بحسبها. كل ذلك لا عن عقل وحكمة وإنما هي حيل الثعالبة.

ولكن لا لوم عليها وعذرها أنها ليست حرة. وإنما فقدت الحرية لأنها فقدت السلامة في قوة التمييز. بل اللوم كل اللوم على الرجال، أريد بهم من سبقنا ممن أهملوا تربية نسائنا.

٢) وأما بالنسبة للوظيفة العائلية

فيكفي لكل إنسان متفكر أن يتأمل في حالة عائلته ليتأكد أن استمرار الحال على ما هي عليه الآن صار مما لا يمكن احتماله.

إني أكتب هذه السطور وذهني مفعم بالحوادث التي وردت عليَّ بالتجربة وأخذت بمجامع خواطري. ولا أريد أن أذكر شيئًا منها لعلمي أنها ما تركت ذهنًا

حتى طافت به ولا خاطرًا حتى وردت عليه. فإن مثار هذه الحوادث جميعها هو شيء واحد وهو المرض الملم بجميع العائلات لا فرق بين فقيرها وغنيها، ولا بين وضيعها ورفيعها، وهو جهل المرأة. فقد تساوت النساء عندنا في الجهل مساواة غير محبوبة، ولا يظهر اختلافهنَّ إلا في الملبس والحلي. بل يمكن أن يقال أنه كلما ارتفعت المرأة مرتبة في اليسر زاد جهلها. وأن آخر طبقة من نساء الأمة وهي التي تسكن الأرياف هن أكملهن عقلاً بنسبة حالها.

المرأة الفلاحة تعرف كل ما يعرفه الرجل الفلاح. مداركهما في مستوى واحد لا يزيد أحدهما عن الآخر تقريبًا. مع أننا نرى أن المرأة في الطبقة العالية أو الوسطى متأخرة عن الرجل بمسافات شاسعة. ذلك لأن الرجال في هذه الطبقات تربت عقولهم واستنارت بالعلوم ولم تتبعهم نساؤهم في هذه الحركة بل وقفن في الطريق. وهذا الاختلاف هو أكبر سبب في شقاء الرجل والمرأة معًا.

فالرجل المتعلم يحب النظام والتنسيق في منزله، وله ذوق مهذب يميل إلى الأشكال اللطيفة والإحساسات الدقيقة والالتفاتات الرقيقة، ويبلغ الاهتمام بها عند بعض الأفراد حدًّا ينتهي إلى إهمال الأمور المادية. يفهم بكلمة ويود لو يفهم بالإشارة. يسكت في أوقات ويتكلم في أُخرى ويضحك في غيرها. له أفكار يحبها ومذهب يشغله وجمعية يخدمها ووطن يعزه. له لذائذ وآلام معنوية فيبكي مع الفقير ويحزن مع المظلوم ويفرح بالخير للناس. وفي كل فكرة تتولد في ذهنه، أو إحساس يؤثر على أعصابه يود أن يجد بجانبه إنسانًا آخر؛ فيشرح له ما يشعر به

ويتسامر معه. وهذا ميل طبيعي يجده كل شخص من نفسه. فإذا كانت امرأته جاهلة كتم أفراحه وأحزانه عنها، ولم يلبث أن يرى نفسه في عالم وحده وامرأته في عالم آخر. إذ هي تعتبر أن الرجل ما خلق في هذه الدنيا إلا ليشتري لها الأقمشة الغالية، والجواهر النفيسة وليصرف أوقاته في ملاعبتها كأنه صورة أكبر من الصور التي كان يشتريها لها والدها في صغرها لتلهو بها.

ومتى رأى الرجل امرأته بهذه المنزلة من الجهل بادر إلى نفسه احتقارها واعتبرها من الأعدام التي لا أثر لها في شؤونه. وهي متى رأته أهمل وأغضى؛ ضاق صدرها، وظنت أنه يظلمها، وبكت سوء حظها الذي ساقها إلى رجل لا يَقْدُرها قدرها ونبتت البغضاء في قلبها . ومن ثم تبتدئ عيشة لا أظن أن الجحيم أشد نَكَالاً[١] منها. عيشة يرى كل منهما فيها أن صاحبه هو العدو الذي يحول بينه وبين السعادة.

ولا يُظن أن هذا يختص بذوي الأخلاق الفاسدة من الرجال والنساء. فقد تكون المرأة طيبة صالحة والرجل شريف الإحساس ولكن العيشة بينهما خصام مستمر ولا ذنب على أحدهما بل الذنب على اختلافهما في التربية كما تقدم. ومنتهى هذه الحالة – إن استمر الاقتران بينهما – أن يميت أحدهما حقه في سبيل راحة الآخر أو يجرَّ كلاهما قيده الثقيل إلى آخر العمر. ولكن مهما كان حال الزوجين – وهما على ما ذكرنا من الوصف – فلا سبيل إلى ارتباطهما

(١) نَكَال: عقاب. (م).

برابطة المحبة إذا أُخذت بمعناها الخاص: ولا خسران في الدنيا يبلغ فقد لذة الحب بين الرجل والمرأة.

جاء في القصص الدينية المسطورة في الكتب السماوية أن الله خلق حواء من ضلع آدم. وفيه على ما أظن رمز لطيف إلى أن الرجل والمرأة يكوّنان مجموعًا واحدًا لا يتم إلا باتحادهما. ومن هذا المعنى أخذ الغربيون تسميتهم المرأة بنصف الرجل. وهو تعبير فصيح يدل دلالة واضحة على أن المرأة والرجل هما شقان لجسم واحد مفتقر بعضه إلى بعض ليتم له الكمال بالاجتماع.

وهذا الانجذاب الغريزي الذي أوجده الله في كل المخلوقات الحية – حتى في النباتات التي يشاهد في بعضها حركة محسوسة بين الذكر والأنثى إذا آن وقت التلقيح على طريقة حارَ في تفسيرها علماء الطبيعة – هو أهم عنصر يدخل في تركيب الحب. وهو يكفي لحدوث الميل بين الرجل والمرأة ولا يختلف في الإنسان عن الحيوان. أما أصل هذا الانجذاب وطبيعته وسببه فهو أَمر لا يزال غامضًا كأصول كل الأشياء تقريبًا. وإنما يرجح قسم من العلماء أنه سيال يتولد في المراكز العصبية. فمتى وجد هذا الانجذاب بين رجل وامرأَةٍ شعرا بضرورة اقترابهما. فإذا تلاقيا أَخذت كُلاًّ منهما هزة الفرح. تتكلم عيونهما وتترجم عن الاضطرابات التي تهيج قلوبهما قبل أن ينطق اللسان كأَن روحيهما صديقتان افترقتا في عالم قبل هذا العالم، وأخذت كل واحدة منهما تبحث عن الأُخرى حتى إذا التقتا وجدت كل منهما ضالتها التي كانت تنشدها. وتنشأَ فيهما بعد

اللقاء آمال وأَمانٍ أكبر من مجرد التلاقي فتختلطان ويحدث بينهما شبه العهد على أن لا تفترقا، فترى كل واحدة منهما أن لا سعادة لها إلا باتصالها بالأُخرى.

لكن هذا الانجذاب المادي لا يلبث مدة حتى يأْخذ في التلاشي ويتناقص شيئًا فشيئًا. فمهما كانت شدة الرغبة عند أول التلاقي فهي صائرة إلى الزوال في زمن يختلف طوله وقصره باختلاف الأمزجة. وتضمحل تلك الآمال وتتساقط تلك الأَماني ويكاد التقاطع يحل محل التواصل، لولا ما اختص الله به الإنسان من القدرة على استدامة تلك العاطفة والاستزادة من لذة الوصال بما يستجلي من بهاءِ الأرواح وسناء العقول. فهو يضم إلى المنظر البديع الجسداني منظرًا آخر قد يكون أبدع في اعتباره وهو المنظر الروحاني العقلي. وكثيرًا ما يستبدل لذة الحس التي لا بقاء لها، بلذة العقل والوجدان التي لا تنتهي أطوارها ولا تفنى مظاهرها. يستهويه الحب لمشهد الوجه الجميل، وسواد العيون ورشاقة القَدّ(١) وطول الشعر. ولكن يمتزج العشق بروحه حتى يكون كأَنه طبع لها، إذا وجد بجانب ذلك الجمال لطف الشَّمَائِل(٢). ورقة الذوق وبهاء الفطنة ونفاذ العقل وسعة العرفان وحسن التدبير والحذق في العمل مع المحافظة على النظام فيه، ونظافة الباطن والظاهر، وحنو القلب، وصدق اللسان، وطهارة الذمة، وعظم الأمانة والإخلاص في الولاء، ونحو ذلك من الفضائل المعنوية التي ترجح عند العقلاء على جميع المحاسن الجسدانية. ووجدان اللذة بهذه المعاني عنصر آخر يدخل في تركيب الحب أيضًا – ومن هذين العنصرين يتركب الحب التام.

(١) القَدّ: القَوَام. (م).
(٢) الشَّمَائِل: الأخلاق. (م).

وأما ما يروى من أن رجلاً عشق امرأَة عشقًا روحانيًّا محضًا، أو أن آخر عشق أخرى للَّذة المادية ليس إلا بدون اعتبار تلك الصفات الأدبية فقد يكون لأن الأول رجل خيالي والثاني رجل جاهل شهوي. على أن التجارب دلت على أن هذه الشهوات البَتْراء[١] ليس لها حظ من البقاء. فهي كالنار ذات اللهب تهب وتنطفي بسرعة.

وإليك بيانًا يزيد وضوحًا في فهم ما تقدم:

اللذة الجسمانية المتحدة في النوع مهما تخالفت في الأفراد فهي دائمًا واحدة. فإن أفراد اللذة المتحدة في النوع تتشابه إلى حد تكاد لا تتميز إلا باختلاف الزمان أو المكان مثلاً؛ فما يحصل منها أولاً هو ما يحصل ثانيًا وثالثًا ورابعًا وهكذا.

ومن البديهي أن تكرار لذة بعينها مهما كانت سواء كانت لذة نظر أو لذة سمع أو لذة ذوق أو لذة لمس، يفضي في الغالب إلى فقد الرغبة فيها؛ فيأتي زمن لا تتنبه الأعصاب لها لكثرة تعودها عليها. والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لِلَّذة المعنوية. هذه اللذة في طبيعتها أنه يمكن تجددها في كل آن. تأمل في مسامرة صديقين تجد أنها كنز سرور لا يفنى. متى تلاقيا يفرغ كل منهما روحه في روح الآخر فيسري عقلهما من موضوع لموضوع، وينتقل من الجزئيات إلى الكليات

(١) البَتْراء: الناقصة والمقصود القصيرة المدى. (م).

ويمر على الآلام والآمال والقبيح والحسن والناقص والكامل. كل عمل أو فكر أو حادث أو اختراع يكسب عقلهما غذاءً جديدًا، ويفيد أنفسهما لذة جديدة. كل مظهر من مظاهر حياة أحدهما العقلية والوجدانية، وكل ما تحلت به نفسه من علم وأَدب وذوق وعاطفة تنعكس منه على نفس الآخر لذة جديدة، ويزيد في رابطة الأُلفة بينهما عقدة جديدة.

ومن هنا يعلم مقدار سلطان الحب الحقيقي على الإنسان، وكيف أن العارف يعتبر العثور على ذلك الحب الشريف من أكبر السعادات في هذه الدنيا. فإن كان المال زينة الحياة فالحب هو الحياة بعينها.

فهذا الحب لا يمكن أن يوجد بين رجل وامرأة إذا لم يوجد بينهما تناسب في التربية والتعليم. ولا يجب أن يُفهم أن الرجل المتعلم إذا لم يحب زوجته فهي يمكنها أن تحبه. فإن توهُّم ذلك يُعد من الخطأ الجسيم لأن الحب الحقيقي الذي عَرَفت عنصريه المادي والمعنوي لا يبقى إلا بالاحترام. والاحترام يتوقف على المعرفة بمقدار من تحترمه. والمرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها.

سل جمهور المتزوجين هل هم محبوبون من نسائهم يجيبونك: نعم. لكن الحقيقة غير ما يظنون، إني بحثت كثيرًا في عائلات مما يقال إنها في اتفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجًا يحب امرأته، ولا امرأة تحب زوجها. أما هذا الاتفاق الظاهري الذي يشاهد في كثير من العائلات فمعناه أنه لا يوجد شقاق

بين الزوجين، إما لأن الزوج تعب وترك، وإما لأن المرأة تركت زوجها يتصرف فيها كما يتصرف المالك في ملكه، وإما لأنهما الاثنان جاهلان لا يدركان قيمة الحياة. وهذا الحال الأخير هو حال أغلب الأزواج المصريين. ولا أرى ما يقرب من السعادة إلا في هذا النوع الأخير وإن كانت سعادة سلبية لا قيمة لها.

وأما عدم الحب من طرف المرأة فلأنها لا تذوق معنى الحب. ولو أردنا أن نحلل إحساسها بالنسبة لزوجها نجد أنه يتركب من أمرين: ميلٌ إليه من حيث هو رجل أبيح لها أن تقضي معه شهواتها. وشعور بأن هذا الرجل نافع لها للقيام بحاجات معيشتها. أما ذلك الامتزاج بين روحين اختارت كل منهما الأخرى من بين آلاف من سواهما امتزاجًا تامًّا يؤَلف منهما موجودًا واحدًا كأن كلاًّ منهما صوت والآخر صداه. ذلك الإخلاص التام الذي ينسي الإنسان نفسه، ولا يدع له فكرًا إلا في صاحبه. ذلك الإخلاص الذي لا نجد له مثالاً أظهر من حب الوالدة لولدها - فهي بعيدة عنه بعد السماء عن الأرض؛ لأن الحب بهذه الدرجة إن لم يكن طبيعيًّا كحب الأم لولدها فهو ثمرة عزيزة لا تطلب إلا عند النفوس العالية التي تغلبت فيها العواطف الكريمة على الاستئثار[١].

والزوجة المصرية مهما كانت لا تعرف من زوجها سوى أنه طويل أو قصير أبيض أو أسود. أما قيمة زوجها العقلية والأدبية، وسيرته وطهارة ذمته ودقة إحساسه، ومعارفه وأعماله ومقاصده في الوجود، وكل ما تصاغ منه شخصية الرجل منا ويصير به إلى أن يكون محترمًا محبوبًا ممدوحًا في أمته - فهذا لا يصل إلى عقلها شيء منه. وإن وصل فلا يؤثر على منزلته في نفسها. وعلى هذا يكون أول من يجهل الرجل زوجته. فكيف يُظن أنها تحبه ؟

(١) الاستئثار: أن يخص الشخص نفسه دون غيره بالشيء وينفرد به. (م).

نرى نساءنا يمدحن رجالاً لا يقبل رجل شريف أن يمد لهم يده ليصافحهم، ويكرهن آخرين ممن نعتبر وجودهم شرفًا لنا، ذلك لأَن المرأة الجاهلة تحكم على الرجل بقدر عقلها. فأحسن رجل عندها هو من يلاعبها طول النهار وطول الليل، ويكون عنده مال لا يفنى لقضاء ما تشتهيه من الملابس والحلي والحلوى. وأبغض الرجال عندها من يقضي أوقاته في الاشتغال في مكتبه. كلما رأَته جالسًا منحني الظهر مشغولاً بمطالعة كتاب غضبت منه ولعنت الكتب والعلوم التي تسلب منها هذه الساعات، وتختلس الحقوق التي اكتسبتها على زوجها. ومن هذا يتولد على الدوام نزاع لا ينتهي إلا بنزاع جديد، ولا يدري الزوج المسكين ماذا يصنع إذا أراد أن يجمع بين هذين العدوين: الزوجة والعلم. أراه في حيرة أشد من الرجل الذي جمع بين زوجتين. فقد رأَينا أحيانًا كثيرة مظاهر الوفاق بين زوجتين لرجل واحد. وما سُمع قط أن امرأة مصرية ممن نعني رضيت بمباشرة العلم.

ومن البديهي أن الرجل الذي يكون هذا حاله ينتهي بفقد كل استعداد للعمل. لأن العلم لا يثمر إلاَّ إذا كان العقل متمتعًا بالهدوء والسكون، خاليًا عن الاضطراب والتشويش. ولأَن الرجل يطلب راحته وهي في يد امرأته، ولكنها تبخل بها عليه.

رأَينا مما تقدم أن المرأة المصرية لا تجد ذوق الحب خصوصًا إذا كان زوجها متعلمًا يصرف وقته في الأعمال النافعة.

قد يقال إن الحب الذي تكلمت عنه هو من كمال السعادة وليس من الأمور الضرورية التي لا يُستغنى عنها في الزواج. وأنه عند فقده يمكن أن يُعَوَّض بصفات أُخرى عند الزوجة ويكفي أن المرأَة تكون رفيقة لزوجها شريكة له في المنافع والمضار، ولذلك فهي تساعده على حاجات الحياة ليتم له بعض السعادة – هذا يمكن أن يكون. ولكن كيف الوصول إليه أيضًا مع جهل المرأَة ؟

قلت إن المرأَة الفلاحة مع جهلها هي زميلة الرجل في كل أعماله، وهي قائمة بخدمة منزلها ومساعدة زوجها. ذلك سهل؛ لأن العيشة في الأرياف ساذجة بدوية تقريبًا، وحاجات العائلة قليلة. أما في المدن التي ترقت فيها المعيشة وكثرت الحاجات وتشعبت طرق المنافع، وبلغت فيها إدارة المنزل إلى درجة إدارة مصلحة من كبار المصالح فالمرأَة التي يسلم إليها زمامها لا يمكنها أن تديرها إلا بالتعليم والتربية.

والحقيقة أن إدارة المنزل صارت فناءً واسعًا يحتاج إلى معارف كثيرة مختلفة. فعلى الزوجة وضع ميزانية الإيراد والمصرف بقدر ما يمكن من التدبير، حتى لا يوجد خلل في مالية العائلة. وعليها مراقبة الخدم بحيث لا يُفلتون لحظة من مراقبتها، وبغير هذا يستحيل أن يؤدوا خدمتهم كما ينبغي. وعليها أن تجعل بيتها محبوبًا إلى زوجها؛ فيجد فيه راحته ومسرته إذا آوى إليه. فتحلو له الإقامة فيه ويلذ له المطعم والمشرب والمنام؛ فلا يطلب المفر منه ليمضي أوقاته عند الجيران، أو في المحلات العمومية. وعليها – وهو أول الواجبات وأهمها – تربية الأولاد جسمًا وعقلاً وأدبًا.

وظاهر أن تطبيق هذه الواجبات التي ذكرتها بالإجمال على العيشة الجارية بالتفصيل يستدعي عقلاً واسعًا ومعلومات متنوعة وذوقًا سليمًا: ولا يتأتى وجود ذلك في المرأة الجاهلة وخصوصًا ما يتعلق منها بتربية الأطفال.

بالغنا في نسيان أن الأولاد هم صناعة الوالدين وأن الأمهات لهن النصيب الأوفر في هذه الصناعة. بالغنا في اعتقاد أن الله يخرج الفاسد من الصالح ويخرج الصالح من الفاسد. وأنه يوزع العقول ويهب الصفات كما يشاء. وهو اعتقاد صحيح إذا أُخذ من جهة أن الله قادر على كل شيءٍ ومن متناوَل قدرته أن يفعل مثل ذلك. فإن كان المقصود أن الله يمكنه أن يفعل مثل هذا فلا شك في قدرته سبحانه وتعالى. وليس من ينازع في أنه لو شاء فعل ذلك. كما أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة ولأنبت الحيوان من الأرض. لكن الله وضع للعالم سنة وللحياة نظامًا وللمخلوقات نواميس تجري عليها أحكامها:

﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾ [الروم / ٣٠] وتاريخ الإنسانية من عهد وجودها على الأرض إلى الآن أيَّد ثبات هذه السنن واستمرارها.

من أكبر مظاهر حكمته جل شأنه هذه الحقيقة التي كشفها لنا العلم وهي أن كل فرد من الأنواع الحية – وفيها النوع الإنساني – ليس إلا نسخة مطابقة للأصل المتولد منه. ففيه صورة نوعه الكلي وفيه صورة والديه خصوصًا. بمعنى أن هذا الفرد يحتوي أولاً على الخواص المميزة لنوعه وعلى الصفات الخاصة بأبويه.

ودلت الاكتشافات الحديثة أيضًا على أن كل الملكات العقلية والأدبية في الإنسان إنما هي مظاهر من وظائف المخ كما أن الصفراء من عمل وظيفة الكبد. وما يسمى عقلاً أو عاطفة فلا عمل له إلا عمل تلك الوظائف وعملها تابع لحالة الأعصاب والمخ. وإنما مادة تلك الأعضاء منتزعة من الأصل الذي تولدت منه فلا ريب أن يكون لها تبعية عظمى لذلك الأصل. ثم من الظاهر أن الجسم لا يستغني في نموه وبقائه بما دخل فيه من تلك المادة الأولى بل لا بد في النمو والبقاء من التربية والغذاء. فكذلك حال العقل والملكات لا يستغني بما أودعته المدارك والقوى من الاستعداد الأول بل لا بد في ظهور أثرها وسيرها فيما أعدت له من الغذاء الذي يوافقها والتربية التي تلائمها. فالوراثة والتربية هما الأصلان اللذان ترجع إليهما شخصية الطفل ذكرًا كان أو أنثى وليس هناك شيء وراء ذلك.

فبالوراثة يكسب الطفل استعدادًا لكل ميل كان عليه الوالدان صالحًا كان أو فاسدًا ويرتكز فيه ذلك الاستعداد وهو في بطن أمه. فصفات الطفل مرتبطة بما كان عليه أسلافه من جهة الأم ومن جهة الأب. وبالتربية يمتلئ ذهن الطفل بالصور الواردة عليه من الإحساس وبأثرها في نفسه أَلَمًا كان أو لذة. وتعرُّض حسه لقبول هذه الصور موكول إلى إرادة مربيه. فهو الذي يريه ويسمعه ويذيقه ويفيده كل معلوم. وهو الذي يعرض على وجدانه من العواطف ما يراه لائقًا به. فإن لم يرد عليه من صور المحسوسات إلا ما هو قليل غير متبوع بما ينشأ عنه من العواقب البعيدة. أو لم يشعر من العواطف إلا بما يظهر أثره في أقرب الأشياء من لذته الجسمانية كان سريع الاندفاع مع أول خاطر يبدو له كما يفعل الطفل والمتوحش

والمجنون. وإن كانت معلوماته كثيرة تحتوي على صور الأشياء وصور ما يحدث عنها لأول التصور وما ينشأ عنها فيما بعد ذلك. وكان وجدانه رقيقًا لطيفًا كان الناشئ كثير التأمل شديد التبصر بطيء الاندفاع مع أول انفعال يتأثر به من الحس والشعور. فينشأ وبيده ميزان يزن به أعماله ويقدر به حركاته ويشاهد فيه وهو في صباه الميل إلى النافع والنفرة من الضار.

لا نقول إن الطفل يكون في ذلك كما يكون الرجل البالغ الرشيد. ولكنها أوائل وجراثيم من الكمال العقلي والأدبي تصل بالتنمية والتربية إلى تلك الغايات الشريفة التي يسعى إليها كل من عرف معنى الإنسانية وذاق لذة الفضيلة. فسلامة العقل لا تتم إلا بحسن الوراثة وحسن التربية وهذا ما جعل العلماء ينسبون اليوم كل فساد في الأخلاق إلى مرض في المخ أو في الأعصاب موروث أو مكتسب. وإن شوهد أن الولد لا يشابه أبويه في بعض الأحوال فذلك إنما لأن قانون الوراثة قد يرجعه إلى أحد أسلافه القريبين.

متى حسنت التربية على الوجه الذي ذكرناه ضعف الاستعداد الذي كسبه الطفل من والديه إن كان رديئًا وتأصل فيه استعداد جديد يرثه عنه من يتولد منه ويقوي فيه ذلك الاستعداد إن كان حسنًا فيبلغ غاية ما يرجى لإنسان فاضل من أبوين فاضلين ويظهر أثر ذلك أيضًا في أولاده وأعقابه إن استمر نظام التربية فيهم على الوجه الذي صار به هذا الوالد رجلاً صالحًا. أما إن كانت التربية فاسدة وكل ما يرد على الطفل إنما يثير فيه أهواء باطلة فالاستعداد الخبيث

يقوى والاستعداد الطيب يضمحل ويموت، ويجني على أولاده تلك الجناية التي جناها عليه والده.

قال الغزالي في التربية عبارة جميلة مختصرة اشتهيت أن أوردها هنا وهي: «الصبي أمانة عند والديه. وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية عن كل نقش وصورة. وهو قابل لكل ما ينقش. ومائل إلى كل ما يمال إليه به. فإن عُوِّد الخير وعُلِّمه وعَلِمه؛ نشأَ عليه، وسعد في الدنيا والآخرة، وشاركه في ثوابه أبواه وكل معلم له ومؤَدب. وإن عُوِّد الشر وأُهمل إهمال البهائم؛ شقي وهلك، وكان الوزر في رقبة القَيِّم عليه والوالي له. وقد قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم / ٦].

والتربية تنحصر في أمر واحد هو تعويد الطفل على حسن الفعل، وتحلية نفسه بجميل الخصال. والوسيلة إلى ذلك واحدة هي أن يشاهد الطفل آثار هذه الأخلاق حوله. لأن التقليد في غريزة الطفل يكتسب به كل ما تلزم معرفته. فإن كانت الأم جاهلة تركت ولدها لنفسه يفعل ما يزينه له عقله الصغير وشهواته الكبيرة. ويرى من الأعمال ما لا ينطبق على محاسن الأدب فيتخلق بالأخلاق القبيحة ويعتاد العوائد الفاسدة.

ويرى الأسوة السيئة في بيته وفي الخارج وكلما تقدم في السن رسخت فيه هذه الأخلاق وكبرت معه بكبره. فإذا وصل إلى سن الرجولية رأى نفسه أو رآه

الناس رجلاً سيئ التربية ولا سبيل له بعد ذلك إلى إصلاح نفسه مهما كانت إرادته ومعارفه وعقله. ويندر جدًّا أن يوجد شخص يبتدئ بعد بلوغه سن الرجولية في إصلاح ما فسد من ملكاته ثم ينجح في ذلك. اللهم إلا إلى حد محدود.

ومن المعلوم أن الطفل لا يعيش من طفوليته إلى سن التمييز إلا بين النساء. فهو دائمًا محاط بأمه وأخواته وعماته وخالاته وخادماتهن وصواحباتهن ويرى أباه في أوقات قليلة. فإذا كان هذا الوسط الذي ينشأ فيه طيبًا؛ كانت تربيته طيبة وإن كان سيئًا؛ ساءت تربيته. والأم الجاهلة ليس في استطاعتها أن تصبغ نفس ولدها بصبغة الصفات الجميلة لأنها لا تعرفها. وغاية ما تستطيع هو أنها تدعه يلتقط الخلال الرديئة بما يعرض له أن تبذر بيدها حبوبها في نفسه وتغرس فيها الملكات السيئة.

أليس من جهل الأم بقوانين الصحة أن تهمل ولدها من النظافة فيعلوه الوسخ وتتركه متشردًا في الطرق والأزقة يتمرغ في الأتربة كما تتمرغ صغار الحيوانات؟ أليس من جهلها أن تدعه كسلان يفر من العمل ويضيع وقته الذي هو رأس ماله مضطجعًا أو نائمًا أو لاهيًا مع أن سن الطفولية لا يعرف الكسل وهو سن النشاط والعمل والحركة؟ أليس من أثر جهلها أننا جميعًا مصابون بشلل في أعصابنا حتى صرنا لا نتأثر من شيء مهما بلغ في الحسن والقبح. فإذا رأينا عملاً جميلاً مدحناه من طرف اللسان. وإذا شاهدنا فعلاً قبيحًا استهجَنَّاه بهز الرؤوس وظاهرٍ من القول بدون أن نشعر بانبعاث باطني يقهرنا على الاندفاع إلى الأول

ولا على الابتعاد عن الثاني؟ أليس من جهلها أن تسلك في تأديب ولدها طريق الإخافة بالجن والعفاريت. وأن تأخذ من وسائل صيانته ووقايته من المضرات تعليق التعاويذ والطواف به حول القبور وفي زوايا الأضرحة وغير ذلك مما لا يبالي به الجاهلون بأصول الدين وفضائل الأعمال وله من الأثر السيئ في أنفس الناشئين بل وفي أرواح الرجال ما يجر إلى كل شر ويبعد عن كل خير؟

قد صار من المقرر عندنا أن الأمهات لا يفلحن في تربية الأولاد حتى صار من المثل في الحِطَّة ورداءة السير أن يقال فلان تربية امرأة، على أننا نرى أن تربية المرأة في البلاد الغربية تفوق تربية الرجل. وأن أحسن الناس تربيةً هم من ساعدهم الدهر في أن تتولى تربيتهم امرأة. وليس هذا بغريب فإن المرأة تمتاز على الرجل بغرائز طبيعية هي بها أقوى استعدادًا للنجاح في التربية. ذلك أنها أصبر من الرجل فيما تحب. وأنها ألطف منه في المعاملة وأرق منه في العواطف والإحساسات. ويفتخر الغربيون بتأثير النساء في أحوالهم حتى بعد بلوغ رشدهم. فقد قرأت في أحد كتب رونان الفيلسوف الشهير ما محصله: «أن أجمل ما وضعه في مؤلفاته كان إلهامًا من أخته» وقال ألفونس دوديه الكاتب المجيد في بعض ما كتبه: «إن كنت أستحق فخرًا فلامرأتي نصفه». وأمثال هذه الشواهد كثيرة يعلمها كل من اطلع على أحوال الأوروباويين. وكلها تدل على أن تربية المرأة أمر لا يستغنى عنه. وأن القسم الأعظم منها منوط بالمرأة.

وقد نجد في هدي نبينا ﷺ ما يشير إلى ذلك. بل كان يجب أن يعد أصلاً من الأصول التي نركن إليها في بناء أمورنا المِلِّيَّة حيث قال في شأن عائشة رضي الله عنها: «خذوا نصف دينكم عن هذه الحُمَيراء»: وعائشة امرأة لم تؤَيد بوحي ولا بمعجزة وإنما سَمِعَت فَوَعَت وعَلِمَت فتعلَّمت.

أود أن كل مصري يرى أن مسألة التربية عندنا هي أم سائر المسائل. وأن كل مسألة غيرها مهما كانت أهميتها داخلة فيها.

عُرِفَ المصريون بعوائد وأخلاق استفادوها من حوادث تاريخية ليس هذا محل ذكرها. تلك العوائد والأخلاق ليست معروفة في الدين ولا هي موافقة لما يستحسنه العقلاء حتى من المصريين أنفسهم وقل ما يشاهد مثلها عند غيرهم.

وقد آن الوقت على ما أظن لتربية نفوسنا تربية صحيحة متينة علمية. تربيةً تنشئ رجالاً أولي علم وأصالة رأي يجمعون بين المعارف والأخلاق والعلم والعمل. تربيةً تنقذنا من جميع العيوب التي يقذفنا بها الأجنبي في كل يوم وبكل لسان وكلها ترجع مهما اختلفت في الاسم إلى سبب واحد وهو النقص في تربية نفوسنا. وقد اتفق جميع أهل النظر في مصر على أن التربية هي الدواء الوحيد لذلك الداء. وانتشر هذا الرأْي الصائب في الكتب والجرائد وأحاديث المجالس حتى صح أن يقال أنه أصبح رأيًا عامًّا. وتولد عن ذلك شعور بأن مستقبل الأمة تابع لتربيتها.

ولكن أرى همم الناس موجهةً إلى التعليم ولا أرى أحدًا يلتفت إلى تربية النفوس. وأرى أن الحرص على التعليم منحصر في تعليم الذكور. مع أن تهذيب الأخلاق مقدم على التعليم. وتعليم البنات مقدم على تعليم الذكور.

ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم فذلك غير ضروري. وإنما أطلب الآن ولا أتردد في الطلب أن توجد هذه المساواة في التعليم الابتدائي على الأقل. وأن يُعتنَى بتعليمهن إلى هذا الحدّ مثل ما يُعْتَنَى بتعليم البنين.

أما ما يتعلمه بعض البنات الآن فأراه غير كاف. لأنهن يتعلمن القراءَة والكتابة بالعربية وبلغة أجنبية وشيئًا من الخياطة والتطريز والموسيقى ولا يتعلمن من العلوم ما يستفدن منه فائدة يلتفت إليها. وربما زادتهن تلك المعارف غرورًا بأنفسهن فتظن الواحدة منهن أنها متى عرفت أن تقول نهارك سعيد باللغة الفرنساوية فقد فاقت أترابها وارتفع شأنها وسما عقلها. ولا تتنازل بعد ذلك لأن تشتغل بعمل من الأعمال المنزلية. فتقضي حياتها في تلاوة أقاصيص وحكايات قل ما تفيد إلا في إثارة صور من الخيالات تطوف بها وتتمثل لها عالمًا لطيفًا تسرح فيه طَرْفَها[١] وهي شاخصة إلى دخان السجارة التي تقبض عليها.

أكثر ما تعرفه المرأة التي يقال الآن أنها متعلمة هو القراءة والكتابة وهذه واسطة من وسائط التعليم وليست غاية يُنْتهى إليها. وما بقي من معارفها فهي

(١) طَرْفَها: عينها. (م).

قشور تجمعها الحافظة في ريعان العمر ثم تنفلت منها واحدة بعد واحدة حتى لا يبقى شيء. أين هذه القشور من الحقائق العلمية التي يتغذى منها العقل ويتقوى بها على مطاردة الوهم! لا شيء ينفع الإنسان مثل اكتسابه ما يسمى عقلاً عمليًا. أريد بذلك ما يقابل التخيل الذي يعيش به صاحبه في أوهام وهواجس لا ترجع إلى حق ثابت. فإن كل مصائب الإنسان تأتي له من باب واحد وهو الخيال. كلما تجرد الإنسان عن الأوهام والخيالات قرب من السعادة ويبعد عنها بقدر ما يبعد عن الحقيقة.

الحقيقة هي ضالة الإنسان في العالم ويجب عليه أن يسعى وراءها بلا قصور ولا تعب. الحقيقة هي الكنز الذي أودع الله فيه كل آمال الإنسان لا يجدها إلا من رغب فيها ومال عن سواها. الحقيقة هي مشرق السعادة لأنها الوسيلة وحدها لوصول الإنسان إلى كمال العقل والنفس. والنساء مثل الرجال في الحاجة إلى معرفة الحقيقة وإلى اكتساب عقل سليم يحكم على نفوسهن ويرشدهن في الحياة إلى الأعمال الطيبة النافعة.

انظر إلى الطفل تجده يشتهي وينفر ويحب ويكره ويفرح ويحزن ويضحك ويبكي ويسكن ويغضب وهو في كل ذلك إنما ينفعل بحس، وينبعث بوهم، وينقاد إلى خيال. وإذا أراد شيئًا فَمُنع عنه لم يستعمل للوصول إلى غرضه إلا شيئًا من الغش والمكر والكذب. لِمَ ذلك؟ لأن عقله ضعيف ومعارفه قليلة. ولم تصل قواه العقلية إلى درجة تتمكن فيها من القياس والموازنة بين الأعمال والرغائب والآلام

حتى تحمله على الصبر أحيانًا وطلب المرغوب من أبوابه ووسائله الصحيحة أحيانًا أخرى: المرأة الجاهلة مثلها مثل الطفل فيما ذكرنا.

سلب الرجال ثقتهم من النساء واعتقدوا أنهن أعوان إبليس. فلا تسمع إلا ذمًّا لخصالهن وتنقيصًا لعقلهن وتحذيرًا من مكرهن. وأنا لا أبرئ النساء الآن من هذه الصفات. ولكن أرى أن التبعة ليست عليهن بل على الرجال.

هل صنعنا شيئًا لتحسين حال المرأة؟ هل قمنا بما فرضه علينا العقل والشرع من تربية نفسها وتهذيب أخلاقها وتثقيف عقلها؟ أيجوز أن نترك نساءنا في حالة لا تمتاز عن حالة الأنعام؟ أيصح أن يعيش النصف من أمتنا في ظلمات من الجهل بعضها فوق بعض لا يعرفن فيها شيئًا مما يمرُّ حولهن كما في الكتاب صم بكم عمي فهم لا يعقلون؟ أليس بينهن أمهاتنا وبناتنا وأخواتنا وزوجاتنا. وهن زينة حياتنا الدنيا والجزء الذي لا يمكن فصله منا، دمنا من دمهن ولحمنا من لحمهن؟ أليس الرجال من النساء والنساء من الرجال، وهن نحن ونحن هن؟ أَيَتِمُّ كمال الرجل إذا كانت المرأة ناقصة؟ وهل يسعد الرجال إلا بالنساء؟

نحن حرمنا أنفسنا من أكبر لذة في الدنيا وهي التمتع بمحبة ذوي القربى من النساء.

كل منا يذوق حلاوة الساعات التي تمر به بدون أن يشعر بها حينما يطول الحديث بينه وبين صديق له وتختلط أنفسهما بعضها ببعض حتى يذهل كل

عن أيهما يتكلم وأيهما يسمع. فهذا السرور يتضاعف بلا شك إذا وجد هذا التوافق بين رجل وأمه أو أخته أو زوجته. ولكن يحول الآن بيننا وبينهن عدم التوافق بين عقولنا وعقولهن ونفوسنا ونفوسهن ولهذا فإنا نشفق عليهن ونَحُنُّ إليهن ونعذرهن. ولكن لا تكمل محبتنا لهن لأن الحب التام هو ذلك التوافق. وهو معدوم.

والإنسان محتاج إلى أن يكون محبًّا وأن يكون محبوبًا. ومن فضل الله عليه أن وضع بجانبه أمهات وزوجات وغرس في قلوبهن محبته وفي قلبه محبتهن وهذه أكبر نعمة مَنَّ الله علينا بها. لأن هذه المحبة النقية الطاهرة الكاملة إذا صرفت فيما وضعت له كانت المُسَلِّيَة لنا في سجن الحياة وهَوَّنت علينا الآلام والمصائب التي لولا هذه التسلية لأفضت في بعض الأوقات بأقوى رجل منا إلى اليأس. فعدم تقديرها قدرها وانصراف العناية عن تنميتها وتكميلها كفران بنعم الله وتقصير في شكره.

بقي علينا أن ندفع اعتراضًا لا يمكننا السكوت عنه لأنه في الحقيقة هو المانع الوحيد الذي اتفقت أغلب العقول على وضعه حاجزًا يحول بين المرأة والتعليم: وهو الخوف من أن التعليم يفسد أخلاقها.

رسخ في أذهان الرجال أن تعليم المرأة وعفتها لا يجتمعان. وقال الأقدمون في ذلك أقوالاً طويلة وحكايات غريبة ونوادر سخيفة استدلوا بها على نقصان

عقل المرأة واستعدادها للغش والحيلة. فلو تعلمت لم يزدها التعليم إلا براعة في الاحتيال والخدعة واسترسالاً مع الشهوة. فحذونا مثالهم واعتقدنا أن التعليم يزيد تفننها في المكر ويعطيها سلاحًا جديدًا تتقوى به طبيعتها الخبيثة على ارتكاب المفاسد.

أما أن المرأة الآن ناقصة العقل شديدة الحيلة فهذا مما لا يختلف فيه اثنان. وقد بَيَّنَّا أن هذه الحالة هي أثر من آثار الجهل والانحطاط اللذين عاشت فيهما أجيالاً طويلة. وأنه متى زال السبب فلا شك أن المسبب يتبعه. وأما كون التعليم يفسد أخلاقها فهذا ننكره ونشدد النكير عليه. فإن التعليم - خصوصًا إذا كان مصحوبًا بتهذيب الأخلاق - يرفع المرأة ويرد إليها مرتبتها واعتبارها ويكمل عقلها، ويسمح لها أن تتفكر وتتأمل وتتبصر في أعمالها. وإن وقع أن امرأة تعرف القراءة والكتابة حادت عن الطريق المستقيم، وخاطبت حبيبها بالرسائل الغرامية فقد وقع أن ألوفًا من النساء الجاهلات دنسن عروضهن وكان الرسول بينهن وبين رفيقهن خادم أو خادمة أو دلَّالة أو جارة عجوز.

والحقيقة، إن طهارة القلب في الغرائز والطبائع. فإن كانت المرأة صالحة زادها علمها صلاحًا وتقوى. وإن كانت فاجرة لم يزدها العلم فجورًا. وهكذا الحال في الرجال. وضلال فريق من الناس بضرب من ضروب التعليم لا يمنع من تعاطيه. فقد قال الله في شأن كتابه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة / ٢٦].

فأثر التعليم لا يمكن أن يكون ضررًا محضًا. ولا يمكن أن يكون منشئًا حقيقيًّا لضرر. والمرأة المتعلمة تخشى عواقب الأمور أكثر مما تخشاه الجاهلة ولا تُقْدِم بسهولة على ما يضر بحسن سمعتها. بخلاف الجاهلة فإن من أخلاقها الطيش والخفة. وأذكر ملاحظة واحدة تؤَيد ما قدمته، وهو أن نساء الإفرنج على العموم مهما كان حالهنَّ في الباطن يحافظن على الظواهر فيعيش الواحد بين رجل وامرأة يحب بعضهما بعضًا أيامًا وأشهرًا ولا يكاد تقع منهما هفوة تظهر ما كان خافيًا بينهما وتراهنَّ في الطريق سائرات مرتديات بجلابيب الجد والسكينة والوقار يغضضن أبصارهنَّ عن الرجال وإن نظرن إليهم فمن طرف خفيّ. أما نساؤنا العفيفات فيغلب فيهنَّ أن يكون باطنهنَّ خيرًا من ظاهرهنَّ ومتى رأت الواحدة منهنَّ رجلاً نظرت إليه وتأمّلته والتفتت نحوه ولوت عنقها إليه ولا شعور لها بأن مثل هذه الحركات التي تصدر منها من غير تمييز تخل بشأنها وتحط من قيمتها واعتبارها. أما الفريق الآخر من النساء في بلادنا ممن طرحن العفة وجرين مع الشهوة فلا تسل عما يصدر منهنَّ في الطرق والمجتمعات العامة من الأمور المخلة بالأدب التي يستحي القلم عن أن يجري برسمها، هذا الفريق من الأجانب يصعب تمييزه عن الحرائر إلا ببعض أمور يعرفها أهل الخَلاعَة[١].

ثم إن البطالة التي أَلِفَتْها نفوس النساء عندنا وصارت كأنها من لوازم حياتهن هي أم الرذائل. إن كان نساؤنا لا يعملن شيئًا في المنازل، ولا يحترفن

(١) الخَلاعَة: ترك الحياء والانقياد للهوى. (م).

بصنعة ولا يعرفن فنًّا، ولا يشتغلن بعلم ولا يقرأن كتابًا ولا يعبدن الله؛ فبماذا يشتغلن حينئذ؟ أقول لك وأنت تعلم مثلي أن ما يشغل امرأة الغني والفقير، والعالم والجاهل، والسيد والخادم، هو أمر واحد يتفرّع إلى ما لا نهاية له ويتشكل في كل آن بشكل جديد وهو ينبوع رضاها أو سخطها على حسب الأحوال. ذلك الأمر هو علاقتها مع زوجها. فتارة تتخيل أنه يكرهها. وتارة تظن أنه يحبها. وأحيانًا تقارنه بأزواج جاراتها فيخرج من هذا الامتحان الصعب كاسبًا أو خاسرًا، وأحيانًا تجرب ميله لتعلم هل تغير أو هو باقٍ. وأحيانًا تدبر طريقة لتغيير قلبه على ذوي قرابته لتنزع منه محبتهم إن كان ودودًا لهم. ولا تغفل عن مراقبة سلوكه مع الخادمات، وتراقب لحظاته عند دخول الزائرات وتجعله دائمًا موضوع الشك. ومن وسائل الاحتياط أن لا تقبل الخادمة إلا إذا كانت من شناعة الصورة، وقبح المنظر وبشاعة الهيئة بحيث يطمئن قلبها وتأمن ميل زوجها إليها. ولا تستريح من هذا الشاغل إلا إذا أفرغته في أذن أخرى من أمثالها. فإذا فرغت من تصويره في العبارات رجعت إلى تمثيله في الخيالات وهكذا. لهذا تُرى إذا اجتَمَعت مع جاراتها وصواحباتها تصاعدت مع دخان السجاير وبخار القهوة زفراتها، وارتفع صوتها فتقص ما بينها وبين زوجها وأقارب زوجها وأصحاب زوجها، وحزنَها وفرحَها وهمَّها وسرورَها وتفرغ كل ما في صدرها حتى لا يبقى سر من أسرارها – ولو كان متعلقًا بالفراش – إلا وقد أخبرت به.

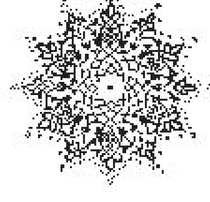
هذا إذا كانت المرأة محبة لزوجها. أما إذا كانت لا تميل لزوجها، أو كانت غير متزوجة فأكرر سؤالي بماذا تشتغل حينئذ؟ أما الأولى فإنها تفكر في طريقة للخلاص من زوجها والبحث عن سواه. أما الثانية فأعظم همها أن تشتغل كذلك بالبحث عن زوج أيًّا كان ولا تضيع وقتها في حسن انتقاء الرجل الذي يصح أن يكون لها زوجًا فإنها إنما تطلب رجلاً. ومن البديهي أن المرأة التي يكون هذا حالها إن كانت فاسدة الأخلاق، ووجدت فرصة لا تتأخر عن انتهازها ولا تكلف نفسها عناء البحث عن صفات الرجل الذي تريد أن تقدم له أفضل شيء لديها وهو نفسها.

وعلى خلاف ذلك يكون أمر النساء المتعلمات. إذا جرى القدر عليهنّ بأمر مما لا يحل لهن، لم يكن ذلك إلا بعد محبة شديدة يسبقها علم تام بأحوال المحبوب وشمائله وصفاته، فتختاره من بين مئات وأُلوف ممن تراهم في كل وقت وهي تحاذر أن تضع ثقتها في شخص لا يكون أهلاً لها، ولا تسلم نفسها إلا بعد مناضلة يختلف زمنها وقوة الدفاع فيها على حسب الأمزجة. وهي في كل حال تستتر بظاهر من التعفف وتخفي ما في نفسها عن أخص الناس بها.

والمعوَّل في كل ذلك هو كما ذكرته فيما مضى على الأخلاق التي نشأت عليها المرأة في تربيتها الابتدائية. فإن اعتادت على أن تشغل أوقاتها بالمطالعة ومزاولة الأعمال المنزلية، وتربت بين أهل وعشيرة رأت فيهم أسوة الجد والاستقامة وغاب من بينهم كل ما يؤثر في مشاعرها أثرًا غير صالح أو يهيج حسها إلى أمر

غير لائق وتعودت على أن تقيم من عقلها حاكمًا على قواها الحسية - كان من النادر أن تحيد عن الطريق المستقيم وأن تلقي بنفسها في غمرات الشهوات التي لا تسلم مهما كانت من الخطر والعذاب والندم.

وبالجملة فإنا نرى أن تربية العقل والأخلاق تصون المرأة ولا يصونها الجهل. بل هي الوسيلة العظمى لأن يكون في الأمة نساء يعرفن قيمة الشرف وطرق المحافظة عليه. وأرى أن من يعتمد على جهل امرأَته مثله كمثل أَعمى يقود أَعمى مصيرهما أن يترديا في أول حفرة تصادفهما في الطريق.



حجاب النساء

سبق لي البحث في الحجاب بوجه إجمالي في كتاب نشرته باللغة الفرنساوية من أربع سنين مضت ردًّا على الدوك داركور، وبَيَّنْت هناك أهم المزايا التي سمح لي المقام بذكرها ولكن لم أتكلم فيما هو الحجاب ولا في الحد الذي يجب أن يكون عليه. وهنا أقصد أن أتكلم في ذلك.

ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرّة. لكن الحقيقة غير ذلك. فإنني لا أزال أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلاً من أصول الأدب التي يلزم التمسك بها. غير أني أطلب أن يكون منطبقًا على ما جاء في الشريعة الإسلامية. وهو على ما في تلك الشريعة يخالف ما تعارَفه الناس عندنا لما عرض عليهم من حب المغالاة في الاحتياط والمبالغة فيما يظنونه عملاً بالأحكام حتى تجاوزوا حدود الشريعة وأضروا بمنافع الأمة.

والذي أراه في هذا الموضوع هو أن الغربيين قد غلوا في إباحة التكشف للنساء إلى درجة يصعب معها أن تتصون المرأة من التعرض لمثارات الشهوة ولا ترضاه عاطفة الحياء. وقد تغالينا نحن في طلب التحجب والتحرج من ظهور

النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعًا من المقتنيات وحرمناها من كل المزايا العقلية والأدبية التي أُعِدَّت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية. وبين هذين الطرفين وسط سَنُبينه – هو الحجاب الشرعي – وهو الذي أدعو إليه.

إني أشعر أن القارئ الذي سار معي إلى هذه النقطة وتبعني فيما دعوته إليه من وجوب تربية النساء ربما يستجمع قواه لمقاومتي فيما أطلب من الرجوع بالحجاب إلى الحد الشرعي ويستنجد جميع الأوهام التي خزنتها في ذهنه أجيال طويلة ليدافع عن العادة الراسخة الآن. ولكن مهما استجمع من قوَّة الدفاع عنها ومهما بذل من الجهد للمحافظة عليها فلا سبيل إلى أن تبقى زمنًا طويلاً.

ماذا تفيد الشجاعة والثبات في المحافظة على بناءٍ آل أمره إلى الخراب والتهدم وقد انقضَّ أساسه وانحلت مواده ووصل حاله من الاضْمِحْلال[١] إلى أنك ترى في كل سنة تمر جزءًا منه ينهار من نفسه؟ أليس هذا كله صحيحًا؟ أليس حقًّا أن الحجاب في هذه السنين الأخيرة ليس كما كان من عشرين سنة؟ أليس من المشاهد أن النساء في كثير من العائلات يخرجن لقضاء حاجاتهنّ ويتعاملن بأنفسهن مع الرجال فيما يتعلق بشؤونهن ويطلبن ترويح النفس حيث يصفو الجوّ ويطيب الهواء ويصحبن أزواجهن في أسفارهم. ونرى أن هذا التغير حدث في عائلات كانت أشد الطبقات تحرّجًا من ظهور النساء؟ إذا قارنا بين ما نشاهد اليوم وبين ما كان عليه النساء من عهد ليس بالبعيد عنا حيث كان يشين

(١) الاضْمِحْلال: الضعف والتلاشي. (م).

المرأة أن تخرج من بيت زوجها. وأن يرى طولها أجنبي وكان إذا عرض للمرأة سفر اتخذ كل احتياط ليكون سفرها ليلاً حتى لا يراها أحد من الناس. وحيث كانت أم الرجل أو أخته أو بنته تستحي أن تجلس معه على مائدة واحدة، إذا قارنا بين هذا وذاك نجد بلا شك أن هذه العادة آخذة في الزوال من نفسها.

وكل من عرف التاريخ يعلم أن الحجاب دور من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم. قال لاروس تحت كلمة خِمار: «كانت نساء اليونان يستعملن الخِمار إذا خرجن ويخفين وجههن بطرف منه كما هو الآن عند الأمم الشرقية». وقال: «ترك الدين المسيحي للنساء خِمارهن وحافظ عليه عندما دخل في البلاد فكن يغطين رؤوسهن إذا خرجن في الطريق وفي وقت الصلاة. وكانت النساء تستعمل الخمار في القرون الوسطى خصوصًا في القرن التاسع. فكان الخمار يحيط بأكتاف المرأَة ويجر على الأرض تقريبًا. واستمر كذلك إلى القرن الثالث عشر حيث صارت النساء تخفف منه إلى أن صار كما هو الآن نسيجًا خفيفًا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد. ولكن بقي بعد ذلك بزمن في إسبانيا وفي بلاد أمريكا التي كانت تابعة لها».

ومن هذا يرى القارئ أن الحجاب الموجود عندنا ليس خاصًّا بنا ولا أن المسلمين هم الذين استحدثوه. ولكنه كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريبًا ثم تلاشت طوعًا لمقتضيات الاجتماع وجريًا على سنة التقدم والترقي. وهذه المسألة المهمة يلزم البحث فيها من جهتيها الدينية والاجتماعية:

١) الجهة الدينية

لو أن في الشريعة الإسلامية نصوصًا تقضي بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب عليّ اجتناب البحث فيه وَلَمَا كتبت حرفًا يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرة في ظاهر الأمر لأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة. لكننا لا نجد نصًّا في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة. وإنما هي عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء منها. ولذلك لا نرى مانعًا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نُلم بها ونبين حكم الشريعة في شأْنها وحاجة الناس إلى تغييرها.

جاء في الكتاب العزيز:

﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ

أَيۡمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ [النور / ٣٠ – ٣١].

أباحت الشريعة في هذه الآية للمرأة أن تظهر بعض أعضاء من جسمها أمام الأجنبي عنها، غير أنها لم تسم تلك المواضع. وقد قال العلماءُ أنها وكلت فهمها وتعيينها إلى ما كان معروفًا في العادة وقت الخطاب. واتفق الأئمة على أن الوجه والكفين مما شمله الاستثناءُ في الآية ووقع الخلاف بينهم في أعضاء أُخر كالذراعين والقدمين. جاءَ في ابن عابدين: «وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل في الأصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتمد. وصوتها على الراجح وذراعيها على المرجوح. وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه لا لأنه عورة، بل لخوف الفتنة كمسه وإن أَمن الشهوة لأنه أغلظ؛ ولذلك ثبتت به حرمة المصاهرة كما يأتي في الحظر. ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجه أَمْرَد[١]. فإنه يحرم النظر إلى وجهها ووجه الأمرد إذا شك في الشهوة. أما بدونها فيباح ولو جميلاً»[٢].

وذكر في كتاب الروض في المذهب الشافعي: «نَظَرُ الوجه والكفين عند أمن الفتنة من المرأة للرجل وعكسه جائز. ويجوز نَظَرُ وجهِ المرأَة عند المعاملةِ وعند تحمل الشهادة. وتكلف كشفه عند الأداء»[٣].

(١) أَمْرَد: مَن طَلَع شاربه ولم تنبت لحيته. (م).
(٢) صحيفة ٣٣٦، جزء ١.
(٣) صحيفة ١٠٩ و١٠٤، جزء ٢.

وجاء في تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزيلعي: «وبدن الحرة عورة إلا وجهها وكفها وقدميها لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور / ٣١] والمراد محل زينتهن وما ظهر منها الوجه والكفان. قاله ابن عباس وابن عمر. واستثنى في المختصر الأعضاء الثلاثة للابتلاء بإبدائها ولأنه عليه الصلاة والسلام نهى المُحْرِمَة عن لبس القفّازين والنقاب. ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترها بالمخيط. وفي القدم روايتان والأصح أنها ليست بعورة للابتلاء بإبدائها»[١].

وحُكْم الوجه والكفين وأنها ليست بعورة معروف كذلك عند المالكية والحنابلة. ولا نطيل الكلام بنقل نصوص أهل هذين المذهبين.

ومما يروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فقال لها يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه». وورد أيضًا في كتاب حسن الأسوة للسيد محمد صديق حسن خان بهادر: «وإنما رُخِّص للمرأة في هذا القدر لأن المرأة لا تجد بُدًّا من مزاولة الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصًا في الشهادة والمحاكمة والزواج. وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور قدميها وخاصة الفقيرات منهن»[٢].

(١) صحيفة ٩٦، جزء ٣.

(٢) صحيفة ٩٢.

وبالجملة فقد خلق الله هذا العالم ومكن فيه النوع الإنساني ليتمتع من منافعه بما تسمح له قواه في الوصول إليه. ووضع للتصرف فيه حدودًا تتبعها حقوق. وسوَّى في التزام الحدود والتمتع بالحقوق بين الرجل والمرأة من هذا النوع. ولم يقسم الكون بينهما قِسمْة إفراز(١). ولم يجعل جانبًا من الأرض للنساء يتمتعن بالمنافع فيه وحدهن وجانبًا للرجال يعملون فيه في عزلة عن النساء. بل جعل متاع الحياة مشتركًا بين الصنفين شائعًا تحت سلطة قواهما بلا تمييز فكيف يمكن مع هذا لامرأة أن تتمتع بما شاء الله أن تتمتع به مما هيأها له بالحياة ولواحقها من المشاعر والقوى وما عرضه عليها لتعمل فيه من الكون المشترك بينها وبين الرجال إذا حُظِر عليها أن تقع تحت أعين الرجال إلا من كان من محارمها؟ لا ريب أن هذا مما لم يسمح به الشرع ولن يسمح به العقل. لهذا رأينا أن الضرورة أحالت الثبات على هذا الضرب من الحجاب عند أغلب الطبقات من المسلمين كما نشاهده في الخادمات والعاملات وسكان القرى حتى من أهل الطبقة الوسطى بل وبعض أهل الطبقة العليا من أهل البادية والقرى: والكل مسلمون بل قد يكون الدين أمكن فيهم منه في أهل المدن!

إذا وقفت المرأة في بعض مواقف القضاء خصمًا أو شاهدًا كيف أن يسوغ لها ستر وجهها؟ مضت سنون والخصوم وقضاة المحاكم أنفسهم غافلون عما يهم في هذه المسألة متساهلون في رعاية الواجب فيها. فهم يقبلون أن تحضر

(١) قِسمْة إفراز: المقصود أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يعزل الرجال عن النساء أو النساء عن الرجال، مميزًا أحدهما على الآخر. (م).

المرأة أمامهم مستترة الوجه وهي مدَّعية أو مدَّعى عليها أو شاهدة وذلك منهم استسلامًا للعوائد. وليس بخاف ما في هذا التسامح من الضرر الذي يصعب استمراره فيما أظن. ذلك لعدم الثقة بمعرفة الشخص المستتر ولما في ذلك من سهولة الغش. كل رجل يقف مع امرأة موقف المخاصمة من همه أن يعرف تلك التي تخاصمه وله في ذلك فوائد كثيرة من أهمها صحة التمسك بقولها. ولا أظن أنه يسوغ للقاضي أن يحكم على شخص مستتر الوجه ولا أن يحكم له. ولا أظن أنه يسوغ له أن يسمع شاهدًا كذلك. بل أقول: إن أول واجب عليه أن يتعرف وجه الشاهد والخصم خصوصًا في الجنايات. وإلا فأَي معنى لما أوجبه الشرع والقانون من السؤال عن اسم الشخص وسنه وصناعته ومولده؟ وماذا تفيد معرفة هذه الأمور كلها إذا لم يكن معروفًا بشخصه؟

والحكمة في أن الشريعة الغراء كلفت المرأة بكشف وجهها عند تأدية الشهادة كما مر ظاهرة. وهي تمكن القاضي من التَّفَرُّس[١] في الحركات التي تبدو على الوجه والعلامات التي تظهر عليه فيقدر الشهادة بذلك قدرها.

لا ريب أن ما ذكرنا من مضار التحجب يندرج في حكمة إباحة الشرع الإسلامي لكشف المرأة وجهها وكفيها - ونحن لا نريد أكثر من ذلك.

واتفق أئمة المذاهب أيضًا على أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها. بل قالوا بندبه عملاً بما روي عن النبي ﷺ حيث قال لأحد

(١) التَّفَرُّس: التَّثَبُّت والنَّظر. (م).

الأنصار – وكان قد خطب امرأة –: «أنظرت إليها؟»، قال: لا، قال: «انظر إليها فإنه أَحرى أن يُؤدَم بينكما[١]».

هذه هي نصوص القرآن وروايات الأحاديث وأقوال أئمة الفقه كلها واضحة جلية في أن الله تعالى قد أباح للمرأة كشف وجهها وكفيها وذلك للحكم التي لا يصعب إدراكها على كل من عقل.

هذا حكم الشريعة الإسلامية كله يسر لا عسر فيه، لا على النساء ولا على الرجال. ولا يضرب بين الفريقين بحجاب لا يخفى ما فيه من الحرج عليهما في المعاملات والمشقة في أداء كل منهما ما كلف به من الأعمال سواء كان تكليفًا شرعيًّا أو تكليفًا قضت به ضرورة المعاش.

أما دعوى أن ذلك من آداب المرأة فلا إخالها صحيحة لأنه لا أصل يمكن أن ترجع إليه هذه الدعوى. وأي علاقة بين الأدب وبين كشف الوجه وستره؟ وعلى أي قاعدة بني الفرق بين الرجل والمرأة؟ أليس الأدب في الحقيقة واحدًا بالنسبة للرجال وللنساء وموضوعه الأعمال والمقاصد لا الأشكال والملابس؟

وأما خوف الفتنة الذي نراه يطوف في كل سطر مما يكتب في هذه المسألة تقريبًا فهو أمر يتعلق بقلوب الخائفين من الرجال وليس على النساء تقديره ولا هن مطالبات بمعرفته. وعلى من يخاف الفتنة من الرجال أن يغض بصره كما أنه

(١) يُؤدَم بينكما: أن يكون بينكما محبة واتفاق. (م).

على من يخافها من النساء أن تغض بصرها. والأوامر الواردة في الآَية الكريمة موجهة إلى كل من الفريقين بغض البصر على السواء. وفي هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتغطية وجهها.

عجبًا! لِمَ لم تؤْمر الرجال بالتبرقع وستر وجوههم عن النساء إذا خافوا الفتنة عليهن؟ هل اعتبرت عزيمة الرجل أضعف من عزيمة المرأة واعتبر الرجل أعجز من المرأة عن ضبط نفسه والحكم على هواه. واعتبرت المرأة أقوى منه في كل ذلك حتى أبيح للرجال أن يكشفوا وجوههم لأعين النساء مهما كان لهم من الحسن والجمال. ومنع النساء من كشف وجوههن لأعين الرجال منعًا مطلقًا خوف أن ينفلت زمام هوى النفس من سلطة عقل الرجل فيسقط في الفتنة بأية امرأة تعرضت له مهما بلغت من قبح الصورة وبشاعة الخَلق؟ إن زعم زاعم صحة هذا الاعتبار رأَينا هذا اعترافًا منه بأن المرأة أكمل استعدادًا من الرجل، فلم توضع حينئذ تحت رقه في كل حال؟ فإن لم يكن هذا الاعتبار صحيحًا فِلمَ هذا التحكم المعروف؟

على أن البرقع والنقاب مما يزيد في خوف الفتنة. لأن هذا النقاب الأبيض الرقيق الذي تبدو من ورائه المحاسن وتختفي من خلفه العيوب. والبرقع الذي يختفي تحته طرف الأنف والفم والشدقان ويظهر منه الجبين والحواجب والعيون والخدود والأصداغ وصفحات العنق، هذان الساتران يعدان في الحقيقة من الزينة التي تحث رغبة الناظر وتحمله على اكتشاف قليل خفي بعد الافتتان بكثير ظهر. ولو أن المرأة كانت مكشوفة الوجه لكان في مجموع خلقها ما يرد في الغالب البصر عنها.

ليست أسباب الفتنة ما يبدو من أعضاء المرأة الظاهرة. بل من أهم أسبابها ما يصدر عنها من الحركات في أثناء مشيها وما يبدو من الأفاعيل التي ترشد عما في نفسها. والنقاب والبرقع من أشد أعوان المرأة على إظهار ما تظهر وعمل ما تعمل لتحريك الرغبة. لأنهما يخفيان شخصيتها فلا تخاف أن يعرفها قريب أو بعيد فيقول فلانة أو بنت فلان أو زوجة فلان كانت تفعل كذا. فهي تأتي كل ما تشتهيه من ذلك تحت حماية ذاك البرقع وهذا النقاب. أما لو كان وجهها مكشوفًا فإن نسبتها إلى عائلتها أو شرفها في نفسها يشعرانها الحياء والخجل ويمنعانها من إبداء حركة أو عمل يتوهم منه أدنى رغبة منها في استلفات النظر إليها.

والحق أن الانتقاب والتبرقع ليسا من المشروعات الإسلامية لا للتعبد ولا للأدب بل هما من العادات القديمة السابقة على الإسلام والباقية بعده. ويدلنا على ذلك أن هذه العادة ليست معروفة في كثير من البلاد الإسلامية وأنها لم تزل معروفة عند أغلب الأمم الشرقية التي لم تتدين بدين الإسلام.

إنما من مشروعات الإسلام ضرب الخمر على الجيوب كما هو صريح الآية وليس في ذلك شيء من التبرقع والانتقاب.

هذا ما يتعلق بكشف الوجه واليدين. أما ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها والحظر عليها أن تخالط الرجال فالكلام فيه ينقسم إلى قسمين: ما يختص بنساء النبي ﷺ. وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين. ولا أثر في الشريعة لغير هذين القسمين.

أما القسم الأول فقد ورد فيه ما يأتي من الآيات:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ ..... وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب / ٥٣].

﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا . وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ ﴾ [الأحزاب / ٣٢ - ٣٣].

ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من أي مذهب كانت ولا في كتب التفاسير في أن هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساءِ النبي ﷺ. أَمرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبين لنا سبب هذا الحكم وهو أنهن لسن كأحد من النساء. ولما كان الخطاب خاصًّا بنساء الرسول ﷺ وكانت أسباب التنزيل خاصة بهن لا تنطبق على غيرهن فهذا الحجاب ليس بفرض ولا بواجب على أحد مِنْ نساءِ المسلمين[١].

وأما القسم الثاني فغاية ما ورد في كتب الفقه عنه حديث عن النبي ﷺ نهى فيه عن الخلوة مع الأجنبي وهو: «لا يخلونَّ رجل بامرأة إلا مع ذي مَحْرمٍ»

(١) صحيفة ١٣٦، من كتاب حسن الأسوة.

قال ابن عابدين: «الخلوة بالأجنبية حرام إلا لملازمة مديونة هَربَت ودَخلت خربة أو كانت عجوزًا شوهاء أو بحائل[١]، وقيل الخلوة بالأجنبية مكروهة كراهة تحريم. وعن أبي يوسف ليست بتحريم»[٢].

وقال: «إن الخلوة المحرمة تنتفي بالحائل وبوجود مَحْرَم أو امرأة ثقة قادرة، وهل تنتفي أيضًا بوجود رجل آخر؟ لم أره»[٣].

ربما يقال إن ما فرضه الله على نساء نبيه يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافة؛ فنجيب أن قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ يشير إلى عدم الرغبة في المساواة في هذا الحكم وينبهنا إلى أن في عدم الحجاب حكمًا ينبغي لنا اعتبارها واحترامها وليس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الأسوة. وكما يحسن التوسع فيما فيه تيسير أو تخفيف كذلك لا يجمل الغلو فيما فيه تشديد وتضييق أو تعطيل لشيء من مصالح الحياة وعلى هذا وردت آيات الكتاب المبين. قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة / ١٨٥] وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج / ٧٨]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة / ١٠١]. ولو كان اتباع الأسوة مطلوبًا في مثل هذه الحالة لما رأينا أحد الخلفاء المشهورين بشدَّة

(١) الحَائِل: ستر يفصل بينها وبين الأجنبي. (م).
(٢) صحيفة ٣٢٣، جزء خامس.
(٣) صحيفة ٣٢٤، جزء خامس.

التقوى والتمسك بالسنة يجري في عائلته على ما يخالف الحجاب. وأستدِل على ذلك بذكر الواقعة الآتية:

بعث سلمة بن قيس برجل من قومه يخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بواقعة حربية. فلما وصل ذلك الرجل إلى بيت عمر قال: «فاستأذنت وسلمت فأذن لي فدخلت عليه فإذا هو جالس على مسح متكئ على وسادتين من أرم محشوتين ليفًا فنبذ إليَّ بإحديهما فجلست عليها وإذا بَهْو[١] في صُفَّة[٢] فيها بيت عليه سُتير[٣] فقال: «يا أُم كلثوم غداءنا» فأخرجت إليه خبزة بزيت في عرضها ملح لم يدق. فقال: «يا أُم كلثوم ألا تخرجين إلينا تأكلين معنا من هذا؟» قالت: «إني أسمع عندك حِسّ رجل». قال: «نعم ولا أراه من أهل البلد». قال فذلك حين عرفت أنه لم يعرفني قالت: «لو أردتَ أن أخرج إلى الرجال لكسوتني كما كسا ابن جعفر امرأته وكما كسا الزبير امرأته وكما كسا طلحة امرأته» – قال: «أو ما يكفيك أن يقال أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وامرأة أمير المؤمنين عمر»، فقال: كُلْ، فلو كانت راضية لأطعمتك أطيب من هذا»[٤].

وفضلاً عن كون الشرع لا يوجب ذلك الحجاب فإنه مجرد عن الفائدة بل فيه مضرات شتى نأتي على بيانها في المبحث الآتي:

---

(١) بَهْو: الساحة في مقدم البيت. (م).

(٢) صُفَّة: مقعد بالقرب منه مظلل. (م).

(٣) سُتير: تصغير ستر وهو الغطاء. (م).

(٤) صحيفة ٢٧١٦، تاريخ الطبري جزء خامس.

٢) الجهة الاجتماعية

إنا نطلب تخفيف الحجاب ورده إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا لأننا نميل إلى تقليد الأمم الغربية في جميع أطوارها وعوائدها لمجرد التقليد أو للتعلق بالجديد لأنه جديد. فإننا نتمسك بعوائدنا الإسلامية ونحترمها ونرى أنها مزاج الأمة التي تتماسك به أعضاؤها ولسنا ممن ينظر إليها نظرة إلى الملابس يخلع ثوبًا كل يوم ليلبس غيره. وإنما نطلب ذلك لأننا نعتقد أن لرد الحجاب إلى أصله الشرعي مدخلاً عظيمًا في حياتنا المعاشية. لسنا في مقام استحسان أمر واستقباح آخر لما فيه من موافقة الذوق أو منافرته. وإنما نحن بصدد ما به قوام حياة المرأة أو ما به قوام حياتنا.

كَلامُنا الآن في هل يلزمنا أن نعيش ونحيا أو نقضي على أنفسنا بأن نموت ونفنى؟ هل علينا أن نهتز مكاننا ونرضى بما وجدنا عليه آباءنا والناس من حولنا يتسابقون إلى منابع السعادة وموارد الرفاهية ومعاهد القوة ويمرون علينا سراعًا ونحن شاخصون إليهم إما غير شاعرين بموقفنا وإما شاعرين ولكننا حيارى

ها هي مسألة الحجاب مسألة من أهم المسائل ولها مكان عظيم في شؤون الأمة. إذا ترك القارئُ نفسه لعواطفه واستسلم إلى عوائده ظهر له الحجاب في مظهر حسن لأنه ألفه في صغره ونشأ بين المحجبات وعاش معهن حتى صار ذلك عادة مألوفة له. ثم إنه ورثه عن آبائه وأجداده فلا يستغرب به بل يميل إليه ميلاً غريزيًّا ليس للعقل فيه مدخل وإنما هو حركة ميكانيكية ليس إلا. وأما إذا نزع من نفسه العوامل التي أحدثت فيه تلك العواطف وخلع ما ألبسه إياه أسلافه من أردية الوراثة وبحث في المسألة من جميع جهاتها بحث من لم يتأثر إلا بالتجربة التي تجري في الوقائع الصحيحة وحصل لنفسه رأيًا من ملاحظاته الشخصية. وكان ممن تنجذب نفسه إلى الحق وتنبعث إلى السعي للوقوف عليه وتأييده لما له عندها من المنزلة العلية والمكان الرفيع. وكان لا يغش نفسه بالتزويق والتزيين الوهميين وإنما يسمع صوت وجدانه السليم ويرجحه على كل هوى سواه مهما كانت درجته من التمكن فيمن حوله من الناس - فعند ذلك يرى أن المرأة لا تكون ولا يمكن أن تكون وجودًا تامًّا إلاَّ إذا ملكت نفسها وتمتعت بحريتها الممنوحة لها بمقتضى الشرع والفطرة معًا ونمت ملكاتها إلى أقصى درجة يمكنها أن تبلغها. ويرى أن الحجاب على ما ألفناه مانع عظيم يحول بين المرأة وارتقائها وبذلك يحول بين الأمة وتقدمها.

بيَّنَّا عند الكلام على تربية المرأة ما لها من المزايا الجليلة والآثار الحسنة التي تترتب عليها في شؤونها نفسها وشؤون بيتها وفي الاجتماع الذي هي فيه.

وذكرنا أن من أكبر أسباب ضعف الأمة حرمانها من أعمال النساء وأن تربية الطفل لا تصلح إلا إذا كانت أمه مرباة. وقررنا أن الولد ذكرًا كان أو أنثى لا يملك صحة ولا خلة ولا ملكة ولا عقلاً ولا عاطفة إلا من طريقين: الوراثة والتربية. واستدللنا على أن الولد يرث من أمه قدر ما يرث من والده على الأقل. وأن تأثير الأم في تربية الطفل بعد ولادته أعظم من تأثير أبيه. ونريد أن نبرهن هنا على أن تربية الأم نفسها لا يمكن أن تتم إذا استمر حجاب النساء على ما هو عليه الآن حتى إذا انتهى القارئ من تلاوة هذا الباب رأى كيف ترتبط المسائل بعضها ببعض وكيف أن أصغرها يتوقف عليه أعظمها:

إذا أخذنا بنتًا وعلمناها كل ما يتعلمه الصبي في المدارس الابتدائية وربيناها على أخلاق حميدة، ثم قصرناها في البيت ومنعناها عن مخالطة الرجال فلا شك أنها تنسى بالتدريج ما تعلمته وتتغير أخلاقها على غير شعور منها وفي زمن قليل لا نجد فرقًا بينها وبين أخرى لم تتعلم أصلاً. ذلك لأن المعارف التي يكسبها الإنسان وهو في سن الصبا لا يحيط بدقائقها ومناشئها ولذلك لا يكون علمه فيها علمًا تامًّا كاملاً. وإنما يتم له شيء من ذلك إذا بلغ سن الرجولية واستمر على مزاولة العمل والاشتغال. فالصبي يحفظ أسماء الأشياء أكثر مما يفهم معانيها وأكبر فائدة يستفيدها في هذا الطور من التعليم إنما هي التعود على العمل، وحب استطلاع الحقائق، والاستعداد للدراسة. فإن وقف سير التعليم في

هذا السن اضمحلت المعلومات المستفادة وانتثرت من الذهن شيئًا فشيئًا، وكان ما مضى من الوقت في التعلم زمنًا ضائعًا.

ولما كان السن الذي تحجب فيه المرأة - وهو ما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من عمرها - هو السن الذي يبتدئ فيه الانتقال من الصبا إلى الرجولية وتظهر فيه حاجة المرأة كما تظهر حاجة الرجل إلى اختبار العالم والبحث في الحياة وما تستدعيه. وهو السن الذي تُزْهر فيه الملكات وتظهر الميول والوجدانات. وهو السن الذي يتعلم فيه الإنسان نوعًا آخر من العلم أنفس مما تَعَلَّمَهُ في المدارس، وهو علم الحياة وطريق تحصيل ذلك العلم إنما هو بالاختلاط مع الناس، واختبارهم واستعراف أخلاقهم. وفي هذا السن يبتدئ الإنسان يعرف شعبه وملته ووطنه ودينه وحكومته. وفي هذا السن يبتدئ استعداد كل شخص وميله وكفاءته في الظهور فيندفع إلى الأعمال اندفاع الماء في المنحدرات. وهو سن الآمال والرغائب والنشاط، فإن حجبت فيه الفتاة وانقطعت عن هذا العالم بعد أن كانت المواصلة بينه وبينها مستمرة؛ وقف نموها بل رجعت القَهْقَرَى[1] وفقدت كل ما كان يزين نفسها، ونسيت كل معارفها وخابت كل مساعيها، وضاعت آمالها وآمال الناس فيها، ولا ذنب عليها في ذلك فهي عاجزة مسكينة قضت عليها عادة سخيفة بالحرمان المؤَبد من الترقي والكمال.

(١) القَهْقَرَى: الرجوع إلى الخلف. (م).

ربما يقال إن في طوع المرأة وإمكانها أن تستكمل تربيتها وتتم دراستها في بيتها وهو وهم باطل، فإن الرغبة في اكتساب العلم والتشوف لاستطلاع ما عليه الناس في أحوالهم وأعمالهم وحب استكشاف الحقائق وكل ما يستميل النفس إلى المطالعة والدرس لا يتوفر للمرأة مع حجابها؛ ذلك لأن الحجاب يحبس المرأة في دائرة ضيقة فلا ترى ولا تسمع ولا تعرف إلا ما يقع فيها من سَفاسِف الحوادث[١] ويحول بينها وبين العالم الحي، وهو عالم الفكر والحركة والعمل فلا يصل إليها منه شيء وإن وصل إليها بعضه فلا يصل إلا محرفًا مقلوبًا. أما إذا استمرت المواصلات بينها وبين العالم الخارجي؛ فإنها تكتسب بالنظر في حوادثه وتجربة ما يقع فيه معارف غزيرة تنبث فيها من المخالطات والمعاشرات والمشاهدة والسماع ومشاركة العالم في جميع مظاهر الحياة. وقد يكفي في إعانتها على كسب ذلك كله والانتفاع منه ما حصلته بالتعلم من المعارف الأولى وربما يمكنها أن تستغني عن تعلم تلك المعارف الأولى إذا حسنت الفطرة وجادت القريحة.

وعلى فرض أن المرأة يمكنها في احتجابها أن تستكمل ما نقص منها علمًا وأدبًا بقراءة الكتب فمن البديهي أن كل ما تحصله من الكتب يعد من قبيل الخيالات إن لم تمكنه التجربة ويؤكده العمل. ولو عاملنا إخوتها الصبيان كما نعاملها وحجبناهم في البيوت حتى بلغوا سن الخامسة عشرة لكانت النتيجة واحدة. بل لو أخذنا رجلاً بلغ الأربعين من عمره وحجبناه عن العالم وألزمناه أن

(١) سَفاسِف الحوادث: الأمور التافهة. (م).

يعيش بين أربعة جدران وسط النساء والأطفال والخدم لشعر بانحطاط تدريجي في قواه العقلية والأدبية ولا بد أن يأتي يوم يجد فيه نفسه مساويًا لهم. فإذًا يكون من الخطأ أن نتصوَّر أننا متى عَلَّمْنَا بناتنا جاز لنا أن نحجبهنَّ متى بلغن سنًّا مخصوصًا، وأن مجرَّد ذلك التعليم الأول يكفي في التوقي من الضرر. لأن الضرر في الحجاب عظيم وهو ضياع ما كسبنه بالتعلم وحرمانهنَّ من الترقي في مستقبل العمر والأمر في ذلك واضح لا يحتاج إلى دليل. ويكفينا أن نرجع إلى أنفسنا ونخطر ببالنا ما كنا عليه في الخامسة عشرة من عمرنا؛ فيتبين لنا أننا كنا أشبه بالأطفال لا نكاد نعلم شيئًا من العالم ولا نعرف للحياة قيمة ولا نميز كمال التمييز بين ما لنا وما علينا ولا تمتاز لدينا حقوقنا وواجباتنا وليس لنا عزيمة ثابتة في مجاهدة أنفسنا. وإن أكبر عامل له أثر في تكميلنا هو استمرار تعلمنا وتربية عقولنا ونفوسنا استمرارًا لا انقطاع معه، وأن ذلك لم يتم لنا بقراءة الكتب، بل بالمشاهدة والممارسة والمخالطة وتجربة الناس والحوادث.

وفي الحقيقة، إن تربية الإنسان ليس لها سن معين تنقطع بعده، ولا حد معروف تنتهي عنده. فهي لا تُنَال بحفظ مقدار من العلوم والمعارف يجهد الإنسان نفسه في اكتسابه في سنين معدودة ثم يقضي حياته بعد ذلك في الراحة.

التربية ليست ذلك الشيء البسيط الذي يفهمه عامة الناس حيث يتصوَّرون أنها عبارة عن تخزين كمية من المعارف المقررة في بروجرامات المدارس ثم امتحان ثم شهادة ليس بعدها إلاَّ البطالة والجمود. وإنما التربية هي العمل المستمر الذي تتوسل

به النفس إلى طلب الكمال من كل وجوهه. وهذا العمل لا بد منه في جميع أدوار الحياة حيث يبتدئ من يوم الولادة ولا ينتهي إلاَّ بالموت.

وإذا أراد القارئُ أن يتبين صحة ما أسلفته من مضار الحجاب على وجه لا يبقى للريب معه مجال فما عليه إلاَّ أن يقارن بين امرأة من أهله تعلمت وبين أُخرى من أهل القرى أو من المتجرات في المدن لم يسبق لها تعليم. فإنه يجد الأولى تحسن القراءة والكتابة وتتكلم بلغة أجنبية وتلعب البيانو ولكنها جاهلة بأطوار الحياة بحيث لو استقلت بنفسها لعجزت عن تدبير أمرها وتقويم حياتها. وأن الثانية مع جهلها قد أحرزت معارف كثيرة اكتسبتها من المعاملات والاختبار وممارسة الأعمال والدعاوي والحوادث التي مرت عليها وأن كل ذلك قد أفادها اختبارًا عظيمًا: فإذا تعاملتا غلبت الثانية الأولى.

ومن هذا نرى أغلب نساء نصارى الشرق وإن لم يتعلمن في المدارس أكثر مما يتعلمه بعض بناتنا الآن فهنَّ يعرفن لوازم الحياة لكثرة ما رأين وسمعن باختلاطهنَّ بالرجال فقد ورد على عقولهنَّ معانٍ وأفكار وصور وخواطر غير ما استفدنه من الكتب؛ فارتفعن بفضل هذا الاختلاط إلى مرتبة أعلى من المرأة المسلمة المواطنة لهن مع أنهن من جنس واحد وإقليم واحد.

نرى في المرأة عندنا من الاستعداد الطبيعي ما يؤهلها لأن تكون مساوية لغيرها من الأمم الأُخرى لكنها اليوم في حالة انحطاط شديد. وليس لذلك سبب آخر غير كوننا جرَّدناها من العقل والشعور وهضمنا حقوقها المقرَّرة لها وبخسناها قيمتها.

وقد جرَّنا حبنا لحجاب النساء إلى إفساد صحتهنَّ فألزمناهنَّ القعود في المساكن وحرمناهنَّ الهواء والشمس وسائر أنواع الرياضة البدنية والعقلية.

ليس فينا من لا يعرف أن من النساء من لا يفارقن بيوتهنَّ لا ليلاً ولا نهارًا بل يلازمنها ولا يَرَين لهنَّ شريكًا في الوجود إلا جارية أو خادمة أو زائرة تجيئها لحظات من الزمن وتنصرف عنها. ولا يَرَين أزواجهنَّ إلاَّ عند النوم لأنهم يقضون نهارهم في أشغالهم ويقضون الجزء العظيم من ليلهم عند جيرانهم أو في الأماكن العمومية.

ليس فينا من لا يعرف أن نساءً كثيرة فقدن صحتهنَّ في هذه المعيشة المنحطة وفي هذا السجن المؤبد. وأنهنَّ عشن عليلات الجسم والروح ولم يذقن شيئًا من لذَّة هذه الحياة الدنيا.

لذلك كان أغلب نسائنا مصابًا بالتشحم وفقر الدم، ومتى ولدت المرأة مرة تداعت بنيتها، وذبل جسمها، وظهرت عجوزًا وهي في ريعان شبابها: كل ذلك منشؤه خوف الرجال من الإخلال بالعفة!

على أن القول بأن الحجاب موجب العفة وعدمه مجلبة الفساد قول لا يمكن الاستدلال عليه لأنه لم يقم أحد إلى الآن بإحصاء عام يمكن أن نعرف به عدد وقائع الفحش بالضبط والدقة في البلاد التي تعيش فيها النساء تحت الحجاب وفي البلاد الأخرى التي تتمتع فيها بحريتهن. ولو فرض وقوع مثل

ذلك الإحصاء لما قام دليلاً على الإثبات أو النفي في المسألة لأن ازدياد الفساد في البلاد ونقصه مما يرتبط بأمور كثيرة ليس الحجاب أهمها.

ومن المعروف أن لطرق معيشة الأمة ومزاجها وإقليمها وآدابها وتربيتها دخلاً عظيمًا في فساد أخلاقها وصلاحها. ولهذا نرى الفساد يختلف في بلاد أوروبا بين بلد وآخر اختلافًا ظاهرًا ونرى أيضًا مثل هذا الاختلاف بين البلاد التي لا تزال فيها عادة الحجاب باقية، بل نرى اختلافًا كبيرًا بين زمن وزمن في بلد واحد. والتجارب ترشد إلى أمر يمكن أخذه دليلاً على أن الإطلاق أدنى بالنساء إلى العفة من الحجاب. فمن المشاهد الذي لا جدال فيه أن نساء أمريكا هنَّ أكثر نساء الأرض تمتعًا بالحرية وهنَّ أكثرهن اختلاطًا بالرجال حتى إن البنات في صباهنَّ يتعلمن مع الصبيان في مدرسة واحدة فتقعد البنت بجانب الصبي لتلقي العلوم. ومع هذا يقول المطلعون على أحوال أمريكا أن نساءها أحفظ للأعراض وأقوم أخلاقًا من غيرهنَّ وينسبون صلاحهنَّ إلى شدة الاختلاط بين الصنفين من الرجال والنساء في جميع أدوار الحياة. ومن المشاهد الذي لا نزاع فيه أيضًا أن نساء العرب ونساء القرى المصرية مع اختلاطهنَّ بالرجال على ما يشبه الاختلاط في أوروبا تقريبًا أقل ميلاً للفساد من ساكنات المدن اللائي لم يمنعهنَّ الحجاب من مطاوعة الشهوات والانغماس في المفاسد.

وهذا مما يحمل على الاعتقاد بأن المرأة التي تخالط الرجال تكون أبعد عن الأفكار السيئة من المرأة المحجوبة. والسبب في ذلك أن الأولى تَعَودَّت رؤية

الرجال وسماع كلامهم فإذا رأت رجلاً أيًّا كان لم يحرك منظره فيها شيئًا من الشهوة. بل لو عرض عليها شيء من هذا فإنما يكون بعد مصاحبة طويلة وقضاء أوقات في خلوات كثيرة يحدث فيها ما قد يشعر كل واحد منهما بانجذاب إلى الآخر، وهذا هو ما منعته الشريعة وبَيَّنَّا امتناعه فيما سبق. أما الثانية فمجرد وقوع نظرها على رجل يحدث في نفسها خاطر اختلاف الصنف من غير شعور ولا تعمد ولا نية سيئة. وإنما هو أثر منظر الرجل الأجنبي لأنه قد وَقَرَ في نفسها[١] أن لا تراه ولا يراها فمجرد النظر إليه كاف في إثارة هذا الخاطر.

وقد شاهدت مرارًا كما شاهد غيري هذا الأثر عينه في الرجال. فرأيت أن الرجل الذي لم يتعوَّد الاختلاط بالنساء إن لم يغلبه سلطان التهذيب القوي لا يملك نفسه إذا جلس بينهن. فلا تشبع عينه من النظر إليهنَّ ومن التأمل في محاسنهن، وينسى في ذلك كل أَدب ولياقة. وربما طلب الوسائل لملامستهنَّ بيدهِ أو مماستهنَّ بكتفه ويندفع إلى أقوال وأعمال تشمئز منها نفوس الحاضرين كأنه يظن - بل هو يظن بالفعل - أنه لا معنى لاجتماع الرجل مع المرأة في مكان واحد إلا أن يتمتع كل منهما بشهوته مع الآخر، بخلاف الرجل الذي اعتاد على مخالطة النساء فإنه لا يكاد يجد في نفسه أثرًا من رؤيتهن أكثر مما يجده عند رؤية الرجال ولا يشعر بأدنى اضطراب في حواسه ولا في مشاعره. فمن ألزم لوازم الحجاب أنه يهيئ الذهن في الرجال وفي النساء معًا لتخيل الشهوة بمجرد النظر

(١) وَقَرَ في نفسها: وقع وثبت. (م).

أو سماع الصوت. وهذا يوضح لنا السبب فيما نشاهده كل يوم من أن المرأة إذا رأت رجلاً في الطريق أودَعَتْها الضرورة لمخاطبته تتصنع في حركاتها وصوتها ما تظن أنه يروق في عين الرجل، والرجل كذلك.

وقد شاهدت وشاهد كل إنسان ما يخالف ذلك في بلاد أوروبا وفي الأستانة وفي القرى المصرية وبين الأعراب في البادية حيث يمر الرجال والنساء بعضهم بجانب بعض وكتفًا لكتف ولا يلتفت أحدهم إلى الآخر.

ولا ريب أن استلفات الذهن دائمًا إلى اختلاف الصنف من أشد العوامل في إثارة الشهوة.

وبديهي أن المرأة التي تحافظ على شرفها وعفتها وتصون نفسها عما يوجب العار وهي مُطْلَقَةٌ غير محجوبة لها من الفضل والأجر أضعاف ما يكون للمرأة المحجوبة، فإن عفة هذه قهرية أما عفة الأُخرى فهي اختيارية والفرق كبير بينهما. ولا أَدري كيف نفتخر بعفة نسائنا ونحن نعتقد أنهنَّ مصونات بقوة الحراس واستحكام الأقفال وارتفاع الجدران.

أَيُقْبَل من مسجون دعواه أنه رجل طاهر لأنه لم يرتكب جريمة وهو في الحبس؟ فإذا كانت نساؤُنا محبوسات محجوبات فكيف يمكنهنَّ أن يتمتعن بفضيلة العفة؟ وما معنى أن يقال إنهنَّ عفيفات؟ إن العفة هي خلق للنفس تمتنع

به من مُقارَفَة[1] الشهوة مع القدرة عليها. ولعل التكليف الإلهي إنما يتعلق بما يقع تحت الاختيار لا بما يستكره عليه من الأعمال. فالعفة التي تكلف بها النساء يجب أن تكون من كسبهن ومما يقع تحت اختيارهنَّ لا أن يكن مستكرهات عليها وإلا فلا ثواب لهنَّ في مجرد الكف عن المنكر ولذلك قال ﷺ: «من عشق فعف فكتم فمات فهو شهيد».

والحقيقة إننا نعمل عمل من يعتقد أن النساء عندنا لسنَ أهلاً للعفة. أليس من الغريب أن لا يوجد رجل فينا يثق بامرأة أبدًا مهما اختبرها ومهما عاشت معه؟ أليس من العار أن نتصوَّر أن أمهاتنا وبناتنا وزوجاتنا لا يعرفن صيانة أنفسهنَّ؟ أيليق أن لا نثق بهؤلاء العزيزات المحبوبات الطاهرات وأن نسيء الظن بهنَّ إلى هذا الحد؟

إني أسأل كل إنسان خالي الغرض: هل هذه المعاملة يليق أن يُعامَل بها إنسان له من خاصة الإنسان ما لنا؟ فهو مثلنا لهُ روح ووجدان وقلب وعقل وحواس. وهل سوء الظن في المرأة إلى هذا الحد يتفق مع اعتبارنا لأنفسنا واعتبار المرأة لنفسها؟

والعاقل يرى أن الاحتياط الذي يتخذه الرجال لصيانة النساء عندنا مهما بلغ من الدقة لا يفيد شيئًا، إن لم يصل الرجل إلى امتلاك قلب امراته. فإن

---

(١) مُقارَفَة: مقاربة. (م).

ملكه؛ ملك كل شيء منها، وإن لم يملكه، لم يملك منها شيئًا، ذلك لأنه ليس في استطاعة رجل أن يراقب حركات امرأته وسيرها في كل دقيقة تمر من الليل والنهار.

متى خرج أحدنا من منزله أو سمح لامرأته أن تخرج بسبب من الأسباب فعلام يتكل إن لم يكن على صيانتها وحفظها نفسها بنفسها؟ ثم ماذا يفيد الرجل أن يملك جسم امرأته وحده إذا غاب عنه قلبها؟ أيستطيع أَن يمنعها أَن تتصرف فيه وتبذله لأَي شخص تريد؟ فإذا رأَت امرأَة من الشباك رجلاً فأَعجبها ومالت إليه بقلبها وودَّت أن تواصله لحظة أفلا يعد هذا في الحقيقة من الزنا؟ ألم يتمزق حجاب العفة في هذه اللحظة؟ وهل بعد المسافة بينها وبين الرجل وعدم تمكنها من مواصلته يُسمَّى عفة؟ نعم إن الشرائع لا تعاقب ولا تقيم الحد على زنا العين والقلب لأن العقوبات والحدود لا سلطان لها على الخواطر والقلوب. ولكن في نظر أهل الأدب والتقوى لا عبرة للبعد بين الأجساد إذا تواصلت الأرواح واجتمعت القلوب.

ومع ذلك ما الذي فعل الحجاب؟ ألم نسمع بما يجري في داخل البيوت مما ينافي العفة ويخل بالشرف؟ هل منع البرقع وقصر النسَاء وراء الحجاب والأقفال سريان الفساد إلى ما وراء تلك الحجب؟ كلا.

ربما يقول قائل: إن ما نسمعه اليوم عن كثير من النساء أكثر مما كنا نسمعه سابقًا، وإن الإشاعات عن الفساد أشد انتشارًا. بل ربما كان الفساد في الواقع أوسع دائرة مما كان عليه قبل ثلاثين سنة مثلاً ولا منشأ لذلك إلا رقة الحجاب. فالحالة القديمة على ما فيها كانت أَصون للأعراض وأحفظ لشرف المرأة من تلك الحالة التي طرأت على النساء - فنجيب عن ذلك بأننا لا ننكر أن بعض الطباع الفاسدة من الرجال والنساء معًا وجدت سبيلاً من تخفيف الحجاب إلى تعارف بعضها ببعض وإتيان ما تميل إليه من المنكر. بل نزيد عليه أنه لو استمر تخفيف الحجاب يتقدم بالسرعة التي سار بها إلى الآن - والنفوس على ما هي عليه - لعَمَّت البلوى وازداد الفساد انتشارًا.

غير أن السبب في ذلك ليس هو تخفيف الحجاب بل هو راجع إلى أمور كثيرة يجمعها الجهل وسوء التربية.

فسوء التربية هو علة الخفة والطيش، وهو الذي يُسهِّل على امرأة ذات مكانة في بيتها وقومها أن تطيل نظرها إلى شاب يمر في طريقها.

وسوء التربية هو الذي يُخَفِّف عندها تبعة تحريك يدها لإجابة ذلك الشاب فيما يشير به إليها. وسوء التربية هو الذي يدفع بها إلى الاتفاق معه على التلاقي بل والتواصل قبل أن يدور كلام بينه وبينها. وإنما أركان عقد ذلك الاتفاق هي نظرات وإشارات لا تفصح عن خلق من الأخلاق ولا عن مَلَكَة من الملكات

ولا عن درجة من العرفان ولا تدل على حالة نفسية ولا عقلية ولا جسمية يمكن الارتباط بها بين شخصين.

سوء التربية هو الذي يخرق كل حجاب ويفتح على المرأة من الفساد كل باب. وهو الذي يخشى معه أن تسري العدوى من امرأة إلى امرأة ومن طبقة إلى طبقة. فقد نرى أن المحجبات مهما بالغن في التحجب لا يستنكفن أن يختلطن بنساءٍ أحط منهنَّ في الدرجة وأبعد عن التصون والعفة. فسيدة المنزل لا ترى بأسًا في مخالطة زوجة خادمها بل قد تأنس بالحديث معها وسماع ما تنقله إليها من غير مبالاة بما يلائم الحشمة وما لا يلائمها. ولا تأنف التفتح في القول مع الدَّلاَّلات وبائعات الأقمشة. بل قد يطوحها الجهل إلى الاختلاط بنسوة لا تعرف شيئًا من حالهنَّ ولا من أي مكان أتين ولا بأي خلق من الأخلاق تخلقن. وأشنع من هذا كله وأشد منه فعلاً في إفساد الأخلاق أن نساءً من الموسسات اللاتي يحملن تذكرة رسمية يُدْعَون في الأفراح ويرقصن تحت أعين الأمهات والبنات والكبار والصغار!

هذا ما يأتي من سوءِ التربية وهو من أشد العوامل في تمزيق ستار الأدب وليست رقة الحجاب بشيء في جانب هذا كله.

طرقت ديارنا حوادث وداخلنا ضرب من الاختلاط مع أمم كثيرة من الغربيين ووجدت عَلائِق[1] بيننا وبينهم علمتنا أنهم أرقى منا وأشد قوة. ومال ذلك بالجمهور الأغلب منَّا إلى تقليدهم في ظواهر عوائدهم خصوصًا إن كان ذلك إرضاءً لشهوة أو إطلاقًا من قيد. فكان من ذلك أن كثيرًا من أعليائنا تساهلوا لزوجاتهم ومن يتصل بهم من النساء وتسامحوا لهن في الخروج إلى المنتزهات وحضور التياترات ونحو ذلك وقلدهن في ذلك كثير ممن يليهن وعرض من هذه الحالة بعض فساد في الأخلاق.

تلك حالة طرأت للأسباب التي تقدمت وتبعها من العواقب ما بيَّنَّاه. ولكن ليس من مصلحتنا بل ولا من المستطاع لنا محو هذه الحالة والرجوع إلى تغليظ الحجاب. بل صار من متممات شؤوننا أن نحافظ عليها ونتقي تلك المضار التي نشأت عنها. وذلك هو ما نستطيعه أيضًا.

أما أنه ليس من مصلحتنا أن نمحو هذه الحالة فلما قدمناه في مضار الحجاب على الوجه المعروف. وأما أننا لا نستطيع ذلك فلأن أسباب هذه الحالة مما فَصَّلْناه سابقًا لا تزال موجودة وهي تزداد بمرور الزمان رغمًا عنا. ولأننا قد وجدنا من أنفسنا ميلاً إلى حسن المعاملة في معاشرة النساء وزُيِّن في أنفس الكثير منّا حب المجاملة في مرضاتهن ونشأت لهن في قلوب الرجال منزلة من الاعتبار لم تكن لهن من قبل. وأحس النساء بذلك من رجالهن فعددن ما وصلن إليه من الحرية

(١) عَلائِق: روابط. (م).

والإطلاق حقًّا من الحقوق وضروريًّا من ضروريات المعيشة، فلا يسهل على الرجل أن يقضي على امرأته اليوم بما كان يقضي به من قبل أربعين سنة.

والذي يجب علينا هو معالجة المضار التي يظن أنها تنشأُ عن تخفيف الحجاب. ولا توجد طريقة أنجع في ذلك العلاج إلاَّ التربية التي تكون هي الحجاب المنيع والحصن الحصين بين المرأة وبين كل فساد يُتَوهم في أية درجة وصلت إليها من الحرية والإطلاق.

سيقول معترض إن التربية والتعليم يصلحان أخلاق المرأة وأما الإطلاق فربما زاد في فسادها. فنجيب أن الإطلاق الذي نطالب به هو محدود بحظر الخلوة مع أجنبي. وفي هذا الحظر ما يكفي لاتقاء المفاسد التي لا تتولد إلا من الخلوة. أما الإطلاق في نفسه فلا يمكن أن يكون ضارًّا أبدًا متى كان مصحوبًا بتربية صحيحة؛ لأن التربية الصحيحة تكوّن أفرادًا أقوياء بأنفسهم يعتمدون على أنفسهم ويسيرون بأنفسهم. فمن كملت تربيته استقل بنفسه واستغنى عن غيره. ومن نقصت تربيته احتاج إلى الغير في كل أُموره. فالاستقلال في النساء كالاستقلال في الرجال يرفع الأنفس من الدنايا ويبعد بها عن الخَسَائِس[١]؛ لذلك يجب أن يكون هو الغاية التي نطلبها من تربية النساء.

(١) الخَسَائِس: المُحْتقرات. (م).

حسن التربية واستقلال الإرادة هما العاملان في تقدم الرجال في كل زمان ومكان. وهما مطمح آمال كل أُمة تسعى إلى سعادتها. وهما من أشرف الوسائل لإبلاغها من الكمال ما أَعدت له. فكيف يمكن لعاقل أن يدعي أن لهذين العاملين أثرًا آخر سيئًا في أنفس النساء؟ ومن زعم أن التربية واستقلال الإرادة مما يساعد على فساد الأخلاق في المرأة فقد قصر نظره على بعض الاعتبارات التي لا يخلو عنها أمر من الأمور النافعة في العالم فإن لكل نافع ضررًا إذا أُسيء استعماله.

هذا تعليم الرجال لا يخلو من العيوب الكثيرة وكثير منهم يستعمل علمه واختياره فيما يضر بنفسه أو بغيره. فهل ذلك يحمل أحدًا من الناس على أن يقول إن من الصواب أن لا يعلم الرجال شيئًا خوف استعمال ما يتعلمون فيما يسوؤهم أو يسوء غيرهم. وأن من الواجب أن يُتْرَكوا في الجهل تحت حجاب الغفلة؟ لا أظن أن عاقلاً يخطر هذا الخاطر بباله. فإذا كان إجماعنا قد انعقد على أن لا خير للرجال في الجهل والاستعباد. وأن لا سبيل لهم إلى بلوغ درجات الفضل إلا بالعلم وحرية الفكر والعمل. فما لنا نختلف في هذه القضية نفسها إذا عرض ذكر المرأة؟ وأي فرق بين الصنفين في الفطرة والخلقة؟

والحق أنَّا غالينا في اعتبار صفة العفة في النساء وفي الحرص عليها وفي ابتداع الوسائل لحفظ ما ظهر منها وتفخيم صورتها حتى جعلنا كل شيء فداءها وطلبنا أن يتضاءل ويضمحل كل خلق وكل ملكة دونها. نعم العفة أجمل شيء

في المرأة وأبهى حلية تتحلى بها. ولكن العفة لا تغني شيئًا عن بقية الصفات والملكات التي يجب أن تتحلى نفس المرأة بها من كمال العقل وحسن التدبير والخبرة بتربية الأولاد وحفظ نظام المعيشة في البيت والقيام على كل ما يعهد إليها من الشؤون الخاصة بها، بل نقول: إن لهذه الصفات دخلاً كبيرًا في كمال العفة، وفقدان المرأة خصلة من هذه الخصال لا ينقص في ضرره وفي الحط من شأنها عن فقدان العفة نفسها.

اتفقت الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية على أن عقد الزواج وحده هو الذي يحلل الاجتماع بين الرجل والمرأة وأن اجتماعهما بدون ذلك العقد المقدس ممنوع وممقوت. ذلك أمر اقتضاه نظام العشيرة وكمال النفس الإنسانية فالعمل على ما يخالفه قبيح مذموم بلا ريب. غير أن تلك الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية قد حظرت أعمالاً أخرى وأنزلتها من الشناعة منزلة لا تنحط عن منزلة الخَنَا[١]. ووضعت عليها عقوبات أشد من العقوبة عليه لأنها اعتبرت أن لتلك الأعمال من الضرر بالنظام ما هو أشد من ضرر الزنا. ولنضرب مثلاً بجريمة القتل فإنها أعظم من جريمة الزنا في نظر الدين والقانون. فلمَ لم نتخذ للوقاية منها من الوسائل الضارة ما اتخذناه للوقاية من الزنا؟

إنَّا مُعَرَّضون في كل ساعة تمر من حياتنا إلى مصائب لا تحصى وهذا لم يمنعنا من أن نتحرك ونسعى ونقتحم الأخطار في الأسفار لنحصل من رزق الله ما

(١) الخَنَا: الزِّنا. (م).

نحتاج إليه. إنَّا نشعر بأنواع الجرائم ترتكب من حولنا فالقتل والنهب والنصب والتزوير والقذف وغيرها من الجرائم تزعج الساكن وتقلق المطمئن ومع ذلك فإنَّا نحتمل مصائبها ونسلم لحكم القدر فيها ونجتهد في تطهير المجتمع منها بالوسائل المشروعة من التربية أو إيقاع العقوبة على مرتكب الجريمة. فلمَ لا يكون ارتكاب الفحش من المرأة جريمة من هذه الجرائم التي لا يخلو منها مجتمع إنساني؟ ولمَ نتخيل أنها أشنع وأفظع من سواها حتى اتخذنا لمنعها ما لم نتخذه لمنع غيرها؟

وعلى أي حال فليس من الجائز أن نأتي ما فيه ضرر محقق لنتقي به ضررًا وهميًّا. فوقوع الفحش من المرأة أمر محتمل الوقوع قد يكون وربما لا يكون. أما حجابها ومنعها من التمتع بقواها الغريزية فهو ضرر محقق لاحق بها حتمًا ويا ليته اقتصر عليها ولكنه يتعداها إلى كل ما يقع تحت رعايتها.

يتوهم أحدنا أن امرأته ربما تميل إلى غيره إن رفع الحجاب عنها؛ فلذلك يزج بها وراء الأبواب ويغلق عليها الأقفال ويظن بذلك أنه قد استراح من الوساوس وهو لا يدري ما ربما يأتيه من... حيث لا يدري فلم يفده حرصه شيئًا في الحقيقة. ومع هذا فهو بعمله قد قتل نفسًا حيَّة وأفسد نفوسًا كثيرة ممن تتولاهم زوجته في بيته في سبيل ما يظنه راحة لنفسه.

توهم كثير ممن سبقنا مثل ما توهمنا وحجبوا نساءهم كما نحجب نساءنا بل فاقونا في التفنن واتخاذ الطرق لاطمئنان أنفسهم من ناحية زوجاتهم. وإنني أذكر الآن أغرب طريقة كانت مستعملة عند أعيان أوروبا في القرون الوسطى

وهي ما كان يسمى عندهم بنطاق العفة. وهو نطاق من حديد يتصل به حفَّاظ ولذلك النطاق قفل يكون مفتاحه في جيب الرجل دائمًا. ولكن هذا لم يمنع النساءَ من أن يمنحن عشاقهنَّ مفتاحًا مصطنعًا! ثم ما لبث هؤلاء الأمم أن أدركوا خطأهم وعرفوا أن ضرر تلك الأوهام أكثر من نفعها. ولما أخذت المعارف تنتشر بينهم شرعوا في قياس أعمالهم المعاشية بمقياس العقل السليم والعلم الصحيح الخالص من شائبة الوهم. وأدركوا أن سعادتهم لا تتم بما ينالون من ثمار ذلك إلا إذا شاركهم نساؤهم في مساعيهم، وعاونَّهم في لَمِّ شَعَثِهِم[1] وتكميل نقصهم، فأعدوهنَّ بالتربية والعلم إلى ما أَمَّلوا منهنَّ. فافتككن من أسرهنَّ وتمتعن بحريتهن وسرن مع رجالهنَّ يعاونَّهم في الحياة ويمددنهم بالرأي في كل أمر. ولست مبالغًا إن قلت إن ما أقامه التمدن الحديث من البناء الشامخ وما وضعه من الأصول الثابتة إنما شُيِّد على حجر أساسي واحد هو المرأة.

لم يكن ما استفاده الغربيون من تربية نسائهم والتساهل لهنَّ في مخالطتهم قاصرًا على المزايا التي أشرنا إليها بل كان لهم مع ذلك فوائد جمة في تدبير المعيشة وتيسر طرق الاقتصاد.

تَدْخُلُ بيت الغربي من أهل الطبقة الوسطى فتجده أتم نظامًا وأكمل ترتيبًا وأجمل أثاثًا من بيت الشرقي من أهل طبقته. ومع ذلك تجد نفقة الغربي أقل من نفقة الشرقي بكثير.

---

(١) لمِّ شَعَثِهِم: لمِّ شملهم وضمِّ شتاتهم بعد تفرق. (م).

انظر إلى الواحد منا تجد مسكنه لا بد أن يكون إلى قسمين قسم للرجال وآخر للنساء. فإن أراد أن يبني بيتًا فعليه أن يهيئ ما يكفي لبناء بيتين في الحقيقة وإذا استأجر بيتًا فهو إنما يستأجر في الواقع بيتين ويتبع ذلك ما يلزم لكل منهما من الأثاث والفرش. ولا بد له من فريقين من الخدم فريق يخدم الرجال في القسم المختص به، والآخر يختص بخدمة النساء داخل البيت. ثم لابد له من عربة للنساء وعربة للرجال؛ لأنه ليس من الجائز في عرفنا أن يركب الرجل مع زوجته أو مع والدته في عربة واحدة. وهو مضطر لأن يزيد في النفقة للطعام وما يتبعه لأنه إذا أتى ضيف واحد رجلاً كان أو امرأة وجب تحضير مائدتين بدل واحدة كانت تكفي. وهكذا ترى نفقات ضائعة وثمرات كسب مستهلكة ولا سبب لها إلا تشديد الحجاب على النساء.

هل يظن المصريون أن رجال أوروبا مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغًا مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء، واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا. وأن تلك النفوس التي تخاطر في كل يوم بحياتها في طلب العلم والمعالي وتفضل الشرف على لذة الحياة. هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس التي نعجب بآثارها يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها؟ هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه عندهم لو رأوا خيرًا فيه؟ كلا. وإنما الإفراط في الحجاب من الوسائل التي تبادر عقول السذج وتركن إليها نفوسهم ولكنها يمجها كل عقل مهذب وكل شعور رقيق.

متى تهذب العقل ورَقَّ الشعور أدرك الرجل أن المرأة إنسان من نوعه لها ما له وعليها ما عليه. وأن لا حقَّ لأحدهما على الآخر بعد توفية ما فرضته الشريعة على كل منهما لصاحبه إلا ما يعطيه كُلٌّ من نفسه بمحض إرادته وحسن اختياره.

متى تهذب العقل ورق الشعور في الرجل عرف أن حجاب المرأة إعدام لشخصها فلا تسمح له ذمته بعد ذلك أن يرتكب هذه الجريمة توسلاً إلى ما يظنه راحة بال واطمئنان قلب.

متى تهذب العقل ورق الشعور في الزوج وجد من نفسه أن لا سبيل إلى اطمئنان قلبه في عِشرة امرأة جاهلة مهما كان الحائل بينها وبين الرجال.

متى تهذب العقل ورق الشعور في الرجل أدرك أن ألذ شيء تشتاق إليه نفسه هو حب يصل بينه وبين إنسان مثله بحسن اختيار وسلامة ذوق لا بمجرد نزعات الهوى ونزوات الشهوة فيسعى جهده في ما يقويه ويشد عراه ويبذل ما في وسعه للمحافظة عليه.

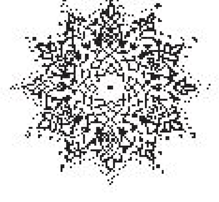
متى تهذب العقل ورق الشعور في الرجل والمرأة لا تقتنع نفوسهما بالاختلاط الجسداني وحده بل يصير أعظم همهما طلب الائتلاف العقلي والوحدة الروحية.

إن طبيعة العصر الذي نحن فيه منافرة للاستبداد معادية للاستعباد ميالة إلى سوق القوى الإنسانية في طريق واحد وغاية واحدة. فهذا الطائف الرحماني الذي طاف على نفوس البشر فنَبَّه منها ما كان غافلاً لابد أن ينال منه النساء

نصيبهن. فمن الواجب علينا أن نمد إليهنَّ يد المساعدة ونعمل بقول النبي ﷺ: «اتقوا الله في الضعيفين المرأة واليتيم» ولا شيء أدخل في باب التقوى من تهذيب العقل وتكميل النفس وإعدادها بالتعليم والتربية إلى مدافعة الرذائل ومقاومة الشهوات ولا من حسن المعاملة واللطف في المعاشرة. فعلينا أن نجعل الصلة بيننا وبينهنَّ صلة محبة ورحمة لا صلة إكراه وقسوة. هذا ما تفرضه علينا الإنسانية وتطالبنا به الشريعة وهو مع ذلك فريضة وطنية يجب علينا أداؤُها حتى تكون جميع أعضاء المجتمع عندنا حية عاملة قائمة بوظائفها.

وقبل أن أختم الكلام في هذا الباب أرى من الواجب عَليَّ أن أنبه القارئ إلى أني لا أقصد رفع الحجاب الآن دفعة واحدة والنساء على ما هنَّ عليه اليوم. فإن هذا الانقلاب ربما ينشأ عنه مفاسد جمة لا يتأتى معها الوصول إلى الغرض المطلوب كما هو الشأن في كل انقلاب فجائي، وإنما الذي أميل إليه هو إعداد نفوس البنات في زمن الصبا إلى هذا التغيير.

فيُعَوَّدن بالتدريج على الاستقلال، ويُودَع فيهنَّ الاعتقاد بأن العفة مَلَكَة في النفس لا ثوب يختفي دونه الجسم. ثم يعودن على معاملة الرجال من أقارب وأجانب مع المحافظة على الحدود الشرعية وأصول الأدب تحت ملاحظة أوليائهنَّ. عند ذلك يسهل عليهنَّ الاستمرار في معاملة الرجال بدون أدنى خطر يترتب على ذلك اللهم إلا في أحوال مستثناة لا تخلو منها محجبة ولا بادية.



المرأة والأُمَّة

كل من تعلم من المصريين وساعده حسن الحظ على أن يستعرف أحوال أمته وحاجاتها، ويحيط بها يعلم أن الأمة المصرية دخلت اليوم في دور مهم بل في أهم دور من تاريخها.

إني لا أجد في ماضيها عصرًا انتشرت فيه المعارف وظهر فيه الشعور بالروابط الوطنية، وانبث الأمن والنظام في أنحاء البلاد، وتهيأت الأسباب للتقدم مثل العصر الذي نعيش فيه الآن. ولكنها من جهة أخرى لم يمر عليها زمن صارت فيه حياتها معرضة للخطر مثل ما هي في هذا الزمان. فإن تمدن الأمم الغربية يتقدم بسرعة البخار والكهرباء حتى فاض من منبعه إلى جميع أنحاء المسكونة فلا يكاد يوجد منها شبر إلا وطئه بقدمه. وكلما دخل في مكان استولى على منابع الثروة فيه من زراعة وصناعة وتجارة. ولم يدع وسيلة من الوسائل إلا استعملها فيما يعود عليه بالمنفعة وإن أضر بجميع من حوله من سكان البِقَاع[1] الأصليين.

---

(١) البِقَاع: جمع بقعة، وهي قطعة من الأرض. (م).

فإنه إنما يسعى إلى السعادة في هذه الحياة الدنيا يطلبها أَنىَّ وجدها وبأي طريقة يرى النجاح فيها. وهو في الغالب يستعمل قوة عقله فإذا دعت الحال إلى العنف واستعمال القوة لجأ إليهما. فهو لا يطلب الفخار والمجد فيما يمتلك أو يستعمر لأنه يجد ذلك متوفرًا له في أعماله العقلية واختراعاته العلمية. وإنما الذي يحمل الإنكليزي على أن يسكن الهند، والفرنساوي الجزائر، والروسي الصين، والألماني زنجبار، هو حب المنفعة والرغبة في تحصيل الثروة من بلاد تحتوي على كنوز لا يعرف أهلها قيمتها وطرق الانتفاع بها!

فإن صادفوا أمة متوحشة مهما كان بأسها أبادوا أهلها وأهلكوهم أو أَجْلَوْهُم عن أرضهم كما حصل في أمريكا وأستراليا، وكما هو حاصل الآن في إفريقيا حيث لا يُرى أثر لأهالي البقاع التي احتلها الأوروباوي لأنهم خرجوا منها طوعًا أو كرهًا. وإن صادفوا أمة كأمتنا دخل فيها نوع من المدنية من قبل ولها ماضٍ ودين وشرائع وأخلاق وعوائد وشيء من النظامات الابتدائية خالطوا أهلها وتعاملوا معهم وعاشروهم بالمعروف. لكن لا يمضي زمن طويل إلا وترى هؤلاء القادمين قد وضعوا يدهم على أهم أسباب الثروة لأنهم أكثر مالاً وعقلاً وعرفانًا وقوة فيتقدمون كل يوم وكلما تقدموا في البلاد تأخر ساكنوها. هذا ما سماه داروين قانون التزاحم في الحياة: فطرة الله التي فطر عليها جميع الأنواع وأودعها لها لتعدها إلى الرقي في درجات الكمال. فما ضعف منها عند التزاحم عن مغالبة منازعه اضمحل ونبذه الوجود إلى خفاء العدم، وما قوي عند التغالب

أظفره الله بالنصر المبين فيرجع من ساحات هذا القتال الدائم مبرهنًا بظفره على أنه أفضل بني نوعه وأكرمهم؛ فيعيش ويبقى ويتناسل وينمو ويظهر فيه كمال نوعه وتخلد به آثاره.

فلا سبيل للنجاة من الاضمحلال والفناء إلا طريق واحدة لا مَنْدوحة[١] عنها. وهي أن تستعد الأمة لهذا القتال وتأخذ له أهبتها وتستجمع من القوة ما يساوي القوة التي تهاجمها من أي نوع كانت: خصوصًا تلك القوة المعنوية وهي قوة العقل والعلم التي هي أساس كل قوة سواها.

فإذا تعلمت الأمة كما يتعلم مزاحموها، وسلكت في التربية مسالكهم وأخذت في الأعمال مآخذهم، وتدرعت للكفاح بمثل ما تدرعوا به؛ أمكنها أن تعيش بجانبهم؛ بل تيسر لها أن تسابقهم فتسبقهم فتستأثر بالخير دونهم، لأن البلاد بلادها وأرضها أبرُّ بها منها بالغريب عنها وأبناؤها أقدر على المعيشة فيها. وهم السواد الأعظم، فكيف إذا ظفروا من أنفسهم بتلك الحال الشريفة لا يفلحون!

وهذه الطريق – طريق النجاة – كما قدمت مفتوحة أمامنا ولا يوجد عائق يعوقنا عن السير فيها إلا ما يكون من أنفسنا.

فإن كان للمصريين همٌّ وصدق عزيمة في طلب سعادتهم والمحافظة على بقائهم والسعي إلى خلاصهم ونجاتهم من التهلكة؛ فعليهم أن يسلكوا تلك

(١) لا مَنْدوحة عنها: لا يمكنك تركها. (م).

الطريق ويخلعوا عنهم كل عادة سيئة، وينزعوا من أنفسهم كل خليقة ممقوتة تعطل مسيرهم. وليعتمدوا على أنفسهم في إصلاح أنفسهم، ولا يضيعوا أوقاتهم في أماني باطلة يلتمسون تحقيقها من حكومتهم؛ فإن حكومتهم لا تستطيع من العمل لهم إلا قليلاً. أما هم فإنهم يستطيعون أن يأتوا في إصلاح شؤُونهم بالجم الكثير. ماذا يفيدهم أن يقولوا كل يوم أن الحكومة لم تقم بما يجب عليها؟ أهذا يمنعنا من أن نفعل ما يجب علينا لأنفسنا؟

نحن اليوم متمتعون بعدل وحرية لا أظن أن مصر رأت ما يماثلهما في أي زمن من أزمانها. وهما الأمران اللذان تحتاج إليهما الأمة أشد الاحتياج ولا يتيسر بدونهما نجاح في عمل من الأعمال العظيمة التي يقوم بها إصلاحها. فما علينا إلا أن ننتهز فرصة ما وصلنا إليه، ونحرث أرضنا ونسقي غراسها وننتظر ما يأتي به من الثمرات فإذا نضجت اقتطفناها. وكما أن الزارع يجب عليه قبل أن يلقي البذور في الأرض أن يهتم بمعرفة طبيعتها وما تحتاج إليه من الأعمال لتحضيرها وتهييئها حتى لا يضيع ماله وتعبه، كذلك يجب علينا أن نبحث في أسباب تأخرنا. فإذا عرفناها عمدنا إلى إزالتها وَصُنَّا أنفسنا من التخبط على غير هدى وأرحنا أنفسنا من التجارب العقيمة.

وقبل الكلام فيما نريد البحث فيه نثبت هنا أمرًا لاحظه كل من له إلمام بأحوال الشرق: وهو أن تأخر المسلمين عام فيه أين كانوا. فالسبب يجب أن يكون عامًّا أيضًا.

أما اختلاف الشعوب والأقاليم فليس له تأثير كبير في انحطاط المسلمين. إذ لو كان له أثر لوجد اختلاف بين التركي والمصري، والهندي والفارسي والبشناقي والصيني، من حيث العمران والمدنية ولكنا لا نرى اختلافًا بينهم من هذه الجهة وإنما الاختلاف محصور في بعض الصفات النفسانية وبعض العوائد. ذلك هو كل ما فعله اختلاف الشعوب والأقاليم. فالتركي مثلاً نظيف صادق شجاع والمصري على ضد ذلك إلا أنك تراهما رغمًا عن هذا الاختلاف متفقين في الجهل والكسل والانحطاط. إذًا لابدَّ أن يكون بينهما أمر جامع وعلة مشتركة هي السبب الذي أوقعهما معًا في حالة واحدة.

ولما لم يكن هناك أمر يشمل المسلمين جميعًا إلا الدين ذهب جمهور الأوروباويين وتبعهم قسم عظيم من نخبة المسلمين إلى أن الدين هو السبب الوحيد في انحطاط المسلمين وتأخرهم عن غيرهم حتى الذين يشاركونهم في الإقليم ويساكنونهم في البلد الواحد. ولم يقصد أحد منهم خصوصًا أفاضل المسلمين المشتغلين بأحوال الأمم الإسلامية أن يتهم الدين الإسلامي الحقيقي بأنه السبب في انحطاط المسلمين. فإن كل من عرف هذا الدين من الأجانب فضلاً عن أبنائه المنتسبين إليه يجلّ قدره ويحترمه ويعترف أن آثاره الماضية في الأمم التي انتشر بينها برهنت على أنه وسيلة من أفضل الوسائل وعامل من أقوى العوامل التي تسوق الإنسان في طرق الترقي والتقدم إلى غايات السعادة. ولكنهم يرون أن ما يزعمه المسلمون اليوم دينًا وتسميه عاماتهم، بل وأغلب

علمائهم بدين الإسلام قد اشتمل على أمور كثيرة من عقائد وعوائد وآداب موهومة لا علاقة لها بالدين الحقيقي الطاهر وإنما هي بدع ومحدثات ألصقت به، فهذا الخليط الذي سماه الناس دينًا واعتبروه إسلامًا هو المانع من الترقي.

وليس في إمكان أحد أن ينكر أن الدين الإسلامي قد تحول اليوم عن أصوله الأولى وأن العلماء والفقهاء - إلا قليلاً ممن أنار الله قلوبهم - قد لعبوا به كما شاءَت أهواؤهم حتى صيروه سخرية وهُزْوًا وحقت عليهم كلمة الكتاب: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأنعام / ٧٠].

ولكني أعتقد أن هذا الانحطاط الذي طرأ على الدين ليس سببًا لما عليه المسلمون الآن وإنما هو نتيجة لأمر: هو الجهل الفَاشي[1] في المسلمين عامة رجالاً ونساءً.

كان النبي ﷺ وخلفاؤُه وأصحابه كلهم يخدمون الدين ويشتغلون بالدنيا في آن واحد. وصرحت السنة كما أجمعت عليه الأئمة بأن لا قوام للدين إلا بسلطة تحفظه. فلم يمض إلا قرن واحد من عهد ظهور الإسلام حتى صار عَلم المسلمين يخفق على أهم أقسام العالم. ولم يكن الغرض من هذه الفتوحات العجيبة إكراه الناس على الأخذ بهذا الدين. وإنما كانوا يفتحون البلاد دفاعًا عن

(١) الفَاشي: الظاهر المنتشر. (م).

الحوز وتوسيعًا لنطاق الملك والسلطة والانتفاع بالصناعة والتجارة، وهو المقصد الذي يعمل له الأوروباويون في بلاد الشرق الآن.

ثم لم يمض على ظهور الإسلام جيلان إلا وقد أضاء الكون بنور العلوم التي نشرها المسلمون في كل أرض احتلوها وبلد أقاموا به. فلم يتركوا فرعًا من العلوم ولا فنًّا من الفنون إلا تعلموه وألَّفوا فيه وزادوا عليه حتى العرب – تلك الأمة الأمية التي ربما صح فيها قول ابن خلدون إنها لا تصلح للمدنية أبدًا – اندفعت بقوة ذلك التيار وعامل تلك النهضة إلى منافسة مواطنيهم في خدمة العلم. وكانت هذه الحركة عامة في كل ما يجول فيه الفكر ويمتد إليه النظر وتتناوله مدارك البشر، هذا يشتغل بعلوم الكلام، وآخر بالعلوم الطبيعية، وثالث بالفلك والحساب، ورابع بالتاريخ والجغرافيا، وخامس بالفلسفة والأخلاق. ولم يهملوا الصناعة والتجارة فبنوا وشيدوا، وامتلأت سفنهم بالبضائع تجري في البحار حول الأرض. واستمر هذا الحال على ضرب من التفاوت بحسب الأزمان إلى أن رُزِئ المسلمون بوقائع التاتار في الشرق وانقراض الخلافة منه. وزالت دولة العرب من الأندلس وانتقلت العلوم الإسلامية إلى أوروبا فرجع المسلمون إلى حالة الجاهلية الأولى.

ومن ذلك الحين انطفأَ مصباح العلم من الشرق بأجمعه واقتصر علماء الإسلام على النظر في شيء من علوم الكلام وبعض شيء من قواعد اللغة العربية وانصرفوا عن كل شيء سواها.

ولما ساد الجهل على عقولهم وتراكمت ظلماته في أذهانهم لم يعد في استطاعتهم أن يفهموا حقيقة الدين وشعروا أن ضعفهم لا يسمح لهم بأن يصعدوا إليه بعقولهم فأنزلوه من مكانه الرفيع ووضعوه مع جهلهم في مستوى واحد. ثم أخذوا يتصرفون فيه تصرف الغبي الأحمق، والجاهل كالطفل يغتر بنفسه ويعجب بمعارفه ويؤذي نفسه والناس معه.

انظر إلى الجاهل تجده دائمًا يختار من فكرين أقلهما صوابًا ومن طريقين أصعبهما ومن عملين أضرهما. ذلك لأن الحق سواء كان فضيلة أو مصلحة يلتبس بالباطل ويخفى على الناظر فلا يراه إلا بعيد النظر نافذ البصيرة في مصائر الأمور وعواقبها. ثم هو يحتاج في الوصول إليه إلى عناء يفر منه الجاهل الكسول. وفيه حرمان من لذة حالية في سبيل منفعة مستقبلة.

ومن رأي علمائنا اليوم أن الاشتغال بشؤون العالم والعلوم العقلية والمصالح الدنيوية شيء لا يعنيهم. وصار منتهى علمهم أن يعرفوا في إعراب البسملة ما يزيد من غير مبالغة على ألف وجه على الأقل. وإن سألتهم عن شيء من الأشياء المتداولة في أيديهم كيف صُنع أو عن حال الأمة التي هم منها أو أمة أخرى تجاورهم أو الأمة التي احتلت بلادهم أين موقعها الجغرافي وما منزلتها من القوة والضعف. بل لو سألت الواحد منهم عن وظيفة عضو من أعضائه أو مكانه من بدنه، هزوا أكتافهم ازدراءً بالسائل والمسألة واحتقارًا لهما. وإن تكلمت معهم في نظام حكومتهم الداخلي وقوانينها وحالتها السياسية والاقتصادية وجدتهم لا

يدرون منها شيئًا. وسواء عاشوا في العز أو في الذل فهم على كل حال عائشون وبما ينحطون إليه راضون. ويرون أَن ليس للإنسان أن يعمل لمصلحة نفسه وأن يختار لها أمرًا. ويزعمون أنهم وَكَّلوا جميع أمورهم إلى ما يجري به القضاء. مع أنك تراهم أشد الناس احتيالاً في طلب الرزق من غير وجهه، وأحرصهم على حفظ ما يجمعون من الحطام ونيل ما يتوهمونه شرفًا ورفعة؛ ولذلك ضرب المثل بتحاسدهم فيما بينهم. فهم في الحقيقة يريدون التخلص من مشقة العمل وإنما يحتجون بالقدر تضليلاً للعامة وإقناعًا للسذج بأنهم في تقصيرهم في أداءِ ما فرضته عليهم الشريعة مقهورون بقوة القضاء.

ظن هؤلاء المساكين أنهم متى عرفوا كيف تستقيم العبارات وكيف تعذَّب الألفاظ بالإعراب والصرف عرفوا ما في الدين والدنيا، والبعد بينهم وبين الدين الحقيقي عظيم.

قال الأستاذ الشيخ محمد عبده في بيان ما جاءَ به الإسلام كلامًا نأخذ منه ما يناسب المقام هنا لأنه أحسن ما كتب في هذا الزمان لتنبيه أفكار المسلمين:

طالب الإسلام بالعمل كل قادر عليه وقرر أن لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ . وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة / ٧ – ٨]. ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم / ٣٩] وأباح لكل أحد أن يتناول من الطيبات ما شاءَ أكلاً وشربًا ولباسًا وزينة. ولم

يحظر عليه إلا ما كان ضارًّا لنفسه أو بمن يدخل في ولايته أو ما تعدى ضرره إلى غيره، وحدد له في ذلك الحدود العامة بما ينطبق على مصالح البشر كافة، فكفل الاستقلال لكل شخص في عمله واتسع المجال لتسابق الهمم في السعي حتى لم يعد لها عقبة تتعثر بها اللهم إلا حقًّا محترمًا تصطدم به.

أنحى الإسلام على التقليد وحمل عليه حملة لم يردها عنه القدر فبددت فيالقه المتغلبة على النفوس، واقتلعت أصوله الراسخة في المدارك، ونسفنا ما كان له من دعائم وأركان في عقائد الأمم. وصاح بالعقل صيحة أزعجته من سباته وهبت به من نومة طال عليه الغيب فيها كلما نفذ إليه شعاع من نور الحق خلصت إليه هيمنة من سدنة هياكل الوهم «نم فإن الليل حالك والطريق وعرة والغاية بعيدة والراحلة كليلة والأزواد قليلة».

علا صوت الإسلام على وساوس الطَّغام[1] وجهر بأن الإنسان لم يخلق ليقاد بالزمام ولكنه فطر على أن يهتدي بالعلم والإعلام إعلام الكون ودلائل الحوادث. وإنما المعلمون منبهون ومرشدون وإلى طرق البحث هادون.

صرَّح في وصف أهل الحق بأنهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر / ١٨] فوصفهم بالتمييز بين ما يقال من غير فرق بين القائلين ليأخذوا بما عرفوا حسنه ويطرحوا ما لم يتبينوا صحته ونفعه. ومال على الرؤساء

(١) الطَّغام: أَرْذال الناس وأوغادهم. (م).

فأنزلهم من مستوى كانوا فيه يأمرون وينهون ووضعهم تحت أنظار مرؤُوسيهم يخبرونهم كما يشاؤون ويمتحنون مزاعمهم حسبما يحكمون ويقضون فيها بما يعلمون ويتيقنون لا بما يظنون ويتوهمون.

صرف القلوب عن التعلق بما كان عليه الآباء وما توارثه عنهم الأبناء وسجل الحمق والسفاهة على الآخذين بأقوال السابقين ونبه على أَن السبق في الزمان ليس آية من آيات العرفان ولا مُسْمِيًا لعقول على عقول ولا لأذهان على أذهان. وإنما السابق واللاحق في التمييز والفطرة سيان، بل للاحق من علم الأحوال الماضية واستعداده للنظر فيها والانتفاع بما وصل إليه من آثارها في الكون ما لم يكن لمن تقدمه من أسلافه وآبائه. وقد يكون من تلك الآثار التي ينتفع بها أهل الجيل الحاضر ظهور العواقب السيئة لأعمال من سبقهم وطغيان الشر الذي وصل إليهم بما اقترفه سلفهم ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران / ١٣٧] وإن أبواب فضل الله لم تغلق دون طالب، ورحمته التي وسعت كل شيء لن تضيق عن دائب[١].

عاب أرباب الأديان في اقتفائهم أثر آبائهم ووقوفهم عند ما اختطته لهم سِيَر أسلافهم وقولهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان / ٢١]. ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف / ٢٢][٢].

(١) دَائِب: ملازم ومواظب دون فتور. (م).
(٢) رسالة التوحيد، صحيفة ١٠٠ و١٠١ و١٠٢.

ومما يستحق أن نفرح له هو أن نفرًا من علماء عصرنا في مصروفي غيرها من بلاد الإسلام شرقًا وغربًا يرون ما نرى ويقولون ما نقول ويعترفون بأن العلوم التي تقرأ الآن في الأزهر وفي غيره لا تفيد إن لم تؤسس على الحقائق العلمية التي تهيئ العقول لقبولها والانتفاع بها.

وفي الحقيقة إن علوم التوحيد والفقه لا يمكن الانتفاع بها إذا لم يسبقها الإلمام بالمعارف العامة والمبادئ العلمية، أليس التوحيد هو خاتمة العلوم كلها وخلاصة مجموعها؟ أليس الفقه علم شريعة كل نفس في ارتباطها بخالقها وفي معاملتها مع بقية البشر وكلاهما يحتاج إلى معرفة علم النفس، وتشريح الجسم ووظائفه، والتاريخ والرياضة والعلوم الطبيعية وغيرها مما تسمو به الأفكار ويرتقي به العقل؟ أليس العلم في الحقيقة واحدًا يشبه شجرة ذات فروع وأفنان تتصل كلها بأصل واحد، وتتغذى من جذر واحد، وتخدم حياة واحدة، وتنتج ثمرة واحدة هي معرفة حقيقة كل شيء في الوجود؟

وما علينا إلا أن نصغي لمقال هؤلاء العلماء الأفاضل الذين هم أدرى منا بحاجات الدين ولا يخفى عليهم شيء من حاجات الدنيا، وأن نعضدهم في مشروعاتهم الصالحة ليستيقظ الدين من نومته الطويلة ويذلل العقبات ويتغلب على المصاعب التي أقامها أهله في طريقه.

ولا حاجة بنا إلى التطويل في شرح أمر صار معلومًا عند الكل، وهو انحطاط الدين اليوم في جميع مظاهره حتى في العبادات. وإنما أردنا أن نبين أن انحطاط

الدين تابع لانحطاط العقول. وأن العلة الأولى التي هي مصدر غيرها من العلل التي حالت بيننا وبين الترقي هي إهمال التربية في الرجال وفي النساء معًا.

فإن استمر ذلك السبب لم يصلح للأمة حال بل يستمر كل أمر على حاله، والدين أيضًا، وإن زال ذلك السبب صلح حال الأمة في جميع مظاهر حياتها العقلية والأدبية وصلح معها الدين أيضًا.

أما أن تربية الرجال تصلح شأن الأمة وتقوم اعوجاجها فهذا مما صار معروفًا عند كل أحد ومسلّمًا عند الجميع. وأما وجوب تربية المرأة أيضًا فلا يزال محتاجًا إلى البيان:

المرأة لا تكون خلقًا كاملاً إلا إذا تمت تربيتها الجسمية والعقلية. أما تربيتها الجسمية فلأنها لازمة لها في استكمال صحتها وحفظ جمالها. فيجب أن تُرَبَّى كما يجب أن يربى الرجال على تمرين الجسم بالحركة والرياضة؛ لأن الجسم الضعيف لا يسكنه إلا عقل ضعيف ولأن ما يكثر عروضه للنساء من الاضطرابات العصبية والمخية إنما هو ناشئ عن عدم انتظام وظائف أعضاء الجسم.

فسلامة العقل في جميع مظاهره تابعة لسلامة الجسم وهذا هو السر في تقدم الجنس الإنجليزي السكسوني على غيره.

ويرى القراء في الكتاب الذي ترجمه صديقي أحمد فتحي بك زغلول من اللغة الفرنساوية إلى العربية[1] كيف أن نشاطهم وجراءتهم وإقدامهم وتبصرهم

(١) سر تقدم الإنجليز السكسونيين.

وفطنتهم وجميع الصفات التي تعترف كل الأمم بامتيازهم فيها عن سواهم هي نتيجة لعب الكرة والسباحة وركوب الخيل. والحرية والاستقلال في الأعمال مما له دخل كبير في تربية أطفالهم ذكورًا وإناثًا؛ ولهذا ابتدأ الفرنساويون وغيرهم في تقليدهم لأنهم أدركوا أن تربية العقل التي اعتنوا بها لا تثمر ثمرتها إلا إذا صحبتها تربية الجسم، وأن موازنة العقل لا تتم إلا بموازنة وظائف الجسم وإذا تذكر القارئ ما سبق بيانه من أن الولد يرث من أبويه خصوصًا من أمه الحالة الجسمية والعقلية التي تكون عليها مدة حمله يعلم مقدار ما تستفيده المرأة والرجل والهيئة الاجتماعية كلها من الاعتناء بصحة المرأة.

وأما تربيتها العقلية فلأنها بدونها تكون المرأة فاقدة لقيمتها كما هي حالتها الآن عندنا. نعم إنها تلد ويحفظ بها النوع الإنساني، لكنها في ذلك إنما تؤدي وظيفة كل أنثى من سائر أنواع الحيوانات. وهي لا تمتاز في عملها هذا عن نحو هِرَّة ولود.

وفي الحق إننا ضيقنا دائرة وظيفة المرأة وخصصناها بالنتاج ولم نطلب منها شيئًا غير ذلك. وسببه أننا توهمنا أن المرأة لا تصلح لعمل آخر وأن الرجال غير محتاجين للنساء في القيام بشؤون الحياة الخاصةَ والعامة وغاب عنا أن الرجل إنما يكون في كبره كما هيأته والدته في صغره.

فهذا الارتباط التام بين الرجل وأمه هو الأمر المهم الذي أريد أن يفهمه الرجال وهو ثمرة كل ما وَضَعْتُه في هذا الكتاب.

إني أكرر ما قلته من أنه يستحيل تحصيل رجال ناجحين إن لم يكن لهم أمهات قادرات على أن يهيئنهم للنجاح. فتلك هي الوظيفة السامية التي عهد التمدن بها إلى المرأة في عصرنا هذا، وهي تقوم بأعبائها الثقيلة في كل البلاد المتمدنة حيث نراها تلد الأطفال ثم تصوغهم رجالاً.

وبديهي أن العمل الأول وهو الولادة هو عمل بسيط مادي تشترك فيه المرأة مع الحيوانات فلا يحتاج إلا إلى بِنْيَةٍ سليمة. أما العمل الثاني وهو التربية فهو عمل عقلي امتاز به النوع الإنساني وهو محتاج في تأديته إلى تربية واسعة واختبار عظيم ومعارف مختلفة.

والأمر الذي يلزم أن تلتفت إليه كل أمة لا تغفل عن مصالحها الحقيقية هو وجود النظام في العائلات التي يتكون منها جسم الأمة؛ لأن العائلة هي أساس الأمة. ولما كانت المرأة هي أساس العائلة كان تقدمها وتأخرها في المرتبة العقلية أول مؤثر في تقدم الأمة وتأخرها.

المرأة ميزان العائلة فإن كانت منحطة احتقرها زوجها وأهلها وأولادها وعاشوا جميعًا منحلين لا يرتبط بعضهم ببعض ولا يعرفون نظامًا ولا ترتيبًا في معيشتهم فتفسد آدابهم وعوائدهم. أما إن كانت المرأة على جانب من العقل والأدب هذبت جميع العائلة واحترمها أفرادها واحترموا أنفسهم وعاش الجميع في نظام تام تحت لواء محبتها متضامنين أقوياء باتحادهم. وهذه الصفات التي

تشاهد في العائلة هي الصفات التي تشاهد في الأمة إذ كل منا يسلك في أمته مسلكه في عائلته، ومن المحال أن يكون للإنسان من الصفات والأخلاق في أمته ما ليس له نموذج في منزله، وأن يعامل مواطنيه بأخلاق غير التي يعامل بها أفراد عائلته. فإن كان حَسَنَ الأخلاق في عائلته كان كذلك في أمته، وإن كان سيئ الأخلاق في عائلته ساءَت أخلاقه في أمته أيضًا، ومن هذا يتبين مقدار عمل المرأة في تقدم الأمم وتأخرها.

وبالجملة، فإن ارتقاء الأمم يحتاج إلى عوامل مختلفة متنوعة؛ من أهمها ارتقاء المرأة. وانحطاط الأمم ينشأ من عوامل مختلفة متنوعة أيضًا من أهمها انحطاط المرأة.

فهذا الانحطاط في مرتبة المرأة عندنا هو أهم مانع يقف في سبيلنا ليصدنا عن التقدم إلى ما فيه صلاحنا. وعلى هذا فليست تربية المرأة من الكماليات التي ينتظر بها مرور الأزمان ويجوز الإبطاء في إعداد الوسائل لها كما يتوهمه كثير من الناس الذين يطنطنون[١] بمزايا تربية الذكور ويقدمونها على تربية البنات. وإنما هي من الحاجيات بل من الضروريات التي يجب البدء بها والعناية بتوفير ما يلزم لها من المعدات. وهي الواجب الخطير الذي إن قمنا به سهل علينا كل إصلاح سواه وإن أهملناه أفسد علينا كل إصلاح سواه.

(١) يطنطنون: المراد يكثرون ترديد الكلام. (م).

دلت التربية الجديدة التي منحها نساء أوروبا من نحو قرن على أن المرأة ليست تلك الآلة البسيطة التي وقفها أولئك الأسلاف الغافلون على التناسل. فبمجرد ما حل العقل محل القوة، وحلت الحرية محل الاستبداد؛ رأى العالم أن في المرأة أسرارًا لم تعرفها الجاهلية الأولى، وأنها تصلح لوظائفَ سامية مثل التي يصلح لها الرجال، وأن انحطاطها كان عارضًا لا طبيعيًّا. فلما استيقظت من نومها واستنار عقلها واستقامت ملكاتها وتحلت نفسها بالفكر والعلم ومرنت قواها على العمل صعدت من العقل إلى درجة وذهبت في رقة الشعور إلى غاية لم تكن تخطر في خيال أحد من أهل تلك العصور الخالية. وهي إلى الآن كلما تمتعت بحريتها زاد ارتقاؤُها.

كل مطّلع على حركات النساء الغربيات وأعمالهن لا يشك في أنهن يأتين من الأعمال العظيمة ما لا قوام للمدنية بدونه، لا يوجد فرع من فروع الصناعة والتجارة ولا علم من العلوم ولا فن من الفنون إلا والمرأة عاملة فيه مع الرجل كتفًا لكتف. ولا يوجد عمل خيري إلا وهي في أول العاملين فيه. ولا تقع حادثة سياسية إلا وللمرأة نصيب فيها، وليس بين الصنفين فرق إلا أن المرأة لم تنل الحقوق السياسية فإذا منحتها كما هو المنتظر في بلاد أوروبا تمت المساواة بينهما. على أنها قد نالت منها الآن شيئًا كبيرًا حيث خُوِّل لها حق الانتخاب في أمريكا وفي إنكلترا في المجالس البلدية وفي فرانسا في المحاكم التجارية وفي بعض ممالك الولايات المتحدة تجلس المرأة في المجالس الشورية. ولا تخلو اليوم عاصمة من

عواصم أوروبا وأمريكا من جمعية للنساء همها أن تطالب بحقوق المرأة والسعي في سبيل اكتسابها. وكل سنة تمر تترك في تاريخ أعمالهن أثرًا شريفًا، وتنتهي بفوز جديد.

ولا يشك أحد من الواقفين على هذه الحركة التي أظهر فيها هذا الصنف الضعيف قوة عجيبة أن المرأة لابد أن تصل في زمن قريب إلى مستوى تبلغ فيه منتهى ما تطلب من مساواتها للرجال في جميع الحقوق. ولا يعلم ماذا يكون بعد ذلك إلا الله. وهل يقف النساء عند هذا الحد، أو يسبقن الرجال في ميدان التقدم والترقي.

ومن البديهي أن هذه القوى التي تصرفها النساء في التجارة والصناعة والفنون والعلوم وإن كانت كل واحدة منها على حدتها لا يظهر أثرها للناظر في أحوال الأمة، ولكن لجميعها مجموع واحد يظهر أثره في أحوالها تمام الظهور، وهي رأس مال عظيم نحن مقصرون في العناية والانتفاع به.

وعندي أَن من أعظم ما يؤسف عليه حرمان بلادنا من أعمال النساء الخيرية؛ لأن الميل إلى الخير من غرائز المرأة الفطرية ويقودها إليه رقة الإحساس وحنو القلب. ولها من الصبر على خدمة الفقراء والمرضى ما لا يتحمله أعظم الرجال جلدًا، ولها اعتناء جميل واندفاع قلبي وهذه الصفات توجد عند النساء في الغالب، غير أن المرأة الجاهلة لا تجد من نفسها مرشدًا يهديها إلى سبل الخير فتصرف ما أودعه قلبها من كنوز الرحمة في أصغر الأمور وأحقرها.

هذا هو عمل المرأة في الأمم المتمدنة وقد وجد في مبدأ الإسلام عدد غير قليل من النساء كان لهن أثر في مصالح المسلمين العامة. فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية على اختلاف مواضيعها قد رويت عن عائشة وأم سلمة وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة. وأن عددًا غير قليل من النساء اشتهرن بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تداخلت في مسألة الخلافة العظمى وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء. وأني أورد هنا بعض ما خطبت به على الناس تحملهم على الانضمام إلى الطائفة التي كانت قد انحازت إليها وهي الخطبة التي ألقتها عند دخولها البصرة:

«إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله ﷺ وأحدثوا فيه الأحداث، وآووا فيه المحدثين واستوجبوا فيه لعنة الله ولعنة رسوله مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين (عثمان) بلا تِرَة ولا عذر[١]. فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه، وانتهبوا المال الحرام وأحلوا البلد الحرام والشهر الحرام، ومزقوا الأعراض والجلود وأقاموا في دار قوم كانوا كارهين لمقامهم ضارين مضرين غير نافعين ولا متقين لا يقدرون على امتناع ولا يأمنون. فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم وما فيه الناس وراءنا وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا وقرأت: «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس». ننهض في الإصلاح ممن أمر الله عز وجل وأمر رسول الله ﷺ «الصغير

(١) بلا تِرَة ولا عذر: بلا ظلم ارتكبه أو عذر لقاتليه. (م).

والكبير، والذكر والأنثى فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه ومنكر ننهاكم عنه ونحثكم على تغييره»[١].

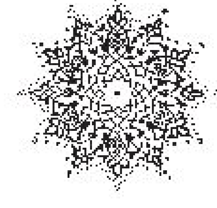
ويُرْوَى عن أم عطية أنها قالت: «وغزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وكنت أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام، وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى».

والذي يقرأ هذه الأسطر يتخيل له أنه يرى امرأة غربية من الممرضات اللاتي وهبن حياتهن لخدمة الإنسانية.

والناظر في الأحوال التي فضلت فيها شريعتنا الرجل على المرأة مثل الخلافة والإمامة والشهادة في بعض الأحوال لا يجد واحدة منها تتعلق بعيشتها الخصوصية وحريتها. وإن الشارع لم يراع في هذه المسائل القليلة إلا عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها في العائلة، وحصر الوظائف العمومية في الرجال. وهو تقسيم طبيعي جرى على مقتضاه إلى الآن التمدن في أوروبا ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها إلى أعلى مرتبة تستحقها وما من عاقل يدرك الغرض

ما يخالفها من عوائدنا التي تؤدي إلى حرمان المرأة بالفعل من استعمال هذه الحقوق.

والقارئ الذي تتبع سلسلة القواعد الكلية التي سردتها بغاية الإيجاز لا بد أن يكون قد لاحظ أنها كلها تتلخص في عبارة واحدة هي: أنه لا بد لحسن حال الأمة من أن تحسن حال المرأة. فإذا أرسل الناظر فكره ليحيط بأطراف هذا الموضوع الواسع وبجميع ما يرتبط به من المسائل انجلت له الحقيقة وتجلت له بجميع أسرارها فيرى صورة لا تشابه الخيال الذي كان يظنه جسمًا. يرى المرأة التي يهيئها المستقبل تتلألأ في أنوار جمالها ظاهرة مظهرها الفطري ولابسة حلة كمالها الثُّنائي: الجسم والعقل.



العائلة

لا يتم إصلاح حال المرأة بمجرد التربية وحدها، بل يحتاج إلى تكميل نظام العائلة. نعم، إن ارتقاء مدارك المرأة مما يساعد على كمال نظام العائلة، ولكن هذا النظام نفسه على ما به من الارتباط بالعوائد والأحكام الشرعية له هو الآخر دخل كبير في ارتقاء المرأة وانحطاطها. ولهذا رأينا من الضروري استلفات الذهن إلى أهم المسائل التي تمس بحياة العائلة وهي الزواج وتعدد الزوجات والطلاق. وسنتكلم عليها باختصار على هذا الترتيب:

١) الزواج

رأيت في كتب الفقهاء أنهم يُعَرِّفون الزواج بأنه: «عقد يملك به الرجل بضع المرأة» وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير إلى أن بين الزوج والزوجة شيئًا آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية. وكلها خالية عن الإشارة إلى الواجبات الأدبية التي هي أعظم ما يطلبه شخصان مهذبان كل منهما من الآخر.

وقد رأيت في القرآن الشريف كلامًا ينطبق على الزواج ويصح أن يكون تعريفًا له، ولا أعلم أن شريعة من شرائع الأمم التي وصلت إلى أقصى درجات التمدن جاءت بأحسن منه. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم / ٢١]. والذي يقارن بين التعريف الأول الذي فاض من علم الفقهاء علينا، والتعريف الثاني الذي نزل من عند الله يرى بنفسه إلى أي درجة وصل انحطاط المرأة في رأي فقهائنا وسرى منهم إلى عامة المسلمين. ولا يستغرب بعد ذلك أن يرى المنزلة الوضيعة التي سقط إليها الزواج حيث صار عقدًا غايته أن يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به، وتبع ذلك ما تبعه من الأحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الأصل الشنيع.

فهذا النظام الجميل الذي جعل الله أساسه المودة والرحمة بين الزوجين، آل أمره بفضل علمائنا الواسع إلى أن يكون اليوم آلة استمتاع في يد الرجل، وجرى العمل على إهمال كل ما من شأنه أن يُوجِدَ المودة والرحمة وعلى التمسك بكل ما يخل بهما.

فمن دواعي المودة أن لا يقدم الزوجان على الارتباط بعقد الزواج إلا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر. ومن مقتضى الرحمة أن يحسن كلاهما العشرة مع بعضهما. ولكن لما غفلنا عن معنى الزواج الحقيقي الشرعي استخففنا

به وتهاونًا بواجباته، وكان من نتائج ذلك أن يتم عقد الزواج قبل أن يرى كل من الزوجين صاحبه.

النفوس وتتعلق بها وبنسلها الآمال. وإنما الذي يهم الإنسان البصير هو أن يرى بنفسه خلقًا حيًّا يفكر ويتكلم ويفعل. خلقًا يجمع من الشمائل والصفات ما يلائم ذوقه ويتفق مع رغباته وعواطفه.

كثيرًا ما يرى الواحد شخصًا لم يكن رآه قبل ذلك وبمجرد ما يقع عليه نظره تنفر منه نفسه في الحال نفورًا تامًّا، ولا يعلم لذلك سببًا. وربما يستقبح الناظر شخصًا على بعد ولكنه متى دنا منه وفاض الحديث بينهما تبدل عنده ما وجد منه أولًا بضده. وربما زين لأول نظرة منك صورة يظهر عليها بهاء الجمال حتى إذا دنوت منها تبدل ذلك الإحساس بضده لأول كلمة تصدر منها. وخصوصًا أن هذا الإحساس المادي سواء كان ميلاً أو نفورًا لا يتعلق بجمال وقبح المنظر ولا يحس به جميع الناس على طريقة واحدة؛ فإن الإنسان الواحد يكون منظره سببًا للنفور عند شخص وللميل عند شخص آخر!

فهذه الجاذبية الحسية لابد منها عند الزوجين. وهي إن لم تكن ضرورية بين رجل وامرأة يطلبان الزواج مع بعضهما فلا أرى في أي شيء آخر تكون لازمة!

على أن الانجذاب المادي ليس كافيًا في الزواج بل يلزم أن يوجد أيضًا توافق بين نفوس الزوجين. أي أنه يوجد – لا أقول اتحادًا لأنه مستحيل – وإنما ائتلاف بين ملكاتهما وأخلاقهما وعقولهما، ولا تتأتى معرفة وجود هذا التوافق وعدم وجوده إلا إذا خالط كل منهما صاحبه ولو قليلاً.

ولا يختلف اثنان في أن الزواج الذي يُبْنَى على هذا التوافق يكون أمرًا محترمًا في نفوس الزوجين وتكون عقدته من المتانة بحيث لا يسهل انحلالها ويكون أيضًا موجبًا للعفة والتصون. وعندي إن كل زواج لا يؤسس على هذا الائتلاف فهو صفقة خاسرة لا خير فيها لأحد من الزوجين مهما طال أجل الزواج ومهما كانت صفات الرجل والمرأة. ولهذا قال الأعمش: «كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم».

ولما كان الزواج لا يُرَاعى فيه اليوم هذا الشرط كانت الرابطة بين الزوجين واهية العقد تنحل لأول عرض يطرأ عليها. وأغلب ما يكون من ذلك لا سبب له إلا رغبة كل منهما في الخروج من قيد لا يرى وجهًا للمحافظة عليه، والتَّنَصُّل[١] من أمر لا قيمة له في نفسه.

وكل ذي ذوق سليم يرى من الصواب أن يكون للمرأة في انتخاب زوجها ما للرجل في انتخاب زوجته فإنه أمر يهمها أكثر مما يهم ذوي قرابتها. أما حرمانها من النظر في كل ما يختص بزواجها وقصر الرأي في ذلك على أوليائها دون مشاركة منها لهم فهو بعيد عن الصواب.

قضت العادة عندنا أن يُجْتَنب الحديث مع البنت فيما يتعلق بالرجل الذي خطبها؛ فلا يصلها خبر عن صفاته وأخلاقه ولا تُسْأَل هل تحب الاقتران به

(١) التَّنَصُّل: التخلص والتبرئة. (م).

ولا يبحث أحد عن ذوقها ورغبتها وميلها، وهي لا تجد من نفسها جراءَة على أن تبدي ما في ضميرها. ويرى الناس أنه لا يليق بالمرأة أن يكون لها صوت في أهم الأشياء لديها فيعطي القريب أو البعيد رأيه في زواجها ما عداها ويظنون أن هذا من تمام فضيلة الحياء وكمال الأدب: وهم مخطئون فيما يظنون.

منحت شريعتنا السمحاء إلى النساء حقوقًا لا تنقص عن حقوق الرجل في الزواج. فلها الحق مثله في أن تتأكد بنفسها من إمكان تحقيق آمالها. وما علينا إلا أن نسمع صوت شريعتنا ونتبع أحكام القرآن الكريم وما صح من سنة النبي ﷺ وأعمال الصحابة لتتم لها السعادة في الزواج.

جاءَ في الكتاب العزيز: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة / ٢٢٨] وكان ابن عباس يقول اتباعًا لهذه الآية الكريمة: «إنى أحب أن أتزين لامرأتي كما أحب أن تتزين لي» وقال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء / ١٩] وقال في تعظيم حقهن: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء / ٢١] وجاء عن النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا وألطفهم بأهله». وكان النبي ﷺ يحب النساءَ كما ورد في الحديث: «حُبِّبَ إليَّ من دنياكم ثلاث: النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة» وكان يحترم النساءَ احترامًا برهن للعالم على حسن خلقه حتى أنه كان يضع ركبته على الأرض لتضع زوجته عليها رجلها إذا أرادت أن تركب. وكان يتنازل إلى ملاعبتهن وممازحتهن حتى رُوِيَ أنه كان يسابق عائشة رضي الله عنها فسبقته يومًا وسبقها في بعض الأيام

فقال: «هذه بتلك» وكان يرأف بالنساء ويوصي عليهنَّ دائمًا، فمما روي عنه قوله: «خياركم خياركم لنسائكم» وقوله: «استوصوا بالنساء خيرًا». والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة كلها تدل على أن الدين الإسلامي يحث على اعتبار المرأة واحترام حقها ومعاملتها بالإحسان والمعروف.

ولكن مادامت المرأة على ما هي عليه اليوم من الجهل فالزواج لا يكون – كما هو الآن – إلا شكلاً من الأشكال العديدة التي يستبد بها الرجل على المرأة.

إما إذا تعلمت المرأَة حقوقها وشعرت بقيمة نفسها عند ذلك يكون الزواج الواسطة الطبيعية لتحقيق سعادة الرجل والمرأة معًا. عند ذلك تؤسس الزوجية على انجذاب شخصين يحب أحدهما الآخر حبًّا تامًّا بجسمهما وقلبهما وعقلهما. عند ذلك تعيش المرأة تحت حكم عقلها فتنتخب من بين الرجال من تحبه وتميل إليه وترتبط به بعقد الزواج ويعرف أهلها أن في كمال عقلها ما يكفي لحسن اختيارها فيكونون معها على اتفاق في الرأي فلا تخشى غضبهم ولا انتقاد الناس عليها عند ذلك يعرف الرجال قيمة النساء ويذوقون لذة الحب الحقيقي.

انظر إلى زوجين متحابين تجدهما من اليوم في نعيم الجنة ماذا يهمهما أن يكون الصندوق خاليًا من المال أو أن يكون على المائدة عدس وبصل؟ أما يكفيهما فرح القلب في كل دقيقة تمر من اليوم، هذا الفرح الذي يبعث النشاط في الجسم، والطمأنينة في النفس، ويحيي في القلب شعورًا بلذة الحياة، ويزينها له

ويخفف ثقلها عليه ويجعلها منه في مكان الرضى حتى قال عمر بن الخطاب: «ما أُعْطِي العبد بعد الإيمان خيرًا من امرأة صالحة».

أين هذا من حال عائلتنا اليوم التي نرى فيها الزوجين وأحدهما أبعد الناس عن الآخر. ولو لم يكن إلا هذا البعد لخف احتماله، لكن لما كان في طبيعة الإنسان أن يجري وراء سعادته كان كل من الزوجين يعتقد أن صاحبه هو الحجاب الحائل بينه وبينها. ومن هذا الاعتقاد يتكون في المنزل جو مشحون بالغيام والكهرباء يعيش فيه كل منهما وقلبه ملآن بعيوب الآخر. وتبدو فيه المناقشات والمخاصمات في كل آن بسبب وبغير سبب في الصباح وفي المساء حتى وفي الفراش.

وتنتهي هذه الحالة بأن تتخلى المرأة عن بيتها إلى الخدم يفعلون فيه ما يشاءون، فيستولي الاختلال على ما فيه وتظهر فيه آثار الإهمال. فيبدو للناظر إليه كأنه غير مسكون بأهله، ويعلو التراب فراشه، والقذر موائده، وتغفل شؤون الزوج والأولاد في مأكلهم ومشربهم وملابسهم. وتقضي الزوجة أوقاتها في مكان واحد تفكر في سوء ما وصلت إليه، أو تترك منزلها من الصباح وتطوف على جاراتها لتفرج عن نفسها تلك الهموم.

وليس الرجل بأحسن منها حالاً، فإنه يهجر منزله ويستريح إلى العيش في القهاوي أو عند جيرانه، فإذا رجع إلى بيته طلب العزلة عن زوجته والتزم السكوت.

نتج مما تقدم أن الزواج على غير نظر كما هو حاصل الآن إنما هو طريقة يستعملها الرجل في الغالب للاستمتاع بعدد من النساء يدخلن في حيازته دفعة واحدة أو على التعاقب ولا تجد فيه المرأة مزية ترضي نفسها.

وكل رجل يقصد من الزواج أن تكون له صاحبة تشاركه في السراء والضراء يصعب عليه، بل قد يتعذر أن يبلغ ما يريد من ذلك. ولهذا السبب رأينا في هذه السنين الأخيرة كثيرًا من الشبان القادرين على الزواج لا يرغبون فيه. ولما كان عدد الرجال المهذبين يزداد في كل سنة – لأن الشعور بوجوب تربية البنين تقدم وسيتقدم كثيرًا في المستقبل – صارت تربية المرأة على مبدأ التعليم والحرية أمرًا ضروريًّا لا يستغنى عنه. وإلا فما علينا إلا أن نعلن أن الثقة بالزواج قد فقدت، وأن المعاملة به قد بطلت، وحق عليه الإفلاس.

ولست مبالغًا أن قلت إن رجال العصر الجديد يفضلون العزوبة على زواج لا يجدون فيه أمانيهم المحبوبة؛ فإنهم لا يرضون الارتباط بزوجة لم يروها وإنما يطلبون صديقة يحبونها وتحبهم، لا خادمة تستعمل في كل شيء، ويطلبون أن تكون أم أولادهم على جانب من العلم والخبرة يسمح لها بتربية أولادها على مبادئ الأخلاق الحسنة وقواعد الصحة.

وكل من تجرد عن التعصب وحب التمسك بالعوائد القديمة لا بد أن ينشرح صدره عند ما يرى نمو هذا الميل في نفوسهم، ويرى من نفسه وجوب الإصغاء إلى مقالهم والنظر في مطالبهم فلا يستهجنها لأول وهلة ولا يرميهم بالتفرنج في آرائهم قبل البحث فيها، بل يزنها بميزان العقل والشرع ومتى ثبت له أن هذا التغيير الذي نطلبه ليس إلا رجوعًا في الحقيقة إلى أصول الدين وعوائد المسلمين السابقين، وأنه إصلاح يقضي به العقل السليم لا يتأَخر عن مساعدتهم على تأييدها.

٢) تعدد الزوجات

تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة التي كانت مألوفة عند ظهور الإسلام ومنتشرة في جميع الأنحاء يوم كانت المرأة نوعًا خاصًّا معتبرة في مرتبة بين الإنسان والحيوان. وهو من ضمن العوائد التي دل الاختبار التاريخي على أنها تتبع حال المرأة في الهيئة الاجتماعية فتكون في الأمة غالبة عندما تكون حال المرأة فيها منحطة وتقل أو تزول بالمرة عند ما تكون حالها مرتقية. اللهم إلا إذا كان التعدد لأسباب خاصة قضت به عند فرد أو أفراد مخصوصين فتقف عندهم وتقدر بقدرهم. حتى في الأمة التي ألف تعدد الزوجات فيها نرى الرجل إذا بلغ من كمال العقل ما يشعر معه بمنزلة زوجته من أهله وأولاده وعرف أن من حقوقها أن تكون في المرتبة التي تستحقها بمقتضى الشرع والفطرة مال إلى

الاكتفاء بالواحدة من الزوجات. ويمكن الاستدلال على ذلك بما نشاهده ولا نظن أحدًا ينازعنا فيه من أن هذه العادة خفت في بعض الطبقات من أهل بلادنا عما كانت عليه من قبل عشرين أو ثلاثين سنة.

نعم، إن منع الرقيق كان له أثر محمود في سقوط هذه العادة، حيث قطع ورود الجواري التي كانت تملأ بيوت أكابر القوم وأعيانهم، ولكن يظهر لي أن ترقي عقول الرجال وتهذيب نفوسهم له أثر مهم أيضًا في تلاشيها؛ ذلك لأَن الرجل المهذب لا يرضى معاملة المرأة بالاستبداد، ولا تطاوعه مروءته إن همت شهوته بامتهانها.

وبديهي أن في تعدد الزوجات احتقارًا شديدًا للمرأة لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها في زوجها امرأة أخرى، كما إنك لا تجد رجلاً يقبل أن يشاركه غيره في محبة امرأَته. وهذا النوع من حب الاختصاص طبيعي للمرأة كما أنه طبيعي للرجل. ولو سلم أنه ليس بطبيعي كما ذهب إلى ذلك قوم استشهدوا على رأيهم بمثل الديك الواحد الذي يعيش بين العشرات من الدجاج؛ فأقلّ ما فيه أنه ميل مكتسب بلغ من النفس الإنسانية بالعادة والتوارث مبلغ جميع الكمالات التي تولدت في نفوس أفراد هذا النوع عند ارتقائه من أدنى درجاته من الحيوانية إلى ما أُعِدَّ له من الكمال الإنساني. فهذا الاختصاص بما كسبه من التأصل في الأنفس والرسوخ فيها لا يقل أثره عن أثر الغرائز الفطرية.

وعلى كل حال، فكل امرأة تحترم نفسها تتألم إذا رأت زوجها ارتبط بامرأة أخرى، إذ لا يخلو حالها من أحد أمرين: إما أن تكون مخلصة في محبتها لزوجها فتلتهب نيران الغيرة في قلبها وتذوق عذابها، وإما أن لا تكون كذلك لكنها راضية بعشرته لسبب من الأسباب فهي مع ذلك ترى لنفسها مقامًا في أهله، فإذا ارتبط بأخرى سواها قاست من الألم ما يبعثه إحساسها بأن ذلك المقام الذي كان باقيًا لها قد انهدم ولم يعد لها أمل في بقاء شيء من كرامتها عنده. فالألم لاصق بها على كل حال.

وإن قيل: إن التجارب دلت على إمكان الجمع بين امرأتين أو أكثر مع ظهور رضاء كل منهن بحالتها. فالجواب عنه من وجهين: الأول: أن ما يُدَّعى من رضاء كل منهن بحالها فليس بصحيح إلا في بعض أفراد نادرة لا حكم لها في تقدير حال أمة، وإن وقائع المنازعات بين النساء وأزواجهن والجنايات التي تقع بينهم مما لا يكاد يحصى. وهو شاهد على أن تعدد الزوجات مثار للنزاع بينهن وبين ضرائرهن وبين أزواجهن ومصدر لشقاء الأهل والأقارب. فمن يدعي أن نساءنا يرضين بمشاركتهن في أزواجهن ويعشن مع ذلك باطمئنان قلب وراحة بال فهو غير عارف بما عليه حالة النساء في البيوت.

والثاني: إن ما يكون من ذلك الرضاءِ في القليل النادر فهو ناشئ عن أن المرأة إنما تعتبر نفسها متاعًا للرجل، فله أن يختص بها وله أن يشرك معها غيرها

كيفما شاءَ. وليس لها على هواه حق تطالبه به، كما كان الرجال عندنا يعتبرون أنفسهم متاعًا للحكام في عهد ليس بعيدًا عنا!

ويظهر لي أن رجلاً مهذبًا عارفًا بما يفرضه عليه الشرع والعدل لا يطيق النهوض بما يضعه على عاتقه الجمع بين امرأتين فضلاً عن أكثر.

قدمنا أن في فطرة المرأة ميلاً إلى التسلط على قلب الرجل. فإذا رأت بجانبه امرأة أخرى في فطرتها ذلك الميل ويمكنها أن تبلغ منه بضروب الوسائل ما تشتهي تولاها الاضطراب والقلق وهجرتها الراحة وكانت حياتها عذابًا أليمًا. وتلك الحال لا تخفى على الرجل المهذب. فكيف يمكن أن تطيب نفسه بمشهد ذلك العذاب الأليم؟

ويزيد النساء قلقًا واضطرابًا ما صرح به الفقهاء من أنه لا يجب على الرجل أن يعدل في محبته بين نسائه، وإنما طلبوا العدل في النفقة وما شاكلها.

ولا ريب في أن شقاء المرأة بهذه الحال يكون له أثر شديد في نفس الرجل المهذب؛ حيث يشعر دائمًا بأنه هو السبب في هذا الشقاء.

ثم إن الأولاد من أمهات مختلفات ينشأون بين عواصف الشقاق والخصام فلا يجدون ما يساعد غرائزهم على تمكين علائق المحبة بينهم. بل يجدون ما يعاكس تلك الغرائز وينمي في نفوسهم البغضاء ولا يستطيع أحد أن يحول بين

ما يشهدون من تخاصم أمهاتهم بعضهن مع بعض وتخاصمهن مع والدهم وبين أثر ذلك في نفوسهم. بل يسري في أفئدتهم سم الغش والخدعة والشر، ويظهر أثر كل ذلك عند الفرصة، مثلهم كمثل الممالك الأوروباوية تظهر بحالة السلم وهي تأخذ أهبتها للحرب حتى إذا حانت الفرصة، وثب كل منهم على الآخر فمزق بعضهم بعضًا كما نشاهده في أغلب العائلات.

أين هذا من منظر عائلة متحدة يعيش فيها الأولاد في حضن والديهم، تجمعهم محبة صادقة، لا يتنافسون إلا في زيادة الحب ولا يتسابقون إلا إلى الخير يصل من بعضهم لبعض، يربطهم ميثاق غليظ جعلهم كأعضاء جسم واحد إن فرح أحدهم فرحوا معه وإن بكى بكوا معه، هم سعداء الدنيا في كل حال، أَسْبَغَ الله عليهم أكبر نعمة[١] يتمناها العاقل وهي المودة في القربى.

فلا ريبة بعد هذا أن خير ما يعمله الرجل هو انتقاء زوجة واحدة. ذلك أدنى أن يقوم بما فرض عليه الشرع فيوفي زوجته وأولاده حقوقهم من النفقة والتربية والمحبة وأقرب إلى الوصول إلى سعادته.

ولا يعذر رجل يتزوج أكثر من امرأة، اللهم إلا في حالة الضرورة الْمُطْلَقَة، كأن أصيبت امرأته الأولى بمرض مزمن لا يسمح لها بتأدية حقوق الزوجية. أقول ذلك ولا أحب أن يتزوج الرجل بامرأة أخرى حتى في هذه الحالة وأمثالها حيث

(١) أَسْبَغَ الله عليهم نعمة: أفاض الله عليهم النعمة وأتمها وأكملها. (م).

لا ذنب للمرأة فيها. والمروءة تقضي أن يتحمل الرجل ما تصاب به امرأته من العلل كما يرى من الواجب أن تتحمل هي ما عساه كان يصاب به.

وكذلك توجد حالة تسوغ للرجل أن يتزوج بثانية إما مع المحافظة على الأولى إذا رضيت أو تسريحها إن شاءت، وهي ما إذا كانت عاقرًا لا تلد؛ لأن كثيرًا من الرجال لا يتحملون أن ينقطع النسل في عائلاتهم.

أما في غير هذه الأحوال فلا أرى تعدد الزوجات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية، وهو علامة تدل على فساد الأخلاق، واختلال الحواس، وشَرَه في طلب اللذائذ.

والذي يطيل البحث في النصوص القرآنية التي وردت في تعدد الزوجات يجد أنها تحتوي إباحة وحظرًا في آن واحد. قال تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء / ٣].

﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء / ١٢٩].

ومن هذه الآيات يتضح أن الشارع علق وجوب الاكتفاء بواحدة على مجرد الخوف من عدم العدل، ثم صرح بأن العدل غير مستطاع، فمن ذا الذي

يمكنه أن لا يخاف عدم العدل مع ما تقرر من أن العدل غير مستطاع؟ وهل لا يخاف الإنسان من عدم القيام بالمحال؟ أظن أن كل بشر إذا أراد الشروع في عمل غير مستطاع يخاف بل يعتقد أنه يعجز عن القيام به والوقوع في ضده.

ولو أن ناظرًا في الآيتين أخذ منهما الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان حكمه هذا بعيدًا عن معناهما لولا أن السنة والعمل جاءا بما يقتضي الإباحة في الجملة.

وكأن مجموع الآيتين قد قضى بتحليل الجمع بين الزوجات ديانة وبأن الله تعالى وَكَّل الناس في ذلك إلى ما يجدونه من أنفسهم، فمن بلغت ثقته من نفسه حدًّا لا يخاف معه أن يجور إذا أراد أن يتزوج أكثر من واحدة أبيح له ذلك بينه وبين الله. ومن لم يصل إلى هذا الحد من الاقتدار والتحفظ من الجور(١) حرم عليه أن يتزوج أكثر من واحدة. ثم نبه مع ذلك على أن هذه الغاية من قوة النفس لا يمكن إدراكها زيادة في التحذير.

وغاية ما يستفاد من آية التحليل إنما هو حل تعدد الزوجات إذا أمن الجور. وهذا الحلال هو كسائر أنواع الحلال تعتريه الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكراهة وغيرهما بحسب ما يترتب عليه من المفاسد والمصالح. فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات كما هو مشاهد في أزماننا أو نشأ عن تعدد الزوجات

(١) الجَوْر: الظلم. (م).

فساد في العائلات وتعد للحدود الشرعية الواجب التزامها وقيام العداوة بين أعضاء العائلة الواحدة وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون عامًّا جاز للحاكم رعاية للمصلحة العامة أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط على حسب ما يراه موافقًا لمصلحة الأمة.

وإنه ليجمل برجال هذا العصر أن يقلعوا عن هذه العادة من أنفسهم ولا أظن أن أحدًا من أهل المستقبل يأسف على تركها. فإن التمتع بالنساء وإن قل في هذه الحالة من الجهة الشهوانية فإنه يزيد من الناحية المعنوية التي يلزم أن تكون وجهة كل راغب في الزواج. فإن رجلاً يسوقه إلى الزواج سائق العقل ويوجه رغبته إليه حادي الفكر يعلم أنه إنما يتخذ لنفسه بالزواج قرينًا صالحًا يمده بالمعونة في شؤونه ويؤنسه في وحدته ويشفعه في عمله ويقوم معه على بنيه ومن يعول من أهله. فهو يتخير لذلك خير العقائل وأكرم السلائل ويصطفيها على ما يحب من العقل والأدب وطهارة الظاهر وسلامة الباطن فيكون له منها منظر بهي وملمس شهي وصورة تعجب ومعنى يطرب. فَهْمٌ يسبق الإشارة، وذكاء يستغني عن العبارة، لذة بلطف الشمائل، ومتاع بجمال الفضائل.

كل ذلك يكون له من زوجة يختارها لتكون صاحبة له مدة الحياة، تأمن شره وانقلابه، ويأمن منها المكر والخلابة. تحسن القيام على أولاده بالتربية الصالحة. وتغذيهم بآدابها كما غذتهم بلبانها. فتأخذ أرواحهم من روحها ما أخذته أبدانهم من بدنها. فينشأون على المحبة، ويشِبُّون على الألفة فيكون للرجل من ذلك كله

مشهد ظاهره الراحة والطمأنينة وباطنه السعادة والهناء. عيش ساعة مع التمتع به خير من حياة دهر مع الحرمان من بعضه. فأين التمتع بمثل هذه اللذة من الخلود إلى ما انحط من دَرَكَات[١] الشهوة؟

٣) الطلاق

قال فولتير الكاتب الفرنساوي الشهير على طريقته من الفكاهة المعروفة في كثير من مؤلفاته: «إن الطلاق قد وجد في العالم مع الزواج في زمن واحد تقريبًا غير أني أظن الزواج أقدم ببضعة أسابيع. بمعنى أن الرجل ناقش زوجته بعد أسبوعين من زواجه ثم ضربها بعد ثلاثة ثم فارقها بعد ستة أسابيع». وقد أراد بذلك أن يقول أن الطلاق قديم في العالم وأنه يكاد أن يكون من الأعراض الملازمة للزواج. وهو حق لا يرتاب فيه، فقد دل تاريخ الأمم على أن الطلاق كان مشروعًا عند اليهود والفرس واليونان والرومان، وأنه لم يُمْنَع إلا في الديانة المسيحية بعد مضي زمن من نشأتها.

ولا يزال أثر ذلك المَنْع باقيًا إلى الآن في شرائع الأمم الغربية التي وضعت الزواج على قاعدة أنه عقد لا ينحل إلا بموت أحد الزوجين. وهذا إفراط في احترام هذا العقد ومغالاة فيه إلى حد يصعب أن يتفق مع راحة الإنسان.

(١) دَرَكَات: مفرد دَرَكة، وهي المنزلة السفلى. (م).

نعم، إن من أماني الأمم الصالحة أن تكون عقدة الزواج عندها عقدة لا تنحلّ إلا بالموت، ولكن مما تجب مراعاته أن الصبر على عشرة من لا تمكن معاشرته فوق طاقة البشر.

ولهذا فقد شعرت الأمم الغربية على ممر الأزمان بأن أحكام الكنيسة تطالب الناس بالكمال المطلق بدون مراعاة حاجاتهم وضروراتهم. وكان هذا الشعور من بواعث حركة النفوس إلى التخلص من رقة تلك الأحكام؛ فنزع الغربيون إلى وضع القوانين على حسب مصالح حياتهم وما تقتضيه الحاجات. ولقد اشتد هذا الشعور في الناس حتى اضطرت الكنيسة نفسها لأن تخضع لمطالبه وموافاة رغائب الكافة، وحملها الشح بمكانتها أن تسقط على تقرير أحكام في أحوال سمتها «أحوال بطلان الزواج». ورتبت على ذلك البطلان أحكامًا لا تختلف في آثارها عن أحكام الطلاق. فقبلت فسخ الزواج إذا أثبت أحد الزوجين أنه لم يكن عند الزواج مطلق الاختيار، أو أنه أخطأ في معرفة الآخر، أو إذا ادعى أحد الزوجين أن الآخر لا يستطيع القيام بحقوق الزوجية. وأخذت تتوسع في تأويل الحالة الثانية إلى درجة متناهية حتى أدخلت فيها كل شيء. وفي الحالة الأخيرة قد تكتفي بأن يتفق الزوجان على أن يدعي أحدهما أن الآخر لم يقم أو لم يعد في إمكانه أن يقوم بأول واجب يوجبه الزواج لينالا بطلانه محتجة بأن الإخلال بهذا الحق لا تمكن معرفته إلا من قبل الزوجين فقولهما هو الدليل الذي يصح التعويل عليه.

إلا أن هذا التساهل لم يف بحاجات الأُمم في هذا الباب. فبعد أن قنعت به مدة من الزمان انبعثت مرة أخرى إلى المطالبة بتقرير أحكام كافلة للراحة. خصوصًا وقد رأت أن هذه الأسباب التي قررتها الكنيسة لبطلان الزواج تغلب فيها الحيلة، وقَلَّ ما تتفق فيها الحقيقة. وأن قيام شريعة على قوائم من الحيل مما لا ترضاه النفوس المهذبة والأذواق السليمة.

ومن أجل ذلك اضطرت الحكومات إلى تقرير الطلاق والتصريح بجوازه على شروط بينتها وأوسعت له محلاً من قوانينها. وهكذا انحَسَر(١) سلطان الكنيسة عما كان يتناوله في هذه المادة كما بطلت سيطرتها في كل ما لم تتفق فيه أحكامها مع مصالح تلك الأمم. وهذا هو الشأن في كل شرع أو دين لا يراعي أهله في أحكامه مقتضيات الزمان والمكان، ويغفلون عن طبيعة الإنسان ويقفون به في مكان واحد عند ما قرره بعض من سبقهم بدون إنعام نظر في أسراره وطرق تنفيذه.

دخل الطلاق في جميع الشرائع الغربية تقريبًا رغمًا عن معارضة الكنيسة وإصرارها على القول بأن من طلق بحكم القانون لا يجوز له أن يتزوج لعدم اعتبارها ذلك الطلاق. ولكنه لم يصل إلى الدرجة التي يستحقها من القبول والاعتبار ولم يستوف أحكامه إلا عند الأمة الأمريكانية التي فاقت غيرها ببذلها

---

(١) انحَسَر: تقلَّص وتراجع. (م).

المجهود في الإقدام على طلب الترقي؛ ففتحت أبواب شريعتها للطلاق ولم تقيده بأحوال مخصوصة كما قيده غيرها.

وكل مُطَّلع على أحوال الأمم الغربية يرى الميل عند جميعها إلى التوسع في الطلاق ولابد أن تنتهي يومًا إلى الاعتراف بأن ما أباحته إلى الآن من الطلاق المشروط بثبوت الزنا على أحد الزوجين، أو الحكم عليه بعقوبة في أحوال مخصوصة غير واف بالحاجة. وعند ذلك تقرر إباحة الطلاق متى وجدت أسبابه في نفوس الزوجين وتتركه إلى مشيئتهما.

نعم، إن إباحة الطلاق بدون قيد لا تخلو من ضرر، ولكنه من المضرات التي لا يُستغنى عنها ويكفي لتسويغه أن منافعه تزيد عن مضاره. فإن كل نظام لا يخلو من ضرر، والكمال التام في هذه الحياة الدنيا أمر غير مستطاع.

ونحن لا نريد البحث في هذا الموضوع الواسع لأننا اجتنبنا في هذا المختصر كل بحث نظري. وإنما نقول: إن من أجال النظر في نصوص الكتاب العزيز وما اشتمل عليه من الآيات المقررة للطلاق وأحكامه يشعر بالنعم التي أفاضها الله على المسلمين ويقتنع بأَن كتاب الله قد أَتى من الحكمة على منتهاها، وأنه وَفَّى كل شيء حقه.

وأول ما يجب الالتفات إليه هو أن شرعنا الشريف قد وضع أصلاً عامًّا يجب أن ترد إليه جميع الفروع في أحكام الطلاق وهو أن الطلاق محظور في

نفسه مباح للضرورة. والشواهد على ذلك كثيرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وما جاء في كلام الأئمة نورد منها ما يأتي:

قال تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء / ١٩].

وقال جل شأنه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء / ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء / ١٢٨].

وجاء في الحديث: «أبغض الحلال عند الله الطلاق» وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تطلقوا النساء إلا من ريبة إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات». وقال عليٌّ كرم الله وجهه: «تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش».

وجاء في حواشي ابن عابدين: «أن الأصل في الطلاق الحظر بمعنى أنه محظور إلا لعارض يبيحه وهو معنى قولهم الأصل فيه الحظر والإباحة للحاجة إلى الخلاص. فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص، بل يكون حمقًا وسفاهة رأي، ومجرد كفران بالنعمة، وإخلاص الإيذاء بالمرأة وبأهلها وأولادها. ولهذا قال

تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء / ٣٤] أي لا تطلبوا الفراق»[١] انتهى.

والمطّلع على كتب الفقه، وإن كان يجد أن جميع الأئمة قد نظروا على العموم إلى هذا الأصل الجليل الذي من شأن العمل عليه تضييق دائرة الطلاق بما يصل إليه الإمكان. لكنه لا بد أن يلاحظ أيضًا أنهم لم يراعوا في التفريع تطبيق هذا الأصل على طريقة واحدة متساوية. ويرى أن الفقهاء من أتباع الأئمة قد توسعوا في أمر الطلاق ولم تطرد طريقتهم على وتيرة واحدة في تطبيق الأحكام على الوقائع. وهذا الاختلاف يشاهد على الخصوص في ثلاث مسائل كلها جديرة بالالتفات:

أولها: مسألة وقوع الطلاق الصريح بدون اشتراط النية، فقد خالف بعض الفقهاء خصوصًا من المذهب الحنفي في هذه المسألة الأصول العامة التي بني عليها معظم أحكام الشريعة، وفاضت بها نصوص الكتاب والسنة كالأصل المقرر لعدم تكليف المكره والغافل والمخطئ، وأخرج الطلاق من مشمول هذا الأصل فقضى بوقوعه على المكره، والمخطئ، والهازل، والسكران مع تعريفهم السكران بأنه هو الذي لا يميز السماءَ من الأرض.

(١) صحيفة ٥٧٢، جزء ٢.

وظاهر أن أهل هذا الرأي لم يُعوِّلوا على النية التي هي أساس الدين الإسلامي كما يستفاد من حديث «إنما الأعمال بالنيات». كما أنهم لم يلتفتوا إلى قصد الشارع في أن الطلاق محظور في الأصل وأنه أبغض الحلال عند الله. وقد علَّلوا نفاذ الطلاق في الأحوال التي أشرنا إليها بأسباب أذكرها للقارئ وأترك له مسؤولية الحكم عليها.

قرأت في كتاب الزيلعي ما معناه «إن طلاق الهازل والمخطئ يقع لأن لفظ الطلاق ذكر على لسان الزوج. وإن طلاق المكره يقع لأنه عرف الشَّرَّيْن واختار أهونهما. وأما السبب في وقوع طلاق السكران فلأنه ارتكب معصية فيكون نفاذ الطلاق زجرًا له»[1].

ولكنا نحمد الله على أن في المذاهب الإسلامية الأخرى ما يخالف ذلك ويتفق مع أصول الشريعة ومصلحة العامة ويمكن لمريد الإصلاح أن يأخذ به فيقرر بعدم صحة الطلاق الذي يقع في تلك الأحوال.

ثانيها: إن الطلاق الذي نص عليه القرآن هو واحد رجعي دائمًا. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ

(١) صحيفة ١٩٥، جزء ٢.

ذَٰلِكَ أَمۡرًا . فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٍ مِّنكُمۡ ﴾ [الطلاق / ١ – ٢] وقال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحًا ﴾ [البقرة / ٢٢٨].

ولكن قسم الفقهاء الطلاق إلى صريح وبالكناية، وقالوا بالطلاق الصريح تقع واحدة رجعية ولو نوى أكثر من واحدة أو نوى واحدة بائنة. أما بالكناية فيكون الطلاق بائنًا لا تصح بعده الرجعة ولا تحل الزوجة إلا بعقد جديد إلا في بعض ألفاظ استثنوها ويقع بها الطلاق ثلاثًا إن نوى الثلاث.

إلا أنه يوجد في مذهب آخر كمذهب الشافعي رضي الله عنه أن الكنايات جميعها رجعية. ووجه الحق في هذا المذهب ظاهر فإنما الطلاق طلاق على كل حال وهو فصل عصمة المرأة من الرجل. فاختلاف الألفاظ بالنسبة إلى هذا المعنى إنما هو اختلاف عبارة لا يصح أن يتعلق به اختلاف حكم. ولو سلم اختلاف الأحكام باختلاف الألفاظ في مثل هذا الباب لكان الأوجه أن يكون حكم الكناية أخف من حكم الصريح.

ثالثها: اتفق أغلب المذاهب على أن الطلاق ثلاثًا متفرقة في حيض واحد أو في مرة واحدة وبلفظ واحد يقع ثلاثًا. على أن هذا النوع من الطلاق الذي اعترف الفقهاء أنفسهم بأنه بِدْعِي – أي مخالف للكتاب والسنة – لا يمكن تصوره على الكيفية التي قررها الفقهاء ونصوص القرآن كلها تأبى تأويلهم. قال

تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [البقرة / ٢٢٩]. وجاء في تفسير هذه الآية في كتاب حسن الأسوة: «وإنما قال سبحانه مرتان ولم يقل طلقتان إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الطلاق مرة بعد أخرى لا طلقتان دفعة واحدة. كذا قال جماعة من المفسرين». وجاء فيه أيضًا: «قد اختلف أهل العلم في إرسال الثلاث دفعة واحدة هل تقع ثلاثًا أو واحدة فقط فذهب إلى الأول الجمهور وذهب إلى الثاني من عداهم وهو الحق. وقد قرره العلامة الشوكاني في مؤلفاته تقريرًا بالغًا وأفرده برسالة مستقلة. وكذا الحافظ بن القيم في إغاثة اللهفان وإعلام الموقعين»(١).

وجاء في ابن عابدين: «وعن الإمامية لا تقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لأنه بدعة محرمة، وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن إسحاق وطاوس وعكرمة لما في مسلم أن ابن عباس قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة». فقال عمر: «إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم». وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى أنه يقع ثلاثًا. قال في الفتح بعد سَوْق الأحاديث الدالة عليه: وهذا يعارض ما تقدم، وأما إمضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بأنها كانت واحدة فلا يمكن إلا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم

(١) صحيفة ١٦.

لذلك لعلمهم بإناطته بمعان علموا انتفاءها في الزمن المتأخر. وقول بعض الحنابلة توفي رسول الله ﷺ عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل. أما أولاً فإجماعهم ظاهر لأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الإجماعي عن مائة ألف تسمية كل في مجلد كبير لحكم واحد على أنه إجماع سكوتي»[١].

وقد رُوِي في هذه المسألة من الأحاديث ما لا يدع شكًّا في أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد لا يقع إلا واحدة. جاء في الزيلعي: «وقال ابن عباس أُخْبِر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعًا فقام غضبان ثم قال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم» ذكره القرطبي ورواه النسائي»[٢] وجاء فيه أيضًا: «وذهب أهل الظاهر وجماعة منهم الشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جملة لا يقع إلا واحدة لما رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنهم واحدة فأمضاه عليهم عمر رضي الله عنه»رواه مسلم والبخاري، وروى ابن إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: طلق ركانة بن عبد يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديدًا فسأله عليه الصلاة والسلام: «كيف طلقتها؟» قال «طلقتها ثلاثاً في مجلس واحد» قال:«إنما تلك طلقة فارتجعها»[٣].

(١) صحيفة ٥٧٦، جزء ٢.
(٢) صحيفة ١٩٠، جزء ٢.
(٣) صحيفة ١٩١، جزء ٢.

يرى القارئ من هذه العبارات التي بسطناها ليحصل لنفسه منها رأيًا أن علماء مذهب عظيم كمذهب ابن حنبل لم يعولوا على قضاء ﷺ عنه بل تمسكوا بنصوص القرآن وسنة النبي ويمكن للأمة إذا أرادت الإصلاح أن تأخذ بقولهم. لأن عمر ﷺ قد بين لنا سبب قضائه بقوله: «إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة[١] فلو أمضيناه عليهم» فكأنه اجتهد في جعله عقوبة لردعهم عنه. وكلنا نعلم أنه لم ينشأ من اجتهاد عمر إلا استهتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث وتهافتهم عليه في محاوراتهم وإيمانهم.

بل لم لا يأخذ مريد الإصلاح بمذهب الإمامية الذي نقله ابن عابدين وهو مذهب الأئمة من آل البيت في قولهم كما مر: «إن الطلاق لا يقع بالطلاق الثلاث ولا في الحيض لأنه بدعة محرمة».

وإن سمح لي القارئ أن أبدي هنا كل ما أظنه صوابًا أقول: لا يمكنني أن أفهم أن الطلاق يقع بكلمة لمجرد التلفظ بها مهما كانت صريحة. نعم إن الأعمال الشرعية لا تستغني عن الألفاظ إذ لو حللنا أي عقد لوجدناه مركبًا من ظهور إرادة أو مطابقة إرادتين حصل الاستدلال عليها أو عليهما من ألفاظ صدرت شفاهيًّا أو بالكتابة؛ ولذلك فليس الغرض الاستغناء عن الألفاظ، وإنما مرادنا أن اللفظ لا يجب الالتفات إليه في الأعمال الشرعية إلا من جهة كونه دليلاً على النية.

(١) أَنَاة: تروٍّ وتَمَهُّل. (م).

فينتج من ذلك أنه يجب أن يفهم أن الطلاق إنما هو عمل يقصد به رفع قيد الزواج وهذا يفرض حتمًا وجود نية حقيقية عند الزوج وإرادة واضحة في أنه إنما يريد الانفصال من زوجته. لا أن يفهم كما فهمه الفقهاء وصرحوا به في كتبهم أن الطلاق هو التلفظ بحروف (ط ل ا ق).

والذي يطلع على كتبهم يندهش عندما يرى اشتغالهم بتأويل الألفاظ والتفنن في فهم معانيها في ذاتها بقطع النظر عن الأشخاص. وعندهم متى ذكر اللفظ ثم الأثر الشرعي. ولهذا قصروا أبحاثهم، جميعها على الكلمات والحروف وامتلأت الكتب بالاشتغال بفهم طَلَّقتُكِ، وأنتِ طَالِقٌ، وأنتِ مطلقة، وعليَّ الطلاقُ، وطلقتُ رِجلكِ، أو رأسكِ، أو عرقك، وما أشبه ذلك. وصارت المسألة مسألة بحث في اللفظ والتركيب ربما كان مفيدًا للغة والنحو ولكنه لا يفيد مطلقًا علم الفقه بشيء.

على أننا نظن أن علم الشرائع يقبل أبحاثًا أخرى غير تأويل الألفاظ. والطلاق لم يخرج عن كونه عملاً شرعيًّا يترتب عليه ضياع حقوق وإنشاء حقوق جديدة وهو في حد ذاته لا يقل عن الزواج في الأهمية حيث يتعلق به أعظم الحوادث المدنية كالنسب والميراث والنفقة والزواج. فالاستخفاف به إلى هذا الحد أمر يدهش حقيقة كل من له إلمام ولو سطحي بالوظيفة السامية التي تؤديها الشرائع في العالم.

ولو ترك فقهاؤنا الاشتغال بالألفاظ وبحثوا في مآخذ الأحكام التي يقررونها وعرفوا تاريخها وأسبابها وقارنوا المذاهب بعضها ببعض وانتقدوها وبالجملة لو اشتغلوا بعلم الفقه الحقيقي لتبين لهم أن الطلاق لا يكون طلاقًا إلا إذا كان مصحوبًا بنية الانفصال.

ويمكن لناظر أن يجد في كتب الشريعة الإسلامية ما يفيد عدم صحة الطلاق إذا فقدت نية الانفصال فقد نقل عن شرح التلقين: «إن الرجل لو طلق زوجته بكلمة أو كلمات في حال الغضب أو النزاع لا يقع طلاقه» ورووا في ذلك أحاديث مثل قول علي بن أبي طالب: «من فَرَّق بين المرء وزوجته بطلاق الغضب أو اللجاج فرق الله بينه وبين أحبائه يوم القيامة. قاله الرسول عليه السلام».

نعم، إن ناقل هذا القول اجتهد في رده وبالغ في إبطاله، ولكن مريد الإصلاح له أن يبحث في كتب الشرع كلها ويقف على آراء الفقهاء مهما كانت، خصوصًا إذا كان قصده محو فساد عظيم صار ضرره عامًّا.

نحن في زمان أَلِفَ الرجال فيه الهذر بألفاظ الطلاق فجعلوا عصم نسائهم كأنها لعب في أيديهم يتصرفون فيها كيف يشاءون ولا يرعون للشرع حرمة ولا للعشرة حقًّا. فترى الرجل منهم يناقش آخر فيقول له إن لم تفعل كذا فزوجتي طالق فيخالفه فيقال وقع الطلاق وانفصمت العصمة بين الحالف وزوجته وهي لا تعلم بشيءٍ ما ولا تبغض زوجها ولا تود فراقه، بل ربما كان الفراق ضربة قاضية

عليها. وكذلك الرجل ربما كان يحب زوجته ويألم لفراقها فإذا افترق منها بتلك الكلمة التي صدرت منه لا بقصد الانفصال من زوجته وإنما بقصد إلزام شخص آخر بالعمل الذي كان يريده كان الطلاق على غير نية منه.

رُبَّ رجل يناقش زوجته في بعض شؤون البيت فيرد على لسانه في وقت الغضب الحلف بالطلاق من باب التخويف والتهديد وعلى غير قصد منه لهدم العصمة فيقال أيضًا وقع الطلاق ويعقبه أيضًا ما سبق ذكره من البلاءِ الذي ينزل على الزوجين.

وَرُبَّ فلاح يرتكب جريمة السرقة مثلاً فيسأله العمدة أو مأمور المركز عما وقع منه فينكر فيستحلفه بالطلاق فيحلف أنه ما سرق، والحال أنه سرق فيقال كذلك وقع الطلاق وهو لم يقصد بيمينه إلا تبرئة نفسه ولم يخطر بباله عند الحلف أنه مباغض لزوجته كاره لعشرتها.

فلمَ لا يجوز مع ظهور الفساد في الأخلاق والضعف في العقول وعدم المبالاة بالمقاصد أن يؤخذ بقول بعض الأئمة من أن الاستشهاد شرط في صحة الطلاق كما هو شرط في صحة الزواج كما ذكره الطبرسي وكما تشير إليه الآية الواردة في سورة الطلاق حيث جاء في آخرها: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق / ٢]؟

أليس هذا أمرًا صريحًا بالاستشهاد يشمل كل ما أتى قبله من طلاق ورجعة وإمساك وفراق؟ أليس قصد الشارع أن يكون للطلاق واقعة حال مشهورة لدى

العموم ليسهل إثباته؟ لِمَ لا نقرر أن وجود الشهود وقت الطلاق ركن بدونه لا يكون الطلاق صحيحًا فيمتنع بهذه الطريقة هذا النوع الكثير الوقوع من الطلاق الذي يقع الآن بكلمة خرجت على غير قصد ولا روية في وقت غضب؟ نظن أن في الأخذ بهذا الحكم موافقة لآية من كتاب الله ورعاية لمصلحة الناس. وما يدرينا أن الله سبحانه وتعالى قد اطلع على ما تصل إليه الأمة في زمان كزماننا هذا فانزل تلك الآية الكريمة لتكون نظامًا لنا نرجع إليها عند مسيس الحاجة كما هو شأننا اليوم.

بل إن أرادت الحكومة أن تفعل خيرًا للأمة فعليها أن تضع نظامًا للطلاق على الوجه الآتي:

المادة الأولى

كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضي الشرعي أو المأذون الذي يقيم في دائرة اختصاصه ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته.

المادة الثانية

يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق ممقوت عند الله وينصحه ويبين له تبعة الأمر الذي سيقدم عليه ويأمره أن يتروى مدة أسبوع.

المادة الثالثة

إذا أصر الزوج بعد مضي الأسبوع على نية الطلاق فعلى القاضي أو المأذون أن يبعث حكمًا من أهل الزوج وحكمًا من أهل الزوجة أو عدلين من الأجانب إن لم يكن لهما أقارب ليصلحا بينهما.

المادة الرابعة

إذا لم ينجح الحكمان في الإصلاح بين الزوجين فعليهما أن يقدما تقريرًا للقاضي أو المأذون وعند ذلك يأذن القاضي أو المأذون للزوج في الطلاق.

المادة الخامسة

لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضي أو المأذون وبحضور شاهدين ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية.

والذي يتأمل في الآيات التي سبق ذكرها في الاستشهاد والتحكيم يرى أن نظامًا مثل هذا ينطبق على مقاصد الشريعة ولا يخالفها في شيء. وليس لمعترض أن يحتج بأن نظامًا مثل هذا يسلب الزوج حقه في الطلاق لأن حق الزوج في الطلاق باق على ما هو عليه الآن. فهو الذي يملك عصمة الزواج وأسباب الفراق لا تزال متروكة لتقديره. وغاية ما في الأمر أننا اشترطنا أن يسبق الطلاق تحكيم الحكمين ونصيحة القاضي، وليس في هذا تعد على حق من حقوق الزوج وإنما هو

وسيلة للتروي والتبصر اتخذت لمصلحة المرأة وأولادها بل ولمصلحة الزوج نفسه حيث نرى كثيرًا من الأزواج يأسفون على وقوع الطلاق منهم على غير روية ثم يضطرون إلى استعمال الحيل الدنيئة كالمستحل مثلاً لمداواة طيشهم.

ألا يرى أفاضل الفقهاء أن مثل هذه الطريقة البسيطة تترتب عليها منفعة عظيمة هي تقليل عدد الطلاق فضلاً عما فيها من اتباع أوامر الله وتنفيذ حكم مهم مثل حكم التحكيم المنصوص عنه في الآية التي ذكرناها واتباع أمر شرعي بقي معطلاً إلى الآن حيث لم نسمع بإجرائه يومًا خصوصًا في أمة كأمتنا بلغ أمرها من فساد الأخلاق والطيش إلى حد أن الرجل يحلف بالطلاق وهو يأكل ويشرب ويمشي ويضحك ويتشاجر ويسكر وامرأته جالسة في بيتها لا تعلم شيئًا مما جرى في الخارج بينه وبين غيره.

دلت إحصائية الطلاق عن مدينة القاهرة في مدة الثماني عشرة سنة الأخيرة على أن كل أربع زوجات يطلق منهن ثلاث وتبقى واحدة فقط وإليك بيانها بالتفصيل:

سنة	زواج	طلاق
١٢٩٨	١٣٦٠١	٦٩٠٢
١٢٩٩	٤٩٠٠	٤١٥٢
١٣٠٠	٤٣٥٠	٤٦٤٨
١٣٠١	٣٤٠٠	٤٠٠٠
١٣٠٢	٤٧٠٠	٥٢٥٠
١٣٠٣	٤٧٤٩	٥٥٠٠

سنة	زواج	طلاق
١٣٠٤	٤٨٥٠	٤٦٩٨
١٣٠٥	٤٧٤٩	٥٣٥٠
١٣٠٦	٥٠٠٠	٥٨٥٠
١٣٠٧	٥٧٠٠	٤٧٠٠
١٣٠٨	٦٧٥٠	٥٩٠٠
١٣٠٩	٦٩٠٠	٥٥٤٨
١٣١٠	٧١٠٠	٥٨٤٧
١٣١١	٧٤٠٠	٥٢٨١
١٣١٢	٨٢٥٠	٤٦٥٠
١٣١٣	١٤٢٥٠	٤٦٠٠
١٣١٤	٨١٥٠	٤٣٠٠
١٣١٥	٨١٤٨	٤٠٠٠

وأذكر هنا إحصائية أخرى عمومية عن عدد الطلاق والزواج الذي حصل في عموم القطر المصري في سنة ١٨٩٨:

سنة	زواج	طلاق
١٨٩٨	١٢٠٠٠٠	٣٣٠٠٠[١]

ومنها يظهر أن كل أربع زوجات تطلق منهن واحدة وتبقى ثلاث وهذه النتيجة وإِن كانت أحسن من الأولى بسبب أنها تشمل سكان الأرياف الذين لا يطلقون مثل أهل مصر إلا أَن كلاهما من أقوى الحجج على اضمحلال حال العائلات عندنا وسهولة تهدم بنائها.

(١) هذه الإحصائية استخرجها من دفاتر المحاكم الشرعية حضرة عامر أفندي إسماعيل الموظف بنظارة الحقانية والمنتدب الآن بالمحكمة الشرعية الكبرى.

ومن الغني عن البيان أن المرأة إذا ترقت وشعرت بجميع ما لها من الحقوق فإنها لا تقبل أن تعامل بطرق القسوة والإهانة التي تعامل بها وهي جاهلة. وعند ذلك يحس الرجال أنفسهم بأنه ليس من اللائق بهم أن يستعملوا حق الطلاق الذي وَكله الله بأمانتهم إلا عند الضرورة التي شُرِعَ الطلاق لأجلها. فتربية النساء مما يساعد على إصلاح أخلاقنا وتأديب ألسنتنا. فإن الرجل يحتقر المرأة الجاهلة ولكنه يشعر رغمًا عن إرادته باحترام المرأة إذا وجد منها عقلاً ومعرفةً وعلوًّا في الأخلاق فيعف لسانه عن ذكر ما لا يليق بها ويؤدي لها حقوقها.

ولكن لا يجمل بنا أن ننتظر ذلك الزمان الذي يبلغ فيه النساء بالتربية والتهذيب ما يملأ قلوب الرجال من توقيرهنَّ واحترامهن، بل يجب على كل من يهتم بشأن أمته أن ينظر في الطرق التي تخفف من مضار الطلاق إلى أن يأذن الله بتلك الغاية التي هي منتهى كل غاية. وقد بيَّنَّا أن مجموع المذاهب الإسلامية قد حوى من الأحكام ما يساعد على وضع حدود تقف عندها العامة وتكون مراعاتها من الوسائل إلى تقدمنا في طريق الصلاح. وأقل ما يكون من أثرها أن لا تجد المفاسد سبيلاً من الشرع إلى ظهورها فبذلك يكمل نظام العائلة وتعيش المرأة في طمأنينة وراحة بال ولا تكون في كل آن مهددة بفقد مكانتها من العائلة بسبب وبلا سبب.

ولكن لنا أن نلاحظ أنه مهما ضيقنا حدود الطلاق فلا يمكن أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار والكرامة إلا إذا منحت حق الطلاق: ومن حسن الحظ

أن شريعتنا النفيسة لا تعوقنا في شيء مما نراه لازمًا لتقدم المرأة. والوصول إلى منح المرأة حق الطلاق يكون بإحدى طريقتين: الطريقة الأولى: أن يجري العمل بمذهب غير مذهب الحنفية الذي حرم المرأة في كل حال من حق الطلاق حيث قال الفقهاء من أهله: «إن الطلاق منع عن النساء لاختصاصهن بنقصان العقل ونقصان الدين وغلبة الهوى» مع أن هذه الأسباب باطلة لأن ذلك إن كان حال المرأة في الماضي فلا يمكن أن يكون حالها في المستقبل ولأن كثيرًا من الرجال أحط من النساء في نقصان الدين والعقل وغلبة الهوى. واستدل على ذلك بملاحظة وردت عليّ عند اطلاعي على إحصائية الطلاق في فرنسا فقد رأيت أنه في سنة ١٨٩٥م حكمت المحاكم الفرنساوية بالطلاق في ٩٧٨٥ قضية منها سبعة آلاف تقريبًا حكم فيها بالحق للنساء حيث ثبت أمام المحاكم أن العيب كان من الرجال.

ولا يصح في الحق أن الشريعة سمحاء عادلة كشريعتنا تسلب المرأة جميع الوسائل التي تبيح لها التخلص من زوج لا تستطيع المعيشة معه كأن كان شريرًا أو من أرباب الجرائم أو فاسقًا أو غير ذلك مما لا يمكن معه لامرأة سليمة الذوق والأخلاق أن ترضى بعشرته.

وقد وفى مذهب الإمام مالك للمرأة بحقها في ذلك وقرر أن لها أن ترفع أمرها إلى القاضي في كل حالة يصل لها من الرجل ضرر.

جاء في كتاب البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن التسولي ما يأتي:

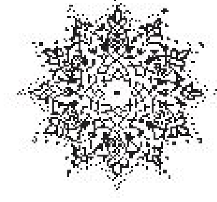
«إن الزوجة التي في العصمة إذا أثبتت ضرر زوجها بها بشيء من الوجوه المتقدمة والحال أنها لم يكن لها بالضرر شرط في عقد النكاح من أنه إن أَضَرَّ بها فأمرها بيدها فقيل لها أن تطلق نفسها بعد ثبوت الضرر عند الحاكم من غير أن تستأذنه في إِيقاع الطلاق المذكور أي لا يتوقف تطليقها نفسها على إذنه لها فيه وإن كان ثبوت الضرر لا يكون إلا عنده كما أن الطلاق المشترط في عقد النكاح أي المعلق على وجود ضررها لها أن توقعه أيضًا بعد ثبوته بغير إذنه وظاهره اتفاقًا. وقيل حيث لم يكن لها شرط به لها أن توقع الطلاق أيضًا لكن بعد رفعها إياه للحاكم وبعد أن يَزْجُره[١] القاضي بما يقتضيه اجتهاده من ضرب أو سجن أو توبيخ[٢] ونحو ذلك، ولم يرجع عن إضرارها، ولا تطلق نفسها قبل الرفع والزجر، ومنهم من قوله أن الطلاق بيد الحاكم فهو الذي يتولى إيقاعه إن طلبته الزوجة وامتنع منه الزوج، وإن شاء الحاكم أمرها أن توقعه. فعلى هذا القول لابد أن يوقعه الحاكم أو يأمرها به فتوقعه. وإذا أمرها به فهي نائبة عنه في الحقيقة كما أنه هو نائب عن الزوج شرعًا حيث امتنع منه. وروى أبو زيد عن ابن القاسم أنها توقع الطلاق دون أمر الإمام قال بعض الموثقين: والأول أصوب».

(١) يَزْجُره: يمنعه وينهاه. (م).
(٢) توبيخ: لوم أو تأنيب أو تعنيف. (م).

الطريقة الثانية: أن يستمر العمل على مذهب أبي حنيفة ولكن تشترط كل امرأة تتزوج أن يكون لها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت أو تحت شرط من الشروط، وهو شرط مقبول في جميع المذاهب.

وهذه الطريقة أفضل من الأولى من بعض الوجوه فإن من المضار الحقيقية التي تتفق كل النساء في التحفظ منها وبذل المستطاع في اتقائها ما لا يكون سببًا يسمح للقاضي أن يحكم بالطلاق في مذهب مالك وذلك كتزوج الرجل بامرأة أخرى وزوجته الأولى في عصمته. فإن الزوجة الأولى لو رفعت شكواها إلى القاضي وطلبت منه أن يطلقها لم يجز للقاضي أن يجيب طلبها فلو اشترطت أن تطلق نفسها متى شاءَت أو عندما يتزوج زوجها عليها كان الأمر بيدها. ولكن العمل على الطريقة الأولى أحكم وأحزم فإن وضع الطلاق تحت سلطة القاضي أدعى إلى تضييق دائرته وأدنى إلى المحافظة على نظام الزواج.

ولما كان تخويل الطلاق للنساء مما تقتضيه العدالة والإنسانية لشدة الظلم الواقع عليهن من فئة غير قليلة من الرجال لم تتحل أرواحهم بالوجدانات الإنسانية السليمة كان لي الأمل الشديد في أن يحرك صوتي الضعيف همة كل رجل محب للحق من أبناء وطني خصوصًا من أولياء الأمور إلى إغاثة هؤلاء الضعيفات المقهورات الصابرات.



خاتمة

تبين للقارئ مما سبق أن ما نريد إدخاله من الإصلاح في حالة النساء ينقسم إلى قسمين: قسم يختص بالعادات وطرق المعاملة والتربية. والقسم الثاني يتعلق بدعوة أهل النظر في الشريعة الإسلامية والعارفين بأحكامها إلى مراعاة حاجات الأمة الإسلامية وضروراتها فيما يختص بالنساء، وأن لا يقفوا عند تطبيق الأحكام عند قول إمام واحد إنما كان اجتهاده موافقًا لمصلحة عصره، وأن يدققوا البحث فيما تغير من الأحوال والشؤون فإن وجدوا في قول إمام ما تتعسر معه المحافظة على كرامة الشرع أقاموا مقامه قول إمام آخر يكون في مذهبه ما يسد الحاجة بدون خروج عن أصول الشريعة العامة.

والعمل على تحقيق هذين النوعين من الإصلاح هو كغيره من سائر الأعمال النافعة إنما يتم بالعلم والعزيمة.

١) أما العلم

فهو وسيلة الأمة لمعرفة حاجاتها وبه تتنبه أذهان أفرادها إلى ما هم فيه وما درجوا عليه من الأخلاق والعوائد والكمالات والنقائص بحيث يكونون على شعور دائم بأحوالهم وتكون تلك الأمور دائمًا موضوع بحثهم.

إن من الغفلة بل من أسباب الشقاء أن تكون شؤُوننا في حياتنا قائمة بعوائد لا نفهم أسبابها ولا ندرك آثارها في أحوالنا بل إنما نتمسك بها لأنها جاءَت إلينا ممن سلفنا وورثناها عمن تقدمنا وذلك كل ما فيها من الحسن عندنا. مع أن هذا وحده لا يكفي لأن يكون سببًا في الأخذ بها ولا في الثبات عليها بل يجب أن نفهم أن لنا مصالح ولمن سبقنا مصالح ولنا شؤون ولهم شؤون ولنا حاجات لم تكن لهم وكانت لهم حاجات ليست لنا اليوم وذلك من البديهي الذي لا يختلف فيه اثنان.

فعلينا أن نأخذ من العوائد وأن نكسب من الأخلاق ما يلتئم مع مصالحنا فنكون مالكين لمصادر أعمالنا كما يطلب منا العقل والشرع لا أن نكون عبيدًا لعاداتنا التي وجدنا عليها آباءنا فيكون مثلنا مثل رجل وجد لباسه ضيقًا فرأى أن يجوع ليهزل ويضعف وينحل حتى يصغر جسمه فيسعه لباسه لا أن يصلح لباسه بتوسعته حتى يتفق مع جسمه.

إنَّا لا نجد عقبة في طريقنا إلى السعادة أصعب اجتيازًا من شدة تمسكنا بعادات من سلفنا من غير أن نميز بين تلك العادات صالحها وطالحها. نعم إن الماضي لا يصح أن يطرح جملة لكن يجب أن ينظر فيه بالتبصر والرويَّة لمعرفة ما أظهر من منافع ومضار.

لا أرى أعجب من حالنا! هل نعيش للماضي أو للمستقبل؟ هل نريد أن نتقدم أو نريد أن نتأخر؟ نرى العالم في تقلب مستمر وشؤونه في تغير دائم، ونحن ننظر إلى ما يقع فيه من تبدل الأحوال بعين شاخصة وفكرة حائرة ونفس ذاهلة لا ندري ماذا نصنع ثم ننهزم إلى الماضي نلتمس فيه مخلصًا ونطلب منه عونًا فنرتد دائمًا خائبين.

رأينا في هذا القرن حادثة عجيبة أظنها وحيدة في التاريخ. رأينا أمة بتمامها خلعت عوائدها وأبطلت رسومها وتخلت عن نظاماتها وقوانينها وطرحتها وراء ظهرها فقطعت كل وصلة بينها وبين ماضيها إلا ما كان متعلقًا بجامعة شعبها. ثم همَّت فبنت بناء جديدًا مكان البناء القديم فلم يمض عليها نصف قرن إلا وقد شيدت هَيْكَلاً جميلاً على آخر طرز أفاده التمدن فهبت من نومها ونشطت من عقالها وشعرت بأن الحياة تدب في بدنها وتجري في عروقها دمًا حارًّا قويًّا فتيًّا، تلك هي الأمة اليابانية صارت تعد اليوم في صف الأمم المتمدنة بعد أن قهرت في بضعة أيام دولة الصين الجسيمة التي لم يقتلها إلا إعجابها بماضيها. أليس في ذلك عبرة لكل متبصر؟

لو كانت عوائدنا فيما يتعلق بالنساء لها أساس في شريعتنا لكان في ميلنا إلى المحافظة عليها ما يشفع لنا. أما وقد برهنا على أن كل ما عرضناه من أوجه الإصلاح يتفق تمام الاتفاق مع أحكام الشريعة ومقاصدها فلم يبق لنا عذر في التمسك بها سوى أنها قد تقدست بمرور الزمان الطويل وأننا غفلنا عن مصالحنا وتدبير شؤوننا.

إذا توهم بعض القراء أن ما ورد في كتب الفقهاء من استحسان عدم كشف وجه المرأة وعدم مخالطتها بالرجال دفعًا للفتنة هو من الأحكام الدينية التي لا يجوز تغييرها. فنقول: إن هذا الاعتراض مردود بأن الأحكام الشرعية جاءت في الغالب مطلقة وجارية على ما تقتضيه العادات الحسنة ومكارم الأخلاق ووَكَّلت فهم الجزئيات إلى أنظار المكلفين ووضعتها تحت تصرف اجتهادهم وعلى هذا جرى العمل بعد وفاة النبي ﷺ بين أصحابه وأتباعه.

ولما اتسعت خطة الإسلام وكثر اختلاط المسلمين بغيرهم من الأمم وعرضت عليهم حاجات وضرورات اقتضت أحكامًا ومشروعات جديدة قام المجتهدون بينهم واستنبطوا لهم من أصول الشريعة العامة ما يناسب الوقائع الخاصة ففصَّلوا ما أجمله القرآن والسنة من الأحكام وفرعوا منها ما يناسب الأحوال والأمصار والإعصار. فهم لم يضعوا بذلك شرعًا ولم يضيفوا على الدين شيئًا وإنما كان اجتهادهم قاصرًا على النظر في الجزئيات وردها إلى كلياتها المقررة في الكتاب والسنة.

ألا ترى أن القرآن لم يبين أهم الفروض مثل أحكام الصلاة ومواقيتها وركوعها وسجودها ولا مقادير الزكاة وأوقاتها ولا مناسك الحج. وأن السُّنة هي التي رسمت جميع تلك الأحكام مجملة ثم جاء المجتهدون ففصلوا أحكامها وقرروا فروعها؟

على هذا النمط تألفت شريعتنا من فروع كلها راجعة إلى أصل واحد. فالشريعة الإسلامية إنما هي كليات وحدود عامة. ولو كانت تعرضت إلى تقرير جزئيات الأحكام لما حق لها أن تكون شرعًا عامًّا يمكن أن يجد فيه كل زمان وكل أمة ما يوافق مصالحهما.

فهذه القواعد الكلية التي تحدد أعمالنا بحدود يجب الانتهاء إليها على حسب ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة هي التي لا تقبل التغيير والتبديل. أما الأحكام المبنية على ما يجري من العوائد والمعاملات فهي قابلة للتغيير على حسب الأحوال والأزمان وكل ما تطلبه الشريعة فيها هي أن لا يخل هذا التغيير بأصل من أصولها العامة، فكشف الرأس مثلاً قبيح في البلاد الشرقية لأنه كان معتبرًا في العادة مخلاً بالمروءة، ولهذا السبب اعتبر عند أهل الشرق قادحًا[١] في العدالة. ولكنه غير قبيح في البلاد الغربية فلا يكون عندهم قادحًا. فالحكم الشرعي يجب أن يختلف باختلاف ذلك. وجواز إثبات التصرفات الشرعية بالشهادة لم يكن الغرض منه معنى مخصوصًا في أشخاص الشهود وإنما الغرض

(١) قَادِحًا: مُشَكِّكًا. (م).

منه إثبات هذه التصرفات بالطريقة التي وقع الاصطلاح عليها ولم يكن غيرها مألوفًا. فإذا تغيرت الأحوال وتبدل الاصطلاح واعتاد الناس على التعامل فيما بينهم بالكتابة تغير كذلك الحكم الشرعي وتحولت طريقة الإثبات من الشهادة إلى الكتابة. وإذا قيل باستحباب ستر المرأة وجهها عن الرجال لخوف الفتنة وعدم اقتضاء الحال لكشفه في زمان كان هناك محل لخوف الفتنة ولا تقضي ضرورات الحياة على المرأة بكشف وجهها فلا مانع من أن يتغير هذا الاستحسان إلى ضده في زمان آخر؛ ذلك لأن اختلاف الأحكام باختلاف العوائد والمصالح ليس في الحقيقة اختلافًا في الشريعة وإنما هو رد لأحكام الجزئيات إلى أصولها الكلية، ورجوع بها إلى مقاصدها الشرعية.

تبين من ذلك أن لنا في مأكلنا وملبسنا ومشربنا وجميع شؤون حياتنا العمومية والخصوصية الحق في أن نتخير ما يليق بنا ويتفق مع مصالحنا بشرط أن لا نخرج عن تلك الحدود العامة التي أشرنا إليها.

أما التزامنا بما وجدنا عليه آباءنا وعدم الخروج عن الدائرة التي رسموها لأنفسهم فهو القضاء على الأمة الإسلامية بجمود القرائح وتقييد الأرجل وغل الأيدي عن كل عمل تحفظ به كونها وتدافع به عن وجودها وتتقدم به في سبيل سعادتها. بل قد يكون قضاء عليها بالمحو والاضمحلال.

٢) وأما العزيمة

فهي حث الإرادة إلى كل خير أرشدنا إليه العلم والعرفان والفرار بها من كل شر دَلَّنا عليه البحث والتنقيب. العزيمة هي أشرف قوى الإنسان وأجلها وأعظمها أثرًا في أعماله. فالتعليم والتهذيب وسعة العقل والأميال الحسنة والغرائز الطيبة كل ذلك لا يفيد فائدة تذكر عند شخص مجرد عن العزيمة؛ ولهذا كان ضعف الإرادة أكبر عيب في الإنسان.

نرى الكثير من أهل بلادنا يستحسنون فكرة أو عملاً ولكنهم لا يجدون من أنفسهم همة كافية لخدمة تلك الفكرة أو ذلك العمل ويكفي أنهم يعلمون أن بعض الناس لا يتفق معهم في رأيهم لتلاشي إرادتهم وسقوطها. أما إذا علموا أنه ربما يمسهم ضرر ما من ناحية ذلك العمل رأيتهم يفرون منه فرارًا.

إن كان لنا أمل في نجاح ما نعده صالحًا لنا فإنما يكون في الرجل الذي يحب أن يعرف ويبحث ليعرف ويعرف بالفعل ما تحتاج إليه بلاده وله عزيمة تدفعه إلى العمل في جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها بالوسائل التي تؤدي إلى المطلوب بطبيعتها طال الزمان أو قصر.

فعلى مثل هذا الرجل الكامل نعرض طريقة للعمل فيما نحن بصدده بعد العلم بأن الخطوة الأولى في كل شيء هي من أصعب الأمور لأن الانتقاد جميعه

ينصب على من يبتدئ في أي أمر خطير ومن النادر أن يوجد شخص يحس من نفسه قوة كافية لمقاومة تيار الانتقاد العام.

فأحسن طريقة أراها لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي أن تُؤسس جمعية يدخل فيها من الآباء من يريد تربية بناته على الطريقة التي شرحناها وأن يُختار لتلك الجمعية رئيس من كبار المصريين – ولا أظن أن الطبقات العليا من أهل بلادنا تخلو من واحد منهم – وأن يكون عمل هذه الجمعية في أمرين: الأول: التعاون على تربية البنات على هذه القاعدة الجديدة. والثاني: السعي لدى الحكومة في إصدار القوانين التي تضمن للمرأة حقوقها بشرط أن لا تخرج في شيء من ذلك عن الحدود الشرعية ولكن بدون أن تتقيد بمذهب من المذاهب بل تأخذ عن كل منها ما هو موافق لحاجاتنا الحاضرة وضرورات عصرنا كما حصل مثل ذلك في وضع المجلة العثمانية وكما حصل عندنا مرارًا في بعض المسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية. فإذا تشكلت هذه الجمعية يخف اللوم عن كل واحد من أعضائها فإن قوة الانتقاد تأتي متوزعة على جملة من الأفراد فيسهل احتمالها ومقاومتها فلا يكون في شدة الانتقاد ما يبعث على فتور الهمة وضعف الإرادة عن العمل؛ لأن في قوة الجماعة من الاقتدار على المدافعة ما ليس في قوة الفرد الواحد، والاجتماع هو القوة الحقيقية التي بدونها لا ينجح شيء.

نرى حكومتنا بمسألة صغيرة كمسألة الشفعة فتعين لها لجنة شرعية لتبحث في المذاهب وتجمع ما تراه منها مناسبًا من الأحكام. ونرى كثيرًا من المصريين

يدخلون في كثير من الجمعيات مثل: جمعية الرفق بالحيوان، ومعارض الأزهار وغيرها ولا يضنون بوقتهم ولا بمالهم في تعضيد مشروع من هذه المشروعات يعتقدون صلاحيته. ونرى الجرائد تنشر بين طبقات الأمة من المعارف ما يساعد على تربيتها وتهذيبها وقد آن الوقت الذي يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام أن يوجهوا التفاتهم إلى حال المرأة المصرية فإني لا أرى مسألة تمس بحياة الأمة أكثر منها ولا أحق منها بأن تكون موضوعًا لنظرهم ومجالاً لآرائهم وأفكارهم.

﴿نهاية المتن﴾

تربية المرأة

والحجاب

تأليف

محمد طلعت حرب

ان لكل دين خلقاً وخلق هذا الدين الحياء

(حديث كريم)

اكفف ابصارهن بالحجاب فشده الحجاب خير لهن من الارتياب

(على كرم الله وجهه)

أصلح شيء للمرأة أن لا ترى رجلاً ولا يراها رجل

(فاطمة عليها السلام)

لا تدعوا نساءكم يزاحمن العلوج فى الاسواق : قبح الله تعالى من لا يغار

(الحسن رضى الله عنه)

قال بعض الحكماء : النساء هن معراج الشرف بعفتهن وبئر المصائب بابتذالهن .

وقال آخر : لو عهدتم الى تربية النوع الانسانى لأصلحت احوال العالم بأسره .

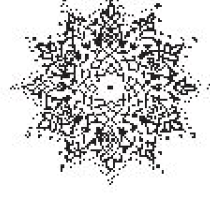
صفحة الغلاف الداخلي للطبعة الأولى للكتاب

تربية المرأة والحجاب

تأليف

محمد طلعت حرب

طبع لأول مرة في عام (١٣١٧هـ/١٨٩٩م).



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإخوانه المرسلين. أما بعد فإنه قد كثر في هذه الأيام البحث والكتابة في حالة المرأة وما يجب عليها ولها وفي طرق تعليمها.

والفضل في فتح باب هذا البحث لكتاب «تحرير المرأة» الذي وضعه حضرة الفاضل قاسم بك أمين يقول فيه: إن المرأة مساوية للرجل من جميع الوجوه، وإن الرجل ظالم لها في حقوقها. ويحث فيه على تربية المرأة وتعليمها كما يتعلم الرجل سواء بسواء. ويقول بلزوم رفع الحجاب ووجوب الاختلاط لأن حجاب المرأة وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التي منحها الله إياها، ويمنع من قيامها بالعمل المكلفة به في الهيئة الاجتماعية إلى آخر ما يدعو إليه. ولم يكد يظهر هذا الكتاب في عالم الوجود حتى أشيع في بعض الجرائد أنه تألفت لجنة في مصر تحت رعاية عظيم بها لتحرير المرأة الشرقية على الطريقة التي أشار إليها حضرة المؤلف في كتابه. وأخذ الناس من ذلك الوقت يبحثون في موضوع الكتاب وما احتوى عليه من أفكار وأماني. ولقد

انقسموا حزبين: حزبًا يرى رأي المؤلف وهم قلائل يعدون على الأصابع. والحزب الآخر وهو الأعظم عددًا أجمع على استهجان[١] ما ورد بالكتاب، ويقول إنه يدعو إلى بدعة في الدين لا في العوائد فقط. وكلا الحزبين مسلِّم والحمد لله بأن الدين لا يمنع مطلقًا من تعليم المرأة وتربيتها وتهذيبها بل هو يحض على ذلك ويأمر به، ولكنهما يختلفان فيما ينبغي أن تَعْلَمَه المرأة وفي طريقة التعليم والتهذيب.

ولما رأينا هذا الجدال والكفاح بين فريقين يعزز كل منهما قوله بالشرع، ويقول إنَّ الحق والدين في جانبه، ورأينا أنه لم يكد يخلو مجتمع من الكلام في هذا الموضوع تاقت نفسنا إلى البحث والتنقيب[٢] والدخول فيه.

ونحن نعرض على القراء نتيجة بحثنا فإن أخطأنا فلنا من حسن النية ما نرجو معه غفران سيئات خطئنا، وإن أصبنا المرمى كما نظن فلسنا نسأل على عملنا أجرًا فنقول:

أول شيء طرأ[٣] على ذهننا حين قرأنا الكتاب ورأينا الناس أخذت تسلق حضرة المؤلف بألسنة حداد[٤]، ويحملون عليه وعلى كتابه حملات لم نتعودها على مؤلف غيره من قبل، أنْ لا بد في الأمر من شيء مهم حمل الناس على ذلك إذ لا يمكن أن يجتمع كل الناس على ضلالة. ولا يخفى أن ألسنة الخلق

(١) استهْجان: استقباح. (م).
(٢) التّنْقِيب: التفتيش. (م).
(٣) طرأ: جدَّ وحدث. (م)
(٤) تسلقه الألسنة: تؤذيه بالكلام. (م).

أقلام الحق. فأخذنا نسأل ونتساءل، ونبحث ونتناظر حتى علمنا أن معظم هياج الرأي العام على حضرة المؤلف ناتج مما هو راسخ في أذهانهم من أن رفع الحجاب والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم الزمان لغاية في النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الإسلامي، ويقولون إنَّ للأوروباويين مطامع قديمة ومآرب[١] في النفس يظهرها زيادة التقرب من العالَـمَيْن الشرقي والغربي حتى إن بعض أمراء المسلمين اتخذ هذه المقاصد ذريعة[٢] يتقرب بها إلى بعض دول أوروبا في نيل مآربه. ومن ذلك أن إسماعيل باشا خديوي مصر الأسبق لما كانت نفسه تميل إلى الاستقلال وتكوين مملكة مستقلة بإفريقيا يحكمها هو ومن يأتي بعده من أولاده، كان عاملاً على جذب دول أوروبا إليه لتساعده على تحقيق أمنيته في مقابلة تحقيقه أمنيتهم بأن يُدخل العادات الإفرنكية بين أمته، مما كان يظنه سهل المنال حتى إنه كان كثيرًا ما يتظاهر ويقول إن مصر قطعة من أوروبا، وإن أخلاق المصريين وعوائدهم التي ورثوها ستصبح بمساعيه بعد قليل مماثلة لعوائد أوروبا وأخلاقها، ليكون له من ذلك وسيلة يتقرب بها إليهم لما رآه وعلمه من مخالطة أمرائهم وعلمائهم وأرباب الأفكار والسياسة منهم الذين يعلمون حق العلم أنه لم يبق حائل[٣] يحول دون هدم المجتمع الإسلامي – في المشرق لا في مصر وحدها – إلا أن يطرأ على المرأة المسلمة التحويل بل الفساد الذي عم الرجال في المشرق. وكل من أدرك إسماعيل باشا يعلم ما كان قد أشيع

(١) مآرب: حاجات. (م).

(٢) ذَريعة: وسيلة وسبب. (م).

(٣) حائل: حاجز. (م).

في ذلك الوقت من أنه كان يريد أن تخرج النساء مكشوفات الوجوه في الطرقات كالفرنجيات وعمت الإشاعة أرجاء القطر بأجمعه، وتحدث الناس بها في كل ناد وقالوا أيضًا إنه لأجل تنفيذ هذا الفكر أمر بأن تخرج تلميذات مدرسة السيوفية مكشوفات الوجوه. وقد رآهن الناس وهن على ذلك وعلى رؤوسهن البرانيط في عربات كثيرة يتفسحن في أرجاء المدينة وبينهن من لها من العمر ست عشرة سنة وزيادة. وقد علم الناس ثمرة هذا الغراس فقد خرجن أكثرهن على علة البِغَاء(١). ولم يقتصر العلم بهذا العزم على مصر فقط بل تعداها إلى غيرها من الأمصار حتى أن أحد أمراء المسلمين إذ ذاك كتب إليه كتابًا مطولاً ينهاه فيه ويلومه على ما يتظاهر به من حب الانفصال عن الدولة وما يريد إدخاله من عادات الإفرنج بين قومه. ومما جاء في الكتاب المذكور مختصًّا بهذا الموضوع قوله بعد العنوان: وحمد الله والصلاة على أنبيائه(٢).

بلغنا ورأينا من مقتضيات الأحوال ما يصدق الخبر أنكم كاتبتم(٣) ملوك أوروبا وتوجهتم بأنفسكم إليهم تطلبون منهم الإعانة على الاستقلال بملك مصر، والاستبداد(٤) بالسلطنة ليقال لكم مَلِك مصر أو فرعون مصر، ولم يقنعكم لقب الخديوي الذي شرفكم به سلطاننا في هذه المدة الأخيرة، وذكرتم للمشار إليهم

(١) البِغَاء: الزنا والدعارة مقابل المال. (م).
(٢) اطلعت على هذا الكتاب عند بعض أعاظم مصر ولديه صحته ما يثبت.
(٣) كاتبتم: راسلتم. (م).
(٤) الاستبداد: الانفراد بدون مشارك. (م).

أنكم تضمنون لهم إن وقعت منهم الإعانة التي تطلبونها تبديل أحكام القرآن وفصل السياسة عن الدين بالمرة، وتبيحون لنساء الأمة الجديدة التي تُكوِّنونها ما تبيحه العادات الإفرنجية وقوانينها من الحضور في مجامع الرجال ومواكبهم وغير ذلك، ولا تظلمونهن بمثل ما ظلمتهن الشريعة الإسلامية على مدعاكم. وقلتم فيما ذكرتم لأولئك الملوك إن السلطان العثماني لا يتيسر له ما يتيسر لكم من أمثال هاته الأمور التي هي خلاصة التمدن الإنساني في نظركم لكونه ملقبًا بلقب خليفة الرسول إلى آخر ما ذكرتم... اهـ.

وإن إرادة الوصول إلى تغيير حالة المرأة المسلمة شيء كامن في نفوس الفرنج؛ لذلك كانوا يطالعون به كل من حادثهم من أدباء الشرق وعلمائه، حتى أنك ترى الواحد منهم متى ناظرته مشفقًا على المرأة المسلمة إشفاقًا غريبًا، ويرثى لحالها ويصدر منه من الأقوال ما يدل على جهله بحالة المرأة وحقوقها في الإسلام جهلاً تامًّا. مع أن لكثير من فضلاء الشرق مؤلفات ومقالات في حالة المرأة المسلمة وما لها من الحقوق بحسب الشريعة الغَرَّاء(١)، قد ترجمت إلى بعض لغات أوروبا واطَّلع عليها الكثير من علمائها، ومع ذلك تراهم مُصِرِّين على رأيهم من تعاسة حالة المرأة المسلمة كأن المرأة المسلمة وَكَّلَتْهم عنها في المدافعة عن حقوقها، أو كأنهم لما رأوا تعاسة حالة المرأة عندهم وابتذالها(٢) بما وصلت إليه بفضل الحرية الزائدة الواسعة أرادوا أن تكون حالة التعاسة عامة كل نساء الدنيا،

(١) الغَرَّاء: الشريفة. (م).
(٢) ابتذالها: حقارتها ومهانتها. (م).

فهم دائبون عاملون على التنفير من حالة المرأة المسلمة وما هي عليه من الشقاء لتقوى كلمتهم، فيتداخلون يومًا ما بالقوة باسم المروءة ليحملوا دول الإسلام على تغيير حالة المرأة فيتم لهم الغرض الخفي الكامن في نفوسهم، كما تداخلوا من قبل باسم الإنسانية والعهد ليس ببعيد في مسألة الرقيق.

وإن كل من نظر إلى أقوال الفرنج ومن ينسجون على منوالهم رآها مزخرفة الظاهر جميلة الحواشي والأركان لماعة براقة تكاد تأخذ بالألباب، ولكن وا أسفاه حشوها السم الناقع[١]. ولا نلام على قولنا هذا؛ لأننا طالما سالمنا الإفرنج وظننا أن كل ما يصدر منهم حق وكل أفعالهم منزهة عن العبث، فلما استسلمنا إليهم بهذه الطريقة وقعنا فيما نخافه فانطمست معالمنا، ودرست[٢] آثارنا، وغطى الجهل بصائرنا وأبصارنا فأصبحنا على حالة يَرْثَى[٣] لها العدو قبل الصديق بعد مجد باذخ وعز سابق وعلم قديم. ولو قيل لنا هذا القول في أول تعارفنا بالفرنج لكنَّا أخذناه كما هو وعملنا به ولربما أصبحت حالة المرأة عندنا كحالة الرجل على ما يبتغيه الفرنج. ولكن يسر الله وأصبحت لنا خبرة بمآرب الإفرنج نحو الشرق فلا نسمع منهم قولاً إلا بعد أن نطيل النظر والتنقيب فيه[٤].

---

(١) الناقع: القاتل. (م).

(٢) درست: ذهب أثرها. (م).

(٣) يَرْثَى: يرق ويرأف. (م).

(٤) جاء في جريدة المقطم الغراء في عددها الصادر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٩م ضمن مقالة في محلياتها عنوانها «أتدري ما هي فاعلة؟» ما يعذر هؤلاء المعارضين في اعتقادهم حيث قالت:
وبديهي أن الأمة التي تنفع العالم بقدوتها الحسنة تضرهم بقدوتها السيئة. ولعلّ أهل الشرق الأدنى أعظم الأمم اقتداء بالفرنسويين واقتباسًا لأفعالهم وعاداتهم واصطلاحاتهم حتى أنك لترى شبانهم في أكثر المدن=

هذا هو مجمل قولهم وداعية سخطهم وإني أجل حضرة الفاضل قاسم بك أمين عن أن يكون له غاية من وضع كتابه خلاف حب الخير والارتقاء لأمته كما هو ظاهر من كلامه على تربية المرأة، فإنه وصف حالتها اليوم أحسن وصف وقال بوجوب تربيتها تربية تهذب أخلاقها وتُقَوِّم نفسها، فلحضرته مزيد الشكر على ذلك وسيرانا في هذا الكتاب داعين إلى مثل دعوته رافعين صوتنا مع صوته علَّ دعوتنا تخرق تلك الأذن الصماء؛ فيهتم القوم بأمر هذه التربية وننال ضالتنا التي ننشدها وهي تحسين حالنا وما ذلك على الله بعزيز. وإننا مع موافقتنا لحضرته على هذا المبدأ نخالفه في غيره فَنَسْتَمْنِحُه العفو(١) عما يجده خلال بحثنا من المخالفة والمُبايَنَة(٢) في الرأي والفكر فحضرته حر ولا نَخَالُه(٣) إلا أن يحب كل حر الفكر.

=لا يقلون شغفًا وتعلقًا بالفرنسوية وتحيزًا وتحزبًا لها من الفرنسويين أنفسهم. فيخاف الشرقي الضرر من عاقبة خطأ الفرنسوي وضلاله قدر ما يرجى النفع من عاقبة أفعاله الحسنة ومبادئه القويمة. ولو بحثنا لوجدنا أن أضرارًا كثيرة سرت إلينا من اختلال المبادئ القويمة في فرنسا مع النفع الذي جنيناه من التشبه بها في مبادئها السامية وأفعالها العظيمة. فانحلال عرى العفاف في عاصمة فرنسا واستخفاف أهل باريس بهذا المبدأ الأدبي وإطلاقهم السراح لشهواتهم أثر تأثيره من الضرر في هذا القطر وغيره من الأقطار الشرقية على وجهين: الواحد اقتداء الذين ربوا في باريس أو زاروها بأهل باريس من هذا القبيل فصارت العفة عندهم أمرًا حقيرًا لا يرعون له حرمة ولا يجلون لصاحبه قدرًا. والوجه الآخر تَوَهُّم كثيرين من الشرقيين أن التمدن الحالي ينتج في كل مكان ما أنتج في عاصمة الفرنسويين من الفجور وترك العفاف فنفروا منه وممن يستحسنه وكرهوا تعليم بناتهم وتغيير طرق المعيشة مع نسائهم وعائلتهم وقاموا يعنفون النابغين من أبناء هذا القطر كأنهم ارتكبوا وزرًا؛ حيث طلبوا للمرأة التحرير يعنون بذلك أن تغير معيشتها العائلية والاجتماعية بعض التغيير اهـ.

(١) فَنَسْتَمْنِحُه العفو: يطلب العفو منه. (م).

(٢) المُبايَنَة: المخالفة والمُغَايرة. (م).

(٣) نَخَالُه: نَظُنُّه. (م).

ومما اتخذه خصومه حجة على مُمَالأته[1] الفرنج ومجاراته لهم على أفكارهم أنه قد سافر بعض الفضلاء من الأتراك إلى أوروبا بقصد السياحة من بضع سنين؛ فلما كان في بلاد الإنكليز وتعرف ببعض أدبائهم هناك جَرَّهم الكلام إلى موضوع حالة المرأة المسلمة وهو الموضوع الذي قل أن يخلو منه مجلس فيه شرقي، ووجهوا إليه أقوالاً واعتراضات وانتقادات هي نفس الاعتراضات التي بنى عليها حضرة مؤلف كتاب تحرير المرأة كتابه، ويقولون: «إنه ليس بعجيب في الأمر أن الاعتراضات التي وجهت إلى الفاضل التركي هي التي يوجهها كل الفرنج إلى الشرقيين. بل العجيب أن هذه الاعتراضات هي بعينها التي جاءت في كتاب حضرة قاسم بك أمين، ولكنها بعبارة أوسع مع أن ذلك الفاضل التركي كان بأوروبا قبل أن يظهر كتاب تحرير المرأة بعدة سنوات. وقد طبعت هذه الاعتراضات ضمن رسالة باللغة التركية سنة ١٨٩٣ إفرنكية بالمطبعة الجامعة بمصر باسم الرحلة الأصمعية. فهل هذا أيضًا من باب وقوع الحافر على الحافر، أو من توافق الخواطر كما كان الأمر في ظهور كتاب تحرير المرأة في الوقت الذي ظهرت فيه مقالة إنكليزية قيل إنها لأحد علماء الهند المسمى القاضي أمير علي، وترجمت إلى العربية من جريدة إنكليزية في مجلة المقتطف يدعو فيها صاحبها إلى مثل ما يدعو إليه صاحب كتاب تحرير المرأة؟ ذلك أمر لا نتعرض له بنفي ولا إثبات بل نَكِل[2] فيه الحكم للقراء، إنما نقول إن اعتراضات الفرنج على حالة المرأة

---

(١) مُمَالأته: مناصرته ومماشاته. (م).

(٢) نَكِل: نُفوِّض. (م).

المسلمة وما هي عليه من التحجب لا بد أن تكون قد وجهت لحضرة الفاضل قاسم بك أمين حينما كان يتعلم بأوروبا ولكن يظهر أن حضرته لم يَحْفَل[1] بها ولم تؤثر عليه أدنى تأثير. يدل على ذلك أقواله ومدافعاته عن حالة آداب المرأة المسلمة واحتجابها في مؤلفه النفيس الذي رد به على كتاب الدوك داركور. ولكن لا ندري أي الأسباب أثر عليه بعد ذلك فحوله عن فكره الأول إلى فكر يخالفه بالمرة في كتاب تحرير المرأة.

ولنكتف الآن بما أوردناه ولنبحث في المرأة ووظيفتها في العالم، وفي حقيقة التربية الصحيحة والتعليم الحق اللازمين للبنين والبنات لِيَصْلُحوا أن يكونوا يومًا ما أزواجًا فآباء وأمهات، وفيما يجب أن تتخلق به النساء ليقمن بوظيفتهن في البيوت أحسن قيام. ثم نتبع ذلك بالكلام على الحجاب أهو شرعي يأمر به الدين ويقضي به العقل أم هو بدعة وعادة سيئة ضرت ضررًا بليغًا بدون أن تنفع؟ ويتخلل هذه الفصول بيان ما نحن عليه الآن من الأدب والتهذيب والتعليم، وبيان درجة النقص فيها وطرق إصلاحها بما لا يخل بعوائدنا المستحسنة ومبادئ ديننا القويم.

وإنا نقول هنا ما قاله حضرة الأستاذ الشيخ حمزة فتح الله في رسالته «باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام»: «لا يحسبن قراء هذا الكتاب أنا نريد المنع من تقليد الأجانب فيما يعود علينا بالمنفعة. كلا. فإن ذلك لا تمنعه الشريعة

(١) لم يَحْفَل: لم يهتم. (م).

المطهرة. كيف وقد أمر رسول الله ﷺ بحفر الخندق لما أخبره سلمان الفارسي بأنه من أعمال الكسرويين في حروبهم وشواهد ذلك كثيرة لا نطيل بذكرها».

ونحن عملاً بما تأمرنا به شريعتنا المطهرة وتقليدًا للأمم الحية في الحث على تهذيب البنين والبنات وتربية نفوسهم نحض على هذه التربية الصحيحة، وندعو إليها جهدنا لعلنا نوفق إلى الوصول إلى هذه الغاية الشريفة.

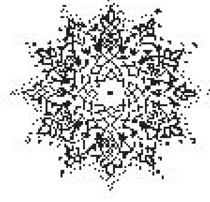
ولكي يطابق الاسم مسماه سمينا الكتاب «تربية المرأة والحجاب»، وهو اسم كنا نتمنى أن يجعله حضرة قاسم بك أمين عنوانًا لكتابه فإنه أولى وأليق به من اسم «تحرير المرأة»؛ حيث إن المرأة المسلمة بشهادة حضرته قد خولت لها الشريعة السمحاء من نحو ثلاثة عشر قرنًا حقوقًا وامتيازات لم تحصل زميلاتها الفرنجيات على جزء يسير منها إلا من عهد غير بعيد، وهي الآن قد زادت حريتها عن الحد الشرعي. والله تعالى نسأل أن يهدينا سواء السبيل فيما نقول.

هذا وإنا نرجو المعذرة إذا هَفَا اليَراع(١) هفوة فالغرض مما نقدمه الجَوْهر(٢) لا العَرَض(٣)، وجل غرضًا المشاركة في البحث توصلاً للحقيقة التي هي ضالتنا جميعًا فما تزاحمت الظنون على شيء إلا انكشف. وعلى الله الاتكال في كل الأمور ومنه يرجى خير المال.

(١) هَفَا اليَراع: زلَّ القلم وأخطأ. (م).
(٢) الجَوْهر: الأساس. (م).
(٣) العَرَض: مضاد الجوهر. (م).

الباب الأول

المرأة أقل من الرجل إدراكًا وحسًّا – وظيفتها – إقرار بعض علماء الفرنج والسيدات أنفسهن بأن المرأة لا يلزم أن تتعدى وظيفتها – هل للمرأة أن تشتغل بأشغال الرجال؟ – ما هي نتائج تحرير المرأة في أوروبا ؟



في المرأة ووظيفتها في المجتمع الإنساني

المرأة أقل من الرجل إدراكًا وحسًّا

أجمعت كل الشرائع المُنَزَّلة على ما سلم به الطبع والعقل من أن المرأة أضعف من الرجل وأقل منه في سائر الحيثيات جسمًا وإدراكًا، وعلى أن الرجال قَوَّامون[١] على النساء دون العكس. لهم عليهن السيادة ولهن منهم حسن المعاملة والرفق والمحبة والاحترام؛ حيث إن الرجل لا يمكنه أن يعيش بدون المرأة ولا المرأة بدون الرجل؛ لأنه يترتب على تآلفهما عمران الكون وتحسين النوع الإنساني وتكثيره وسعادة العالم المؤلف من عائلات وأفراد بسعادتهم يسعد وبشقائهم يشقى.

فقد جاء في التوراة في سفر التكوين بالإصحاح الثالث عدد ١٦ أن الله تعالى قال للمرأة: «تكثيرًا أكثر أتعاب حبلك. بالوجع تلدين أولادًا. وإلى رجلك يكون

(١) قَوَّامون: مفرد قَوَّام وهو المتولي للأمور. (م).

اشتياقك وهو يسود عليك». وجاء فيه أيضًا أنه تعالى قال للرجل معلقًا به الكد والشقاء: «بعرق جبينك تأكل خبزك».

وجاء في أعمال الرسل: ١ كورنتوس ص ١١ من ع ٢

«ولكن أريد أن تعلموا أن رأس كل رجل هو المسيح. وأما رأس المرأة فهو الرجل. ورأس المسيح هو الله».

«فإن الرجل لا ينبغي أن يغطي رأسه لكونه صورة الله ومجده. وأما المرأة فهي مجد الرجل؛ لأن الرجل ليس من المرأة بل المرأة من الرجل، ولأن الرجل لم يخلق من أجل المرأة بل المرأة من أجل الرجل، لهذا ينبغي أن يكون لها سلطان على رأسها من أجل الملائكة. غير أن الرجل ليس من دون المرأة ولا المرأة من دون الرجل في الرب؛ لأنه كما أن المرأة هي من الرجل هكذا الرجل أيضًا هو بالمرأة».

وقد قررت الديانة المسيحية ذلك التعليم الإلهي وأمرت المرأة أن تخضع لرجلها وأمرت الرجل أن يتعطف على امرأته وأن يخلص لها الحب.

أما الشواهد من القرآن ومن السنة على كل ما تقدم فكثيرة جدًّا يعلمها حق العلم كل من اطلع عليها وكلها تثبت خضوع المرأة لسلطان الرجل وهو نظام اقتضته حكمته سبحانه وتعالى.

وحسبنا إثباتًا لما نقول قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [النساء/ ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء/ ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞ﴾[البقرة/ ٢٢٨]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، وقوله - عليه الصلاة والسلام: «اتقوا الله في الضعيفين: المرأة واليتيم»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «خيركم خيركم لنسائه وبناته. وأكمل المؤمنين أحسنهم خلقًا مع زوجته. وكلكم راع وكل راعٍ مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وأهله وولده وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة عنه» وقوله - صلوات الله عليه: «استوصوا بالنساء خيرًا فإنما هن عندكم وديعة لا يملكن لأنفسهن ضرًّا ولا نفعًا وإنما هن كأسرى بين أيديكم وإنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتموهن بكلمات الله فعاشروهن بالمعروف ولا تظلموهن وقوموا بحقهن... إلخ».

والشواهد الحسية والعقلية على ضعف المرأة كثيرة جدًّا كلها مؤيدة لما سبق، نورد منها ما ذكره حضرة فريد أفندي وجدي ضمن مقالة عنوانها «نظرة في تحرير المرأة» نشرت في جريدة المؤيد الغراء بعدديها الصادرين في ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٨٩٩م. قال: «هل المرأة مساوية للرجل في سائر الحيثيات؟ فالجواب لا».

وهل لدينا دليل حسي على هذا الجواب السلبي أصدق من وجود المرأة من ابتداء الخليقة للآن تحت سيطرة الرجل يوجهها كيف يشاء ويحكم عليها بما تقتضي أمياله؟»

إذا كانت المرأة مساوية للرجل من الجهتين الجسمية والعقلية فلماذا رضخت كل هذه الألوف المؤلفة من الأعوام لسلطان الرجل وجبروته؟

لا شك أنا إذا لاحظنا ناموس الغلبة والقهر الذي مؤداه أن القوي يغلب الضعيف ويأسره علمنا جيدًا أن المرأة لا تساوي الرجل في جميع المواهب الطبيعية إذ لو ساوته فيها لحدثنا التاريخ بأخبار التدافع بين هذين الجنسين شأن كل عاملين متساويي القوة في هذا الوجود. ولكن الأمر بالعكس فإن المرأة ظلت راضخة لنِير الرجل[١] ولم تنل ما نالته من حريتها في أوروبا إلا بسعي الرجل نفسه ورضاه بتخفيف الوطأة عنها كما هو شأن القوي إذا أراد أن يخفف عن الضعيف المقهور له شيئًا من أثقاله.

إذا سلمنا بهذا ولا مَنَاص[٢] من التسليم به؛ لأنه عين الواقع وجب علينا أن نبحث لنتبين كُنْه[٣] التفاضل بين الرجل والمرأة لندرك سر انغلابها له ورضاها بسيطرته كل تلك المدة المستطيلة فنقول:

---

(١) راضخة لنِير الرجل: خاضعة لعبودية الرجل. (م).
(٢) لا مَنَاص: لا مهرب ولا منجى. (م).
(٣) كُنْه: حقيقة. (م).

«هل الرجل أقوى من المرأة جسمًا؟ الجواب نعم»

وهذه حقيقة لا مِرْيَةَ[1] فيها ألبتة. ولو سلمنا جدلاً أن ضعفها ناشئ من استكانتها للرجل الذي كثيرًا ما حَمّلها ويحَمِّلها أحكام عوائده وتقاليده المضرة بصحتها؛ فإن أقل نظرة لحالتها الطبيعية من حيث لوازم الأنوثة وعوارضها ومن حيث الحمل والوضع والإرضاع، واستغراق عواطفها في الهيمنة على أطفالها وهي الأمور التي يخلو منها الرجل بالمرة - قلنا أقل نظرة في حالتها هذه التي يعدها الفسيولوجيون أمراضًا - تكفي لأن تحكم بأنها أقل من الرجل قوة ونشاطًا.

على أنا لا نسلم مطلقًا كما قلنا بأن المرأة لو ألقي حبلها على غاربها[2] وتحررت من كل قيد يمكنها أن تلحق شأو الرجل قوة وشدة. وإلا فهذه أناثي الحيوانات كلها تدلنا حالتها الحيوية دلالة صريحة على أن الخالق جل شأنه خلق الإناث أضعف من الذكور في كل الأنواع الحية لحكمة بالغة ومقصد عظيم. لكن إثباتنا بأن الرجل أقوى من المرأة جسمًا لا يفسر لنا خضوعها له في سائر أدوارها فإن القوة العضلية بمفردها لا تكفي للسيطرة والغلبة في العالم الإنساني وإلا لتغلبت الوحوش على نوعنا الضعيف وأَجْلَتْهُ عن الوجود من زمان مديد. فإن كثيرًا من أنواعها أشد منه قوة وأقوى عضلاً. ومع ذلك هو تغلب عليها وقهرها بقوة فكره وسعة إدراكه. إذن وجب علينا أن ننظر في هذه النقطة إلى وجهة أخرى فنقول:

(١) مِرْيَةَ: جَدَل. (م).

(٢) أُلقي حبلها على غاربها: تُرِكت تتصرف على هواها. (م).

«هل المرأة أضعف من الرجل إدراكًا؟»

نقول: نعم. وأحوال الشعوب الحاضرة والغابرة تؤيد هذا القول بالشواهد العيانية، فإن كل الأعمال الاختراعية والاكتشافات العلمية التي بنيت عليها سعادة الإنسانية صدرت من الرجل دون غيره اللهم إلا بعض أمور صغيرة تمت على يد المرأة في العصور المتأخرة ولكنها غير ذات أهمية ولو جمع الملايين منها لما وازت فوائدها ما أحدثته الآلة البخارية من التأثير العظيم في أحوال المدنية.

يقول قائل: نسلم لك ذلك لأنه عين الواقع ولكن لا تنس أنه نتيجة ظلمها وحرمانها من تغذية قوتها الإدراكية بالعلوم والمعارف التي تهيئ الإنسان للإشراف على دقائق الأمور واستدرار منافعها. فنجيبه بأن حالة المرأة نفسها تعارض هذا القول على خط مستقيم. فإنا نعلم أن نمو المدركة الإنسانية كما يتوقف على الدراسة لمبادئ العلوم الأساسية كذلك يستلزم العمل بها وإجهاد النفس في تنميتها واستزادة مادتها وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا بالانقطاع لها أو على الأقل بالتعرض لمناشئها. وبالتأمل في حالة الرجل والمرأة من هذه الحيثية نجد أن الأول بحكم الطبيعة متعرض لنفحاتها[١] في كل أدوار حياته فهو من المدرسة إلى مكابدة العمل ثم إلى التعامل بين الناس سواء بالزراعة أو الصناعة والتجارة وكلها مناشئ لتربية المدارك وتوسيع نطاق المَلَكَاتِ[٢]. بخلاف المرأة

(١) نَفَحَاتها: دفعات منها. (م).
(٢) المَلَكَاتِ: الاستعداد العقلي لتناول الأعمال بذكاء ومهارة. (م).

فإن الوظيفة التي نِيطَت[1] بها من الحمل إلى الوضع إلى الإرضاع إلى التربية مع تدبير البيت تجبرها أن تصرف معظم حياتها في الابتعاد عن مصادر التغذية الفكرية. وبناء على هذا يستحيل عليها أن تبلغ شأو الرجل في سعة الإدراك حتى ولو سلمنا - ولو أن ذلك مناف لأبحاث الفسيولوجيين - أن استعداد الجنسين لقبول المعلومات بدرجة واحدة. ولا يغرنا ما نسمعه عن بعض النابغات بأوروبا وأمريكا في العلوم الطبيعية والفلكية فإنهن فضلاً عن كونهن لم يبلغن شأو الرجال فيها على الإطلاق جانيات على هيأتهن الاجتماعية بعدم إرادتهن الزواج إلا بعد أن يشارفن سن الهرم تقريبًا. وبذلك فهن باشتغالهن بما لا ينفع وطنهن بشيء يذكر يحرمنه مما يطالبهن به من الذرية الصالحة، فإن الواحدة منهن لو تركت أشغالها الفلكية مثلاً العديمة الجدوى ورضخت لحكم طبيعتها فتزوجت وهي شابة لاستطاعت أن تهدي الجمعية بخمسة علماء من ذريتها يستطيع الواحد منهم أن يؤدي أضعاف أعمالها مما يكون له أثر يشكر. نعم إنَّ عالمات العالم المتمدن يعددن جانيات في نظر علماء العمران لابتعادهن عن الوظيفة الحيوية التي خلقهن لها الخالق عَجَلَّ فقد ثبت بالإحصاء أن المرأة العالمة لا تتزوج قبل أن يبلغ سنها الخامسة والأربعين كما روته مجلة المجلات الفرنساوية. فقل لي بأبيك ماذا ينتظر منها من النسل بعد هذا السن، وهل يستفيد الوطن من أبحاثها في علم الطبيعة أو السياسة أو التشريع مثلاً بقدر ما يخسره من حرمانها إياه من ذريتها التي ربما نبغ فيها فيلسوف مثل جول سيمون، أو طبيعي مثل هكسلي أو عمراني

(١) نِيطَت بها: كُلِّفت بها. (م).

مثل سبنسر ممن يفيدون الإنسانية فوائد حقيقية؟ هذه الحالة يشكو منها الغربيون أنفسهم ويعدونها تداخلاً من المرأة في غير شأنها واشتغالاً بغير ما هو مطلوب منها مما يبعد بها عن لوازم جنسها، وقد لاحظ ذلك الفيلسوف جول سيمون فقال ما معناه: «إني لا أُسَرّ إذا كانت امرأتي دكتورة فإني أود أن تكون المرأة مرأة». وما ذلك إلا لعلمه أنها بدكتوريتها في التشريع مثلاً لا تستطيع أن تجمع بين دقائق القوانين ودقائق علم التربية الذي يطلب منها ويعتمد فيه عليها.

نتيجة ما تقدم

يظهر لنا من كل ما تقدم وليس بعد الحس دليل أن المرأة أضعف من الرجل جسمًا وإدراكًا. أما جسمًا فلكونها معرضة للوازم الأنوثة وهي كما أثبتنا أمراض تهد القوى وتضعف البنية بشهادة الأطباء. وأما إدراكًا فلكونها بحكم وظيفتها من تدبير المنزل وتربية أطفالها والتحفظ عليهم غير معرضة مثل الرجل لمناشئ تنمية القوة الإدراكية فتكون النتيجة اللازمة لكل هذه المقدمات أن المرأة لا تساوي الرجل في كل حيثية إنسانية. وبناء على هذا ومع ملاحظة ناموس[١] التغلب يجب أن يكون الرجل صاحب السيطرة المطلقة عليها إذ لا سبيل لمعارضة أحكام الطبيعة بالأقاويل. ولكن ذلك كله لا يمنع من مطالبة الرجل بالاعتدال في تلك السيطرة وإعطاء المرأة حقوقها في حدودها المعتدلة الحقة لا في إلقاء حبلها

(١) ناموس: قانون أو شريعة. (م).

على غاربها وتركها وشأنها تحت مؤثرات الحياة المدنية التي كثيرًا ما فتنت العباد والزهاد فضلاً عن ربات القلائد والنَّضَاد[١]. اهـ.

وظيفة المرأة

ظهر من ذلك أن للمرأة أعمالاً غير ما للرجل ليست بالأقل أهمية من أعماله ولا بالأدنى منها فائدة وهي تستغرق معظم زمن المرأة إن لم نقل كله: الرجل يسعى ويشقى ويكد ويتعب ويشتغل ليحصل على رزقه ورزق عياله. وامرأته ترتب له بيته وتنظف له فرشه وتجهز له أكله وتربي له أولاده وتلاحظ له خدمه وتحفظ عينه عن المحارم. وهو يسكن إليها إلخ إلخ... قال بعضهم: وقع خالد بن يزيد بن معاوية يومًا في عبد الله بن الزبير يصفه بالبخل وزوجته رملة بنت الزبير أخت عبد الله حاضرة، فأطرقت ولم تتكلم بكلمة مع زوجها فقال لها خالد: ما لك لا تتكلمين أَرِضًا بما قلته أم تَنَزُّهًا عن جوابي؟ فقالت: لا هذا ولا ذاك، ولكن المرأة لم تخلق للدخول بين الرجال وإنما نحن رياحين للشم والضم فما لنا والدخول بينكم.

وروي عن أسماء بنت يزيد الأنصاري - رضي الله عنها - أنها أتت للنبي ﷺ وهو بين أصحابه فقالت: «يا رسول الله إني وافدة النساء إليك. إن الله بعثك بالحق للرجال والنساء فآمنا بك واتبعناك، وإنا معاشر النساء محصورات

(١) النَّضَاد: العقود المتسقة الحبات. (م).

قواعد في بيوتكم مقضى شهواتكم وحاملات أولادكم، وإنكم معاشر الرجال فُضِّلْتم علينا بالجمعة والجماعة وعيادة المرضى وشهادة الجنائز، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله تعالى، وإن الرجل منكم إذا خرج حاجًّا أو معتمرًا أو مرابطًا حفظنا لكم أموالكم، وغسلنا لكم أثوابكم، وربينا لكم أولادكم، أفما نشارككم في الأجر يا رسول الله؟» فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه الكريم ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة أحسن من هذه عن أمر دينها؟ فقالوا: يا رسول الله ما ظننا امرأة تُهْدى إلى مثل هذا، فالتفت النبي ﷺ إليها ثم قال: انصرفي أيتها المرأة وأعلمي من خلفك أن كل شيء حسن تفعله إحداكن لزوجها طلبًا لمرضاته وابتغاءها موافقته يعدل ذلك كله. فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشارًا.

وقيل إنَّ رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشكو إليه سوء خلق زوجته فوقف ببابه ينتظره فسمع الرجل امرأة عمر رضي الله عنه وهي تغلظ عليه بالقول(١) وهو ساكت لا يرد عليها، فانصرف الرجل وهو يقول: إذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالي؛ فلما خرج عمر رأى الرجل موليًا فناداه: ما حاجتك؟ فقال له سبب مجيئه وما سمع. فقال عمر: «يا أخي إني أتحملها لحقوق لها عليَّ: إنها طباخة لطعامي خبازة لخبزي، غسالة لثيابي، مرضعة لولدين ويسكن قلبي بها عن الحرام.» فقال له الرجل: «يا أمير المؤمنين وأنا أتحمل زوجتي.»

(١) تُغْلِظ عليه بالقول: تشتد عليه في القول. (م).

أليس معنى ذلك أن الله خلق المرأة للرجل للملاذ الدنيوية وحفظ الشؤون المنزلية وأنه لم يخلق النساء لمغالبة الرجال ولا للآَراء والسياسات، ولو شاء لأعطاهن الشجاعة والبسالة والفتوة والشهامة مع أن الأمر بخلاف ذلك. ولو أرادت المرأة أن تسلك مسالك الرجال وتتعود على تحمل ثقيل الأحمال لتساوي الرجل في جميع أحواله، وتضاهيه في أقواله وأفعاله أفلا يكون ذلك منها خروجًا عن الوظيفة التي خصصها بها الله سبحانه وتعالى؟ لأنه كما أن نظام الكون وسعادته قضيا بأن يخلق الناس أطوارًا، وبأن أعمال الرجال يجب أن تكون مقسمة بينهم، وبأن يكون لكل منهم وظيفة مخصوصة ينقطع لها فيتقنها فطائفة للسيادة وطائفة للسياسة وطائفة للعلم وأخرى للبأس والنجدة، كذلك أراد الله أن يكون لكل من صنفي بني الإنسان «المرأة والرجل» عمل مخصوص لا يتعداه وإلا حصل الخلط والتشويش. وبمجموع عمليهما تتم السعادة لكليهما.

ولا يظن ظان أن هذا التقسيم في الأعمال تَحَكُّم من الرجال وأن المرأة قابلة للقيام بكل عمل منزلي أو غير منزلي لا فرق بينها وبين الرجل، لأنا إذا قطعنا النظر عن الإنسان ورجعنا إلى أنواع الحيوانات الأخرى التي لا تَصَنّع عندها ولا تحكّم لوجدنا أن الذكور منها أقوى بطشًا وأشد بأسًا وأقدر على العمل وأصبر على المشاق. وتأمل إلى الطيور التي تطير جماعات وتسبح في البحار زرافات تجدها تسير تحت قيادة الذكور وتنام تحت حراستها وتنضوي تحت حمايتها، وتجد الفرق بين الصنفين

ظاهرًا في الرُّواء[١] والحُسْن والبنية والقوة. وإذا أمعنت النظر في الحيوانات تجدها إما بَيوضًا وإما وَلودًا؛ فالبيوض منها تقضي المدد الطوال في تحمل البيضة ثم وضعها في وُكْنَة[٢] أو عش، ثم احتضانها حتى تفرخ ثم تعهد فرخها الصغير وجلب الأقوات له حتى يقوى على الطيران والتحصيل. والولود منها تقضي زمنًا أطول من ذلك في الحمل والفصال والرضاع والتعهد والمدافعة بحيث يشغلها ذلك عن كل شاغل.

ثم ارجع إلى الإنسان تجد هذا الفرق بذاته وتحكم أن المرأة كغيرها من إناث الحيوان تحتاج لأن تقضي مدة من الزمان في الحمل والوحم والولادة والرضاع وتعهد الطفل حتى يترعرع وينمو، ثم بعد ذلك لا تخرج من العهدة بل تشارك زوجها في تربيته وتعويده على العوائد والأعمال المطلوبة.

وهي في كل ذلك لا ينبغي أن تكون مشغولة بغير ذلك من الأعمال الخارجية كالوظائف والصنائع الشاقة والزراعة والجندية؛ لأن أعمالها السالفة الذكر تحتاج إلى السكون والاطمئنان وراحة الفكر. فقد ظهر لك أن الطبيعة التي فطر الله الناس عليها جعلت المرأة في حيز مخصوص وحددت لها أعمالاً لا يمكن أن تكون للذكر فإذا حاول محاول تسوية المرأة بالرجل من كل الوجوه يكون قد حاول خرق سياج الطبيعة وتبديل السنة الفطرية، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

(١) الرُّواء: حُسْن المنظر. (م).
(٢) وُكْنَة: عش الطائر. (م).

ولقد حصلت في أحد المجامع مناقشة بين عدة من فتيان وفتيات فأخذت فتاة تخطب في أن الرجال هَاضِمون حقوق النساء[١]، ولماذا لا تدخل المرأة في الوظائف العامة؟ ولِمَ لا يكون من النساء وزيرات ومديرات وقاضيات ونائبات؟ ولم لا يشتغل الرجال ببعض الأمور المنزلية؟ فقال لها فتى من الحاضرين: نحن مستعدون لتسليمكن كل هذه الوظائف، ولكن على شرط أن تقمن بأعمال الجنود من حفر خنادق وبناء استحكامات ومكافحة وقت اشتعال نار الوَغَى[٢]، واستخراج فحم ومعادن من المناجم، ومباشرة حرث وزراعة في الغيطان وبناء جسور على الأنهر وحفر ترع وغدران. فقالت الفتاة: في الإمكان أن نقوم بهذه الأعمال إذا لم نتزوج ونحمل ونلد. فقال: إذا كان غرضكن أخذ هذه الوظائف مدة ثم قيام الساعة بعدها فانتظرن آخر الزمن! ولقد أيدت لنا ذلك المشاهدات الحسية فقد قرأنا في مجلة أنيس الجليس الصادرة في ٣٠ سبتمبر سنة ٩٩ أن عدد النساء المشتغلات في الولايات المتحدة بالفنون الجميلة والآداب قد زاد من سنة ٧٠ إلى العام الماضي زيادة فاحشة وأردفت ذلك بقولها: «ولكن يظهر أنه كلما أمعنت المرأة في التوسع بالفنون والعلوم زاد الرجل في طلاقها، وكان أكثر ذلك في الولايات المتحدة فإن الطلاق يمتد فيها إلى حد غريب غير موجود في هذه البلاد الإسلامية وسواها.

(١) هَاضِمون حقوق النساء: منقصون لحقوق النساء. (م).
(٢) الوَغَى: الحرب. (م).

هذا ولقد ثبت لعلماء العمران أن توزيع الأعمال أقوى مَعَارِج[١] التقدم والمدنية فإذا اشتغل النساء بأعمال والرجال بأعمال كان من وراء ذلك التقدم والنجاح. وناهيك بالفساد الذي نراه من الرجال الذين يتشبهون بالنساء والنساء اللاتي يشتبهن بالرجال. ولقد لعن رسول الله ﷺ كلا الاثنين، وروي عن عمار ابن ياسر عن النبي – عليه الصلاة والسلام: «ثلاثة لا يدخلون الجنة: الدَّيوث[٢]، والمترجلة من النساء، ومدمن الخمر.» وفسر المترجلة بالتي تتشبه بالرجال.

وقد قضت الشريعة الإسلامية الغراء وقوانين غالب الممالك بقصر السلطنة والقضاء والإمامة على الرجال دون النساء. وليس عدم استخلاف النساء وتقليدهن هذه المناصب لعدم وجود من يصلح لذلك فقد قال عروة ابن الزبير لذكوان: «لو طابت إمرةٌ لامرأة بعد النبوة لاستحقت عائشة الخلافة». إذًا لماذا ذلك وكلنا نسلم أن الشريعة السمحاء لم تأت حكمًا عبثًا بل لابد لكل مبدأ قررته من حكمة مقبولة معقولة؟ أليس ذلك لكون النساء يوصفن بالنقص عن الرجل في مهمات الأمور الحسية والمعنوية؟ على أن من تقلَّد منهن الملك في الممالك المبيحة لذلك وأفلح فلم يكمل له الفلاح. وإذا كمل له فهو من النادر الذي لا حكم له ومع ذلك يكون معظم الفضل إن لم يكن كله للرجال الذين يدبرون الملك في عهدهن.

---

(١) مَعَارِج: مَصَاعِد. (م).

(٢) الدَّيوث: من لا يغار على أهله ولا يخجل. (م).

هذا وقد أجمع علماء التوحيد على أن الله ﷻ لم يبعث نبيًّا من النساء مع كونه بعث ما لا يحصى من الذكور: ﴿مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَ﴾ [غافر/ ٧٨]، فإذا كان الله ﷻ جعل تدبير أمور الجمهور وتنظيم الشرائع والقوانين والوساطة بينه وبين عباده بيد الرجال ولم يجعل للنساء في ذلك نصيبًا فأي امرأة تقصد بعد ذلك أن تتعدى طورها وأي رجل يريد أن يساعدها على ذلك يكونان قد اعترضا على حكمة الباري وخالفا الشرائع السماوية ومن لم يعتد بالشرائع السماوية فلا كلام لنا معه ولا جدال.

إقرار بعض علماء الفرنج والسيدات أنفسهن بأن المرأة لا يلزم أن تتعدى وظيفتها

وهذا هو رأي كثيرين من علماء أوروبا كما علمنا مما سبق إيراده ونزيد عليه ما يأتي:

كتب العلامة الشهير والفيلسوف العمراني طائر الصيت جول سيمون الذي عدد مآثره إمبراطور ألمانيا على رؤوس الأشهاد مقالة في مجلة العلماء عن المرأة الأوروبية وسوء تأثير التربية الإفراطية[١] عليها وعلى مجتمعها برهن فيها على أن الحقوق التي تنتحلها المرأة المتمدنة لنفسها خروج عن الحد وغلو كانت نتيجته وخيمة للغاية وشدد النكير كثيرًا على اشتغال النساء خارج بيوتهن

(١) التربية الإفراطية: المراد الإسراف في منح الحرية. (م).

ومزاحمتهن للرجال في الأعمال عادًّا ذلك مقوضًا لبناء المدنية مفسدًا للنظامات العائلية واستطرد في الكلام إلى أن قال: «المرأة التي تشتغل خارج بيتها تؤدي في الحقيقة عمل عامل بسيط ولكنها لا تؤدي عمل امرأة»، ثم قال: «النساء قد صرن الآن نساجات وطباعات إلخ، وقد استخدمتهن الحكومة في معاملها. وبهذا فقد اكتسبن بعض دريهمات ولكنهن في مقابلة ذلك قد قَوَّضْن[١] دعائم عائلاتهن تقويضًا. نعم، إن الرجل قد صار يستفيد من أجرة امرأته ولكن بإزاء ذلك قد قل مكسبه لمزاحمتها له في عمله»، ثم قال: «وهناك نساء أرقى من هؤلاء تشتغلن بمسك الدفاتر وفي محلات التجارات ويستخدمن في الحكومة كمعلمات وبينهن عدد عديد في التلغرافات والبوستة والسكك الحديدية وبنك فرنسا والكريدي ليونيه، ولكن هذه الوظائف قد سلختهن من عائلاتهن سلخًا.» ثم أَطْنب[٢] في مضار ذلك وختم فصله بقوله: «يقول بعض الفلاسفة إن الحياة محفوفة بالمكاره ولكنهم ربما قالوا ذلك لأنهم لم يذوقوا طعم الحب طول عمرهم. أما أنا فأقول: إنَّ الحياة طيبة هنيئة بشرط أن يلزم كل من الرجل والمرأة المحل الذي خصصه الله تعالى لكل منهما». اهـ

هذا ما قاله ذلك الفيلسوف وقد عرفنا من هو فلا يصح أن نضرب بقوله عرض الحائط. ولنلتفت الآن إلى ما قاله مستر «لوسن» الكاتب الأميريكي الشهير في مجلة المجلات التي هي أشهر مجلات العلم في العالم «مجلد ٢٥» عن المرأة

(١) قَوَّضْن: هَدَمْنَ. (م).
(٢) أَطْنَبَ: أَكثَرَ وبَالغ. (م).

الأميريكية وما آل إليه أمرها؛ وصف هذا الكاتب الحر المرأة الأميركية وصف رجل لا يغره الظاهر المموه ولا تغشه خَضْراء الدِّمَن[١] مما يجب على الشرقي أن يتدبر فيه ويستفيد منه ليتخذه عبرة تنزعه عن التقليد عن غير روية. قال جنابه بعد كلام طويل: «أما تدبير المنزل فيثير لهن ضجرًا لا يستطعن إخفاءه لأنهن في الحقيقة لا يردن أن يَكُنَّ ربات عائلات بل يردن أن يكتفين بأنفسهن مع أنهن لا يستطعن أن يفقدن كثيرًا من الزمن لا في الخياطة ولا في المطبخ»، ثم قال: «فالمرأة الأميريكية لا تقرأ ولا تحفظ بل ولا تفتكر في شيء كما يجب. أما معظم شغلها الشاغل فهو التزين والتبرج فتراها تعتمد على ظرافتها وجمالها لكي تسلب فؤاد حامل الدولارات «الريالات» الذي يعطيها الحق في أن تصرف كما تشاء لتبل أُوام[٢] ما بها من البذخ والترف»، ثم قال بعد أن سرد لها مساوئ كثيرة: «هذه الحالة النفسية الشديدة التهديد لمستقبل العنصر الأميريكي قد وصفتها بدون غلو ولا تقصير؛ حيث لم أكتم شيئًا مما يتعلق باستعصاء هذا الداء الدوي» اهـ. ملخصًا من مقالة لحضرة فريد أفندي وجدي نشرت بالمؤيد الأغر بعنوان «نصيحة للباحثين في تهذيب المرأة».

هذا وقد نقلت إلينا جريدة الأهرام الغراء في عددها الصادر في يوم ١٩ سبتمبر ١٨٩٩م ضمن مقالة افتتاحية عنوانها «المتكلنزون وحكم إنكليزي عليهم» خطبة لذلك الإنكليزي وهو الفيلسوف الشهير المستر «بضلي» اختتمها

(١) خَضْراء الدِّمَن: المرأة الحسناء في منبت السوء. (م).
(٢) أُوَام: عطش. (م).

بذمِّه انتشار مذهب حقوق النساء السياسية في إنكلترا ونصح لفرنسا أن تتجنب هذا الخطر. وفهم بعض السيدات الإنكليزيات أنفسهن أن وراء مذهب حقوق النساء ما وراءه من الخطر على المجتمع الإنساني فقامت من بينهن العالمة «مس فرنسيس لو» وناهيك بالمرأة الإنكليزية علمًا وتربية ونشرت في مجلة القرن التاسع عشر رسالة اختتمتها بما يأتي كما عربتها لنا جريدة الأهرام الغراء في عددها الصادر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩م قالت بعد أن ذكرت أعمال المؤتمر الذي عقده بعض النساء بلوندرة في هذا العام:

«إن مؤتمرًا كالذي تقدم ذكره يؤدي إلى زرع العداوة والبغضاء بين الجنسين اللذين يتألف منهما النوع الإنساني؛ لأن كلاًّ منهما قد وهبه الخالق عز وجل صفات ومزايا خاصة تمكنه من القيام بالعمل الذي أرصدته له الطبيعة على مبدأ التعاون والتناصر فلذلك كان كل مسعى إلى تحقيق سعادة أحدهما دون النظر إلى سعادة النوع كله سعيًا خبيثًا يؤيده رأي فائل[١] وأمل باطل. وكأن المؤتمر بذلك يدل على ضيق مداركه وخطل[٢] آرائه وقلة فطنته؛ لأنه يسعى إلى خلط النابل[٣] بالحابل[٤] وتشويش نظام الجمعية البشرية كلها وقلب شرائعها الإلهية وقوانينها

(١) فَائِل: غير مُصيب. (م).
(٢) خطَل: حُمق. (م).
(٣) النابل: الرامي بالقوس. (م).
(٤) الحابل: الذي ينصب الحبال والمراد عموم الفوضى ووقوع الاضطراب. (م).

المدنية الإنسانية رأسًا على عقب، وما كان أحراه أن لا يلتئم له شمل إذا كانت هذه هي الغاية التي يسعى إليها والمبادئ التي يعول عليها ....» اهـ.

وإتمامًا للفائدة نورد هنا أيضًا ما كتبه في هذا الموضوع حضرة فريد أفندي وجدي ضمن مقالته سالفة الذكر قال:

هل للمرأة أن تشتغل بأشغال الرجال؟

نحن إذا عرفنا حقيقة المرأة من أنها ذلك الكائن الإنساني الذي أعدته العناية الإلهية لحفظ النوع البشري واستدامته ووهبته سائر الخصائص والمواهب التي يقوى بها على أداء هذه الخدمة. ثم أدركنا جيدًا أن هذه الخدمة لأجل أن تؤدى كما يجب تستغرق جل أوقات المرأة علمنا بدون أدنى شبهة أن المرأة لم تخلق لتتعاطى أشغالاً خارج بيتها الذي يأوي إليه صغارها المحتاجون في كل لحظة للعناية والملاحظة. ثم تحققنا تبعًا لذلك أن إلقاء المرأة بنفسها في معترك الحياة الخارجية هو تعدٍّ منها لحدودها الطبيعية ويجب أخذ جميع الوسائل الفعالة دون انتشار ذلك التعدي بالطرق الحكمية الحافظة لسعادة الهيئة الاجتماعية. هنا يمكن أن يعترض علينا المعترضون قائلين: ألم تر تلك الشعوب الإفريقية والآسيوية مثلاً كيف تشتغل النساء مع الرجال كتفًا لكتف ولولا ذلك لما استقام لسكان تلك البلاد معيشة؟ نقول: نعم، كل ذلك صحيح وهو مظهر من مظاهر أَسْر الرجل للمرأة، وأثر من آثار حرمانه إياها من حقوقها الطبيعية شأن

القوي مع الضعيف. ونحن في مجال لا يجوز لنا أن نتخذ حال الهمجية دليلاً على نظرياتنا العمرانية، ولو دقق المعترضون النظر لرأوا أن السبب الرئيسي لتأخر تلك الشعوب في ميادين المدنيَّة هو اشتغال المرأة بغير وظيفتها وإلزام الرجل لها بترك أولادها تحت رحمة الصُّدف والمقتضيات الطبيعية وهي غير كافية لإبلاغ الإنسان كَمالَهُ المرجو له والذي خلق لأجله؛ ولذلك فإن جهابذة علماء العمران يعتبرون طُرو[١] عادة الاسترقاق على ما بها من فظاعة مبدأ من مبادئ الرق البشري لأن حدوثه خفف عن عاتق المرأة أثقالها ووهبها من الدعة والراحة ما يسمح لها بتنمية قوتها العقلية وتربية أولادها نوعًا ما. هذه حقيقة عمرانية يمكن الاطلاع عليها في كتب علم الاجتماع البشري. إذن لم يبق علينا الآن إلا أن نثبت أن الحياة المدنية تنافي تعاطي النساء أشغال الرجال. وهل لدينا دليل أصدق من الاستناد على مشاهدات علماء العمران في هذا الشأن؟

قال الأستاذ «فريرو» البحاث في أحوال الإنسان وتطوراته: إنه يوجد في إنجلترة كثير من النساء اللواتي يتعاطين أشغال الرجال ويتركن الزواج بالمرة وأولاء يصح تسميتهن بالجنس الثالث أي أنهن لسن برجال ولا بنساء لمنافاتهن للأول طبيعة وتركيبًا وللأخريات وظائف وأعمالاً. وقد درس هذا الأستاذ أحوالهن درسًا مدققًا فوجد أنهن بتركهن الزواج وانتزاعهن أنفسهن من وظائفهن الطبيعية كالأمومة وما يتبعها قد تغيرت إحساساتهن عن إحساسات بنات جنسهن

(١) طُرو: يقصد طروء وهو حدوث الشيء بعد أن لم يكن. (م).

وصرن في حالة من الكآبة تشبه أعراض الماليخوليا. فكأن الفطرة البشرية تقيم عليهن الحجة على إغفالهن حقوقهن. ثم قال: «وقد ابتدأ علماء العمران يشعرون بوخَامِة عَاقِبة[١] هذا الأمر المنافي للسنن الطبيعية فإن هاته النسوة بمزاحمتهن للرجال صار بعضهن عالة على الجمعية لا يجدن ما يشتغلن به ولو تمادى الحال على هذا المنوال لنشأ منه خلل اجتماعي عظيم الشأن». هذا موجز ما كتبه ذلك الأستاذ ومنه يتضح للقارئ اللبيب وجوب الحذر من تمهيد السبل أمام النساء لتعاطي أشغال الرجال بالوسائل العادلة الكافلة لراحة الجنسين وليس ذلك بالعزيز علينا لو وقف بعضنا نفسه كما هو حاصل في أوروبا على درس دقائق علم الاجتماع وإرشاد الحكومات لما يرونه أضمن لحفظ أجزاء الهيئة الاجتماعية. اهـ.

إذا تقرر ذلك وعلم أن المرأة أضعف من الرجل وأن الرجل راعيها وأن لها عملاً مخصوصًا محدودًا لا يصح أن تتعداه فكيف يطلب منا أن نسوي بين من لم يسوّ الله بينهما ونخالف حكمته؟ أليس الله هو الذي جعل حظ الرجل مثل حظ الأنثيين؟ أليس هو كذلك الذي جعل شهادة الرجل الواحد تعدل شهادة امرأتين؟ وليت شعري ماذا يقول الشرقي المسلم بعد أن يتدبر أقوال علماء العمران سالفي الذكر؛ أيصح أن يصر على فكره الأول من ضرورة احتذاء المرأة الشرقية شاكلة المرأة الغربية أم يلزمه أن يتخذ هذه الأقوال عبرة ويجعلها وأمثالها نصب عينيه لنتمكن من وضع قاعدة حكيمة لتربية نسائنا على

(١) وَخامة العَاقِبة: سوء العاقبة. (م).

موجبها كي ينتجن النتيجة التي ينتظرها منهن كل محب لبلاده وجامعته الملية. ودِيننا فيه والحمد لله الكفاية للحصول على ذلك كما ترى في الباب الثاني من هذا الكتاب. وإذا كنا نريد بالنساء المسلمات خيرًا حقيقة ورفقًا فما علينا إلا أن نتبع ما جاء في كتاب الله العزيز وفي أحاديث نبيه الهادي إلى الطريق المستقيم فإنهما مع هذا الفرق بين الرجل والمرأة في التركيب الطبيعي وفي الطبائع والحقوق ومع تقسيم العمل والوظائف بينهما قد حثا على حسن معاملة النساء والرفق بهن والاستيصاء بهن خيرًا[١] بآيات وأحاديث مسطورة في كتب السنة المعتمدة. وكما جعل الله سبحانه وتعالى حقوقًا للرجل على المرأة طالب الرجل بما لا يقل عن تلك الحقوق بالنسبة لامرأته كما هو معلوم أيضًا لتتوفر أسباب السعادة والوفاق بينهما.

على أن من أنصف سلَّم بأن المرأة عند أغلب المسلمين الآن وقبل الآن هي صاحبة الأمر والنهي في بيت زوجها والقول قولها. وكم من رجل لا يمكنه أن يبدي أي رأي أو يعمل أي عمل إلا بعد أن يشاور زوجته وأن يكنَّ في قلبه من مشوراتها حسرات وغصص[٢] لجهالته المترتب عليها طبعًا جهالتها. ولنختتم هذا الباب بذكر ما نتج عن تحرير المرأة في أوروبا ليتحقق لذي عينين إن كان يليق بنا أن نقتدي بالأوروبيين في ذلك أم لا؟

---

(١) الاستيصاء بهن خيرًا: إرادة الخير لهن وفعله. (م).

(٢) غُصَص: جمع غُصَّة وهي الحزن والغم الشديد. (م).

ما هي نتائج تحرير المرأة في أوروبا؟

قال حضرة فريد أفندي وجدي تحت هذا العنوان: لا نظن أن المرأة قاست من آلام الأَسْر في بلد مثل ما قاسته في أوروبا من أول أدوارها لغاية القرن السابع عشر. ونحن هنا لا نود أن نتوسع في بيان الفظائع التي كانت تعامل النساء بها في تلك البلاد الغربية. ولكنا نقول إجمالاً إن المرأة كانت هنالك تعد من ضمن العجماوات سواء بسواء. بل ربما كانوا يكرمون العجماوات أكثر منهن في بعض الأحوال. فإن أمامنا الآن من أخبار القرون الوسطى أنهم كانوا يُحَرِّمون على المرأة أكل اللحوم ويجبرونها على ملازمة المآكل النباتية، كما يمنعونها من الضحك والكلام. ولكننا لم نر من أخبار تلك القرون أنهم حَرَّموا على الهرر تناول اللحم أو حرموها من اللعب والقفز أمام من يقتنيها. نعم بلغ أَسْر المرأة في الغرب إلى درجة وحشية جدًّا حتى تطرف كثير منهم وزعموا أن المرأة ليست من نوع الإنسان بل هي من نوع وسط بين الحيوان والبشر. وألف أحد علمائهم في ذلك كتابًا سماه «هل للمرأة نفس؟» ولكن لما ترقت المدارك ولطفت الإحساسات أدرك الرجل شدة هضمه لحقوق المرأة فأخذ في إطلاق العنان لها شيئًا فشيئًا وساعد على ذلك فشو الإلحاد في بعض الطبقات تحت آثار التعاليم المادية التي انتزعت منهم كثيرًا من الكمالات الإنسانية فمالت النفوس إلى الشهوات البهيمية، واستلزم ذلك التغاضي عن تبرج النساء فقوي شأنهن تدريجًا حتى قمن في السنين الأخيرة «تحت حماية الرجل» يؤلفن الجمعيات للمطالبة بحقوقهن المهضومة

التي تخولهن -على زعمهن- التربع في دسوت الوزارات وتقلد المراكز السياسية لقيادة الشؤون الاجتماعية. وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل سرى فساد الأخلاق إليهن سريانًا يخجل الكاتب من سرد وقائعه الشائنة وتعداد حوادثه المخجلة.

ألم تر أن المرأة التي كانت محرمًا عليها أكل اللحم صارت تشاطر الرجال في الجلوس على المنتديات العمومية؟ ألم ترها بعد أن كانت محجورًا عليها غير الصلاة وطاعة زوجها طاعة عمياء قد صارت الآن تحسو بنت الحان(١) على رؤوس الأشهاد حتى لا تجد في ساقيها قوة توصلها إلى بيتها الذي فيه صغارها فتطرح نفسها على أفاريز(٢) الطرقات وهي سكرى لا تستطيع حراكًا فيحملها رجال البوليس لتبيت في الضابطة. فقد دل الإحصاء في بعض البلاد المتمدنة على أن البوليس يجد فيها سنويًّا ما يزيد عن العشرة آلاف امرأة ملقاة في الطريق ثملاً. وليتهن وقفن عند هذا الحد المدهش فإن بعض المتعلمات منهن قد فقدن فضيلة الحياء لدرجة صرن يؤلفن الكتب ينددن فيها بعادة الزواج مدعيات أنها من آثار الوحشية الأولى قائلات ما هذه العادة السيئة التي تحرم المرأة من التمتع بإبلاغ عواطفها الحبية مشتهياتها؟ ما هذه التقاليد التي تربط المرأة بالرجل ارتباطًا دائمًا فتجبرها على ملازمة رجل قبح في عينها لرؤيتها من هو أجمل منه؟ ما هذا الرباط الحديدي الذي يمنع المرأة من أن تنصاع لأميال فؤادها السريع التقلب الكثير

(١) تَحْسُو بنت الحان: تشرب الخمر. (م).
(٢) أَفَارِيز: مفردها إفريز وهو ما أشرف من الحائط خارجًا عن البناء. (م).

الإحساس بالانفعالات المختلفة؟ كلا. يعار على الهيئة الاجتماعية أن تذر هذه التقاليد القديمة حية للآن ويجب على ربات الجمال أن يبذلن وسعهن للتخلص منها بكل الطرق الممكنة. هذه كلها مقولات بعض المتغاليات من نساء العالم المتمدن وهذه الحالة قد أقامت علماء العمران وأقعدتهم وجعلتهم يتوقعون انهدام عظمة أوروبا بيد المرأة الضعيفة إذا لم يتوصلوا إلى إيقافها عند حدها.

قال المسيو «جان فينو» مدير مجلة المجلات في فصل ذكر فيه غلواء النساء في الحرية والمصائب التي جرتها على المدنية: «نقول بغاية الأسف إنَّ المرأة التي بواسطتها تهذبت أوروبا ستكون هي نفسها هادمة تلك المدنية الزاهرة بيديها. بإزاء هذه النَّزَغات[١] فإن عقلاء القوم لا يدرون كيف يوقفون سير هذا التيار الشديد الاندفاع الذي ابتدأ يجرف أمامه كل الكمالات الأخلاقية التي بنيت على أساسها عظمة العالم المتمدن. قال الكاتب الشهير «جول بوا» بعد سرده مساوئ المرأة في بحبوحة الحرية: «وبانتظارنا على هذه الحالة ستثنينا المرأة تحت سلطة جرائدها وصناعتها وفلسفتها التي لم تحسن استنتاجها للآن. فترى أفكارنا قد تشبعت بأخلاقها السامة التي تبعث النفوس إلى البذخ البالغ حد الجنون والسفه. فهي لا تفتأ تحبب إلينا البطالة وقلة النظام وتبرهن لنا على أنه يجب على الإنسان أن يتسفل في أمياله لكي يصل إلى معالي الأمور». هذا قول كاتب من فطاحل كتابهم وما يقوله غيره في هذا المعنى لا يدخل تحت الحصر فلا لزوم للاستزادة منه في هذه العجالة. ولا يحسبن القارئ أن هذا ناشئ من حسد

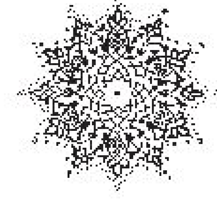
(١) النَّزَغَات: الوقيعة والإفساد. (م).

الرجال للنساء على ما نلن من حرية فإن عقلاءهن أيضًا قد أدركن هذا الفساد ووخامة عاقبته فقمن ينصحن لأخواتهن بالاعتدال والتوسط في أمورهن ولا يتأخرن عن إظهار ما يختلج بضمائرهن لمن يسألهن عن آرائهن. وإليك معنى ما قالته إحدى العاقلات للمسيو «جول بوا» بعد ذكرها أحوال النساء: «هذه الحالة هي مهواة جنس من الأجناس ونهاية جيل من الناس لم يفكروا إلا في شهواتهم البهيمية حتى انتهى بهم الأمر إلى حد اليأس المهلك». إلى أن قالت: «إن داء الضجر العضال ينتابنا معشر النساء المتبرجات جميعًا، وإن إذ كانا تدرك ساعة هدوها أنها غير صالحة لشيء ما. أرح نفسك فإنا سنتلاشى بهدوء وسكينة بدون مقاضاتنا أمام العدالة وإن كل ما لنا من جمال ورواء سيصير أثرًا بعد عين. هذه شهادة امرأة عاقلة على بنات جنسها ممن يتغالين في الحرية والترف. فهل بعد هذا يجوز لنا أن نحتذي حذو أوروبا في هذا الشأن الخطير؟ أليس يجب علينا بعد هذه المشاهدات أن ندرس هذه المسألة جيدًا ليتضح لنا مثار الفساد الذي جرته أوروبا على نفسها ولم تستطع أن تصدم تياره بما لديها من وسائل وحكمة؟ نعم، إن هذا من أوجب الواجبات علينا. قبل أن نخطو خطوة واحدة في سبيل إعطاء المرأة حقوقها لأن العاقل من يتعظ بغيره». اهـ

وإذ قد علمنا ما هي المرأة وما هي حقيقة وظيفتها وأنها راعية على بيت زوجها حافظة لأمواله مربية لأولاده فلنبحث الآن فيما يلزم أن تكون متخلقة به، وفيما يلزم أن تتعلمه لتؤدي وظيفتها المطلوبة منها خير تأدية فنقول:

الباب الثاني

ما ينبغي أن تكون المرأة متخلقة به. ويدخل في هذا المبحث
ماهية التربية الصحيحة وطرق الوصول إليها



الفصل الأول
تمهيد

من المعلوم المقرر أنه متى صح التواد بين الزوجين توفر الهناء وتمت السعادة وتبودل الاحترام بين جميع أفراد العائلة وساد الوفاق وامتنعت أسباب الشقاق وكان الأمر بينهم شورى. فما أحسن الزوجين المتمتعين في منزلهما بالسعادة والهناء وبحسن إدارة المنزل وما أحسن الزوج الذي يحسن إرضاء زوجته والزوجة التي تحسن إرضاء زوجها.

ومعرفة إرضاء أحد الزوجين للآخر فنٌّ دقيق لأنه يستدعي كمال التربية واعتياد كل من الزوج والزوجة على تحسين أحوال المنزل المشترك بينهما وتنظيمه وترتيبه بقدر ما يمكن ومعرفة الاعتناء بالوسائل التي تستدعيها الصداقة بين الزوجين لاشتراكهما في المنفعة العمومية. فروابط الوداد الأكيدة بين الزوجين يتولد منها ثقة عظيمة في أفعالهما وأقوالهما وجمع قلوب بعضهما على بعض فيكون كل منهما قوي الوداد شريف الفؤاد. فإذا حصل التناسل والذرية تأكدت هذه المحبة التي قضت بثبوتها الزوجية واقتدى الأولاد بالوالدين في المحبة المتبادلة وفي الأشغال المنزلية الموجبة للعمران.

وكان نساء السلف إذا خرج الرجل إلى عمله يقلن له: «اتق الله ولا تكسبن إلا من حلال فإنا نصبر على الجوع ولا نصبر على النار». وهمَّ أحدهم بالسفر فقال جيرانه لزوجته: لِمَ ترضين بسفره ولم يدع لك نفقة؟ فقالت: زوجي منذ عرفته، عرفته أكَّالاً وما عرفته رزَّاقًا ولي رب رزّاق؛ يذهب الأكال ويبقى الرزاق. هذه عبارات لو نظرها الإنسان بعين الإنصاف لوجدها صالحة لأن تشرح بمجلدات تقوم عليها دعائم السياسة ونظام الملك.

تسليم الكل بوجوب التربية

لذلك اهتم كل الأمم بتربية البنين والبنات وتهذيب أخلاقهم. ووجوب التربية أصبح مسلَّمًا به من العموم ومن البديهيات التي يعترف بها كل قاص ودانٍ. ومع ذلك كثرت المباحثات واشتغل العلماء والأفاضل في هذا الموضوع لا لإثبات لزوم ذلك بل لبث الرغبة أو الرهبة أو كلتيهما في الناس؛ لأن حب الخير وحده ليس كافيًا في سعادة الأمم بل لا بد من العمل هدانا الله إليه.

ولم يقتصر الإسلام في ذلك كما يظن خصومه الذين يدّعون أن لا تربية عند المسلمين خصوصًا للبنات إما تعنتًا لغاية في النفس يريدون قضاءها أو جهلاً منهم بأحكام الشريعة الغراء خصوصًا ما يتعلق منها بمكارم الأخلاق وأحكام المعاملات بجميع أنواعها، فيغترون بما يشاهدونه من سوء الأعمال وفساد الأخلاق وخرق سياج المروءة بما تأباه الإنسانية، فيظنون أن هذه المنكرات مقتضى الشريعة الغراء وصريح

القرآن الكريم، ويستنتجون من ذلك أن الدين الإسلامي الذي فيما يظنون هو هذه المنكرات إنما هو أمارة الدمار والمؤذن بالبَوَار[١]، وأنه عنوان الخراب وأبعد الأشياء عن نظام الممالك وعمران البلاد إلى آخر ما يرمونه به مما هو منه براء.

وليس الغريب جهل هؤلاء القوم أو عنادهم إنما الأغرب منه ما نشاهده من بعض جهالنا الذين يكادون ينكرون البديهيات إذا قالها القرآن ويذعنون للمستحيلات متى عزيت إلى المسيو والمستر فلان ... ولله في خلقه شؤون.

ومن نظر بعين الإنصاف وجد أن في الشريعة الإسلامية من الحث على علو الهمم واكتساب المعدوم وطلب المعالي والتنزه عن سَفَاسِف الأمور[٢] وعن أن يكون المرء عالة على الناس ما لا يسعه هذا الكتاب. وكذلك فيها من آداب سنية وأخلاق زكية تضمن إصلاح النفس والجسم وحسن التربية والأخلاق ما يكفي لعمار الممالك وضمان السعادتين الدنيوية والأخروية. وكان السلف يُعَوِّدون أبناءهم عليها فيشبّون عليها فيأخذها عنهم أبناؤهم، وبذا أصبحت الدنيا لهم ولم تولِّ عنهم إلا يوم تولوا عن الدين وحادوا عن مبادئه ولم يأتمروا بأوامره ولم ينتهوا بنواهيه. يوم أهملوا تربية الأولاد التربية الحقة. التربية التي يقتضيها الدين. التربية الصحيحة التي تنطبق تمام الانطباق على أحكام القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. يوم دهمتنا المدنية الغربية على

(١) البَوَار: الخسارة. (م).
(٢) سَفَاسِف الأمور: الأمور التافهة الحقيرة. (م).

فجأة بعد أن هبطنا من عظمتنا الأولى وظللنا قرونًا عديدة تتوزعنا الفتن وتتقاسمنا الإحن[١] فأحدث لدينا ذلك الانقلاب الفجائي دوارًا اجتماعيًّا جعلنا نتخبط في سيرنا ونضطرب في أعمالنا على غير هدى.

يوم دهمتنا المدنية الجديدة على ما بها من بهجة ظاهرية فظننا أن ذلك منتهى ما يدركه الإنسان من الكمال، فألقينا أنفسنا في مضمار التشبه والتقليد وتسابقنا في باحات التكيف بما توهمناه أصولاً لذلك الكمال البشري فهبطنا إلى درجة أدنى مما كنا فيها وأي هبوط.

يوم جهلنا أن الذي جاء به الإسلام من الأحوال والأحكام هو الذي مَدَّن بلاد الدنيا على الإطلاق، وانبعثت أنوار هديه في سائر الآفاق أيام كان الناس عاملين بأحكامه، فنبذنا أصوله وانقدنا لأهوائنا وأهواء غيرنا فكان جزاؤنا ما أصبحنا فيه من الفشل والاختباط. قال رسول الله ﷺ: «أتيتكم بشريعة حنيفية بيضاء لم يأت بها نبي قبلي ولو كان أخي موسى وسائر الأنبياء في زمني لم يسعهم إلا اتباع شريعتي».

فإذا كنا نريد إصلاحًا حقيقيًّا لمجتمعنا فما علينا إلا أن نبني كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا، ولنعمل على تربية أبنائنا تربية صحيحة حقة حتى يأتي يوم نعيد فيه إذا استطعنا مجد آبائنا ونحصل على السعادة الداخلية والخارجية والهناء في الدارين.

---

(١) الإحن: الحقد والضغينة. (م).

وحيث كان الأطفال ذكورًا أو إناثًا محتاجين للتربية - لأنه لا يوجد أحد يسلم بأن التربية الحاصلة الآن للذكور كافية وكافلة لتخريج رجال يصح أن يكونوا أزواجًا لنساء متربيات التربية الصحيحة التي ندعو إليها ويأمر بها الدين، ولا أن يكونوا آباء يهذبون ويقوّمون أخلاق أبنائهم ويربونهم تلك التربية المطلوبة؛ فلذلك وجب على كل من يرغب في تحسين حال البلاد ويغار على أمته وملته ووطنه أن يسعى جهده في الوصول إلى هذه الغاية. ويا ليت اللجنة أو الجمعية التي أشارت إلى تشكيلها الجرائد لتحرير المرأة الشرقية تقوم وتتشكل لتبحث في إيجاد أنجع الطرق وأسهلها لتربية البنات والبنين معًا التربية الصحيحة الإسلامية. ويا ليتنا جميعًا نقوم من غفلتنا ونهب من رقدتنا بعد أن صرنا في حالة من الجهالة وفساد الأخلاق يرثى لها العدو قبل الصديق فنعمل بما يفرضه علينا ديننا ونقوم بما علينا من الواجبات لأبنائنا. ولا غرو فالسبب الأصلي في كل هذا البلاء ملقى على عواتقنا وعَوَاهننا[١]، ونحن مسئولون أمام الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن تركنا أبناءنا منذ نشأتهم ضحية للتغيرات الجوية والتقلبات الوسطية والأضاليل والتُّرَّهات[٢] القولية بدون مراعاة أي ناموس من نواميس التربية الصحيحة الحقة. ولعمر الحق ماذا عملنا؟ قصرنا عن إيجاد نسل صالح للعمل عقلاً وجسمًا! أطلقنا العنان لأطفالنا وهم بين حجورنا في الكسل والرخاء والتنعم والترف وغيرها من العوامل التي تنتزع من النفس سلطات المروءة والنخوة فترتب على ذلك أنه انطبع في جوهر محنهم تلك المبادئ الفاسدة، ونمت مع نموهم تلك العيوب التي تشربوها في صغرهم! غفلنا عن كل ما هو في صالحنا.

(١) عَوَاهننا: جَوَارحنا. (م).
(٢) التُّرَّهات: الأباطيل. (م).

وأهملنا تربية أولادنا فأصبحت حالتنا في التعليم والآداب كما يعلمها الكل ولا ينازع فيها أحد؛ غير ملائمة لمصلحة الأمة من كل وجه وخصوصًا المسلمين منهم بعدما أغفلت الحكومة العناية التي كانت لها قبل بأمور الدين! أصبحنا في حالة الإملاق والحقارة؛ لا إقدام، لا نشاط، لا فضيلة، نخبط خبط عشواء! أصبحنا متفانين في استهلاك شرفنا وثروتنا وجسمنا وعقلنا وكل فرد منا يشكو لأخيه تقهقره وسوء حاله ويلقي تبعة ذلك على غيره ولا يدري أنه أول الناس في إهمال واجبه الأقدس! وكثيرًا ما ترى المُتَنَوِّر منا يصف لك العلاج الشافي وصفًا جيدًا ولكنه لا يجربه لنفسه. وإذا لاحظت عليه ذلك أجابك لسان حاله بقول القائل:

فخذ بعلمي ولا تركن إلى عملي ... ينفعك علمي ولا تضررك أوزاري

وما ذلك وأيم الحق إلا خطأ محض فإن النصيحة لا يكون لها تأثير حتى تصدر عن حر الطبع نقي الصنع بالفضائل بصير عامل بما يقول.

حالتنا الحاضرة في التعليم والأدب

أما كفانا عارًا أن تكون آدابنا على ما بينًّا وعلى ما جاء بجريدة المقطم الأغر في عددها الصادر في ٩ سبتمبر ١٨٩٩م بعنوان «آداب الأمة عنوان مجدها» ولما احتوته هذه المقالة من فوائد جمة في هذا الموضوع ننقلها بلفظها. قالت: «لا نكاد نسمع بأمة بلغت ذرى العلياء حتى أنافت على السماكين[١] منزلاً إلا كان الأدب لها رائدًا ونريد بالأدب هنا معناه اللغوي أي ما يحترز به عن جميع أنواع الخطأ أو هو ملكة

(١) أنافت على السماكين: أشرف على الوصول للسماكين وهما نجمان منيران والمراد علو الشأن. (م).

تعصم من قامت به عما يشينه كما عَرَّفه صاحب المحيط فهو صولجان كل مملكة، وتاج كل رئاسة، وفخر كل أمة، بل هو الدعامة الكبرى في نجاح كل أمة وتقدمها».

وهذا الكاتب الفرنسوي الشهير الموسيو إدمون ديمولان عند ما حاق بأمته من التأخر والانحطاط بالنسبة إلى الأمة الإنكليزية جارتها أعمل فكرته وأجهد قريحته حتى وقف على أسباب ذلك التأخر فجمعها في كتاب ونشره على أمته تنبيهًا لها من غفلتها وإيقاظًا من رقدتها، وهو الكتاب المشهور بسر تقدم الإنكليز الذي ترجمه حضرة العالم الفقيه والمنشئ البليغ أحمد بك فتحي. ولقد وجد هذا الكاتب الشهير بعد البحث الدقيق أن السر في نجاح الأمة البريطانية هذا النجاح الذي لم تبلغه أمة من الأمم الخالية والحاضرة آداب أفرادها وحسن تربيتهم البيتية إلى أولادهم متبعين في ذلك قول الحكيم «ربِّ الولد في طريقة فمتى شاخ لا يحيد عنها»، ويظهر تقدير الأمة الإنكليزية للفضيلة واحتقارها للرذيلة من سقوط بارنل رئيس الحزب الإرلندي السقوط الهائل وهو إذ ذاك معادل لشيخ الحرية المرحوم المستر غلادستون في مكانته. وذلك لاشتهاره بالزنا حتى بلغ به الأمر أن عرض على رجال الصحافة مائة ألف جنيه لكيلا يذكروا اسمه في صحفهم فأبت الفضيلة التي رَبُّوا عليها إلا أن يشهروه على صفحات الجرائد تشهيرًا ليكون عبرة لغيره وليقوموا بواجب الخدمة العمومية التي ندبوا أنفسهم لها ففعلوا وهكذا سقط. ولا يظن القارئ الكريم أن ذلك محصور بين الطبقة العالية فيهم بل هو قد تناول أفراد الطبقة الدنيا أيضًا.

وأذكر أن عسكريًّا إنكليزيًّا ركب المركبة الكهربائية وهو ثمل من الشرب لا تكاد تحمله رجلاه وجلس على المقعد الذي أمامنا ولم يكد يستقر به الجلوس حتى صعدت سيدتان مع ولدين لهما إلى حيث هو جالس فنهض مسرعًا وأجلس أحد الولدين موضعه إذ لم يكن في المقعد متسع لجلوسهم جميعًا وظل واقفًا وهو في أشد التعب حتى بلغت المركبة متنزه العباسية.

وأين ما فعله هذا الجندي وهو في حالته تلك مما يفعله بعض أدبائنا الذين شاركوا الغواني في لباسهن، والمخنثين في أخلاقهم من ارتيادهم الطرقات والمنتديات، وهم كل ما رأوا سيدة عارضوها في طريقها وأسمعوها من بذاءة أقوالهم ما يحمر له وجه كل حرٍّ خجلاً. وأنكى من ذلك وأشد وقاحة شراؤهم الصور القبيحة وإبرازها أمام كل مُخدَّرة[١] يلتقون بها فتأخذ تلك المسكينة الرعدة من هذه السفالة ولا يزالون في أثرها حتى تَلج[٢] حانوتًا أو تركب مركبة تخلصًا من شرِّهم، فيغربوا إذ ذاك في الضحك مقهقهين ولا قهقهة القرود سرورًا بما أتوه من الشهامة والنبالة.

وهناك نوع آخر من الوقاحة يستعمله بعض ركاب العجلات، وهو أنهم كلما رأوا سيدة خارجة في مركبتها للتنزه ساروا بِحِذَائها[٣] حتى يضطروها إلى إسدال ستار كوة المركبة فرارًا من نظراتهم السافلة وهي نهاية في الحطة وفقد الشرف. ألا يذكر هؤلاء الأغرار أن لهم أمهات وأخوات! فكيف إذا خرجن

(١) مُخدَّرة: مستترة. (م).
(٢) تَلج: تدخل. (م).
(٣) بِحِذَائها: بموازاتها. (م).

ونالهن من مثل ذلك ما نال غيرهن منهم! فإذا لم يكن لهم وازع[١] من دين ولا ناه من أدب فخشية أن الكيل الذي به يكيلون يكال لهم به وأزيد.

هؤلاء غير رجال وَخَط[٢] الشيب رأسهم تجدهم عصارى كل يوم في محطة الكهربائية العمومية يركبون القطار ذهابًا وجيئة وليس لهم من أَرَب[٣] في ركوبه سوى لتهتكهم وابواء سفالتهم لكل امرأة يجدونها في القطار وحدها ولا رجل معها.

ولما كان لا يرجى من رجال البوليس أن يراقبوا أمثال هذه المنكرات لانهماكهم في أشغالهم الخصوصية وجب على الجرائد الوطنية على اختلاف نزعاتها وتباين مذاهبها أن تتفق على مطالبة الحكومة بأن تجبر شركة الترمواي على القيام بما تكفلت به واشترطته على نفسها من جعل عربات خصوصية للنساء، ويظهر أن الفئة التي عارضت سعادة العالم الأصولي قاسم بك أمين في رأيه الذي ذكره في كتابه «تحرير المرأة» عن احتجاب النساء وتمنيه أن يكن عندنا مثل ما هن عند الغربيين مصيبة في معارضتها ما دام عندنا شبان هذا مبلغهم من الآداب، وهم لسوء حظ مصر غير قلائل.

وربما أخذ البعض العجب عند قراءتهم خبر الصور المغايرة للآداب وعما يفعل بها، لأنهم يتذكرون أن وزارة الداخلية أصدرت قرارًا بمنع بيعها وسَنَّت عقابًا لمن يخالف أمرها. ولكن ذلك العجب يزول عندما يعرف القارئ الكريم أن تنفيذ

(١) وازع: زاجر أو مانع داخلي. (م).
(٢) وَخَط: فشا الشيب في شعره. (م).
(٣) أَرَب: بُغية وحاجة. (م).

هذا القرار موكول أمره إلى رجال البوليس، وهم كما يعلم الجمهور لا يعرفون من واجباتهم «أو لا يريدون أن يعرفوا» سوى معاكسة باعة الفاكهة إذا لم يستجلبوا رضاهم ومخالفة الحوذيين(١) إذا لم يَنْقدوهم الجُعْل(٢) المعلوم وما سوى ذلك فهو عندهم رجس من عمل الشيطان يجتنبونه.

ولما كان الحث على الفضيلة والنهي عن المنكر من أخص واجبات الصحف ومن أَجَلِّ الخدمات التي تقدمها للوطن وبنيه سيما ما يحط بشأنه ويحقر أبناءه في أعين الأجانب من مثل الفعال التي مر الكلام عليها؛ فحبذا لو أنها تتفق على إيجاد طريقة فعالة لكبح جماح هؤلاء الأغرار انتصارًا للفضيلة؛ إذ هم أنجب أبنائها وشيمة أمثالهم البر لا العقوق والسلام.

مداواة الحالة الحاضرة

مما تقدم ينتج أنه ليست تقوم لنا قائمة إلا إذا سعينا في تحسين التربية والتعليم وجعلناهما ملائمين لمصلحة الأمة من كل وجه ويجمل بنا أن نورد هنا كل ما لحضرة صاحب تحرير المرأة. قال: وقد آن الوقت على ما أظن لتربية نفوسنا تربية صحيحة متينة علمية. تربية تنشئ رجالاً أولي علم وأصالة رأي يجمعون بين المعارف والأخلاق والعلم والعمل. تربية تنقذنا من جميع العيوب التي يقذفنا بها الأجنبي في كل يوم

(١) الحوذيين: جمع حوذي وهو سائق العربة التي تجرها الخيل. (م).
(٢) يَنْقدوهم الجُعْل: يعطوهم الأجر. (م).

وبكل لسان، وكلها ترجع مهما اختلف في الاسم إلى سبب واحد وهو النقص في تربية نفوسنا، وقد اتفق جميع أهل النظر في مصر على أن التربية هي الدواء الوحيد لذلك الداء، وانتشر هذا الرأي الصائب في الكتب والجرائد وأحاديث المجالس حتى صح أن يقال إنه أصبح رأيًا عامًّا، وتولد عن ذلك شعور بأنَّ مستقبل الأمة تابع لتربيتها ولكن أرى همم الناس موجهة إلى التعليم ولا أرى أحدًا يلتفت إلى تربية النفوس وأرى أن الحرص على التعليم منحصر في تعليم الذكور مع أن تهذيب الأخلاق مُقدَّم على التعليم وتعليم البنات مقدَّم على تعليم الذكور.

فهذا كلام كله حكم ونوافق عليه حضرة المؤلف جهدنا، ولكن لا يؤاخذنا إذا كنا نخالفه في أمر واحد فيه وهو أننا نعتقد أن التهذيب واجب للذكور والبنات معًا لا تقديم للبعض على الآخر، أو إذا كان هناك سبب لتقديم تهذيب البعض فليبدأ بالذكور لأننا نرى أن الرجل المربى المهذب يمكنه أن يجعل امرأته على خلقه ويطبعها بطبعه.

وعلى ذلك تكون تربية البنات تابعة لتربية الذكور؛ لأن الأب هو المسئول عن حالة عائلته الأخلاقية، كيف لا؟ وهو رئيسها وراعيها – والرعية على دين راعيها – ومن المقرر أن أخلاق أهل كل منزل وعوائدهم مكتسبة من أخلاق رب المنزل وعوائده، فإن أكثر من الموبقات والملاهي وأنواع الشهوات سرى ذلك في بيئته وعائلته وذريته:

إذا كان ربُّ البيت بالدُّف مولعًا فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

وإن استقام وقام بما يجب عليه حق القيام تبعته عائلته وذريته وحاشيته وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان ويؤيده حالنا في هذه الأيام.

فيا علماء الأمة وأذكياءها، ويا ثراتها وعقلاءها منكم يطلب تعريف الآباء واجباتهم، وذلك لا يكون إلا بفتح المدارس المعدة لتثقيف عقول النشأة الجديدة، ولا يكفي أن يتعلموا فيها اللغة والرياضيات بل يجب أن يدرس لهم ذلك العلم الأساسي، وهو فن التربية الحقيقية علميًّا وعمليًّا فليس العلم الصحيح بكثرة الرواية، إنما العلم بالخشية على أصول دينية ونصائح أدبية وبأن يهيأ الطفل ذكرًا كان أو أنثى للفضائل وبتعريفه واجبات الحياة ووظيفة الإنسان فيها.

ولملاءمة التعليم لمصلحة الأمة يجب أن يكون أساس التعليم في المدارس الأهلية التي تؤسس اللغة العربية وأمور الدين وآدابه التي أهملت في المدارس الأميرية، مع المشي في اللغات الأجنبية والعلوم الأخرى بالنسبة للذكور حذو تلك المدارس وبذلك يكون التعليم في المدارس الأهلية مطابقًا لمصلحة الأمة من جميع الوجوه، وبعد هذا وذاك يجب أن ينظر إلى مستقبل المتعلمين وها نحن نرى الوظائف أصبحت أضيق أبواب الرزق لهم فلابد من مخرج آخر، وهو لا يكون إلا بالترشيح للاستقلال في العمل الحر أيًّا كان، والدنيا مجال فسيح لأبنائها العارفين وسجن ضيق للجاهلين. وإذا وفق الله بعض أسخياء الأمة لإنشاء مدارس صناعية كانت لأبنائها منها حياة جديدة، ولكن النتيجة الحقيقية التي يستلزمها نجاح التعليم

إنما تكون سريعة لو وجدت (إدارة معارف أهلية) تقبض على أزمة المدارس الأهلية وتسير بها في طريق واحدةٍ تضمن لها الغاية التي يطلبها الجميع. وعسى أن يأتي يوم يسمع فيه هذا النداء وتجاب فيه الدعوة لها وما ذلك على الله بعزيز.

وقد كان بودنا أن تكون الحكومة مساعدة على إصلاح أخلاق الأمة، ولكن يظهر أن الأمل في ذلك قليل مادام الحال كما نرى، فإنه من المقرر الثابت أن أغلب الناس لا يرتدعون عن غَي[١] أو عن فعل قبيح إلا خوف الوازع القوي أو العقاب الدنيوي، ولذلك نرى الناس من يوم أن أمنوا عقاب الحكومة لهم على مخالفتهم واجبات ديانتهم قد خلعوا برقع الحياء فصنعوا ما شاؤوا وانتهكوا حرمة الأدب والدين، ومع ذلك تراهم يتجنبون ارتكاب مخالفة بسيطة خشية الوقوع تحت طائلة العقاب الذي سنته الحكومة لهذه المخالفة. وحيث إن ما لا يدرك كله لا يترك جله، والطشاش خير من العمى كما يقال في الأمثال السائرة، فيا ليت كبراءنا وسراة أمتنا وأفاضل علمائنا يتفقون على البحث عن الحكمة أينما وجدوها علمًا وعملاً لينشروها بين الأمة ائتمارًا بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران/ ١٠٤]، ولا شك أن سائر الأمة تقلدهم وتتشبه بهم في طلب العلم الشرعي والعمل به وإقامة العدل والقِسْطَاس[٢] والتخلق بمكارم الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، فتصطبغ أمتنا المصرية بصبغة الدين القويم ويستقيم معوج الأخلاق وحينئذ يسهل وجود المعلمين الأكْفَاء ويصير في استطاعة كل واحد أن يربي أولاده ويطبع زوجته بطبعه كما قدمنا.

---

(١) غَي: ضلال. (م).

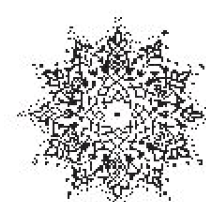
(٢) قِسْطَاس: عدالة. (م).

ولعمر الحق ليس ذلك صعب النوال على من يرغب في تحسين حال بلاده ويوقف نفسه لخيرها وعزها فطرق الوصول كثيرة متيسرة لكل باحث ولكل طالب فإن الحقيقة بنت البحث وكل من سار على الدرب وصل. فقد كفى المسلمين إعراضًا عن دوائهم وإِغْضَاء[١] على دائهم، وكفى عارًا على مُتَنَوِّرِي هذه الأمة أن تبقى حقائق دين الله مختبئة في مطاوي مجلداتها وهم مغرورون بزخارف أفكار البشر مما يسمونه بالنظريات الفلسفية. اللهم إن المسلمين عن أسرار دينهم لمحجوبون وعن بدائعه للاهون، فهبهم اللهم ميلاً إلى ترييض نفوسهم في حقائق دينك السرمدي وقانونك الأبدي، وهب اللهم بصائرهم قوة تمتعهم من دينهم بما متعت به آباءهم الأقدمين إنك رحيم بالمؤمنين.

ولعمري ليس يتم لهم ذلك إلا بتربية النفوس وحفظها من الأمراض ولا سبيل لذلك إلا بتطهير النفوس من أدناس الأوهام وتهذيبها بالمعلومات الصحيحة وتعويدها على مكارم السجايا وتصحيح اعتقادها. والإسلام تكفل بكل ذلك كما لا نزاع فيه ولا مرية فلنرجع إلى أحكامه إن كنا نريد لأنفسنا خيرًا، حقيقة إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

---

(١) إِغْضَاء: سكوت. (م).



الفصل الثاني
التربية الصحيحة

عَرَّف بعضهم التربية بأنها تنمية أعضاء المولود الحسية من ابتداء ولادته إلى بلوغه حد الكبر وتنمية روحه بالمعارف الدينية والمعاشية، فبهذا انقسمت التربية قسمين: حسية وهي تربية الجسد ومعنوية وهي تربية الروح، ومع ذلك فإنَّ لتغذية الطفل ثلاثة أنواع من الغذاء مختلفة الموضوع: الأولى تغذية المراضع للأطفال بالألبان. الثانية تغذيتهم بإرشاد المرشد بتأديبه الأوَّلي للأطفال وتهذيب أخلاقهم وتعويدهم على التطبع بالطباع الحميدة والآداب والأخلاق الفاضلة. الثالثة تغذية عقولهم بتعليم المعارف والكمالات، وهذه وظيفة الأستاذ المربي كما أن ما قبلها وظيفة المرشد المتولي أمر الصبي. فالنسبة بين الرضاع والتربية الأولية والتربية الانتهائية كالنسبة بين المرضع والمربي المرشد والأستاذ. فكلما أجاد المربي جادت التربية.

فالتربية بأنواعها الثلاثة وإن كانت تظهر ببادئ الرأي سهلة بسيطة لا تحتاج إلا إلى عمل يسير إلا أنها في الحقيقة وعند التأمل تستدعي عظيم اهتمام وعناية

وسلوك أصول مقررة وآداب محررة، ويضاف إلى ذلك ما يحتاج إليه المراضع والمربون والأساتذة من قوة محبة الأطفال ومعاملتهم معاملة من طب لمن حب.

وقد أنتج هذا أن التربية فن تنمية الأعضاء الحسية والعقلية وطريقة تهذيب النوع البشري ذكرًا كان أو أنثى طبق أصول معلومة يستفيد منها الصبي هيئة ثابتة يتبعها ويتخذها عادة وتصير له دأبًا وشأنًا وملكة، فالتربية المعنوية حينئذ هي فن تشكيل العقول البشرية وتكييفها بكيفية حسنة مألوفة وغايتها إيجاد ملكة راسخة في الصغير تحمله على التخلق بحسن الأخلاق حسب الإمكان؛ بحيث تحصل من هيئة تربيته الأفعال الجميلة المحمودة عقلاً وشرعًا بسهولة ويسر. ثم إن التربية لا تفيد الصبي الذكاء ولا الألَمَعِيَّة[١] فإن هذه الصفات هي في الأطفال غريزية طبيعية، وإنما بالتربية تنمو العقول وتتحسن الإدراكات والتربية الأولية فائدتها أن يعتاد الصبي على أن ينقاد بطبعه إلى ما يريده منه مؤدبه ويختاره له مرشده فغايتها المطاوعة، وهذا النوع كما يكون في الإنسان يكون في الحيوان بترويضه وتمرينه على الإطاعة. أما تنمية العقل التي هي غذاؤه بالمعارف المعقولة المقبولة كتغذية الجسم بالطعام فهي خاصة بالإنسان، فالتربية المعنوية تزيد في تنمية عقول الأطفال بالمعارف وحسن الأخلاق على التناسب من حسن إدارة المرشد والمعلم، فبهذا يقال لمن اكتسب المعارف الجيدة والأخلاق الحسنة أنه حَسَن التربية. وحُسْن تربية الآحاد ذكورًا وإناثًا وانتشار ذلك فيهم يترتب عليه

(١) الألَمَعِيَّة: النجابة والذكاء المُفرط. (م).

حسن تربية المجتمع الإنساني وهو الأمة بتمامها. فالأمة التي حسنت تربية أبنائها واستعدوا لنفع أوطانهم هي التي تعد أمة سعيدة وملة حميدة. فبحسن تربية أولادها والوصول إلى طريقة إسعادها لا تخشى أن تأتمن أبناءها على أسرار الوطن، ولا على ما يكسبها الوصف الحسن بخلاف سوء التربية إذا انتشر في أمة من الأمم فإن فساد أخلاق بنيها يفضي بها إلى العدم؛ حيث يفشو فيهم الانهماك على اللذات والشهوات والانتهاك للحرمات والتعود على المحرمات كما هي حالتنا الآن كما أسلفنا القول فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

طرق التربية

التربية الأولى

تربية الولد الأولى ينبغي أن تكون في بيت أبيه وأمه، وهي التربية اللائقة للبيت وكل امرأة لم تربها أمها في صغرها لا ترغب في تربية أولادها في كبرها. ومن سوء التربية أن الأم تَكِلُ[١] تربية أولادها إلى غيرها بدون أن تلاحظ ذلك بنفسها فإن الأم بما أُودع فيها من الشفقة والرأفة على أولادها هي أولى وأرفق بالتربية ولتعديل مزاج أبنائها وبناتها. فإذا ربت المرأة أولادها إلى سن التمييز تربية حسنة أو معنوية انتعش في أذهان الأبناء اعتدال المزاج والاتصاف بمكارم الأخلاق وتهذيبها وسلوك الرفق واللين التي هي من صفات التمدن. ومن هنا وجب أن تكون الأم

(١) تَكِلُ: تُسلِّم وتُفوض. (م).

متحلية بهذه الصفات لتصلح أن تربي على حسبها أولادها عالمة بكيفية الاعتناء بالطفل وكيفية تغذيته عارفة طباع طفلها وعوائده ويحسن أيضًا أن تكون الأم هي التي ترضع ابنها، فللرضاع تأثير ظاهر في الأولاد فقد قال ﷺ «الرضاع يغير الطباع»، وقال: «لا تسترضعوا الحمقى فإن اللبن يعدي ويروي» ومعناه أن المرضع إذا أرضعت غلامًا نزعت إليه أخلاقها فيشبهها. وعند عدم تمكن الأم تختار المرضعة العاقلة صحيحة الحواس ظاهرًا وباطنًا معتدلة المزاج عظيمة الثديين.

حُكِيَ عن الإمام أبي المعالي عبد الملك الشهير بإمام الحرمين أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي رضي الله عنه على الإطلاق، وهو الذي انتهت إليه رئاسة العلماء نحو ثلاثين سنة، ولأجله بنى نظام الملك المدرسة النظامية بنيسابور وتولى بها الخطابة وكان آية من آيات الله علمًا وعملاً أن والده كان يتعيش من نسخ الكتب فاجتمع له ثمن جارية ولم يزل يطعمها من كسب يده حتى حملت بإمام الحرمين ووضعته فأوصاها أن لا تمكن أحدًا من إرضاعه، ثم دخل عليها يومًا وهي مريضة والصبي يبكي وقد شاغلته امرأة من جيرانهم بثديها فامتص منه قليلاً فشق ذلك على أبيه فأخذه ونكس رأسه ومسح على بطنه وأدخل إصبعه في فيه حتى أفرغ جميع ما امتصه والصبي في خلال ذلك قد كربت نفسه تَزْهَق[1] وأبوه يقول: «موته خير من فساد أخلاقه» فكان الإمام إذا لحقته فَتْرَة[2] في مجلس المناظرة يقول: «هذا من بقايا تلك الرضعة». أفترى والد هذا الإمام فعل غير ما يوجبه عليه القرآن الكريم حيث يقول: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ [التحريم / ٦].

---

(١) تَزْهَق نفسه: تخرج روحه ويموت. (م).
(٢) فَتْرَة: ضعف. (م).

التربية الثانية

وبعد ذلك تكون تربية الأولاد موافقة أحوال الأمة وطريقة إدارتها وأحكامها لينتقش في أفئدة الصبيان الإحساس والأصول الحسنة الجارية في أوطانهم. مثلاً إذا كانت طبيعة البلد المولود فيها الإنسان عسكرية مائلة للحرب والضرب تكون تربية الأولاد الذكور تابعة لها أصولاً وفروعًا وتكون تربية البنات أيضًا مائلة لمحبة

وإذا كانت المملكة زراعية أو تجارية أو بحرية وما أشبه ذلك كان مدار التربية الصحيحة للأولاد على ذلك.

بالرذيلة ليفروا منها ويستقبحوها، ويعودونهم على النظافة والترتيب والاقتصاد، ويحضونهم على مكارم الأخلاق قليلها وجليلها بأن يحسنوا لهم الصدق والوفاء والأمانة والعفة والصيانة وشرف النفس وتوقير الكبير واحترام الصغير، واجتناب الهزل وإساءة الأدب والفحش في القول والفعل، وبر الوالدين والانقياد لأمرهما بالسمع والطاعة والدعاء لهما وتقبيل أيديهما عند الدخول إليهما؛ لترسخ كل هذه الصفات والفضائل في أنفسهم وتنتقش في قلوبهم فلن ينسوها بعد ذلك مادام المرء يشيب على ما شبَّ عليه. ومن المعلوم أن كل ما يصدر عن الأطفال في كبرهم من خدم جليلة وصناعات جميلة ومساع خيرية ومنافع اجتماعية ليس إلا إظهارًا للمبادئ التي انطبقت في ذهنهم من تعاليمهم المنزلية حالة صِغَرِهم ومما تلقوه من مرشدهم فنمت مع نموهم. فإن كانت هذه التعاليم ليست مؤسسة على قاعدة علمية صحيحة كانت سبب تعاسة كبرى قل أن يخلص منها الطفل أو يقاومها بالدراسات الثانوية بعد نمو مجموع قواه الجسمية والعقلية. ومع تعويدهم على ذلك ينبغي أن يقبح في نظر الأولاد بالفعل وبالقول كل ما يضاد هذه الصفات بأن يمثلوا لهم حالة الكذّاب الخدّاع المنافق الحسود الكَنود[١] المُرَائي[٢] في دينه ودنياه أشنع تمثيل فإن الكذب وحده رأس كل مذموم وجماع كل فضيحة. ويلزم تقوية صفة الحياء في الأولاد وهم صغار فيشبون ويشيبون عليها، فقد ورد عنه ﷺ أنه قال: «إن شر الناس عند الله من خافه الناس اتقاء فحشه». وروى البخاري عن ابن مسعود قال: «قال

(١) الكَنود: من يَعُدُّ المصائب وينسى النعم. (م).

(٢) المُرَائي: من يُظهر خلاف باطنه. (م).

رسول الله – عليه الصلاة والسلام – إن ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت.» فإذا ارتفع الحياء صنعت النفس ما تهوى، ولذلك نكرر أنه يجب على من يربي البنات ويتعهد شؤونهن أن يتركهن على حيائهن الذي هو زينتهن فلا تمسه التربية بمحو ولا تخفيف وأن لا يجتهد أحد في إلهام الشجاعة لهن. وكذلك ما اشتملن عليه عادة من الخوف والوجل مما ينبغي محوه من الذكور فلا بأس بإبقائه في النساء فإنهن غير مخلوقات لأن يَحُزْن شجاعة الرجال كما قدمنا.

وكان أهل سبارطة يربون أولادهم على طرف المملكة، وكانوا يعودونهم على عدم الخوف من ظلام الليل وعلى عدم الكآبة والتشكي إلا لحاجة لازمة، وكانوا إذا بلغ الطفل سبع سنين أمروا المعلم أن يعلمه التعود على الأشغال والتجلد والمشاق والمبادرة في الطاعة، وكان المعلمون يسوون بين سائر الأولاد في التعليم بالمكاتب العمومية بلا تمييز لأحد منهم بتعليم شيء وتقديمه على آخر بل يعلمون الكل مع بعضهم بطريقة واحدة؛ لأنهم مستوون في القيام بواجبات المملكة. وكانوا يجعلون من ظهرت نجابته في التعليم رئيسًا على من عداه ممن لم تظهر له نجابة فيحكم الأنجب فيمن عداه منهم بملاحظة الشيوخ ليرد الشيوخ من أخطأ في حكمه منهم إلى الصواب ويجب تأديبه على ذلك بما يليق بخطئه من العقاب. وكانت طريقة تعليم الأولاد التفاهم والتخاطب عندهم هي أن الآباء كانوا إذا اجتمعوا على مائدة عمومية

وكان هذا هو السبب الأعظم في كثرة فحول الرجال وكبراء الأبطال في بلاد اليونان، وكذلك في مدينة «أثينة» كانوا يعتنون بتعليم الأولاد لعلمهم أن بقاء عز المملكة إنما يكون بذلك، ويحثون على الاستقلال بالحرف والصنائع وكل من يثبت عليه من أهالي المدينة أنه لم يتعاط حرفه وصنعة واتهم بذلك ثلاث مرات فإنه يفضح على رؤوس الأشهاد، كما كان يفضح كل ولد يسرف في أمواله أو يحرم أبويه من القوت إلا إذا كانا لم يعلماه صنعة فإنه كان لا عقاب عليه بذلك.

وكان من أحكام هذه المدينة أنه لا يجب على المرأة أن تتجهز لزوجها عند الابتناء بها بأكثر من ثلاثة أثواب وأمتعة قليلة الثمن خوفًا على أهلها من الفقر، وأن من اجتمع بغير زوجته وعاشرها أو خالط النساء المتبرجات لا يكون من أرباب مشورة المدينة؛ لأنه لا يؤتمن على مصلحة الأهالي، وأن من سكر من أرباب مشورة المدينة فعقابه القتل. فبهذا صارت تربية عموم اليونان كاملة فاضلة في أغلب الأزمان.

ذلك كان حال التربية عند الأقوام الذين خلوا وكانت سببًا في رفعتهم وعزتهم ومنعتهم، فقل لي بأبيك هل أتت بشيء أعظم مما يدعو إليه القرآن الشريف والشريعة السمحاء؟ أيوجد أمة أحسن ممن تهذبت أخلاق أبنائها على ما وردت به تلك الشريعة الغراء؟ كلا - اللهم كلا. هذا وجميع هذه التعاليم والتدريبات التي أشرنا إليها هي المسماة بالدروس الأولية للطفل والتي يجب تلقينها له سواء كان ذكرًا أو أنثى بواسطة الأمهات والآباء والأقارب والأصدقاء المرشدين الذين هم أساتذة هذه المدارس المنزلية. هذه الدروس هي الأساس الأقوم والمبدأ المحكم

للتربية والواسطة الوحيدة لجعل الطفل مستعدًّا لأن يتلقى دروسًا أعلى وبدون هذا الأساس لا يمكن التحصل على الثمرة المقصودة من الطفل اللازمة لذاته وعشيرته؛ لأنه بدونه لا يكون تهذيبه فيما بعد ممكنًا، بل تكون كل التعاليم التي تلقى إليه صورية لا تؤثر على وجدانه بشيء مهما أجهد النفس في تعديلها؛ لأن الطبع يغلب التطبع. ولا جدال في أن إهمالنا هذه التربية الأولية هو السبب الأصلي في تَقَهْقُرنا[١].

ويلزمنا أن ننوه هنا أن لا تربية تصلح إلا إذا كان القائم بها مرشدًا كان أو مربيًا من أهل وأقارب ومراضع أو معلمًا متخلقًا بالأخلاق التي يراد تطبيع الأولاد عليها حتى يكونوا قدوة حسنة لهم بهم يقتدون وعلى منوالهم ينسجون. وبخلاف ذلك لا يمكن ولا يؤمل أن تحصل فائدة إذ القدوة السيئة تؤثر تأثيرها على النفوس وتسيء أخلاق الأولاد منذ صغرهم فيشبون على ذلك ويفسدون. وهناك الطامة الكبرى حيث لا يفيد دواء ويعظم الداء. ومن هذا عرفنا ما يجب على الأم أن تكون متصفة به من الأخلاق لتحسن تربية أولادها، فإن الأم إن لم تَتَذَرَّع[٢] هي أيضًا بأصول التربية ولم تتحلَّ بمكارم الأخلاق يشب طفلها عديم المنفعة ساقط المنزلة ويعيش طول عمره ككرة يلعب بها من هو أقوى منه ويموت غير مأسوف عليه. وليس من ينكر أنه وإن كان الأب هو صاحب التأثير المهم والأولي في التربية، فإن الأم كذلك هي الحجر الأساسي للعائلة ففي إمكانها أن تضم أفرادها أو تُشَتِّتهم وذلك تبعًا لأميالها التي اكتسبتها من معلوماتها أثناء صغرها.

(١) تَقَهْقُرنا: تخلفنا ورجوعنا. (م).
(٢) تَتَذَرَّع: تستند وتتوسل. (م).

التربية الثالثة

التعليم: لا أظن أنه يوجد أحد يكره أن تحسن حالة بيته ولا أن لا يساعد ويعين على ما يوجب هذا التحسين. ولكن كل من يشاهد ما نحن عليه من الآداب وكيفية التعليم الناقص الغير ملائم لمصلحة الأمة الذي يتعلمه البنون والبنات الآن، فإنه ولا شك يفضل الجهالة التامة على ذلك التعليم الصوري الكثيرة مضاره المعدوم المنافع.

فإذا تهذبت أخلاق الأولاد بالآداب الصحيحة كما قدمنا فليس من يقول بعدم تعليم البنت ما يساعدها على زيادة تحسين حال بيتها وتوسيع نطاق معارفها فيما يتعلق بواجباتها من مواد العلم الأموي حتى تصير كمعلمة صحية وعملية من غير إخراجها عن وظيفتها؛ حيث إنها ستصير أمًّا والأم هي الحجر الأساسي للعائلة كما قدمنا. والدين لم يمنع مطلقًا من ذلك فحسبنا قول النبي ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». وقد كان في زمنه ﷺ من يعلم القراءة والكتابة من النساء للنساء.

فالتعليم الذي لا بأس من أن يشترك البنات بالاشتغال فيه والانتفاع به متى آنس الإنسان منهن رشدًا واستعدادًا له هو عبارة عن تعليم القراءة والكتابة في ضمن تعليم القرآن الشريف وأمور الدين – لتعرف البنت ما يجب عليها وما يجب لها من الحقوق والواجبات – ومبادئ الحساب والهندسة والجغرافية

ومختصر تاريخ بلادهن، فإن هذا مما يزيدهن أدبًا وعقلاً ويصلحن به لمشاركة الرجل في الكلام والرأي فيعظمن في قلوبهم ويعظم مقامهن لديهم.

ويجدر بنا أن ننبه هنا بوجه عام بأنه ينبغي للمرشد أو المعلم أن يرغب الأولاد في التحصيل ويدلهم على مكانته، ويصرف عنهم الهموم الشاغلة لهم ويهون عليهم مؤنته، ويذاكرهم بما حصله من الفوائد والغرائب، وينصحهم في الدين فبذلك تتطهر قلوبهم ويزكو علمهم، ويجب عليه أيضًا أن يأذن في بعض الأوقات للأولاد باللعب ويكون لعبًا جميلاً غير متعب لهم ليستريحوا من كلفة الأدب. وهذه الرياضة تروح النفس، وتحرك الحرارة الغريزية، وتحفظ الصحة، وتنفي الكسل، وتطرد البلادة، وتبعث النشاط وتزكي النفس فإن النفس تمل من الدؤوب في الجد وترتاح إلى بعض المباح من اللهو، قال نبينا ﷺ لحنظلة: «ساعة وساعة». وقال علي رضي الله عنه: «رَوّحوا القلوب[١] فإنها تمل كما تمل الأبدان». وقال أيضًا: «سلوا هذه النفوس ساعة بعد ساعة فإنها تصدأ كما يصدأ الحديد». وكان ﷺ يقول: «يا بلال روحنا».

وينبغي أن يكون لنساء هذه الأعصر في خِدْمَتِهِنّ لمنزلهن اقتداء بنساء النبي ﷺ، فإن نساء النبي كن يسعين على عيالهن، ويخدمن زوجهن، ويمتهن أنفسهن. ولذلك يلزم أن يتعلمن شيئًا من فن تدبير المنزل ومن مبادئ القوانين الصحية وما يلزم النساء من الخياطة والتطريز والطبخ. إلخ. قال النبي ﷺ لأم سلمة: «إذا أدت المرأة فريضة ربها وأطاعت بعلها وحركت المغزل كانت كأنها

(١) رَوّحوا القلوب: أنعشوها وطيبوها. (م).

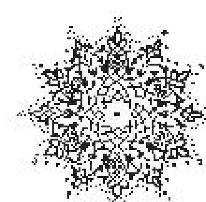
تُسَبِّح، وما دام المغزل في يدها كانت كأنها تصلي جماعة، وإذا طبخت القدر لأجل أطفالها تساقطت ذنوبها».

هذا ما يمكن تعليمه لهن وأظن أن فيه الكفاية للقيام بوظيفتهن أحسن قيام وهذه التربية هي المناسبة لوظيفتهن، فإننا لو أخذنا بنتًا وعلمناها القراءة والكتابة والعقائد والآداب الدينية والعبادات، وطرفًا من قانون الصحة وكيفية تدبير المنزل وتربية الأولاد والأشغال اليدوية إلخ. ثم قصرناها في بيتها فيكون منزلها هو المدرسة الثانوية لهذا التعليم الابتدائي تجري تطبيق ما تعلمته بالعمل فيه؛ لأن وظيفتها التي بيناها تقتضي جميع هذه المعارف كما لا ينكره أحد، وبذلك لا تنسى ما تعلمته ولا تتغير أخلاقها. وما الفائدة من تعليمها ما تنساه ولا يمكنها أن تمارسه ولا أن تعمل به في منزلها لخروجه عن حدود وظيفتها؟ على أن لا شيء يمنع المرأة من التوسع في العلوم والمعارف إذا وجدت عندها قابلية من نفسها وكان وقتها يسمح لها به. كما أن لا شيء يمنعها عند اقتضاء الحاجة من أن تتعاطى من الأعمال بعض ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقتها.

ومما يلزم تعويدهن عليه وتأديبهن على تركه الصلاة والصوم وأنواع العبادات التي يأمر بها الدين إذ بخلافها يكون العلم ناقصًا ولا فائدة منه ما دام يكون غير مقرون بالعمل. فإذا ربينا البنت الناشئة على هذه المبادئ وحليناها بهذه الكمالات ومنعناها من الابتذال وقوينا فيها فضيلة الحياء بالاحتجاب الذي به تمام التربية كما

سترى أمكنها أن تنفع وتفيد واستطاعت أن تنصح والدتها التي لم يسبق لها دراسة وقامت بوظيفتها أحسن قيام وامتنعت أسباب الشكاية والبلاء.

أما ما يذهب إليه بعضنا من وجوب تعليم المرأة المسلمة على الطريقة الأوربية واتخاذ حالة المرأة الغربية مثالاً لذلك فمما يزيد أحوالنا فسادًا وليس ذلك لكون طبيعتنا مضادة لطبيعة الغربي، ولا لأننا نحب أن نبقى على جهالتنا ولكن لأن علماء العمران في العالمين القديم والجديد (في أوروبا وأميريكا) يرفعون عقيرتهم كل يوم منذرين قومهم – كما علمنا مما اقتطفناه ومما سنورده في الفصل الآتي من أقوال بعضهم – بسوء العاقبة من غلواء النساء في الحرية وخروجهن عن الدائرة التي أراد الله أن يشغلنها، وما على الشرقي الذي يعتبر أن المرأة الأوربية والأمريكية ملكان نزلا من سماء المدنيَّة على أرض الحرية إلا أن يقرأ ما قاله وما يقوله علماء بلادهما عنهما حتى تنشأ لديه فكرةٌ عامة على وظيفة المرأة ومستقبلها والعاقل من اعتبر واتعظ بغيره. قال العلامة جول سيمون: كان الناس في سنة ١٨٤٨م يشكون من عدم الاعتناء بتهذيب النساء وتربيتهن ولكنهم بالعكس يشكون اليوم من أن ذلك التهذيب قد بلغ حد الإفراط. نعم لا نشك أنا خرجنا من تفريط إلى إفراط هائل. فلنتق الله في أنفسنا وأهلينا ولنقلد بروية وتدبير والله تعالى أعظم مسئول في توفيق الأمور وإصلاح الحال.



الفصل الثالث
الحجاب

العفة والأمانة والحياء

كل من تأمل في أحكام الشرع الشريف ومبادئه وجدها تحث على الفضائل ومكارم الأخلاق، وتنهى عن الرذائل، ومن ضمن ما تحض عليه العفة التي هي أمانة كل من الزوجين لصاحبه، وهي فضيلة دقيقة تفيد أن لا يصدر من أحد الزوجين ما يخدش صداقته للآخر، وهي لذلك ينبغي أن يحرص عليها ولو كانت عزيزة وقل من اتصف بها في أعلى درجات كمالها فهي عصمة معنوية وهي أساس روابط الجمعية البشرية؛ لأن عقد الزواج بمجرد انتهائه رابط أحد الطرفين بالآخر ومشروط فيه الأمانة ضمنًا على الوجه الذي قضته الحكمة الإلهية، فتقصير أحد الزوجين في تأدية حقوق الزوجية يعد مضادًّا للأمانة الواجبة على كل من الزوجين على حد سواء. وبالنظر للعرف يقتضي أن تكون الأمانة في المرأة أوكد وإن كانا مشتركين فيها، وسبب ذلك أن جميع الأمم على اختلاف مَشارِبها ونحلها[١] قد اتفقت على أن تطالب المرأة بالصيانة والعفة وسلوك سبيل الحياء أكثر مما تطالب به الرجل.

---

(١) مَشارِبها ونحلها: مشاربها: ميولها وأهواؤها، نحلها: مذاهبها وعقائدها. (م).

قال – عليه الصلاة والسلام: «الحياء حسن ولكنه من النساء أحسن». وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: «إن الله إذا أراد أن يهلك عبدًا نزع منه الحياء»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن لكل دين خلقًا وخلق هذا الدين الحياء» وقال أيضًا – صلوات الله عليه: «إن الله يحب الحَيِيَّ الحليم ويبغض الفاجر البذي». فلذلك وجب أن تتعود البنت من صغرها على الحياء والتخلق بهذا الخلق الذي اختاره الله سبحانه وتعالى لدينه القويم – كما قدمنا؛ لأن المرأة متى خلعت ثوب الحياء فكأنها تنازلت عن سلوك سبيل العفاف والصون؛ حيث إن خلع ثوب الحياء منها علامة قوية على نية خدش الأمانة التي يترتب عليها من العواقب الوخيمة ما لا نهاية له. فإن الله سبحانه وتعالى اقتضت حكمته الربانية وضع النسل في بطون الأمهات فلا يباح للنساء هتك حرمة هذا النسب فإذا تخلت المرأة عن العصمة ربما دست في العائلة ما ليس منها. وناهيك بما يترتب على ذلك من المضار والفساد. فأوجب العقل والنقل والشرع والطبع على الزوجين في كل مكان وفي كل زمان أن يعيشا على الأمانة التامة كما يقتضيه عقد الزواج؛ فلذلك وجب أن يتمسك كل منهما مع غاية الدقة والانتباه بهذه الفضيلة التي يترتب عليها صون النسب فتمتنع الوساوس والشكوك والريبة في طهارة الأنساب التي حفظها من ضروريات الدين والملك والعمران كما هو معلوم للعموم ولا يختلف فيه اثنان.

الحجاب أعظم قائد للعفة

فنظرًا لما تقدم ولكون الغيرة من الايمان وما من امرئ لا يغار إلا مَنْكوس القلب(١) كما روي عن النبي ﷺ اهتم كل الأم بما يدفع الارتياب ويريح القلب والفؤاد من الوساوس والأوهام، ولم يكن ديننا القويم بالمقصر في تبيين أنجع دواء لهذه الأدواء فأمر بالحجاب بمعنييه(٢) وتمسك به المسلمون في كل عصورهم وبلدانهم؛ لأنه الطريق المغني عن الغيرة، ومما يوجب زيادة ائتلاف المرأة بأهلها ويؤكد ارتباطها بزوجها وأمنه عليها ورضاها بحاله، كيف لا وهو بلا شك أحسن وأفيد ما جرب الأقوام من طرق الاحتراس للصون والعفة ولاء راحة النفس من الشكوك والارتياب، فلقد دلت التجاريب على أن لا نطاق عفة يفيد ولا تربية تقوى على صد تيار القوة الشهوانية الغريزية في الإنسان ولا على رد جماحها عند الثوران مهما بلغ تهذيب المرأة فإن كثرة علومها تصل إلى حد التلطف والتحايل على أداء الغرض بصورة لا تنكر عليها - متى تهيأت لذلك الأسباب - لا إلى مغالبة الفطريات والغرائز(٣).

---

(١) مَنْكوس القلب: الذي عاد للضلال بعد الهداية. (م).

(٢) جاء في كتاب «صناجة الطرب في تقدمات العرب» تأليف نوفل أفندي بن نعمة الله جرجس نوفل الطرابلسي ما يأتي لدى كلامه على العشق في الأعراب: «لا يخفى بأن أصل دواعي العشق في البادية هو لكون نساء العرب في الجاهلية لم يتبرقعن أصلاً؛ لأن لبس البراقع للنساء هو أمر حادث في نساء الحضر أوجبته الشريعة الإسلامية منذ أنزلت آية الحجاب، ومن ثم أمرت بعدم تمكن الرجال من رؤية النساء».

(٣) جاء في جرنال فرنسا الرسمي من سنوات أن عدد الزناة في فرنسا من الرجال واحد وسبعون في المائة. ولابد وأن يكون العدد قد ازداد لتقدم الفساد. وجاء في تاريخ موسهيم كيف أن كثيرين ممن بلغوا في مجرد التربية أقصاها وفي المعارف منتهاها من أعيان الرجال والنساء استعصى جموح نفوسهم الشهوية عن الانقياد لمقتضى التربية وهوى بها إلى الحضيض فيما تنزه الأسماع عن ذكره فليراجعه من أراد.

قال حضرة أحمد زكي بك سكرتير ثاني مجلس النظار في كتابه السفر إلى المؤتمر بعد أن أورد شواهد عديدة على ما يقول: «إن المرأة بعد كل تهذيب أراها ضعيفة ميالة أكثر من الرجل لداعي الشهوات والتفاني في الملاذ. فالواجب أن تكون لهن الحرية كالملح في الطعام. فإن التعليم ليس بقادر أن ينزع منهن هذه الأميال وإن نزع منهن الخرافات التي يَبْثُثْنَها في عقول الأطفال.

وقال أيضًا بعد أن أورد نقلاً عن بعض العلماء الألمانيين الفرق الفاحش بين خيانة المرأة الغربية والمرأة الشرقية لزوجها في عرضه: «فإذا سلمنا بهذا الحساب الذي استنتجه ذلك الألماني[١] رأينا أن في التحجب وفيما يقرب منه فائدة عظيمة في صيانة الأعراض». وفي الواقع فليس من ينكر أن اجتماع النساء والرجال في مكان واحد - خصوصًا بلباس الزينة الذي يستحيل أن تخرج أو تختلط المرأة بدونه - يحدث تيار غرامٍ كهربائي لا يقطعه إلا الوصال؛ فإن الإنسان ليس في سعته مغالبة شهواته بالوازع العقلي ولا بالوازع الديني إذا أبيح الابتذال

(١) جاء في تقويم ترويح النفوس Calendrier amusant المكتوب باللغة الفرنساوية عن سنة ١٨٩٣م ما خلاصته أن العلامة الألماني كستنر Koestner أحد أساتذة ليبسيك وصاحب التصانيف العديدة المشهورة نشر كتابًا فيه أبحاث علمية دقيقة مستوفاة تكلم فيه على حركة ازدياد المواليد ونقصها في البلدان المختلفة مستندًا على الأرقام وقد أدته ملحوظاته وحساباته إلى إثبات النتائج الآتية بحسب التعديل المتوسط وهي:
أن المرأة الألمانية تخون زوجها في عرضه ٧ مرات والبلجيكية ست مرات وأربعة أخماس مرة «بحسب التعديل المتوسط» والإنكليزية خمس مرات والنمساوية أربع مرات ونصف مرة والهولاندية أربع مرات والسويدية أو الدانيمركية مرتين والطليانية مرة وخمسة أسداس المرة والفرنساوية مرة واحدة والإسبانية سبعة أثمان المرة والبرتغالية واليونانية خمسة أسداس المرة. والصربية والبشناقية والتي من الجبل الأسود والبلغارية ثلثي مرة. والتركية «ويعنون بهذه اللفظة المسلمة وغير المسلمة من الشرقيات» عشر المرة الواحدة. اهـ. من كتاب السفر إلى المؤتمر.

كما اعترف بذلك كثيرون وذهبت أقوال بعضهم مجرى الأمثال. وناهيك بالمثل الألماني القائل: «يلزم أن تحفظ البنت وسط الأربعة أناجيل أو وسط أربعة جدران» إشارة إلى أن لا شيء يفيدها سوى الحجاب لاستحالة العمل بالشق الأول.

لذلك حافظ المسلمون على الحجاب كما قلنا وحذروا من تركه؛ فكان الصحابة رضي الله عنهم يسدون المنافذ والثقوب التي في الجدران لئلا يطلع منها النساء على الرجال أو الرجال على النساء. ورأى معاذ امرأته تطلع في الكُوَّة[١] فضربها. وكان علي – كرم الله وجهه – يقول: اكفف أبصارهن بالحجاب فإن شدة الحجاب خير لهن من الارتياب. وليس خروجهن بأضر من دخول من لا يوثق به عليهن فإن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل. وسأل رسول الله ﷺ ابنته فاطمة عليها السلام: «أي شيء خير للمرأة؟». فقالت: «أن لا ترى رجلاً ولا يراها رجل»، أي من الأجانب فضمها إليه وقال: «ذرية بعضها من بعض». وقال الحسن رضي الله عنه: «لا تدعوا نساءكم فيزاحمن العُلوج[٢] في الأسواق، قبح الله تعالى من لا يغار». وقال عمر رضي الله عنه: «أعروا النساء يلزمن الحجاب». إشارة إلى أنهن لا يرغبن الخروج في الهيئة الرثة. ولقد بلغ حرص الصحابة على تشديد الحجاب إلى أن اجتهد بعضهم في منع النساء حتى من الخروج إلى المساجد فأتوا حيلاً حببت النساء في القعود في منازلهن. يدل على ذلك ما روي عن عمر وعن الزبير بن العوام – رضي الله عنهما – فإنهما لما شق عليهما خروج زوجتيهما إلى المسجد للصلاة ولم

(١) الكُوَّة: نافذة للتهوية والإضاءة. (م).
(٢) العُلوج: جمع عِلْج وهو الرجل الجاف الشديد الغليظ. (م).

يكن في استطاعتهما منعهما عن ذلك لحديث «إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها» فتعرض كل منهما لزوجته ليلة في ظهر المسجد وهي لا تراه وضربها على عجيزتها فرجعت امرأة عمر قائلة: «نعم ما رأيت فقد فسد الزمان»، وقالت عاتكة امرأة الزبير لما قعدت عن الخروج وسألها زوجها ألا تخرجين يا عاتكة: «كنا نخرج إذ الناس ناس وما بهم من باس وأما الآن فلا».

فهل بعد هذا دليل وإثبات على أن الحجاب دافع أوهام وارتياب وشكوك وحصن حصين للعفة والصيانة، وهل بعد ذلك دليل وإثبات على أن الصحابة كانوا يحجبون نساءهم وأن النبي ﷺ كان يستحسن ذلك ويعجب به، وسنورد طرفًا من أحاديثه الشريفة في هذا المعنى. فهلا يكون لنا أسوة حسنة بهم جميعًا وهم هداة الأنام؟ أليست هذه سنة مثلى يجب أن نسير عليها ما دام في الدنيا رجال ونساء؟

الحجاب شرعي يأمر به الدين

إذا تقرر ذلك وعلمنا أن الحجاب من لوازم العفة والأمانة والصون، وأن الصحابة كانوا متمسكين به ويتفانون في تشديده؛ لأنه أصل من أصول الأدب، ولأن المحافظة على العرض من أهم أركان مكارم الأخلاق التي بعث النبي ﷺ لتتميمها، وثبت أن الحجاب أحصن حصن لهذه المحافظة وجب أن يكون القرآن الكريم والسنة الشريفة حاثين عليه آمرين به. ولو كان القرآن والسنة لم يأمرا

بالحجاب لما تمسك به الصحابة ورضوا بمخالفتها، ولما أقر الرسول ﷺ على هذه المخالفة لأمر الله، بل لما حض على استعماله الحجاب بمعنييه وهما القصر في البيت وستر الوجه كما سترى. فلنورد إذًا بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في هذا الشأن ولننظر أأمر الله بالحجاب وحث عليه رسوله أم لا؟ فنقول:

قال حضرة صاحب كتاب «تحرير المرأة»:

«لو أن في الشريعة الإسلامية نصوصًا تقضي بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب عليّ اجتناب البحث فيه، ولما كتبت حرفًا يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرة في ظاهر الأمر؛ لأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة. لكننا لا نجد نصًّا في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة. وإنما هي عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء منها. ولذلك لا نرى مانعًا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نلم بها ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس إلى تغييرها». اهـ.

ونحن لا نلام إذا كنا نخالفه في هذا الفكر وقلنا إن في الشريعة نصوصًا تقضي بالحجاب الشرعي ونعني به ستر البدن بأكمله وملازمة المرأة خدرها إلا

لضرورة. أما الحجاب الحالي فلا شك أنه بدعة لم يأمر بها دين ولم يقل بها شرع ولذلك لا نرى مانعًا من البحث في تلك النصوص:

جاء في الكتاب العزيز: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ﴾ [النور/٣٠ - ٣١].

هذه آية جمعت فأوعت إذ أمرت الرجل والمرأة معًا بغض النظر وحفظ العرض وأمرت النساء زيادة على ذلك بأن لا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها أي من الزينة؛ لأني لست أدري ما الداعية للتكلف في التأويل والقول كما قال حضرة صاحب تحرير المرأة من أن الشريعة أباحت في هذه الآية أن تظهر المرأة بعض أعضاء من جسمها أمام الأجنبي عنها مادام المعنى ظاهرًا لا يحتاج لهذا التعسف.

ولقد حلت لنا هذا الإشكال السيدة عائشة - رضي الله عنها، وناهيك بالسيدة عائشة فإنها هي التي قال في شأنها النبي ﷺ كما يعترف به حضرة

صاحب كتاب تحرير المرأة نفسه «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء[١]» فقد سئلت عن الزينة الظاهرة فقالت: «هي الكحل والخضاب». أفليس هذا القول هو الفصل والحاسم لكل نزاع في هذا الموضوع؟

وإلا فما معنى أن تمنع المرأة من إبداء زينتها ويرخص لها بكشف الوجه؟ وإذا لم يكن الوجه هو عين الفتنة وأعظم زينة يجب عدم إبدائها فما هي إذًا الزينة التي أشار إليها القرآن الكريم؟ جاء في البحر: «والأقرب دخول الخِلْقَة في الزينة. وأي زينة أحسن من الخلقة المعتدلة».

ولم يختلف أحد من الصحابة في ذلك ولا في أن المقصود من هذه الآية منع كشف الوجه بحضرة الأجانب بدليل استعمالهم الحجاب وحثهم على تشديده كما أسلفنا وبدليل فهم الآية على هذا الوجه كما سترى:

روي عن ميسون الكلابية أن معاوية دخل عليها – لأنه كان زوجها – ومعه خصي فتقنعت منه. فقال هو خصي، فقالت: «يا معاوية أترى أن المُثْلَة[٢] به تحلل ما حرم الله تعالى؟». فلو كان كشف الوجه مباحًا ما تقنعت وما عدته حرامًا حرمه الله. بل ولما اعتذر لها معاوية بأنه خصي أي داخل في ظنه في ضمن أولي الإربة الذين قد يباح التكشف بحضرتهم ولما أقرها على ما فعلت[٣] وكان عمر يقول:

(١) الحميراء: لقب المراد به السيدة عائشة – رضى الله عنها – ويعنى البيضاء. (م).
(٢) المُثْلَة: عقوبة بقطع جزء من الجسم مثل الأنف أو الأذن. (م).
(٣) كان العرب لا يعرفون خصاية الإنسان أصلاً. وكان ذلك شائعًا في الروم فلم يرد في الشرع نص في استعمال الخصيان الاستعمال الذي كان عليه بعض العائلات الكبيرة لعهد غير بعيد، إنما كان أمر استعمال الخصيان=

القناع للحرائر. ويمنع الإماء من التشبه بهن في ذلك. وأخرج أبو داود والنسائي عن عائشة أنها قالت: «أومأت امرأة من وراء ستر بيدها كتابًا إلى رسول الله ﷺ فقبض ﷺ يده فقال: ما أدري أيد رجل أم يد امرأة؟ فقالت: بل يد امرأة فقال: لو كنت امرأة لغيرت أظفارك» يعني بالحناء. فهلا يؤخذ من هذا أن النساء كن يتبرقعن وكن يتسترن حتى على النبي؟ وهلا قول عليّ: «اكفف أبصارهن بالحجاب» أعظم دليل على أن المراد بغض الأبصار لزوم الحجاب؟

وهل يفهم لذلك معنى سوى أن جميع الصحابة كانوا فاهمين أن النساء مأمورات بالتقنع وأنهم كانوا حريصين على تنفيذ ذلك الأمر؟ أليس إذا أَشْكَل[1] أمر يرجع إلى القرآن والسنة أو الإجماع؟ وهذا هو القرآن أمر بالحجاب بهذه الآية وبما سترى من الآيات. وهذه هي السنة حاثة عليه كما رأيت وكما سترى. وإجماع الصحابة متفق عليه كما رأيت. وإذا نظرنا إلى العادة التي كانت جارية وقت نزول هذه الآية لوجدنا حضرة محرر المرأة نفسه يقول: «إن الانتقاب

= من الأمور الاجتهادية قياسًا على غير أولي الإربة الذين أباح الله في الآية السابقة إبداء الزينة أمامهم. والإربة هي حاجة الرجال إلى النساء. وكان معاوية في عهد خلافته أول من رأى هذا وجعله مذهبًا اجتهاديًّا. فلما اقتنى خصيًّا وأراد أن يدخله على بعض نسائه كما تقدم امتنعت من ذلك فاحتج بكونه خصيًّا فقالت له إن المثلة به لم تحل منه ما حرم الله. ولم ير غيره من أهل الاجتهاد جواز ذلك فكان استعمال الناس للخصيان تقليدًا لمذهب معاوية الذي هو من الشرعيات الاجتهادية دون النصية. ولقد ترتب على ذلك من الآثار المذمومة ما لو اطلع عليه معاوية لكان عساه أن يحكم بتحريمه: وليس ما نتج من استعمال الأغاوات سببًا للحط من الدين، فهو بدعة دخلت بلادنا كغيرها من البدع ولم تكن من عوائد المسلمين السابقة ولا اللاحقة ولم يرد بها شرع فلا ينسب إلى الشرع ما خرج عن حدوده ولا يصح أن ينسب إلى الدين ما حدث بالبدعة.

(١) أَشْكَل: التبس واشتبه. (م).

والّتَبرْقُع[1] هما من العادات القديمة السابقة على الإسلام والباقية بعده» فما هو وجه الإشكال إذًا؟ هل قال أئمة الدين وعلماء المسلمين بما يخالف ذلك الإجماع وبكشف الوجه واليدين مطلقًا كما يدعون عليهم؟ أين الدليل على هذا القول وهاكم الأئمة كلهم تابعون لقول الله العظيم وسنة نبيه الكريم ولم يقل أحد منهم برفع الحجاب؟ غاية ما قالوه جواز كشف الوجه والكفين إذا حلت ضرورة تبيح ذلك المحظور وأمنت الفتنة. فيا بعد هذا القول مما يتقولون عليهم!

ولزيادة الإيضاح نقول إنه لم يختلف كذلك أحد من الصحابة في أن المراد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور/ ٣١] ليس هو إلا الزينة بدليل أنهم لم يسألوا عائشة إلا عن الزينة الظاهرة، ولو كان الأمر بخلاف ذلك وكان القصد استثناء بعض أعضاء كما يزعمون لسألوها عن الأعضاء التي لا تدخل تحت حكم عدم الإبداء.

وجاء في تفسير روح المعاني للعلامة الشيخ الألوسي: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أي إلا ما جرت العادة والجبلة[2]، على ظهوره والأصل فيه الظهور كالخاتم والفَتْخَة[3] والكحل والخِضاب[4] فلا مؤاخذة في إبدائه للأجانب وإنما المؤاخذة في إبداء ما خفي من الزينة كالسوار والدمْلج[5] والقلادة والخلخال

(١) الانتقاب والّتَبرْقُع: الانتقاب: شد النقاب على الوجه. والتبرقع: تغطية الوجه بالبرقع وهو النقاب. (م).
(٢) الجبلة: الخِلْقة.
(٣) الفَتْخَة: خاتم يكون في اليد أو الرجل. (م).
(٤) الخِضاب: الحناء. (م).
(٥) الدمْلج: السوار المستوي. (م).

والإكليل والوشاح والقرط. وذكر الزين دون مواقعها للمبالغة في الأمر بالتستر؛ لأن هذه الزين واقعة على مواضع من الجسد لا يحل النظر إليها إلا لمن استثني في الآية بعد، وقال ابن المنير وهو مالكي مشهور: «الزينة على حقيقتها وما يأتي إن شاء الله تعالى من قوله عَزَّلَ: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ ﴾ الآية، يحقق أن إبداء الزينة مقصود بالنهي. وأيضًا لو كان المراد من الزينة موقعها للزم أن يحل للأجانب النظر إلى ما ظهر من مواقع الزين الظاهرة وهذا باطل: لأن كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة.»

وروى الطبراني والحاكم وصححه ابن المنذر وجمع آخرون عن ابن مسعود أن «ما ظهر» الثياب والجلباب وفي رواية الاقتصار على الثياب، وعليها اقتصر الإمام أحمد. وقد جاء إطلاق الزينة عليها في قوله تعالى:﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف/ ٣١] على ما في البحر. وروي عن ابن عباس أن ما ظهر الكحل والخاتم والقرط والقلادة. وعن الحسن أنه الخاتم والسوار وقال ابن بحر: «الزينة تقع على محاسن الخلق التي فعلها الله تعالى وعلى ما يتزين به من فضل لباس والمراد في الآية النهي عن إبداء ذلك لمن ليس بمحرم واستثني ما لم يمكن إخفاؤه في بعض الأوقات»، وقال بعض المفسرين: «إن قوله تعالى: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أي من غير إظهار بأن كشفته ريح أو لضرورة».

هذا وهل يمكن باختلاط الرجال مع النساء وكشف وجوههن غض بصر الرجل عن المرأة وبالعكس كما هو صريح هذه الآية الشريفة؟ أليست مبادئ ميل

الإنسان إلى الشهوات إنما هي الاجتماع. والميل للشيء لا يكون إلا بعد رؤيته، والرؤية كما أجمع العقلاء سبب التعلق والفتنة؟ أليس وجوب الغض المأمور به في هذه الآية يوجب حرمة الاختلاط لاستحالة الاختلاط مع غض النظر؟ أما تدل هذه الآية على طلب المبالغة في الاحتياط في أمر النساء وعلى أن الأحوط لهن لزوم البيت الذي هو محل شغلهن والتباعد عن الرجال وعدم اختلاطهن بهم لعدم الضرورة لذلك وتباعدهن عن الحضور في المجتمعات والهيئات؟ ألم تدل التجاريب على أنه متى تأثرت العين بنقل الصورة وصلت الحركة الاستحسانية إلى المخ في أسرع وقت وهو يردها إلى الأعضاء هيامًا وثورة غرام؟ جاء في بعض الآثار: أن النظر سهم مسموم من سهام إبليس. وقال الألوسي في تفسير قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡ﴾: «أي أطهر من دَنَس الرِّيبَة[١] وأنفع من حيث الدين والدنيا فإن النظر بريد الزنا وفيه من المضار الدينية والدنيوية ما لا يخفى» قال الشاعر:

والمرء ما دام ذا عين يقلبها ... في أعين العين موقوف على الخطر
يسر مُقْلَته[٢] ما ساء مُهْجَته[٣] ... لا مرحبًا بانتفاع جاء بالضرر

ولسنا نتكلف إيراد دليل على ذلك أعظم مما ذكر في أسباب نزول هذه الآية فإن سبب الواقعة التي ترتب عليها نزولها كان الفتنة من النظر إلى محاسن

---

(١) دَنَس الرِّيبَة: قبيح الظن والتهمة. (م).

(٢) مُقْلَته: عينه. (م).

(٣) مُهْجَته: روحه ونفسه. (م).

امرأة في الطريق فافتتن الرجل واختبل[١] في فكره وعقله وسيره حتى اختبط في حائط وهو لا يدري ماذا يفعل ولا يعي[٢] وسال دمه كما ترى.

أخرج ابن مردويه عن عليٍّ - كرم الله وجهه - قال: «مر رجل على عهد رسول الله ﷺ في طريق من طرقات المدينة فنظر إلى امرأة ونظرت إليه فوسوس لهما الشيطان أنه لم ينظر أحدهما للآخر إلا إعجابًا به، فبينما الرجل يمشي إلى جنب حائط وهو ينظر إليها إذ استقبله الحائط فشق أنفه، فقال: والله لا أغسل الدم حتى آتي رسول الله ﷺ فأخبره أمري. فأتاه فقص عليه قصته فقال له النبي ﷺ: هذا عقوبة ذنبك. وأنزل الله تعالى هذه الآية». فأمر الرجال بغض الأبصار وبحفظ فروجهم، وأمر النساء بذلك وبشيء آخر أزيد منه؛ وهو ستر الزينة والمحاسن وعدم إبدائها حتى لا يعود أحد يفتتن بهن. ومن هذا لزم ستر وجه المرأة؛ لأنه داعية الفتنة كما قدمنا.

ولو كان المراد من هذه الآية إظهار بعض أعضاء وهي الوجه والكفان بدون قيد ولا لضرورة فبم نفسر قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور/ ٦٠] جاء في تفسير روح المعاني: «أي أن

(١) اختبل: فَسد عقله. (م).
(٢) لا يعي: لا يدرك ولا يعرف. (م).

استعفافهن خير لهن من الوضع لبعده من التهمة فلكل ساقطة لاقطة». وجاء فيه أيضًا أن المراد: بثيابهن الثياب الظاهرة كالجلباب والرداء والقناع الذي فوق الخمار(١).

فهذه آية دلت على وجوب الستر والاحتجاب على الكَوَاعب(٢)، وأباحت للقواعد(٣) أن يرفعن قناعهن إن أردن وإن يكن التستر وعدم رفع ذلك خيرًا لهن وأسلم وأبعد للتهمة.

على أنه إذا كان وجههن وأيديهن مكشوفة من الأصل فماذا يمكن أن يباح لهن أزيد من ذلك؟ هل يمكن أن يقال إن الله أمرهن بإبداء باقي بدنهن وجسمهن؟ اللهم إن هذا تضليل ومغالطة لا يرضيانك!

هذا وحرصًا على الحجاب وحثًّا على وجوبه وتشديده قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ﴾ [الأحزاب/٥٣] أي أكثر تطهيرًا من الخواطر الشيطانية التي تخطر للرجال في أمر النساء والنساء

(١) أخرج ابن المنذر عن ميمون بن بهرام أنه قال في مصحف أبي بن كعب ومصحف ابن مسعود: «فليس عليهن جناح أن يضعن جلابيبهن». وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهما - أنهما كانا يقرآن كذلك ولعله لذلك اقتصر البعض في تفسير الثياب على الجلباب.

(٢) الكَوَاعب: الشابات الصغيرات اللاتي بدأت تظهر عليهن علامات الأنوثة. (م).

(٣) القَوَاعد: النساء العجائز اللاتي قعدن عن طلب الزواج. (م).

في أمر الرجال لما يترتب على الرؤية من التعلق والفتنة كما أسلفنا القول. وقال أيضًا: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا . وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الأحزاب/ ٣٢ - ٣٣]، فهذه آيات تفيد جميعها أن الله سبحانه وتعالى أمر بالحجاب بمعانيه كلها، وإنها وإن كان المخاطب بها نساء النبي لكن المقصود منها بلا شك أمر نساء المؤمنين كلهن بهذا الحكم تبعًا لهن. لأنها إنما تأمر بآداب والأدب مطلوب للجميع. قال ابن كثير في تفسير هذه الآيات: «هذه آداب أمر الله بها نساء النبي ﷺ ونساء الأمة تبع لهن في ذلك»، ولا شك أن هذا من باب الخصوص الذي يقصد منه العموم وهي قاعدة أصولية اتفق عليها فحول علماء الأصول فقالوا: «إن العبرة في آي الكتاب وأخبار السنة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

ولا يُعْتَدُّ(١) بقول من يقول إن هذه الآيات خاصة بنساء النبي ولا تنطبق على غيرهن بدليل قوله تعالى: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ إذ لماذا لا نقول إن الحجاب كان معروفًا مستعملاً عند جميع نساء المسلمين كما ثبت مما قدمنا ولم يكن غير محتجب إلا نساء النبي ﷺ لأنهن معتبرات أمهات المؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ ولا موجب للأم أن تحتجب على ابنها فظنن أنهن لذلك غير داخلات في حكم ذلك المنع والاحتجاب. فأراد الله سبحانه وتعالى أن يبين لهن أن الحجاب واجب عليهن أيضًا؛ لأنهن لسن كأحد من النساء في الثواب والعقاب بل يضاعف لهن كل من ذلك لعلو مقامهن ومكانتهن، قال الله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ

(١) لا يُعْتَدُّ: لا يدخل في دائرة الحسبان. (م).

ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا . وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴾ [الأحزاب/ ٣٠ - ٣١]، قال في ذلك ابن عباس رضي الله عنه: «يريد ليس قَدْرُكُنَّ عندي مثل قدر غيركن من النساء الصالحات، أنتن أكرم عليَّ وثوابكن أعظم لديَّ إن اتقيتن الله فأطعنه فإن الأكرم عند الله الأتقى».

ولعمري ليس في ذلك شيء من الغرابة، أليس العمل الواحد يعمله شخص فيعاقب عليه عقوبة خفيفة ويعمله الآخر فيضاعف عقابه؟ أليس من أصول التشريع أن التعذير يختلف باختلاف درجات الإنسان؟ أليس البعض يضرب بالعصا والبعض تكفيه الإشارة؟ وإلا فما معنى أنَّ نساء النبي المعتبرات كما قلنا أمهات المؤمنين فلا يجوز النظر إليهن ولا التطلع لهن يؤمرن بالاحتجاب عن أولادهن وغيرهن ممن يطمع فيهن لا يؤمرن به؟

ولو أضفنا إلى ما تقدم إيراده من الأحاديث وأخبار الصحابة وأقوالهم قول عائشة رضي الله عنها: «رحم الله نساء الأنصار لم يكن الحجاب يمنعهن أن يتفقهن في الدين» لزال كل شك وارتفع كل التباس وعلمنا أن جميع النساء كن مأمورات بالحجاب عاملات به. وهذا ما يستفاد أيضًا من أسباب نزول آية الحجاب، أخرج البخاري وابن جرير وابن مردويه عن أنس رضي الله عنه قال: «قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله يدخل عليك البار والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب. فأنزل الله تعالى آية الحجاب. وأخرج ابن جرير عن عائشة: «أن أزواج النبي - عليه

الصلاة والسلام – كن يخرجن بالليل إذا برزن إلى المَنَاصِع[١] وهو صعيد أفيح وكان عمر بن الخطاب ﵁ يقول للنبي: احجب نساءك فلم يكن رسول الله يفعل انتظارًا لأمر ربه، وإلا فهو كان أشد غيرة كما تدل على ذلك أحاديثه الشريفة – فخرجت سودة بنت زمعة – رضي الله تعالى عنها – ليلة من الليالي عشاء، وكانت امرأة طويلة فناداها عمر – رضي الله تعالى عنه – بصوته الأعلى: قد عرفناك يا سودة حرصًا على أن ينزل الحجاب فأنزل الله تعالى آية الحجاب. وفي مجمع البيان للطبري: «أن مجاهدًا روى عن عائشة أنها كانت تأكل مع رسول الله ﷺ حَسْيًا[٢] في قعْب[٣] فمر عمر فدعاه – عليه الصلاة والسلام – فأكل فأصابت إصبعه إصبع عائشة فقال: لو أُطاع فيكن ما رأتكن عين. فنزلت آية الحجاب».

ولا يبعد أن يكون مجموع ما ذكر سببًا لنزوله. ومنه يستفاد أن الحجاب كان معهودًا واجبًا على نساء المؤمنين ولم يكن ينقص إلا أن تحجب نساء النبي. وإلا فلماذا كان حرص عمر لهذا الحد بخصوص أمهات المؤمنين وترك نسائه وباقي النساء؟ أما كان الأولى به أن يبدأ بنفسه خصوصًا وشدة غيرته مشهورة معلومة؟

وفضلاً على ذلك فإن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب/ ٣٣] إشارة لطيفة إلى أن هذه العادة – عادة التبرج وهو الظهور

---

(١) المَنَاصِع: المواضع التي خُصِّصَت للخلاء وقضاء الحاجة. (م).
(٢) حَسْيًا: مَرَقًا. (م).
(٣) قعْب: قدح ضخم غليظ مقعر. (م).

وعدم التستر - إنما كانت عادة الجاهلية الأولى التي لا شرع لها واندثرت بزوال تلك العصور - عصور الجاهلية والهمجية والتوحش - فلم يعد يليق الرجوع إليها في زمن التمدن الحقيقي وقد بزغ نور الإسلام. ولو كان المقصود احتجاب نساء النبي فقط دون باقي النساء لكان التبرج باقيًا ولما صح أن يقال عنه: ﴿تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ بل كان الأقرب أن يقال: «ولا تبرجن تبرج باقي النساء لأنكن لستن كأحد منهن».

هذا وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب/ ٥٩] قد أزال كل التباس إن كان هناك وجه للالتباس وجاء متممًا للحكم بستر المرأة جميع بدنها وتعميم هذا الحكم على جميع النساء في جميع الأوقات ليلاً ونهارًا.

وفي الواقع أليس معنى ذلك أن نساء المؤمنين عامة أمرن بأن يغطين وجوههن التي يعرفن بها؟ وأي شيء يُعرَف الإنسان به غير وجهه؟ قال عمر ﵁: «القناع للحرائر لكيلا يؤذين»، وقال السدي في أسباب النزول: «كانت المدينة ضيقة المنازل وكان النساء إذا كان الليل خرجن فقضين الحاجة وكان فُسَّاقُ المدينة يخرجون فإذا رأوا المرأة عليها قناع قالوا هذه حرة فتركوها وإذا رأوا المرأة بغير قناع قالوا هذه أَمَة فكانوا يراودونها فأنزل الله تعالى هذه الآية». ألا يفهم من ذلك أن القناع كان مستعملاً لدى الخروج نهارًا وأن بعضهن كن يخرجن بدونه في جنح الظلام لقضاء حاجتهن ظنًّا منهن أن لهن من ظلام الليل وحلكته حجابًا

آخر يغنيهن عنه فخاب ظنهن وتطاول الأشرار عليهن فشدد الله تعالى في الأمر بالتستر وبأن لا يرفعن الحجاب متى برزن من خدورهن ليلاً كان أو نهارًا لما في ذلك من زيادة الصون والحرص على الآداب.

ولقد اتفق أغلب المفسرين على أن المراد من ذلك وجوب ستر المرأة رأسها ووجهها وجميع بدنها بحيث لا يظهر منها إلا عينًا واحدة وقيل عيناها. قال ابن عباس في ذلك: «أمر نساء المؤمنين أن يغطين رؤوسهن ووجوههن بالجلابيب إلا عينًا واحدة». وقال أبو حيان: «أي ذلك أولى أن يعرفن لتسترهن بالعفة فلا يتعرض لهن أحد ولا يلقين بما يكرهن؛ لأن المرأة إذا كانت في غاية التستر والانضمام لم يقدم عليها أحد بخلاف المتبرجة فإنه مطموع فيها». وعن أم سلمة قالت: «لما نزلت هذه الآية ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ وخرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من السكينة وعليهن ألبسة سود يلبسنها».

والأحاديث الشريفة على وجوب الحجاب بمعنييه كثيرة منها ما تقدم ومنها ما يأتي: أخرج أبو داود والترمذي وصححه والنسائي والبيهقي في سننه عن أم سلمة: «أنها بينما كانت هي وميمونة عند رسول الله ﷺ أقبل ابن أم كلثوم فدخل - عليه الصلاة والسلام - فقال رسول الله ﷺ: احتجبا منه، فقالت أم سلمة: يا رسول الله هو أعمى لا يبصر، فقال: أفعمياوان أنتما؟ ألستما تبصرانه؟» واستدل به من قال بحرمة نظر المرأة إلى شيء من الرجل الأجنبي مطلقًا.

وأخرج الترمذي والبزار عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إن المرأة عورة فإذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان وأقرب ما تكون من رحمة ربها وهي في قعر بيتها»، وأخرج البزار عن أنس قال: «جئن النساء إلى رسول الله ﷺ فقلن يا رسول الله ذهبت الرجال بالفضل والجهاد في سبيل الله فهل لنا من عمل ندرك به فضل المجاهدين؟ فقال - عليه الصلاة والسلام: من قعدت منكن في بيتها فإنها تدرك عمل المجاهدين في سبيل الله تعالى».

على أن الشرع قد صرح للنساء بالخروج في أحوال مخصوصة عند الضرورة كخروجهن للمسجد والحج وزيارة الوالدين وعيادة المرضى وتعزية الأقارب وغير ذلك بشروط مذكورة في محلها. والمراد أن لا يكن خرَّاجات ولاَّجات طوَّافات في الطرق والأسواق وبيوت الناس بدون ضرورة ولا حاجة وبيتهن أولى بهن وأحوج لهن. وهذا لا ينافي خروجهن لما فيه مصلحة دينية ولا أن يخرجن لحاجتهن مع التستر وعدم الابتذال برضا أزواجهن وإن يكن القعود أسلم. قال - عليه الصلاة والسلام: «ليس للنساء نصيب في الخروج إلا مضطرة»، وقالت عائشة: «لو علم النبي ﷺ ما أحدثت النساء بعده لمنعهن من الخروج» فإذا كان هذا حال النساء في ذلك الوقت فكيف حالهن اليوم الذي كثرت فيه المفاسد بفضل الحرية الواسعة والابتذال ولا رادع من حاكم ولا من دين؟

والأحاديث كثيرة على أن صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد مبالغة في سترها وعلى أن الأجدر بها ملازمة البيوت وعدم الخروج منها خصوصًا

والرجل متكفل بقوتها ومصروفها. وكذلك الشرع أباح للمرأة الاختلاط مع محارمها وهم غير قليلين وحرم عليها الاختلاط مع أجنبي والخلوة به. روى البخاري عن ابن عباس – رضوان الله عليهما – قال: «قال رسول الله ﷺ لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»، وقال: «والذي نفسي بيده ما خلا رجلٌ بامرأةٍ إلاَّ دخل الشيطان بينهما. ولأن يزحم رجلٌ خنزيرًا متلطخًا بطين وحماة خير له من أن يزحم منكبيه منكب امرأة لا تحل له».

دفع اعتراضات

يقول حضرة محرر المرأة إن في كتاب الروض في المذهب الشافعي نظر الوجه والكعبين عند أمن الفتنة من الرجل للمرأة وعكسه جائز وهو قول مرجوح كما يظهر مما يأتي:

جاء في الزواجر في مذهب الشافعي: «الوجه والكفان ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين عورة في النظر من المرأة ولو أمة على الأصح وإن كانا ليسا عورة من الحرة في الصلاة».

وذكر في الزواجر أيضًا: «حرمة سائر ما انفصل من المرأة لأن رؤية البعض ربما جر إلى رؤية الكل فكان اللائق حرمة نظره أيضًا بل قال: حَرَّم أئمتنا النظر لقلامة ظفر المرأة المنفصلة ولو من يدها».

وجاء في تفسير روح المعاني ما يأتي:

«وذهب بعض الشافعية إلى حل النظر إلى الوجه والكف إن أمنت الفتنة وليس بمعول عليه عندهم. وفسر بعض أجلتهم «ما ظهر» بالوجه والكفين بعد أن ساق الآية دليلاً على أن عورة الحرة ما سواهما وعلل حرمة نظرهما بمظنة الفتنة فدل ذلك على أنه ليس كل ما يحرم نظره عورة، وأنت تعلم أن إباحة إبداء الوجه والكفين حسبما تقتضيه الآية عندهم مع القول بحرمة النظر إليهما مطلقًا في غاية البعد فتأمل».

وجاء في المنهج ما ملخصه أنه يحرم نظر نحو فحل ولو مراهقًا شيئًا من كبيرة أجنبية ولو أمة وأمن الفتنة إلا لحاجة مع أمن الفتنة.

ولسنا ندري لماذا أخذ حضرة صاحب تحرير المرأة بالقول المرجوح من مذهب الشافعي وترك القول الراجح الذي عليه المعول عندهم. بل ولماذا نسب إلى ابن عابدين إباحة كشف الوجه والكفين أمام الأجنبي مطلقًا بلا قيد مع أن ما ذكره ابن عابدين يفيد الإباحة عند الضرورات ومع أمن الفتنة والكل مسلم بأن الضرورات تبيح المحظورات[1].

(١) جاء في كتاب الجليس الأنيس في التحذير عما في تحرير المرأة من التلبيس في هذا الخصوص ما يأتي ملخصًا: هذه (أي العبارة التي جاءت بكتاب تحرير المرأة عن ابن عابدين) ليست عبارة ابن عابدين وإنما هي عبارة شرح التنوير فإن هذه العبارة التي نقلها لا تعلق لها بما نحن فيه ولا مساس لها بالموضوع فإنها متعلقة بالصلاة وشروطها والموضوع ستر المرأة عن الأجانب. نعم ما ذكره من قوله وتمنع الشابة من كشف الوجه وكتب عليه ابن عابدين أي تنهى عنه له مساس بما نحن فيه لكنه شاهد عليه لا له. ولو أنصف لنقل من الدر وحاشية ابن عابدين ما يناسب الموضوع المذكور في باب الحظر والإباحة. وعبارة الدر هناك: وينظر من الأجنبية ولو كافرة إلى وجهها وكفيها فقط للضرورة، قيل والقدم والذراع إذا أجرت نفسها للخبز.

وكذلك ما جاء في شرح الدليل لمذهب الحنابلة يفيد أن نظر الرجل البالغ ولو محبوبًا لشيء ما من الحرة التي تُشْتَهى لا يجوز إلا لضرورة. ويدحض ما قاله حضرة محرر المرأة من أن حكم كشف الوجه والكفين معروف كذلك عند المالكية والحنابلة. وكذلك ما نقله حضرته عن الزيلعي فهو في حق الصلاة.

وكأني بمن يقول بجواز النظر لوجه المرأة عند أمن الفتنة قضى بتحريم ذلك على الإطلاق في قالب الإباحة؛ لأنه علق ذلك على أمر مستحيل خصوصًا في هذه الأيام – مهما كابر نصراء الابتذال وأحسنوا الظن في أحوال هذا الزمان – وهو أمن الفتنة. فليس من ينكر أن الرؤية سبب التعلق وأن للإنسان النظرة الأولى وليس له الثانية، يدل على ذلك أمر الله سبحانه وتعالى لكل من الرجل والمرأة بغض البصر اجتنابًا لما يترتب على النظر من الفتنة فمن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه.

وأما سؤاله: «لماذا اختص النساء بالاحتجاب والتبرقع ولِمَ لم تتبرقع الرجال لأن كليهما مأمور بغض الأبصار؟». فهو قول مردود أيضًا لأن من تأمل لهذه الآية الشريفة وجدها كما أسلفنا القول تطالب الرجال بأمرين: هما غض البصر وحفظ الفرج، وتطالب النساء بذلك كله وبأمر ثالث هو عدم إبداء الزينة والمحاسن بسترها بالحجاب والبرقع كما قدمنا. وهذا أمر انفردن هن به ولم يشترك معهن فيه الرجال ومن ذلك يعلم السر في أن النساء كلفن بالحجاب والتبرقع دون الرجال ولله في أموره حكم.

وزيادة على ذلك فإنه لما كان لكل من الزوجين وظيفة مخصوصة - كما قدمنا - وكانت وظيفة الرجل خارج بيته للسعي على معاشه ومعاش أهله ولعمار الدنيا بنمو الفلاحة والتجارة والصناعة إلخ، ووظيفة المرأة منزلية داخل البيت وخروجها استثناء لضرورة فتكليفها بالتبرقع أقل ضررًا ممن الأصل في خلقته بمقتضى الحكمة الإلهية وجوده خارج بيته. فضلاً على أن أغلب الفتنة من النساء لأنه قد اقتضت حكمة الله تعالى أن خلق النساء والرجال من نفس واحدة ليسكن بعضهم إلى بعض، ومع ذلك جعل النساء رأس الشهوات في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ﴾ [آل عمران/ ١٤]؛ وذلك لتقدم النساء في قلوب الرجال على جميعها. وكانت عائشة - رضي الله تعالى عنها - تقول: «من شقوتنا أن الله تعالى قدمنا حين ذكر الشهوات». وروى البخاري عن أسامة بن زيد قال: «قال رسول الله ﷺ: ما تركت فتنة بعدي أضر على الرجال من النساء».

يقول نصراء الابتذال: إن في الاختلاط فوائد ومزايا وإنه بمجرد تعليم البنت ما هي العفة ومزاياها تتعفف ويؤمن عليها من الاختلاط والخروج والدخول فنقول: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين فإن النفس ميالة بالطبع إلى الشهوات أشد الميل ولا علم ولا تربية تقوى على صدّ تيار هوى الإنسان وشهواته إذا تهيأت أسبابه كما دلت عليه الشواهد العديدة، فاحتجاب النساء كما تستدعيه

وظيفتهن مما يجعل التربية تؤثر تأثيرها الحسن وهو أحفظ لحرمتهن وأسلم لشرف الرجل لما في الإطلاق من الذهاب بعفتهن كما دلت عليه المشاهدات وكما يستفاد من أقوال علماء التمدن الحالي.

ولا شك أن السبب في إفراط بعض النساء المتمدنات وخروجهن عن حدودهن الطبيعية وسوء نتيجة التربية عندهن هو اختلاطهن بالرجال وعدم احتجابهن. إذ لو كان الحجاب مقررًا عندهن قبل هذا الغلو الذي وقعن فيه لأثرت فيهن التربية تأثيرًا حسنًا - كما قلنا، ولما انتهت بهن إلى هذه الحالة التي لا يستحسنها عاقل؛ فهذه بعض نساء الشرق الفلاحات اللاتي يجتمعن بالرجال اجتماعًا ما صدفة أو لغرض صحيح لما لم تبح لهم محادثة الشبان ومغازلة الغلمان، ومخاصرة الفتيان، ندر فيهن ترك العفة لعدم توفر الدواعي. فالعفيفة في نساء الغرب مع هذا الاختلاط الكلي حكيمة قاهرة لفطرتها دائمة الحرب بين لذتها وشرفها.

وزد على ذلك ما يترتب على الاختلاط من المضار التي ربما جرت إلى خراب البيت وتشتيت العائلة، فإن المرأة إذا كانت تنظر لغير زوجها في جميع الأوقات وتطلع على معائش الناس مع اختلاف الحالات فإن ذلك قد يحرك عندها الشهوات ويجدد لها لوازم ربما أوقعت بينها وبين زوجها المنازعات والمخاصمات فيؤول الأمر إلى الفرقة وخراب البيت. وكذلك لا يعود من الاختلاط سوى تضررها بزوجها أو تضرر زوجها بها؛ لأنه لو فرض أن زوجها فقير أو متقدم في

السن واجتمعت بمن هو أغنى منه أو أصغر لبَطَرَت معيشة زوجها[1] وكرهت الإقامة معه، وكذلك الزوج ربما عرضت له خواطر نفسية باجتماعها على أغنى منه أو أصغر فيؤول الأمر كذلك إلى الفرقة وخراب المنزل. وكما أن الرجل لا تسمح نفسه برؤية غيره لحرمه فكذلك المرأة لا تسمح نفسها برؤية غيرها لزوجها إذ النساء أشد غيرة من الرجال كما هو معلوم. كل هذه أمور مؤيدة بالتجاريب الصادقة وبالمشاهدات الحسية وليس بعد الحس دليل. ولسنا نظن أن أحدًا ممن يخالطون العائلات غير المحتجبات ينكر ذلك.

يقول حضرة محرر المرأة إن البرقع والنقاب غير معروفين في الإسلام، وهذا قول يدفعه ما جاء في نفس كتاب تحرير المرأة من أن النبي ﷺ نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب. وهل لذلك معنى سوى أن النقاب كان موجودًا ومعروفًا وأنه كان معمولاً به وواجبًا، وكان النساء يستعملنه حتى في وقت الإحرام فنهاهنَّ النبي ﷺ عن ذلك في هذه الحالة فقط؟ يدل على استعمال النساء إياه ما تقدم من الأخبار والأقوال وقول عمر رضي الله عنه لجارية رآها مقنعة: «ألقي القناع لا تتشبهي بالحرائر»، وقوله لأخرى: «يا لُكَعَاء[2] أتتشبهين بالحرائر»، وقوله: «القناع للحرائر كيلا يؤذين». وإذا سلمنا بأن البرقع والنقاب كانا من العوائد القديمة السابقة على الإسلام والباقية بعده كما يقول حضرة صاحب كتاب تحرير المرأة فكيف أمكنه أن يوفق بين هذا القول وبين ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

(١) بَطَرَت معيشة زوجها: كرهتها ولم تشكر ربها عليها. (م).
(٢) لُكَعَاء: لئيمة حمقاء. (م).

أي ما كان النساء متعودات على إظهاره وقت نزول الآية وهو الوجه والكفان؟ أليس في ذلك تناقض لا يخفى؟

يقول حضرة محرر المرأة إن بعض الأئمة قال بجواز كشف الوجه في أحوال كالتعليم ولأداء الشهادة وللطبيب إلخ. أليست هذه هي أحوال الضرورة التي علق عليها الأئمة جواز رفع الحجاب؟ ألم يجارنا حضرته بهذا القول ويسلم معنا من حيث لا يقصد بوجوب الحجاب وبأنه الأصل في الشرع؟ أليس معنى «الجواز» أن الأصل عدم الجواز؟

أما ما قيل عن علم عائشة فهو حجة على قائله؛ لأنها كانت محتجبة حجابًا تامًّا بالإجماع والحجاب لم يمنعها من أن تكون بالصفة التي قالها حضرته، وكذلك كان كل النساء المسلمات اللاتي نبغن وبلغن درجة من العلم والمعارف والكمال لا ينكرها أحد. فكن يُعَلِّمْن الرجال ويحادثنهم من وراء حجاب، وإن افتخر بعض كتاب وعلماء أوروبا بنسائهم وجعلوا لهن نصيبًا وافرًا من أعمالهم فلكم فاقتهنّ في ذلك نساء مسلمات محتجبات.

فالحجاب لم يمنع ولن يمنع مطلقًا من تحصيل العلم الصحيح النافع ولا تدريسه لمن يردن. قالت عائشة: «رحم الله نساء الأنصار لم يكن الحجاب يمنعهن أن يتفقهن في الدين».

وإذا قيل إن الحجاب هو المانع من التعليم ومن الترقي وإنه الباعث على الجهالة فكيف يمكننا أن نوفق بين هذا القول وبين ما نرى عليه كثيرًا من رجالنا من الجهالة العمياء والانحطاط الأدبي الذي ما بعده انحطاط. هل هؤلاء أيضًا سبب جهلهم الحجاب؟ وهل أفنى ثرواتهم وأضاع شرفهم الحجاب؟

ولو قيل بأن بعض سيدات مسلمات في صدر الإسلام خرجن ليتعلمن أو ليعلمن فليس معنى ذلك أنهن تركن الحجاب بمعنييه وخرجن مكشوفات الوجه بل الذي يمكن أن يقال إنهنَّ تركن أحد شقيه وحافظن على الآخر.

وأما ما هو منسوب إلى عمر من أنه دعى زوجته للأكل مع أجنبيٍّ فضلاً عن كونه غير ثابت فإن لنا من غيرة عمر رضي الله عنه حتى على نساء غيره، ومن أدب زوجته أم كلثوم بنت فاطمة بِضْع[1] الرسول ومن سيره في بيته على ما يوافق الحجاب التام وحرصه عليه ما يدفع صحة هذه الرواية.

وكذلك ما روي عن عائشة من «أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال: يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه»، فيكفينا لإثبات ضعفه إيراد ما جاء بكتاب حُسْن الأسوة نفسه عن هذا القول من أنه رواه أبو داود وقال: «هذا مرسل خالد بن دريك وهو لم يدرك عائشة!» فكيف إذًا نتخذه قضية مسلمة بعد

(١) بِضْع: هي في قرابتها كالجزء منه. (م).

ذلك، ونستشهد به خصوصًا مع ما هو مشهور عن أسماء بنت أبي بكر من شدة التستر وعدم التبرج وستر الوجه حتى في وقت الإحرام؟ قالت فاطمة بنت المنذر: «كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر».

أما نساء الأرياف عندنا وهن اللاتي اتخذهن حضرة صاحب تحرير المرأة حجة على مخالفة الشرع في عدم احتجابهن ففيه نظر؛ لأنه ليس من ينكر أن نساء الوجوه والأعيان منهن لا يخرجن من خدورهن وإذا خرجن تبرقعن. وأما نساء غيرهم من أهل القرى فعدم احتجاب بعضهن لضرورة مساعدة أزواجهن على اكتساب رزقهم وهذه الضرورة مما تبيح المحظور شرعًا، وداخلة في ما يمكن إباحته استثناءً بشرط عدم الابتذال ولو أن هذه الإعانة ليست بالواجبة عليهن[١] على أن أهل القرية الواحدة يعتبرون أنفسهم كأهل بيت واحد وعائلة واحدة، ولذا ترى الواحدة منهن إذا أقبل أجنبي عن القرية احتجبت بطرف من ثيابها أو أدارت وجهها نحو حائط إن كانت غير متبرقعة، كما أن الواحدة منهن تجدها في الغالب إن لم تكن في مهنة بيتها مرافقة لزوجها أو أحد أقاربها المحارم وليس من يجترئ على التعرض لها لمحافظة الجميع هناك لعهد قريب على الآداب

---

(١) إن اشتراك النساء مع الرجال للضرورة لم تحظره الشريعة الغراء، وله شواهد كثيرة منها أن زوجة الزبير كانت تنقل النوى لعلف فرسه من مسافة بعيدة، ولقد لقيها رسول الله ﷺ وهو راكب فأراد أن ينيخ لحملها على ناقتها رأفة عليها وهي حاملة النوى فاستحيت من ذلك. وكان من النساء في عهد النبوة وراء الجيش من يداوي الكلمى ويسقي العطاش ويجبر الكسر ويأسو الجرح. ومنهن من كن يشتغلن بالغزل والنسج والخياطة وغير ذلك مما يناسبهن إعانة للرجال. غير أن ذلك كله لا يشترط فيه الابتذال وعدم الحجاب كما أن هذه الإعانة ليست بالواجبة عليهن.

والدين أكثر من حالة المدن. ومع ذلك فعند فلاحي الأرياف عادة هي لجام لعدم الابتذال، وهي إعلان بكارة البنت ليلة زفافها على رؤوس الأشهاد، فإن البنت متى عرفت أن ليلة زفافها سيبقى والدها وأهلها مطرقي رؤوسهم واضعي أيديهم على قلوبهم حتى يتحققوا من شرف عرضهم وينتظرون بفروغ صبر إشهار بكارتها ليفهموا الناس أن عرضهم محفوظ ولم يمسسه أدنى ريب بسبب المخالطة، أظنها لا تقدم على أمر مطلقًا مما يثلم شرف عائلتها وأهلها ويحط بقدرهم أمام الجمهور في تلك الليلة الموعودة بل ربما أدى إلى الفتك بها تخلصًا من العار.

ومع كلٍّ فإذا كان الفلاحات أو كل نساء العالم قد تركن الحجاب وابتذلن هل هذا يحط من أصل الدين؟ كلا. فالشرع شيء والواقع شيء آخر، ويسوءُنا أن نذكر هنا أن الفساد الذي سرى بيننا في المدن ابتدأ أن يدخل ويفشو في الأرياف بفضل الحرية وبسبب الاختلاط وبعدم غيرة الأكابر والحكام على الدين فلا يبعد أن تصبح حالة فساد الأخلاق هناك مماثلة لما نحن فيه ويصبح الأدب والكمال في خبر كان فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولو نظرنا إلى الفرنج واختلاط النساء عندهم بالرجال لرأينا أن السبب الأعظم في ذلك في مبدأ الأمر طبيعة أرضهم وما تلزمهم به حالتهم المعاشية من الكد والنَّصَب[١] فلزم أن تساعد النساء الرجال في تحصيل العيش والاكتساب، فبرزن من خدورهن ثم رفعن حجابهن واسترسلن في الابتذال وتعودن على

(١) النَّصَب: الإعياء والتعب. (م).

الإطلاق، وذقن لذة الحرية الواسعة فلم يعد يمكن أحدًا أن يعيدهن لما كن عليه ولا أن يحجبهن مهما قامت الدلائل الحسية والعقلية والبراهين الساطعة على فساد هذا الحال اللهم إلا إذا كان لهن من أنفسهن وازع، وهذا قليل نادر وصعب على النفوس التي ذاقت طعم الهوى ولذة الإطلاق.

وهذا ما نخافه ونخشى عقباه لو جربنا ما يشير علينا به كتاب تحرير المرأة فنكون كالغراب الذي حاول أن يقلد مشية الطاووس فاختبط في سيره ونسي مشيته الأصلية.

ولسنا ننكر أن التفريط الذي بدا منا في أمر الحجاب ومبادئ عدم الغيرة التي سرت فينا ربما أدى بنا إلى تمام التكشف والابتذال إن لم نتدارك الأمر ونتلافاه بعزيمة لا تكل وهمة لا تعرف الملل.

أما الافتخار بأن نساء الفرنج بأوروبا يشتغلن في التجارة والصناعة و.. و.. إلخ، فلا محل له وليس هو في الحقيقة ونفس الأمر إلا مضرة من مضار الاختلاط لأنه لما كثر الاختلاط وزاد الابتذال عدل كثير من الرجال عن الزواج اكتفاء بمن يجتمعون عليهن؛ فكثر الزنا وأولاد الزنا الذين يسمونهم أولادًا طبيعيين[١]

---

(١) أحصي عدد الذين يولدون في ممالك أوروبا من غير زواج شرعي فوجد عددهم من كل ألف مولود كما يأتي: أيرلاندا ٢٦. روسيا ٢٨. هولاندا ٣٢. إنكلترا ٤٨. إيطاليا ٧٤. فرنسا ٨٢. إسكتلندا ٨٢. أسوج ١٠٠. بافاريا ١٤٠. النمسا ١٤٦. (المقتطف).

وهذا العدد لمن تحقق مجيئهم بلا أب شرعي وربما كان فيمن ينسبون إلى الآباء بحكم المعاشرة وهم أدعياء في الواقع ما يزيد على هذه الأعداد ولكن للتستر بالأزواج لم يعدوا.

يعيشون بلا أب ولا مرب ولا مال يسد عوزهم فيلتزمون أن يبحثوا على عيشهم بأدنى الدنايا وبكل الحيل فكثر المتشردون وبليت البلاد بالاشتراكيين والإعداميين وغيرهم. والنساء منهم أصبحن يفرطن في كل مرتخص وغال لديهن التماسًا للرزق ويستخدمن في أماكن تجارية ويشتغلن في كل ما يرينه جالبًا لهن رزقًا ليتقوتن وليجمعن مهرًا ربما يحصلن به على رجل، ولو أن الواحدة منهن وجدت زوجًا يكفيها أظنها تلزم بيته وتوفر عليها هذه الأتعاب.

انظر إلى بعض الفرنجيات تر الواحدة تزيد في العمر عن الأربعين والخمسين سنة وهي لا تزال بدون زواج؛ لأنها لا تقدر على المهر ولأَن الرجال مشغولون عنها بغيرها، فتضطرها الحالة إلى أن تشتغل وتكد وتتعب لتأكل ولتجمع المهر. ولست أفهم مطلقًا أسباب الانتقاد على قصر المرأة المسلمة في بيتها ومنعها من الاختلاط بغير محرم لها وها بعض نساء الفرنج العاقلات العظيمات يأنفن من عوائد بلادهن؛ فهن لا يستقبلن أحدًا إلا في أوقات مخصوصة ولا يسمحن بمقابلتهن إلا لرجال مخصوصين قد لا يزيدون عمن يجوز للمرأة المسلمة أن تقابلهم وتجتمع بهم من المحارم. أليس ذلك رجوعًا من عقلاء الفرنج واستحسانًا لبعض عوائدنا التي يقبحونها لنا؟ أليس ذلك لكون تلك العادة عندهم - عادة الاختلاط والابتذال - يَئِن[١] منها عقلاؤهم؟

(١) يَئِن: يتأوه ألمًا وشكوى متواصلة. (م).

هذا ولقد وافق على ذلك كثير من علماء الفرنج واستحسنوا الحجاب ودونوا ذلك في كتبهم وقالوا: إن المرأة لا يلزمها أن تفارق منزلها ولا أن تجتمع برجل، وناهيك بالمثل الألماني الذي سبق إيراده وهو: «يجب أن تحفظ البنت بين الأربعة أناجيل أو بين أربعة جدران». نقول ذلك ولو غضب بعض أنصار التبذل

تنفع فصرنا لا نتقدم خطوة إلى المدنية الغربية ولا تترقى حاجياتنا إلا تأخرنا خطوات عما كنا عليه من الفضائل.

ولقد نال النساء نصيبهن من هذا التفريط في أمور الدين فخففن الحجاب وبرزن من خدورهن وصرن ولاَّجات طوَّافات في الشوارع والمنتزهات متبرجات متزينات يبدو منهن من الإشارات والحركات في الطرق ما يَأنَف[1] منه الذوق السليم. ولعمر الحق ما هذه الأمور التي نراها إلا مخالفة كلها للدين ولصريح القرآن الكريم القاضي بغض البصر وبعدم التبرج وعدم إبداء الزينة. ولكن ماذا نقول والغيرة على الشرع قد انعدمت أو كادت، والفضيلة ذهبت وذهب رجالها، والآداب اندرست ومات ذووها؟ وإلا فما معنى أن يروا أشد المنكرات بأعينهم أمام محلات عبادتهم وفي طريقهم، بل وفي بيوتهم ولا يعملون على محوها، كأن غض الأبصار الذي أمروا به هو صرف النظر وغض الطرف عما هو جار من تلك البدع والمنكرات! ولله في خلقه شؤون.

ولا شك أن الضرر الذي أصبحنا فيه ما هو إلا مقدمة أضرار أخرى أشد وأنكى ما دمنا على غفلتنا هذه مسترسلين وعن صوالحنا ساهين.

فيا قوم إن كان متعذرًا علينا إصلاح ما تم فساده فلنحافظ على الأقل على ما بقي إن كان هناك بقية. فقد حصل الآن من النساء تساهل كبير في أمر

---

(١) يَأنَف: يَعافُ ولا يَقبل. (م).

الحجاب ولم يحصل لنا من وراء ذلك إلا كثرة الفجور منهن وانتهاكهن حرمة الآداب وكثرة الفسوق والفساد، وهذا أمر لا يخفى على أحد ويعترف به حضرة صاحب كتاب تحرير المرأة نفسه؛ حيث قال:

«ربما يقول قائل إن ما نسمعه اليوم عن كثير من النساء أكثر مما كنا نسمعه سابقًا وإن الإشاعات عن الفساد أشد انتشارًا، بل ربما كان الفساد في الواقع أوسع دائرة مما كان عليه قبل ثلاثين سنة مثلاً. ولا منشأ لذلك إلا رقة الحجاب. فالحالة القديمة على ما فيها كانت أصون للأعراض وأحفظ لشرف المرأة من تلك الحالة التي طرأت على النساء. فنجيب عن ذلك بأننا لا ننكر أن بعض الطباع الفاسدة من الرجال والنساء معًا وجدت سبيلاً من تخفيف الحجاب إلى تعارف بعضها ببعض وإتيان ما تميل إليه من المنكر، بل نزيد عليه أنه لو استمر تخفيف الحجاب يتقدم بالسرعة التي سار بها إلى الآن - والنفوس على ما هي عليه - لعمت البلوى وازداد الفساد انتشارًا» .

وقال أيضًا: «على أن البرقع والنقاب مما يزيد في خوف الفتنة؛ لأن هذا النقاب الأبيض الرقيق الذي تبدو من ورائه المحاسن وتختفي من خلفه العيوب - والبرقع الذي يختفي تحته طرف الأنف والفم والشدقان، ويظهر منه الجبين والحواجب والعيون والخدود والأصداغ وصفحات العنق - هذان الساتران يعدان في الحقيقة من الزينة التي تحث رغبة الناظر وتحمله على اكتشاف قليل خفي بعد

الافتتان بكثير ظهر. ولو أن المرأة كانت مكشوفة الوجه لكان في مجموع خلقها ما يرد في الغالب البصر عنها.

نعم هذا هو الواقع، ولكن هل هو مقتضى الشرع؟ حاشا لله وكلا. إن الدين والحياء والعقل ومكارم الأخلاق والأدب كل ذلك بريء من هذا الحجاب ومن هذا الابتذال ومن هذه الحال. فالشرع كما علمنا يقضي بستر المرأة وجهها وبدنها وملازمتها خدرها إلا لضرورة وبإذن زوجها. ولكن قد طرأ علينا بفضل الحرية والاختلاط ورقة الحجاب وعدم الرهبة والخشية التي كنا نحسب حسابها من الله ومن الخلق ما قد يطرأ على غيرنا من الأمور المخالفة لطبائعنا المخالفة لديننا وشرائعنا فصار داء فاستحكم فينا، ويتهددنا بتمام الوهن والانحلال إن لم يدركنا الله بلطف من عنده ويلهمنا التوفيق والسداد في قولنا وعملنا. فإن من قارن بين بلاد الشرق قبل استيطان الأجانب بها وقبل استيلاء بعض دول أوروبا على بعضها وبين حالتها الراهنة من الآداب العامة رأى فرقًا عظيمًا وتباينًا كبيرًا عما كانت عليه؛ كان المسلمون والمسيحيون والإسرائيليون في الشرق يرون تحريم الزنا من الجهة الشرعية وقبحه من الجهة العقلية ويرون صيانة الأعراض من الواجبات، ومع خروج بعض نساء الأرياف مكشوفات الوجوه فإنه ما كان يجرأ رجل على التعرض لامرأة بشيء يمس الشرف ولو وقع شيء من ذلك لهلك في الحال بإيقاع أهلها به وربما أوقع به أجنبي منها.

وكان الناس على اختلاف أديانهم يتحاشون وجود النساء معهم في المجامع واختلاطهم بهن في الأفراح ويمتنع كل الامتناع دخول امرأة في مجمع لهو. وإذا لعب الهوى بعقل امرأة تركت بلدها وإقليمها وسكنت في بلد آخر خوفًا من فتك أهلها بها ولا يمكنها أن تنتسب إلى أهلها أو تخبر باسمها الأصلي بل تغيره وتدعي النسيبة لغير أهلها سترًا عليهم وخوفًا من عثورهم بها. وكان لا توجد بغيٌّ في بيت متظاهرة بالبغاء بل تتستر بقدر الإمكان خوفًا من علم الحكومة بها فإن الحكومات الشرقية كانت محافظة على الآداب الشرعية والحقوق الشخصية، فكانت إذا عثرت ببغي عاقبتها وأبعدتها خشية أن يسري ضررها إلى جاراتها. ولذلك كانت الأعراض مصونة والرجال آمنين على بيوتهم غابوا أو حضروا لعدم اشتغال أفكارهم بشيء يشوش عليهم من جهة النساء، وإذا سافر أحدهم سفرًا بعيدًا أو قريبًا أوصى جاره على بيته فيتعهد أهله وأولاده ويقضي حوائجهم ويغار عليهم غيرته على أهله ويحافظ عليهم محافظته على بيته وعرضه. وربما جاور الرجل أخاه من الصغر إلى الشيخوخة ولم يتفق له أن رفع بصره لشباك أخيه مرة فضلاً عن تعرضه لحرمه.

وكان الرجال المسلمون أبعد خلق الله عن الخمر والنساء ما كانت تذوقها ولا كان الرجال يدخلونها عليهن لعلمهم أن ما بعد سكر المرأة إلا الافتضاح والميل إلى البغاء. فلما حصل الاختلاط بيننا وبين الأجانب بتداخلهم في بلادنا بالتجارة والتغلب وبأسفارنا في بلادهم فسدت أخلاق الرجال والنساء بما دخل

من مسمى المدنية الغربية؛ حيث دخل الشرق الكثير من نسائهم البغايا وفتحت المحلات جهارًا وتعرضن للشبان والكهول في الطرقات وتزين بأحسن ما يمكنهن وخرجن يعرضن أنفسهن على المارة في الطرقات فاستلبن عقول الشبان ثم جذبن ضعفاء العقول، وما زال الفساد يترقى من صورة إلى أفظع منها حتى فسدت أخلاق كثير من النساء الشرقيات، فأخذ نساء الشرق يَتَجَرَّأْنَ على الخروج من البيوت سرًّا ثم تظاهرن فخرجن جهرًا ثم تمادين حتى صارت المرأة تترك زوجها وتفتح لها محلاًّ في بلده أو حارته، وانتهى الأمر بشرب النساء الخمر فزاد التهتك وضاعت أعراض كثيرة وافتضحت مخدرات وذهب مجد بيوت عالية بخروج بعض نسائها لهذا الأمر الشنيع.

ثم ترقى الفجور إلى أن صار النساء يحضرن مجالس اللهو ويذهبن إلى التياترات ويشربن الخمور وهن بحضرة رجالهن. وصار الرجل لا يأمن أخاه على زوجته والجار لا يخاف إلا من جاره ووقعت الشبهة على كل مار في الطريق، وأصبح أصحاب الأعراض النقية في حروب شديدة بما يقاسونه من السعي خلف الصيانة والحفظ والخوف من الانحدار في هذا التيار القبيح الذي جرف البيوت المقفلة على من فيها، فهدم أسوار صيانتها وزلزل أركان عفتها وترك من كان فيها كالدر في الصدف متبذلاً بين الناس معرضًا للفساد، وقد وقف الناس على أسرار بعضهم فحدث كلٌّ صاحبه بمن يعرفها من النساء وما فعل بها من القبيح وأخذ

كل يُشِيع ما سمعه عن امرأة غيره وهو لا يدري أن غيره يشيع على امرأته ما هو أشنع وأفظع.

وقد تهاونت بعض الحكومات الشرقية في هذا الباب تهاون الراضي لهذا الابتذال، ورخّص بعضها فيه بأمر وعالج البغايا للزناة بأطباء من عنده بدعوى المحافظة على الصحة. هذه أمور لم تكن معهودة في الشرق قبل ثلاثين عامًا أي قبل زيادة الاختلاط بيننا وبين الأجانب. ولا يحسب ظان أن ما نراه خاص بنا قاصر علينا بل يظهر أن ذلك مقصود كل دولة أوربية حَلَّت بلادًا شرقية لحل عروة الدين التي هي العروة الوثقى في الجامعة العصبية والالتئام الوطني[(١)] وما على من عنده أقل ارتياب فيما وصلت إليه حالة الآداب عندنا الآن إلا أن يتأمل

(١) جاء في جريدة «الزهرة التونسية» من كم سنة حال كلامها على الحكومة الفرنساوية ما يأتي: وليس لها مأثرة حميدة تذكر أو صنع جميل يشكر سوى تكاثر الفواحش والفساد والإضرار بالعباد، فمنذ تغيرت الهيئة البلدية السابقة عظم مصاب المومسات الأوروبيات وتفاقم خطب انتشارهن بين الحرائر في معظم الشوارع المعتبرة وفي حارات الأهالي والأجانب، وكثرت أسواق الفجور واشتدت وطأة انتصابهن بالشوارع وأبواب دكاكينهن وتجاذبهن أثواب العابرين، واتسع خرق اعتدائهن على الجيران والعبث براحتهم بألوان المنكرات آناء الليل وأطراف النهار وما لجيرانهم من ظهير ولا نصير؛ يقدمون العرضحالات ولا يجاوبون ويشتكون ولا يسمعون، وكيف يرجى الإصلاح من إدارة مهملة مستبدة معتدية على القوانين لا دأب لها إلا استخلاص الفرنكين ونصف معلوم الاختبار الطبي من ساكنات حوانيت مصدرة بفرش لا تبعد ذراعين عن أبوابها بدون أن تأخذها في هذا العار لومة لائمة...وبعد كلام طويل في الإدارة وسوء أعمال الأجانب فيها قالت: وطالما كتبنا المقالات المسهبة والاستلفاتات المطولة وبينا سوء الحالة الراهنة وهتك الإدارة البلدية لحرمات النظامات والعوائد بإباحتها للمومسات السكنى حيث يشأن وإحداثها أسواقًا للفسوق بأحسن مراكزها وأهم شوارع مدينة توفرت فيها محاسن المدنية وحافظ أهلها على قوانين الحياء والآداب العامة فلم تكترث بشيء من ذلك ولم يزدها إلا عنادًا وكأن لسان حالها يقول: إني أفعل ما أشاء وأخالف القوانين والعاجز من لا يستبد.. نقلاً عن بعض المجلات.

في حوانيت المبيعات وغيرها؛ وفي الطرق وفي احتفالات الموالد وسواها لينظر ماذا يفعل الرجال خصوصًا المتعلمين المهذبين حسب دعواهم - ولكن على غير الدين - مع النساء والنساء مع الرجال، وليحكم بعد ذلك إن كان الرجال يعطون الطريق حقه وهو غض البصر وكف الأذى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما أوصاهم بذلك النبي - عليه الصلاة والسلام. وإن كان النساء يستأخرن ولا يحققن الطريق ويمشين بحافاتها كما أمرهن الرسول ﷺ؟ كلا ثم كلا. علم الله ما كنا نسمع قبل تخفيف الحجاب في مصر عن فعل الفواحش إلا نادرًا وفي محلات مخصوصة والآن نراه قد تفشى كالوباء في كل شارع وفي كل حارة في بيوت يسمونها بيوتًا سرية تأتي إليها النساء بفضل الحرية ورقة الحجاب! ولا يقال إن ذلك من عدم التربية والتعليم لأنه قد دلت المشاهدات على أن الرجال المتعلمين قبل الجاهلين لا يقدرون على كبح جماح شهواتهم فيوسوسون لهنَّ ويستميلونهن وهن لا يقوين على حفظ أنفسهن فيملن طوع الهوى رغم التعليم والتربية كما سبق بيانه.

وهذا أمر لا شك في أن حضرة محرر المرأة يصادقنا عليه فإنه لا يجهل ما يجري بكثير من نساء الغربيين من الأمور التي لا ترضاها عاطفة الحياء بسبب التكشف لأعين الرجال والاختلاط بهم، وكتابه في الرد على الدوك داركور أعظم شاهد عليه. وإننا إذا نظرنا إلى حال بعض العائلات التي خففت الحجاب وتعلمت العلوم واللغات وعرفت الموسيقى والبيانو وتربت التربية الغربية التي

يفخر بها بعضنا واختلطت لوجدنا العجب العجاب؛ نرى ابتذالاً ما بعده ابتذال ونرى الغيرة لا مسمى لها ونرى العفة عندهم أصبحت كما قال المقطم الأغر «أمرًا حقيرًا لا يرعون له حرمة ولا يجلون لصاحبه قدرًا»، نرى الرجل لا يبالي بمن يدخل بيته ولا بمن يخرج، وهم لا يعدون ذلك إلا واجبًا من واجبات الصحبة ناسين قوله ﷺ: «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدًا: الديوث والمترجلة من النساء ومدمن الخمر. قيل له: ما الديوث؟ فقال: الذي لا يبالي من دخل على أهله».

وقصارى القول فإن جهلنا قد أوصلنا لما نحن فيه وفسادنا جر فساد نسائنا وأبنائنا وفجورنا أدى إلى فجورهم، وترتب عليه رقة الحجاب وتبرج النساء والخروج والدخول بدون موجب إلا زيادة الفساد، وما دمنا على هذه الحال لابد وأن نصير إلى رفع الحجاب بالمرة؛ لأن الزمن في تقدم وترقٍّ في صنوف الابتذال باسم الحرية والمدنية والترقي العمراني. والتدرج سنة طبيعية للإنسان. ولابد أن ينعدم ما بقي في دمنا من الغيرة على العرض والشرف إن لم نعمل على درء هذه المفاسد بقدر استطاعتنا ونرجع إلى أحكام ديننا القويم ونتبع سنة نبيه الهادي إلى الصراط المستقيم.

هذه هي حالتنا الحاضرة وهذا هو المستقبل الذي يتهددنا؛ النساء الآن في إطلاق ليس بعده إطلاق قد أضرّ بهن وبأزواجهن وببلادهن. إطلاق يئن منه العموم. حرية واسعة تركت بعضهن يستسهلن كل بذاء وفجور. كل ذلك حصل بسبب جهلنا وعدم اهتمامنا بأمورنا واستسلامنا لعوائد غيرنا. ولعمر الحق

ما الملوم غيرنا فإن الأجانب عند اختلاطهم بنا لم يشترطوا علينا التخلي عن بعض أصول ديننا والتنازل عن عوائدنا، وإنما كان ذلك بتهاون الرجال في خروج النساء والتوسع لهن في المجامع وأماكن الملاهي، وابتذال الرجال في السكر والسهر في البيرات والخمارات وبيوت العاهرات، وتركهم نساءهم يتقلبن على جمر الانتظار حتى وقع الملال وجر إلى الخبل والخلل ثم إلى تكاثر العلل والتعود على الزلل وأصبحت الطرقات ممتلئة بالمومسات في صور الحرائر وفتحت القهاوي لرقص الشرقيات بين أهلهن والأجانب، واسود وجه المجد بما يسفه أحلام الشرقيين ويلحقهم بالقرود في التقليد الأعمى!

وبدلاً من أن يقوم من بيننا من يدعو إلى الحث على مداواة هذا الداء بالتربية الإسلامية الحقة وتقييد تلك الحرية نرى الأمر قد انعكس وقام بعضنا - ولسنا نعني بالبعض شخصًا معينًا أو أشخاصًا معلومين. كلا، بل كلامنا عمومي - يدعو إلى التوسع فيها باسم الشفقة والمرحمة ويطلب تحرير المرأة من الظلم الذي هي فيه برفع الحجاب وبالاختلاط. على أن الرجل - وهو أصل كل هذا البلاء - هو أولى بالتحرير من الجهالة ومن الفساد الذي أصبح فيه. وإذا دعى ذلك البعض إلى تربية اختار تلك التربية الغربية التي أوردنا حكم بعض الأوربيين أنفسهم عليها فلا لزوم للإعادة.

ولا لوم على الفرنج إذا حاولوا الوصول إلى غاية لهم إنما اللوم كله على بعض المصريين المفتونين في تقليد الغربي؛ فإنهم يوسعون تقاليدهم القديمة

كلها ذمًّا وتقبيحًا بلا حق ولا رغبة في تحسين حال في أغلب الأحيان ولكن تزلفًا للأجنبي القوي. فهؤلاء دأبهم أن يثيروا خواطر الأجانب على إخوانهم في الوطنية. والمتمدنون منهم على اصطلاحهم يكرهون من هو من جنسهم إن لم يتبع خطتهم. مع أنهم لو تدبروا لوجدوا أن ما يعزى إلى الإفرنج من العوائد المستحسنة والفضائل ليس كله من مبتكراتهم، بل قد أخذوا عن الشرقيين والمسلمين كل فضيلة اتصفوا بها - كما هو شأن من يريد الإصلاح الحقيقي - وتركوا لهم رذائلهم كالحمزة مثلاً كانت كما قال بعضهم نصرانية فأسلمت.

فيا للعجب انظر إلى الطرقات والشوارع والمنتزهات ومحلات الموبقات ترها ملأى بالنساء، والبيوت أصبحت خالية خاوية وأشغال المنزل مهملة وتربية الأولاد انعدمت وفقدت، ومع ذلك ندعي أن النساء محبوسات مسجونات مهينات فيجب تحريرهن!

وإذا اعترض معترض على ذلك الكلام فما جزاؤه إلا السخرية والاستهزاء ممن تكفلوا بهذه الدعوة يرمونه طورًا بالجهالة وعدم الفهم، وتارة بحب البقاء على قديم العوائد وعدم تتبعه لترقيات العصر والمدنية الغربية ويقولون دعوه فإنه «أنتيكة» ولا يفيد معه كلام ولا يفهم فوائد الاختلاط لما يستلزمه من تشارك الجنسين في الرأي وتحاورهما فيما يعود على الهيئة الاجتماعية بالفلاح والنجاح وشغلهما معظم أحاديثهما فيما يرفع شأن الوطن والدين!

هذا قول يجرح كل ذي إحساس شريف ويسوءُنا أن نراه يصدر من بعض متنوري هذه الأمة الذين ربتهم البلاد لينفعوها لا ليسُنّوا لها ولأهلها سُنّة سيئة يتبعهم وزرها إلى يوم الدين. ولو سألناهم أين تلك الأمم التي ماتت فيها الشهوات البهيمية فصار النساء فيها لا يثرن في الرجال غير عواطف الإخلاص وإحساسات الشرف ومحبة النوع غضبوا وقالوا: إن ذلك موجود ولكنكم لا تفهمون!

أما نحن فلا نتكلف الرد عليهم بل نثبت عدم وجود هذا الأمر حتى في أرقى البلاد مدنية وأدبًا بلسان امرأة ليكون الكلام أكثر إفحامًا، كتبت «مدام دوصون بروتون» إحدى رئيسات جمعية من جمعيات النساء فصلاً في مجلة المجلات (مجلد ١٧) قالت فيه ما معناه: «بينما ترى الرجال من أهل العلم والصناعة جالسين على مائدتهم بعد الطعام يتكلمون في الشؤون العمومية مما له ارتباط بترقية الصناعات وتنمية المعلومات تراهم عند دخول امرأة عليهم يدعون الأحاديث النافعة وذكر نتائج السياحات العلمية والمكتشفات الطبيعية ويأخذون في غير ذلك. تجد أولئك الرجال الذين كانوا قبل ساعة في غاية الثبات والرزانة قد صاروا خفاف العقول لا يتمالكون أنفسهم من التبسم، وأخذوا يبحثون في أفكارهم على تلك العبارات التافهة والتحيات ذات المعاني المتنوعة التي كانت تستعمل بعينها في زمن لويز الخامس عشر». هذه هي مقابلات النساء بالرجال في العالم المتمدن بشهادة نفس المرأة فلنتق الله في أنفسنا ولنعتبر بأحوال غيرنا.

وإنا ليضحكنا ما يقولونه من أننا نريد الاختلاط ولكن مع حظر الخلوة، إذ ما فهمنا كيف يمكن التوفيق بين القول والفعل في ذلك. هذه نظرية دون العمل بها خَرْط القَتَاد[1] إذ كيف تقيد حرية بعد إطلاق؟ وكيف تمنع خلوة بعد تصريح باختلاط؟ ولو كان ذلك ممكنًا لوجد بعض الفرنج من الضيق الذي أصبحوا فيه مخرجًا وفرجًا.

أناشدكم الله أيها المطالبون بتحرير المرأة هلا شاهدتم حال النساء التي قدمنا ذكرهن؟ هل لازلتم مصرين على رأيكم من أن بقاء المرأة في محل شغلها وهو بيتها الذي تنتهي وظيفتها عند عتبته سجن وحبس لها؟ هل لو اشتغلت المرأة بأشغال بيتها ألا يتولد فيها النشاط والحركة فيجري دمها ويتقوى جسمها؟ هلا تعتقدون أن ستر المرأة جميع بدنها إذا برزت من خدرها أحكم للرجال من مخالفة غض النظر وأصون للنساء مما يترتب على هذه المخالفة من المفاسد؟ أما ترون عدم الفائدة من خروجها وبيتها أولى بها ومحتاج لها وزوجها متكفل بمصروفها ونفقتها وبالسعي على عياله؟ وأي ضرر على الهيئة الاجتماعية إذا خرجت غير متبرجة بدون ابتذال مستورة الوجه ولضرورة؟ هلا كان الأليق طلب تشديد الحجاب والحث على زيادة الاعتكاف في البيوت والرجوع إلى الحجاب الشرعي ما دمنا جميعًا مُسَلِّمين بأن الحجاب الحالي بدعة مضرة مفسدة وما دمنا كلنا متفقين على أن حالتنا الأدبية وصلت لدرجة لا تطاق؟ أما تقرون

(١) خَرْط القَتَاد: مَثَلٌ يُضرب للشيء لا يُنال إلا بمشقة عظيمة. (م).

معنا بأن الرجل هو سبب كل هذه البلايا والمصائب؟ أما هو المسئول عن كل هذه المفاسد؟ هل العلم والتربية كافيان لمقاومة الميل النفساني إذا تحكم الدافع الشهواني متى تهيأت أسبابه؟ أظن لا . ومن يكابر فما عليه إلا أن يسأل ليسمع وإذا لم يصدق فليجرب. ولكن هل إذا تربت البنت تلك التربية الإسلامية الصحيحة التي أشرنا إليها وتهذبت أخلاقها ولزمت الحجاب الذي به تمام تربيتها هلا تنظم بيتها تنظيم غربية؟ هلا تأنف من مخالطة من هي أحط منها في الدرجة وأبعد في التصون والعفة وهلا تكون أهلاً لأن تعرف حقوقها وواجباتها؟ إنا نرى أغلب أنواع التبذير والإسراف والتفريط في العرض وعدم الغيرة تصدر من الطبقة المقال بأنها تعلمت وتهذبت رجالاً ونساءً. فما لهذه التربية وهذا التعليم لم يدرأ هذه المفاسد؟ أليسا لكونهما جاريين على النمط الغربي الذي يئن منه نفس الغربيين كما دلت عليه أقوال أعاظم علمائهم؛ ولأن الحجاب قد خُفف عند هذه الطبقة حتى كاد أن ينعدم بالمرة ويرتفع تمامًا؛ ولأنهن لم يعدن يسمعن «هذا حرام وهذا حلال»؟ بل وماذا أفاد الابتذال والاختلاط بالبلاد الأخرى سوى عدول الكثيرين عن الزواج وتناقص عدد المواليد فيها وعدم الاهتمام بالشؤون المنزلية وكثرة المتشردين وزيادة الصرف على التزين والتحلي لما تستلزمه من النفقات دواعي الاختلاط والحضور في الاحتفالات والجمعيات؛ حيث كل امرأة تريد أن تتأنق لتحوز الأسبقية في أعين الحاضرين! ويا لها من جناية عظمى على البلاد والعباد؟

كيف بعد ذلك يقال إنَّ الحجاب غير لازم وإنه لم يجعل لا للتعبد ولا للأدب، مع أن حضرة محرر المرأة نفسه قال في مبدأ كلامه على الحجاب ما يأتي بالحرف الواحد: «ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرة. لكن الحقيقة غير ذلك. فإنني لا أزال أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلاً من أصول الأدب التي يلزم التمسك بها. غير أنني أطلب أن يكون منطبقًا على ما جاء في الشريعة الإسلامية».

وإذا كان حضرته يعتبر الحجاب أصلاً من أصول الأدب فكيف لا يكون الشرع أمر به. هل ترك الدين شيئًا من أصول الأدب لم يأمر به ويحث عليه؟ وإذا كان الشرع لم ينص عليه أليست حالتنا الحاضرة تستدعي التمسك به، بل وإيجاده إن لم يكن موجودًا اللهم إلا إذا كان ما نراه لا يعد عند ذلك البعض فسادًا ولا فجورًا؟ وإن صح أن بعض الأئمة قال بجواز التكشف مطلقًا كما يقولون - على أن الأمر بالعكس - فلماذا نأخذ بقوله ونترك رأي الأغلبية الموافقة لمصلحة الأمة ولأصول الأدب، وها نحن نرى بعض علمائنا يطلبون عدم التقيد بمذهب دون مذهب في باقي المسائل الشرعية؟

ولسنا هنا نطلب إلا تنفيذ ما جاء في هذه العبارة: «الحجاب أصل من أصول الأدب فيلزم التمسك به. إلا أن المطلوب أن يكون منطبقًا على ما جاء في الشرع». والشرع قضى كما قد علمنا بأن الحجاب بمعنييه واجب ويأمر به الدين وحسبه فخرًا أن جعله الله تعالى من أحسن ما توصف به امرأة فقال:

﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن/٧٢] ووردت به السنة وحث عليه النبي ﷺ فلا يسوغ لمتولي الأحكام ولا لأحد غيره من باب أولى أن يحكم في التحليل والتحريم بما يلائم مزاجه مما يخالف الأوضاع الشرعية ولا عبرة بالاستكراه النفساني والاستحسان الطبيعي والأخذ بالرأي من غير دليل شرعي. قال أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه: «إياكم والأخذ في دين الله بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل وغوى».

نتيجة ما تقدم

ثبت مما قدمنا أن الحجاب الحالي غير شرعي، وأن النساء لسن الآن محتجبات بل هن في الحقيقة متبرجات مفسدات، وأن النقاب الشرعي يشترط فيه أن لا تبدو منه إلا العين الواحدة أو العينان كما قرره المفسرون وكما كان الصحابة سائرين عليه. وأن الأصل في المرأة احتجابها وعدم ابتذالها فاللازم الرجوع إلى الشرع إذا أمكن أو عند عدم إمكان الوصول إلى ذلك يلزم - على الأقل - عدم المغالطة والتمحك في الشرع والدين لإعلاء فكر يخالفهما أو إظهار رأي يناقض ما أمر الله والله الهادي لسواء السبيل.

وإنه ليسرنا أن نرى معظم الرأي العام مستهجنًا مطالب نصراء الابتذال فقد قرأنا في جريدة مصر الغراء أنه قد ورد إلى حضرة محرر المرأة خمسة وسبعون كتابًا يهنئه فيها أصحابها على طرق هذا الباب وعلى ذهابه هذا المذهب، ولكن

ليس من بين هؤلاء المهنئين سوى ثلاثة مسلمين! والباقي ممن يفضلون طبعًا مساواتنا لهم في هذا الأمر ما دام الابتذال مقدورًا عليه واحتجاب المبتذلات ضربًا من المحال.

وهذا الذي نراه من إخواننا المسلمين يقوي فينا الأمل في تحسين الحال إذا وطدنا النفس على العمل والسعي في إصلاح نفوسنا وتقويم ما اعوج منا.

فعلى من يهمهم حفظ الأعراض وصون الشرف مما يخدشه أن يقدموا للحكومة الجليلة بطلب السعي في منع هذا الابتذال وفي إعمال حاجز بين المومسات والأحرار، وتنقية الشوارع والدروب من تلك البيوت التي جلبت الضرر على كثير من الناس وبزيادة الاهتمام بأمر الآداب العامة. ولئن قيل إن الحرية تقضي بعدم تعرض أحد لأحد في أموره الخاصة قلنا: إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق والوقوف عند الحدود وهذا الذي نسمع به ونراه رجوع إلى البهيمية وخروج عن حد الإنسانية، ولئن كان ذلك سائغًا في بعض بلاد أوروبا فإن لكل أمة عادات وروابط دينية أو بيتية، وهذه الإباحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولا عاداتهم والقانون الحق هو الحافظ لحقوق الأمة من غير أن يجني أو يغري بالجناية عليها بما يبيحه من الأحوال المحظورة. وإننا نسمع أنهم لا يريدون منا إلا أن نطرق باب المدنية، وهذا الذي نراه هو الهمجية بل الحيوانية الصرفة؛ لأنه إما أن نقول عن زوجة الرجل شرعية لا يجوز تعدي الغير عليها أو قانونية عند من يعتبر الزواج قانونًا نظاميًا، وعلى كلا الأمرين يلزم

أخذ الطرق اللازمة لحفظها وعدم ابتذالها واتهامها حضر الزوج أو غاب. وهو بمفرده لا يمكنه ذلك فإنه فرد في مجتمع أمة عظيمة فيبقى الأمر منوطًا بالقائمين برعاية الأمم وصيانة أعراضهم. ثم إننا نقول إن واضعي القوانين غير معصومين من الخطأ فإنما هي أفكار فرد أو أفراد دونت بحسب استحسانهم فهي قابلة للنقض والإبرام[(١)] إذا رفعت الشكوى منها للقابضين على أزمة الأمم ونبهوا إلى أوجه النقص فيها. وها نحن نرى كل يوم ولاة الأمور يدخلون التعديلات في اللوايح والقوانين حسب ما يرونه أزيد ملاءمة وأوفق لمصلحة البلاد.

فنرجو أن يحال بيننا وبين تلك الأمور التي نراها بين ظهرانينا منعًا للعَيْث[(٢)] في الأعراض النقية وحرصًا على العوائد الإسلامية وسدًّا لهذا الباب الذي ما فتح بين قوم إلا تركهم فوضى لا يحفظ لهم نسب ولا يعرف لهم حسب. فليعقد أهل الشرف عزائمهم على أنهم لا يغمض لهم جفن حتى تطهر المدن من هذه النجاسات التي لوثت كثيرًا من طاهرات الذيل عفيفات الطباع، وإلا فما ناب اليوم هذا سينوب ذاك غدًا، والآن يتكلم فلان في بيت أخيه وسيتكلم الغير في بيته، فالبدار البدار يا ذوي الغيرة وجدوا في هذا الطلب العدل الحق قبل تفاقم الخطب وفرقوا بين بيوتكم الطاهرة وبين تلك البيوت الخبيثة بحدي «هذا حرام وهذا حلال» وامنعوا هذا الابتذال وقيدوا هذه الحرية واطلبوا الرجوع إلى آداب دينكم القويم.

---

(١) للنَّقض والإبرام: النقض: التغيير أو الإلغاء. والإبرام: القَطْع بِه وتأييده. (م).
(٢) العَيْث: الإفساد. (م).

وأعظم قانون يضعه الأزواج لحفظ أعراضهم إذا عز إقفال تلك البيوت ومنع هذا الحال أن يشددوا في منع خروج النساء من البيوت ويقفلوا أبوابهم في وجه كل داخلة من غير أقاربهم وأصهارهم ومن يثقون بصيانتهن. وإلا إن بقي الحال على ما هي عليه انجر أمر التهمة شيئًا فشيئًا حتى لا يبقى بيت إلا وللفسقة كلام في شأنه وافتراء على أهله. نجانا الله مما نخاف. ويجمل بنا أن نختم هذا الباب بما قاله حضرة فريد أفندي وجدي في مقالته «نظرة في تحرير المرأة» بعنوان:

ما هو الأصلح في حالة النساء التحجب أم الابتذال؟

قال: إذا لم تثبت فرضية التحجب فبالأولى لم تثبت فرضية الابتذال وعلى هذا يجب علينا أن نعمل بهذه القاعدة الأساسية العامة وهي: كل ما زاد نفعه عن ضرره وجب أخذه، وكل ما زاد ضرره عن نفعه وجب تركه، وكل ما تساوى فيه الطرفان كان لنا الخيرة فيه. إذا تقرر هذا نقول: ما هي فوائد التبذل وما هي مضاره حتى نحكم بالأخذ به أو تركه على حسب هذه القاعدة المتقدمة؟ نقول: لا نرى في التبذل إلا فائدة واحدة. وهي سهولة تعامل النساء مع الرجال وهذا التعامل لا تظهر فائدته إلا باشتغال الأوليات بأشغال الآخرين. وقد سبق لنا أن برهنا على أن هذا ضد طبيعة المرأة ويجب أن يعد من الأمراض الاجتماعية اللازم استئصالها بالطرق الحكمية كما أثبتنا ذلك علميًّا. ولو اعترض علينا بأنه قد يستحيل محو تعامل النساء مع الرجال مهما بذلنا من الوسائل. نقول: لو سلمنا بهذا الأمر فلن يبلغ عدد المتعاملات للضرورة جزءًا من عشرة من مجموع

نساء الجمعية المتمدنة، وعلى هذا فلا يجوز لنا أن نراعي الأقلية في إباحة شيء فوائده موهومة ومضاره محققة منظورة. أما مضاره هذه فكثيرة جدًّا ولو لم يكن منها إلا سَوْق نسائنا إلى الدخول في جميع الأدوار التي دخلتها المرأة الغربية من جراء اختلاطها بالرجل لكفى بها وازعًا قويًّا لرجل المشرق عن ورود هذا المورد الخطر.

ومن الأسف أَنَّا معشر الشرقيين الجاهلين والمتجاهلين عظمة مدنيتنا الإسلامية القديمة التي هي نموذج الكمال البشري قد اعتدنا أن نضرب بالأوروبي المثل في كل شيء. فإن دعونا إلى الاتحاد قلنا احتذوا مثال الأوروبي فيه. وإن نادينا بلزوم التعاضد أشرنا إلى اقتفاء أثر الأوربي فيه. وإن سعينا في تحسين حالة النساء استلفتنا الأنظار إلى المرأة الأوربية وضربنا بها الأمثال. وهذا الأمر منا نعده من الغلطات الكبرى فإن مدنية أوروبا مهما بلغ شأنها في الصناعة ناقصة من أوجه كثيرة نقصانًا يؤذن باستحالة ثباتها على تلك الحالة. ولسنا نقول ذلك من باب الحسد ولكن هي الحقيقة الناطقة لمن ألم بأصولها وعرف اتجاه مجراها. وقد كتب الكاتب الروسي الشهير (تولو ستووي) مقالات ضافية الذيول مثبتًا فيها أن كل أنواع الوحشية الأوربية القديمة موجودة للآَن في أرجاء البلاد المتمدنة تحت حماية العلم، ولكنها تطورت في أطوار أخر وتشكلت بأشكال تغر البسطاء ولا تخفى على الألباء. وقد قرأنا مرة مقالة لكاتب في إحدى جرائدهم يقول فيها ما معناه:

«إنَّا معشر الأوربيين قد رَتَعْنا[١] في حياض المدنية ولكنا بغاية الأسف لم نكتف باقتطاف زهورها النضرة وثمارها الجنية ولكنا خلطنا ذلك بما فيها من حَسَك[٢] وحنظل وغرتنا الأماني حتى بتنا وقد أصبحت مدنيتنا مشوبة بما كان يجب أن تتبرأ منه، ولهذا هي قد آلت إلى الانهيار على نفسها والسقوط بنا إلى أسوأ مما كنا فيه». ولا نشك أن من ضمن مساوي تلك المدنية هي حالة النساء فيها وقد أثبتنا ذلك من أقوال فطاحل كتابهم وعقلاء نسائهم مما لا سبيل للمكابرة فيه. ولو كان المجال أوسع من هذا لأتينا على الإحصائيات التي تشير إلى المفاسد العامة والخاصة التي سببتها المرأة الغربية بغلوائها في الحرية.

يقول قائل: «نحن لم نشر بالابتذال المطلق ولكنا أشرنا بوجوب كشف الوجه واليدين فقط». نقول: «قد ثبت أن التدرج سنة عامة في كل شيء فإن كشفت المرأة وجهها اليوم فمن المؤكد أنها تتدرج منه إلى خلع العذار للنهاية غدًا كما فعلت المرأة الأوربية وربما سبقتها في التبرج بعد حين قصير». يقولون: «وما العمل إذا كانت المدنية الحالية تقتضي ذلك فهل يجوز لنا أن نحافظ على تقاليدنا القديمة المضرة رغمًا عن مطالب الحياة العصرية؟» نقول: «ليس للمدنية مجرى واحد لا تتعداه؛ فمن يكلف بدرس أشكال المدنيات القديمة يجد من التخالف في أصولها ما يجعله يجزم بأن طرقها كثيرة جدًّا وأحسنها ما كان سهل السلوك غير وعر الخطط مأمون العاقبة حاصلاً على سائر مميزات الإنسانية. ونحن

(١) رَتَعْنا: تَنعَّمنَا. (م).
(٢) حَسَك: شوك. (م).

لو قارنا بين المدنية الإسلامية الأولى «التي كان من أصولها احتجاب النساء» وبين المدنية الأوربية الحالية لوجدنا أن الأولى تفضل الثانية من حيثيات كثيرة: أولها أنها كانت حائزة كل الكمالات الأخلاقية الصحيحة وفي التاريخ مقنع ممن كان له قلب. ثانيها أنها كانت أكثر تأثيرًا على العقول فإنها صبغت بصبغتها في مدة قصيرة أممًا ظلت آلافًا من الأعوام حافظة لما هي فيه بدون أدنى تدرج ولا أقل ترق. ثالثها أنها كانت أسرع سيرًا من مدنية أوروبا فإنها أبلغت ذويها في مدة عشرات من السنين أوجًا من العظمة لم تزل أوروبا مقصرة عن نوالها فيه من غالب الحيثيات، ولا محل لتفصيل ذلك هنا لما يستلزمه من مقالات ضافية الذيول.

بناءً على كل هذا يلزمنا أن نعير مدنيتنا القديمة نظرة لنرى ما هي تلك الأسس التي قامت عليها، وما هي تلك القواعد التي ثبتت أركانها حتى يتحقق أكثرنا طموحًا إلى المعالي أن السلم إليها قد تركناه وراء ظهورنا وهمنا في تيه البحث عن غيره على غير جدوى. فهل من نفوس كريمة يهزها ذكرى مجدها القديم فتلتفت إلى أصوله لفتة علمية ترى أنه هو المجد الصحيح الذي يجب أن تشد له رواحل العزائم، والذي سيتضح للعالم أجمع يومًا ما أنه هو نفس الكمال الذي ينشده الإنسان ويتلمسه الوجدان. نعم ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت/ ٥٣] اهـ.

هذا وبعد أن تهيأ الكتاب للطبع وطبع معظمه قرأت في المؤيد الأغر[١] مقالة رائقة المعنى شائقة المبنى لحضرة صاحب الحجج الدامغة والفصاحة البالغة فريد أفندي وجدي أَلَمَّت بجميع أطراف هذا الموضوع بعبارة سلسة معقولة فإتمامًا للفائدة وحفظًا لهذه الدرر والغرر قد رأيت أن أختم بها كتابي ليكون ختامه مسكًا إن شاء الله تعالى. قال:

رأي الطبيعة في مسألة المرأة

نشرنا بالمؤيد ثلاث مقالات في تهذيب المرأة ووعدنا في الأخيرة منها ببذل الوسع في تمحيص حقائق هذه المسألة المهمة قيامًا ببعض الواجب علينا؛ إذ إنها من أكثر المسائل ارتباطًا بحياتنا الاجتماعية ولا تكفي فيها جولة قلم أو لفتة نظر. وتاريخ المرأة في البلاد المتمدنة من الأدلة الواضحة على صدق ما نقول، فإن من يعاني درس الأحوال الاجتماعية للأمم الغربية ولا سيما من حيث علاقتها بالمرأة لا يسعه إلا التسليم بأن هذه المسألة إن لم تكن أكثر الأشياء ارتباطًا بحياة الأمم فهي من أكثرها ارتباطًا بها.

إن مسألة هذا شأنها من الأهمية تعوز كثيرًا من الدرس والتأني وتستلزم اهتمامًا كليًّا من سائر أصحاب الأفكار في الأمة حتى يكون لنا من تزاحم الظنون عليها مجاز ممهد إلى سرها الحقيقي. وقد أوردنا في مقالاتنا السابقة أقوال علماء العمران من القارتين في هذا الموضوع مما يكفي لأن يعرفنا أن الضالة التي ننشدها

(١) انظر أعداد المؤيد نمرة ٢٩٠٦ و٢٩١٣ و٢٩١٤ بتواريخ ٢ و١١ و١٢ نوفمبر ١٨٩٩م.

لا يتوصل إليها من الطريق التي اتبعتها المرأة الأوروبية ولا الأميريكية، وأن هناك طريقًا آخر أسلم خطة وآمن عاقبة. ولكن ما هو هذا الطريق وكيف يمكن الوصول إليه؟ أنعتمد على العرف والعادة في بحثنا عنه مع علمنا بأن عرف اليوم قد ينقلب نكر الغد، والعادة المستحسنة في هذه السنة قد تكون في تاليتها الرذيلة المستهجنة؟ أم نقلد فيه سوانا على غير هدى وقد أذاقتنا الحوادث علاقم تقليداتنا الأولى؟ نعم لو كان أمامنا أمة تدعي أنها بلغت قمة الكمال في هذه المسألة أو هي على وشك بلوغه لوجب علينا الاقتداء بها عملاً بقول سيد الوجود ﷺ «الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها»، ولكن الأمر بالعكس فلا نرى أينما وجهنا النظر في الأمم إلا تشكيًا من الحال وخوفًا من المآل. إذن لم يبق أمامنا إلا طريق واحد يؤدي بنا إلى ضالتنا المنشودة من أسلم السبل وأقومها، وليس ذلك إلا باستفتاء نفس الطبيعة في هذه المسألة ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس/ ١٠١] فإنها لا تضن علينا بالجواب الشافي ما دمنا نجاهد في هذا السبيل بإخلاص وصدق عزيمة ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت/ ٦٩] ويكون حكمها في هذا الشأن غير قابل للنقض ولا التحوير كما هو شأن العرف والعادة؛ لأن الناس فيهما لا ﴿ يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾ [النجم/ ٢٣] بخلاف نواميس الكون وقوانينه فإنها ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب/ ٦٢]، وعليه فنحن سنسلك في بحثنا هذا عين الخطة التي يشير بها القرآن الشريف من درس نواميس الكون والاعتبار بحوادثها.

لا جرم أنَّ هذه هي الخطة المثلى ومن الغريب أنها مطابقة لما اصطلح عليه البشر بالقرون الأخيرة في الوصول إلى الحقائق الصحيحة وقد سموا هذا النوع من البحث باسم (بوزيتيفزم) أي المذهب التجريبي. وقد رأينا أن نقدم بحثنا بإيراد مقدمات محسوسة لا مجال للجدال فيها حتى نصل إلى النتيجة التي نتلمسها بكل اطمئنان فيرى كل قارئ وقتئذ بطريقة محسوسة أن ما قررته الشريعة الإسلامية هو عين ما تصرح به النواميس الطبيعية وتقتضيه الحالة البشرية وسنفتتح كل مقدمة بالآية التي تناسبها فنقول: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء/ ٣٤].

نحن لما كنا نعلم أن سعي المرأة في الغرب وراء نوال استقلالها المطلق من سلطة الرجل هو سبب كل ذلك الإفراط الذي درسنا بعض آثاره المحزنة في مقالاتنا السابقة، وأن هذه النزعة ربما انتقلت إلى الشرق بطريق العدوى تحت تأثير التعاليم المضرة رأينا أن نقيم الحجة في مقدمتنا الأولى على أن ذلك الاستقلال المزعوم ضرب من ضروب المستحيلات الطبيعية، وأن الساعي في تحقيقه كالساعي في تغيير أوضاع نواميس الكون وهو مسعى يساوره الإخفاق من كل جانب فنقول:

أثبت علم التشريح أن الرجل أرقى من المرأة جسمًا من سائر الحيثيات وبدرجة محسوسة جدًّا حتى ذهب بعضهم إلى أن المرأة الحالية ليست أنثى الرجل الحالي بل هي أنثى كائن آخر يشبهها في تركيبها وضعفها، وأنَّ ذلك

الكائن قد انقرض بمزاحمة الإنسان له في الحياة فتغلب على أنثاه التي من نسلها المرأة الحالية. هذا الفرض وإن كان تطرفًا من بعض العلماء إلا أنه يدلنا على عظم الفرق بين هذين الكائنين كما نبينه تفصيلاً فنقول: أثبت العلم بالتجربة أن متوسط طول الرجل يزيد عن متوسط طول المرأة باثني عشر سنتيمترًا. هذه الزيادة تشاهد عند المتوحشين كما هي عند المتمدنين وعند الأطفال من كلا النوعين أيضًا. وأما من جهة ثقل الجسم فإن متوسطه عند الرجال ٤٧ كيلو، وأما عند المرأة فلا يزيد عن ٤٢ ونصف. وأما من حيث المجموع العضلي فإنه عند المرأة أقل منه كمالاً عند الرجل بكثير. قال الدكتور(دوفاريني) في دائرة المعارف الكبيرة عند ذكره هذا المجموع: إنه أقل حجمًا وأضعف منه عند الرجل بقدر الثلث وحركاته أقل سرعة وأقل ضبطًا. أما القلب وهو مركز القوة الحيوية فإنه عند المرأة أصغر وأخف بمقدار ٦٠ جرامًا في المتوسط. أما الجهاز التنفسي فإنه لدى الرجل أقوى منه لدى المرأة فقد ثبت أن الرجل يحرق في الساعة ١١ جرامًا تقريبًا من الكربون وأما المرأة فلا تحرق منه إلا ستة وكسرًا ولذلك فحرارة المرأة أقل من حرارة الرجل. أما الحواس الخمس فقد أثبت الأستاذان «نيكولس وبيليه» أنها أضعف عند المرأة منها عند الرجل، فهي لا تستطيع أن تدرك رائحة عطر الليمون على بعد مخصوص إلا إذا كان ضعف المقدار الذي يدركه الرجل فيه. وشوهد بالامتحان أن المرأة لا تدرك رائحة حمض البروسيك المخفف إلا على نسبة ١/٢٠٠٠٠ أما الرجل فيدركها على نسبة ١/١٠٠٠٠٠. أما حاسة الذوق والسمع فإن الرجل أدق من المرأة فيها بكثير ويكفيك دليلاً

على ذلك أن أهل الخبرة في تمييز الطعوم ونقد الأصوات وتوفيق نغمات البيانو كلهم من الرجال كما جاء في دائرة المعارف الكبيرة. أما حاسة اللمس فقد شوهد أن الرجل أدق من المرأة فيها. وقد برهن الأستاذان «لومبروزو وسيرجي» وغيرهما بأن المرأة تحتمل الألم أكثر من الرجل مما يدل على قلة إحساسها به. قال لومبروزو: وهذا من حسن حظ النوع الإنساني فإن المرأة معرضة لكثير من الآلام كالحمل والوضع وغيرهما ولو كانت حساسة كالرجل لما استطاعت تحمل ذلك كله .

يرى مما مر كله أن المرأة بضعفها أكثر تعرضًا لمصائب الحياة من الرجل وأشد استهدافًا لأنواع الأمراض منه. قال العلامة «تروسيه» في دائرة معارفه: إنه بالنسبة لضعف دم المرأة ونمو مجموعها العصبي نرى مزاجها أكثر تهيجًا من مزاج الرجل، وتركيبها أقل مقاومة من تركيبه فإن تأديتها لوظائفها من الحمل والأمومة والإرضاع يسبب لديها أحوالاً مرضية قليلة أو كثيرة الخطر، فإن الهستريا من أمراضها الخاصة وهي عرضة للخوروز والحمى النفاسية والسل والسرطان ولجملة عوارض محزنة هي من لوازم جنسها.

هنا يمكن أن يقول قائل: إنَّ ذلك الضعف التشريحي الذي أثبته نتيجة ضعف الرجل على حريتها وإجبارها على ملازمة ما يفسد صحتها، نقول: هب أن ذلك صحيح فما سبب رَخَامَة[1] صوتها؟ على أن من الثابت علميًّا أن سكان

(١) رَخَامَة: سهولة وليونة. (م).

البلاد الحارة من المتوحشين يكلفون نساءهم بأعمال الحراثة والزراعة وغيرهما من أول الخلقة إلى الآن، ومع ذلك فإن تلك الفروق تشاهد بعينها بين رجالهم ونسائهم. قال الأستاذ «دوفاريني» في دائرة المعارف الكبيرة. إنَّ هذا الفرق يشاهد عند البتاجونيين «بعض متوحشي أمريكا» كما يشاهد عند البارزيين وعليه فلا سبيل للجدل في هذه القضية.

أما من جهة أفضلية الرجل على المرأة في الإدراك فمما لا مشاحة فيه؛ حيث أثبتتها البسيكولوجيا «علم النفس» بالتجربة؛ فقد شوهد أنه يوجد فارق جسيم بين مخي الرجل والمرأة مادة وشكلاً. وكل من يعرف أن المخ هو مركز الإدراك يعرف تبعًا لذلك أن من كان مخه أرقى كان إدراكه أفضل. أثبت العلم أن مخ الرجل يزيد عن مخ المرأة بمقدار ١٠٠ جرام في المتوسط، ولا يعترض علينا بأن ذلك الفرق منشؤه حجم الاختلاف بين حجمي الجسمين؛ لأنه شوهد أن نسبة مخ الرجل إلى جسمه هي كنسبة ١/٤٠ أما نسبة مخ المرأة إلى جسمها فكنسبة ١/٤٤. وفرق بين النسبتين. وغير هذا فإن مخ المرأة أقل ثنيات وتلافيفه أقل نظامًا. وهذه المشاهدة يعدها العلماء من أكبر مميزات الجنسين. وكذلك يوجد اختلاف بين المخين في المادة السنجابية التي هي النقطة المذكورة من المخ؛ فهي عند النساء أقل منها عند الرجال بدرجة محسوسة جدًّا. ولكن في مقابلة ذلك نجد مراكز الإحساس والتهيج عند المرأة أحسن تركيبًا منها عند الرجل. قال الأستاذ «دوفاريني»: وهذا مطابق لمميزات الجنسين من الحيثية النفسية فإن الرجل أكثر ذكاء وإدراكًا وأما المرأة فأكثر انفعالاً وتهيجًا.

لاشك أن كل هذه الاختلافات المخية تدلنا بأوضح برهان على أن مركز الإدراك في الرجل أرقى منه في المرأة فيكون هو أفضل منها عقلاً. ولا يمكن أن يعترض علينا بأن ذلك نتيجة حرمان المرأة من التهذيب طول تلك القرون الخالية، وأن بمرور الزمن قد ينمو مخها حتى يساوي مخ الرجل؛ لأن تلك الفروق تشاهد بعينها في الشعوب العريقة، في الوحشية التي لا حَظَّ لكلا الجنسين فيها من التعلم، فلو كان السبب الذي رقى مخ الرجل عن المرأة هو التعلم فلماذا نشاهد تلك الفروق بنفسها عندهما وهما على حالة السذاجة الطبيعية الأولى التي لا يفضل أحدهما الآخر في مزية عقلية ما. ولكن ليهدأ أنصار المدنية الغربية فقد أثبت القوم أنهم كلما ازدادوا تمدنًا كلما ازداد الاختلاف بين الرجل والمرأة، فقد جاء في دائرة المعارف الكبيرة ما نصه: الاختلاف الطبيعي يزداد وضوحًا بازدياد التمدن؛ بحيث قد أصبح الفرق بين الأبيض والبيضاء أكبر بكثير من الفرق بين الأسود والسوداء إلخ.

إذا تقرر هذا كله وثبت لنا بالبراهين المحسوسة أن الرجل أفضل من المرأة جسمًا وعقلاً نقول: إنَّ طلب مساواة الجنسين في سائر الحقوق هو عبث محض والساعي في تأسيسها كالساعي في جعل الأرض تجذب الجسمين المختلفين في الوزن بدرجة واحدة وهما مما لا يتصور حصوله، ولو حصل لاختل الكون ولأصبح أثرًا بعد عين. فليسامحني حضرات السيدات في خشونة مقدمتي هذه فإن الأبحاث العلمية لا محاباة فيها، ولتسمحن لي باختتام ما قدمته بأنهن سيبقين دائمًا تحت سلطة الرجال وسيطرتهم ولا عار عليهن من تحمل تلك

السلطة الطبيعية، بل يعار عليهن بما أتوا من الذكاء أن يسعين في نبذها، فذلك جهد يذهب أدراج الرياح، ونحن بعد أن أزلنا هذه العقبة الكَؤُود[١] من طريق بحثنا ندخل في الموضوع على النسق الذي توخيناه هنا من استجواب الطبيعة واستفتائها جريًا على أمر القرآن الكريم والله المستعان.

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر / ٤٩].

لكل كائن في هذا الوجود (كمال) مسير إليه بقوة الإرادة الإلهية ليتم الإبداع الذي قدره الصانع جل وعلا لمجموع هذا الكون البديع. فلكل شخص من أشخاص المواليد الثلاثة من جماد ونبات وحيوان «كمال» خاص به قد تكفلت العناية الإلهية بسوقه إليه رغم أنفه، إما بواسطة النواميس الطبيعية كما في الجماد والنبات وإما بواسطة الإلهام الفطري كما في الحيوان. أما الإنسان وهو ذلك الكائن السامي فقد اقتضت حكمة البارئ عَزَّ وَجَلَّ لغرض قد لا يدركه إلا الراسخون في العلم أن لا يخلقه مطبوعًا على عمل خاص، وإنما يهبه مقابل ذلك قوة إدراكية تصلح لأن يتناول سائر ما يتصور من المعلومات الغير متناهية من طرق غير متناهية وبوسائل لا يحصرها حد.

ومن يدقق النظر في أجزاء هذا الكون البديع يرى أن الخالق تقدست أسماؤه قد وهب كلاً منها خصائص يباين بها سواه لتسوقه بقواها الكامنة إلى

(١) الكَؤُود: الشَّاقة الصعبة. (م).

أداء عمل خاص يخالف سائر أعمال الأجزاء الأخرى ليتكون من مجموع تلك المتباينات الكونية هذا الوجود الذي تحار العقول والأبصار في جماله وكماله. على أننا لا نستطيع أن ندرك كمال جزء من أجزائه إلا إذا علمنا «ماهية الوظيفة» التي خلق لأجلها فيكون كماله على قدر إحسانه القيام بتلك الوظيفة.

﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه/ ٥٠]. قضت حكمته تعالى أن يكون شأن الإنسان في كل شيء مباينًا لشؤون سائر الأنواع الحية لحكمة لا يفقه كنهها إلا هو. فبينما ترى كلاًّ من الكائنات قد سيق رغم أنفه إلى أداء وظيفته وطُبِع على التزام حدودها، ترى هذا الإنسان لم يزل يتساءل«إلا من أحياه الله بالعلم اليقين» لماذا خلقت ومن أين أتيت وإلى أين أذهب؟ ولكن لا نظن أن الخالق العظيم قضى على الإنسان بالبقاء أبديًّا في هذه الحيرة فلا بد أن يكون قد أحاط وجوده بعوالم تتقاسم أحواله وأطواره حتى تؤديه ولكن بعد هنا وهنات إلى الطريق الأقوم والصراط المستقيم ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء/ ٣٧]. ونحن هنا لو أردنا أن ندرك سر تدرج الإنسان من البهيمية إلى الإنسانية الكاملة نجده في اكتشافاته المتوالية لنواميس الطبيعة وعدم معارضته لسيرها واستخدامه قواها لمنافعه الخاصة حتى يمكننا أن نقول إن نهاية الكمال المدني الذي سيدركه الإنسان يومًا ما ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج/ ٤٧] هو اكتشافه لسائر نواميس الكون السائدة على وجوده.

ولكن يجب علينا هنا أن ننبه بأن الإنسان ليس بمفطور على أن يعمل بما يعلم، فهو كثير المحاولة شديد المراوغة والتلاعب يلوح له الخيال والحقيقة في أمر، فيغره الأول بظاهره المُمَوَّه[١] ورِوائه المزخرف فيميل إليه وهو عالم بما يسوقه من النتائج الوخيمة عليه على أمل أن يقضي منه وَطَرًا[٢] ثم يعود إلى الحق عود التائب المنيب، وقد يشكل عليه كلا الأمرين أحيانًا فيختار أكثرهما تأثيرًا على هواه ظانًّا أن فيه دواه وهو مثار جَوَاه، ومنبعث بلواه. ولكن الطبيعة واقفة بالمرصاد تنزل على العابث بنظام مبدعها عقاب ما اجترحت يداه مصداقًا لقول الله ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة/ ٨] ليفيء الناس إلى رشادهم وليتبينوا بتأثير المصائب طريق إسعادهم ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم/ ٤١].

كل هذه المقدمة لا تعد شرودًا منا عن موضوع البحث فقد اقتضاها المقام كما يلوح لكل متأمل، فلندخل الآن إلى سر مسألتنا، ولكن بعد أن نرجو القارئ أن يستحضر في فكره كل خرافات المتغاليات من النساء في المطالبة بالمراكز السياسية ومشاركة الرجال في إدارة الشؤون العمومية، وفي الاشتغال بسائر الأعمال الصناعية ليطبقه على ما سنتلوه عليه من وظيفتها الطبيعية ليرى أن تلك المطالب يستحيل تحققها اللهم إلا إذا تغير شكل جسمهن وزايلتهن لوازم جنسهن فنقول:

(١) المُمَوَّه: الذي خفيت حقيقته. (م).
(٢) وَطَرًا: حاجة أو بُغية أو مأرب. (م).

ما هي وظيفة المرأة الطبيعية؟

للمرأة في الحياة الإنسانية وظيفة سامية للغاية وهي حفظ النوع البشري واستدامته، مما لا يتأتى للرجل أن يشاركها فيه؛ لأنه يتعلق بشكل التركيب الجسمي، الأمر الذي لا يمكن الحصول عليه بالتصنع ولا التقليد. فمن يكون على بينة من علم التشريح يرى أن هذين الكائنين اللذين لا يفترقان في ظاهرهما إلا بفروق صغيرة مختلفان في تركيبهما الداخلي اختلافًا كليًّا مما لا سبيل للمقارنة بينهما. هذه الوظيفة الخاصة بالمرأة لها جملة أدوار تتعاقب عليها ولكل دور منها لوازم لا تزايلها، يجب الإلمام بها لندرك أهمية هذه الوظيفة وخطرها. فهي تستلزم الحمل والوضع والإرضاع والتربية. ومن يتأمل في مقدمة مقالتنا هذه ويتحقق أن لكل كائن وظيفة يتوقف «كماله الشخصي» على حسن أدائها، وجب أن يتساءل معنا عن ماهية حدود وظيفة المرأة وعن كيفية حسن أدائها لها لنعلم تبعًا لهذه البديهة العلمية على أي شيء تتوقف سعادة الجنس اللطيف فنقول:

ما هي حدود وظيفة المرأة واختصاصاتها؟

قلنا إنَّ وظيفة المرأة تستلزم أربعة أدوار حمل ووضع وإرضاع وتربية. ولكن ماذا يفيد هذا الإجمال بالنسبة لهذه الأحوال الأربع التي وضع العلماء في شرحها قديمًا وحديثًا ما لا تكفي عدة صحف لسرد أساميها فضلًا عن التعمق فيها؟ فمن يبلغ عني تلك المرأة الحامل التي تحشر نفسها في زمرة المضربين عن

العمل بأنها إنما تعرض نفسها باستهدافها لِلْوَكْز[١] والدفع إلى أشد الأخطار على حياتها وحياة جنينها! ومن يبلغ عني تلك المرضع التي تصيح وتنفعل انتصارًا لرأيها السياسي أنها بذلك الانفعال النفسي تفسد لبنها فتسقي ولدها منه سمًّا زعافًا ربما قضى على حياته القضاء المبرم! ومن يبلغ عني تلك الأم المحامية التي تقضي طول نهارها في المدافعة عن مجرم لتخفف ويلات العقاب عنه، ومعظم ليلها في جمع المستندات وتنقيب شروح الشريعة أنها بإهمالها التعمق في علم التربية تسيء آداب ولدها من حيث تظن أنها تحسنها، فيشب شريرًا عُتُلاًّ زَنِيمًا[٢] ثم لا تستطيع أن تبرئه عند المحاكمة بفنونها الجدلية! أليست هذه الأشياء كلها تمردًا على نواميس الطبيعة وعصيانًا لأحكام مكونها؟

أليست إهمالاً من المرأة لشؤون وظيفتها الطبيعية التي يتوقف عليها كمالها وسعادتها واشتغالاً بما يضرها هي ومجتمعها لإبعاده إياها عن كمالها الذي لا يتم كمال المجتمع إلا به؟

يقول قائل: وماذا يضرنا لو أحسنت المرأة عملها الخاص بها ثم التفتت إلى عمل غيرها فساعدته فيه؟ نقول لهذا المعترض لا يفصل هذه القضية بيننا بحكم لا يقبل استئنافًا إلا الطبيعة البشرية نفسها فلنوجه إليها هذا السؤال:

(١) الْوَكْز: الدفع والضرب. (م).
(٢) عُتُلاًّ زَنِيمًا: عُتُل: جاف غليظ، فاحش. زنيم: لئيم له علامة من علامات الشر تميزه. (م).

هل تستطيع المرأة أن تبلغ الكمال في وظيفتها الخاصة بها مع مشاركتها للرجل في وظيفته الخارجية؟ إنا لنسمع الطبيعة تصيح بيننا بلسان فصيح قائلة كلاًّ ثم كلاًّ وإليك التفصيل: أما في مدة التسعة أشهر للحمل فلا تستطيع المرأة إحسان عمل من الأعمال مطلقًا؛ لأن جنينها في تلك المدة يدخل في أدوار مختلفة، ولكل دور منها آثار تبدو عليها وأعراض لا تفترق عن أعراض الأمراض في شيء لأنها نتيجة تفاعلات باطنية تؤثر على مجموع البنية تأثيرًا يختلف باختلاف طبيعة الجسم نفسه من قوة وضعف. ولهذا الدور من أدوار حياة المرأة شرائط صحية كثيرة اكتشفها الأطباء من تجاربهم العديدة، ويجب على الحامل ملاحظتها بالدقة وتطبيقها على سائر أطوار الحمل المختلفة لتخرج منه هي وولدها سليمين، وإلا فتكون قد عرضت نفسها لأخطار قد تذهب بحياتها هي وفلذة كبدها دفعة واحدة.

يقول الأطباء: ولما كانت مدة الحمل في الحقيقة حالة مرضية وجب على أهل الحامل أن يعاملوها بمزيد الرعاية مع إبعادهم عنها كل ما يكدر أفكارها أو يعارض مزاجها لتأثير كل ذلك على صحتها وصحة جنينها، وأن يحتملوا ما يبدو منها من حدة الخلق وشدة الانفعال لأنها تكون مكرهة على ذلك من جراء الاضطراب العصبي الذي يلازم تلك الحالة.

أما دور الوضع فهو دور شديد الهول كثير المخاوف تتعرض الحامل فيه لآلام حادة وتقع بعده في مرض حقيقي وضعف شديد، وقد أفرد الأطباء لهذا الدور كتبًا ضخمة ملأى بما يجب مراعاته نحو الوالدة من القواعد الصحية التي تكفل نجاتها من الحميات الكثيرة الأنواع التي تتهددها في ذلك الحين.

أما دور الإرضاع فهو وإن كان أقل خطرًا من الدورين السابقين بالنسبة للأم إلا إنه أشد خطرًا بالنسبة للطفل فإن له قواعد مخصوصة وقانونًا يجب مراعاته تمام المراعاة؛ لأن إسراف الأم في أكلة متبلة ربما جرت على طفلها نزلة معدية أوردته حتفه، أو ربما أكثرت من إرضاعه بغير تدبير فسببت لديه تخمة تنكد عليها حياتها وحياة أهل بيتها أجمعين. وليس الأمر قاصرًا على هذا فإن الطفل يحتاج من يوم ولادته إلى يوم فطامه لملاحظة شروط جمة بالنسبة لتغذيته وكسوته وتنظيفه، لو أهمل منها واحد أثر على المولود تأثيرًا سيئًا. ولو كان في بلادنا إحصائيات كاملة لعلمنا منها أن أكثر الأطفال يموتون من جهل الأمهات بشروط التربية الطفلية.

أما وظيفة التربية فهي من أقدس الوظائف وأدعاها للعناية والاهتمام. فإن الطفل عندما يخرج من ذلك العالم الغيبي تكون مرآة نفسه خالية من جميع الصور، مبرأة من جميع النوائب الأخلاقية والمعائب النفسية، وقابلة لأن ترتسم فيها كل صورة عرضت إليها على علاتها، ولكل من هذه الصور لوازم وآثار تؤثر على وجدان الطفل عندما يشب وتسوقه رغم أنفه إلى الوجهة التي تهيئها له. فما الجبن والشجاعة، وما الكرم والبخل، وما البشاشة والعبوس، إلى غير ذلك من الرذائل والفضائل في الإنسان إلا آثار تلك الصور التي ارتسمت في مخه وهو خالي الذهن من كل شيء. فإذا كان الناس قد اعتادوا أن ينظروا إلى من ورث مالاً فأساء التصرف فيه بعين الأسف المتلهب، فبالأولى يجب عليهم أن ينظروا بتلك العين إلى الأم الجاهلة بشرائط تلك التربية، بل شتان بين كنز يبذر وبين

نفس كريمة تقتل قتلاً أدبيًّا فيشب صاحبها رغم أنفه جَائِحَة[١] على بني جلدته ومصيبة على إخوان ملته، أو بالأقل غير نافع لقومه مع أنه لو كان ممن أسعده حظه فأحسنت أمه تربية ملكاته وتنمية مواهبه لشب وهو واحد من أولئك الأفراد الذين تسعد بهم الأمم وترقى بهممهم إلى أوج الجلالة والعظم.

فهل يأتي على الناس زمان يدركون فيه هذه الحقيقة الجليلة فيلقون على الأمهات هذه المسؤولية العظمى؟ وهل يأتي عليهم حين يعلمون فيه أن فن تربية الأطفال ليس من الفنون البسيطة التي تتعلم في شهر أو شهرين بل تقتضي سنين طويلة؛ لأنها تتناول معظم العلوم النفسية وكيفية تربية الملكات ومعالجتها بالطرق الحلمية؟ وهل يأتي عليهم وقت يعرفون فيه أن هذه العلوم لاتساع موادها وتشعب أصولها لا تدع محلاً لسواها من العلوم الأخرى إلا بما يقيم أَوَد الفِكْر[٢]ويصقل مرآة البصيرة؟

إذا أتى علينا الزمان المنتظر فهل نقول وقتها بلزوم اشتغال النساء بأشغال الرجال، وقد أثبتنا من قول علماء العمران في مقالاتنا السابقة أنها تسلخهن من عائلاتهن سلخًا وتُقَوِّض[٣] دعائم أسرهن تقويضًا؟ ثم هل نذهب إلى ضرورة نبذ الحجاب واختلاط النساء بالرجال وقد برهنا من أقوال العلماء من العالمين الأوروبي

(١) جَائِحَة: مصيبة. (م).
(٢) يقيم أَوَد الفِكْر: يزيل اعوجاجه ويصلحه. (م).
(٣) تُقَوِّض: تَهْدِم. (م).

والأميركي على أن لا نتيجة لذلك إلا التهالك على التزين والتبرج، وأقمنا الأدلة من قول نفس المرأة أن ذلك الاختلاط الذي يدعون أن فيه فوائد للنوعين لا أثر له في ترقية شأن المرأة لأنهم يقصرون المقابلات على تبادل التحايا ذوات المعاني المتنوعة التي كانت تستعمل بعينها في مدة لويز الخامس عشر؟ بأي صفة يلزمنا أن نَصِف المرأة التي تترك فلذة كبدها في حجر مرضعه أو مربيته الجاهلة لتذهب هي إلى أندية السياسة لتلقي الخطب في تأييد وزارة أو في تقييد مطالب حزب من الأحزاب؟ لا شك يجب علينا أن نصفها بالمجرمة الجانية المتعدية لحدودها، ويلزم منعها واستلفاتها بما يمكن من الوسائل إلى ذلك المولود الذي ألقته القدرة الإلهية إلى عهدتها لتقيم أود جسمه وعقله عوضًا عن اشتغالها بما لا يتعطل بدونها لأنها بخطبها إنما تؤدي وظيفة خطيب وكثير ما هم، ولكنها بإهمالها شأن مولودها ندعه لتربية الصدف وهي لا تكفي مهما كانت حسنة لأن تبرز مكنونات الفطرة أو تستخرج عجائب القوى النفسية فيشب كما يجيء لا كما يجب، مع أنه كان في مكنة أمه أن تبث في روحه روح الكمالات والفضائل وتحيط نفسه بسياج من الحكمة تمنعه من مقارفة الرذائل ومداناة المقاذر، فيكبر رجلاً صالحًا يخدم أمته خدمًا ترفع مجدها إلى عنان السماء ويخلد لوالدته الفاضلة اسمًا بين فواضل هذا النوع الإنساني، فيرحمها من في الأرض ويصلي عليها من في السماء.

هذه هي (المرأة الكاملة) المربية المحتجبة بحجاب العفاف والصيانة، حجاب الكمال والرزانة التي هي في لزوم بيتها وعدم تبرجها كالقلب من الجسد محتجب بين الأضلاع لعدم استعداده مثلها لمقاومة المؤثرات الخارجية، ولكنه احتجاب

لم يمنعه من تأدية وظيفته السامية للبدن كله كما لم يمنع الناس من تقديره حق قدره فهو مستودع الحياة ومنظم حركات سائر الأعضاء. وهو المخصوص بالرعاية والملحوظ بكل العناية.

يقول قائل: إنَّ كلامك هذا يقرب أن يكون خياليًّا شعريًّا لبعد تحققه، لاسيما ونحن في زمن لعبت فيه الأهواء بألباب الرجال وصار من الصعب فيه تمييز النقص من الكمال حتى لا نجد فيه إلا غارًّا أوتي حيل الشياطين أو مغرورًا دفعه وهمه إلى أسفل سافلين. زمن لا يطَبَّق فيه العلم على العمل إلا في الصناعة فقط، وأما ما يختص بتهذيب النفس وكَبح الأَهواء(١) فيقتصر على تدوينه في الأسفار الضخمة ليتلوه من أراد أن يفهم معنى علم الأخلاق، فلبست الوحشية والعياذ بالله لباسًا من إستبرق الصناعة وتحلت من حلي الفنون الجميلة بما يغر البسيط حتى إذا قرب منها أبرزت له أنياب الأفاعي ومخالب الأسود الضواري(٢) فمزقته، أو يهجر ضرتها الإنسانية هجرًا كليًّا ويظل أمام هيكلها راكعًا ساجدًا يعبد هواه حتى يقضي الله أمرًا.

نقول لهذا القائل: نحن لم نرد أن نبحث في عجالتنا هذه عما إذا كان من الممكن أن أهل المدنية المادية العصرية يوفقون بينها وبين مطالب الإنسانية، ولكنا أردنا فقط أن نعرف ماهية «المرأة الكاملة»، وقد استجوبنا الطبيعة في هذا الشأن فأجابتنا بلسان نواميسها الناطقة بأن كمالها لا يتأتى إلا إذا عرفت كنه وظيفتها

---

(١) كَبح الأَهواء: السيطرة عليها. (م).

(٢) الضواري: المفترس المُولع بأكل اللحوم. (م).

ومبلغ اختصاصاتها، وقد أريناك أنها اختصاصات خطيرة على ملاحظتها سعادة البشر كما أن على إهمالها شقاءه، ولا نظن أن ما أوردناه هنا يقبل جدلاً لأنا إنما استفتينا نواميس الحكمة الإلهية فأفتتنا، ومن أراد جدالها فقد جادلها كثيرون فكبتتهم[١] بعدما بكتتهم[٢] ولم يزل يجادلها الناس في كل مكان وهي تقيم عليهم الحجة بعد الحجة قولاً وفعلاً. أما قولاً فبلسان علمائها ممن ذكرنا بعضهم سابقًا ولو شئت لأتيناك بهم قبيلاً. وأما فعلاً فبالفساد الذي ينتشر فيهم كلما لجوا في جدلها وتمادوا في محاولتها.

نحن لا نقول إن المرأة حاصلة على حريتها في أي أمة من الأمم بل هي لم تزل مستعبدة أسيرة بجهلها في كل بقعة. ولكنا نقول والبراهين بين أيدينا أنها أشد عبودية في البلاد الغربية منها في البلاد الشرقية؛ لأن حريتها ليست في رفع الحجاب، والإذن لها بالخوض في معترك الحياة وهو ذلك المُعْتَرك[٣] الهائل الذي لا ينال الفوز فيه إلا باقتحام المخاطر. وتكبد مشاق تشق المرائر[٤]. معترك يأكل القوي فيه الضعيف، وليست القوة والضعف فيه تتعلق بصلابة العضل أو بلينه فقط بل بأمور أخرى أيضًا مركزها العقل وحسن التصرف بقوى الفكر. ولو قارنت الرجل والمرأة من هاتين الحيثيتين لحكمت لأول وهلة أن الغالب لن يكون

---

(١) كبتتهم: ردتهم بغيظهم وأهلكتهم وأذلتهم. (م).

(٢) بكتتهم: أنَّبتهم ووبَّختهم. (م).

(٣) المُعْتَرك: موضع التقاتل والمنافسة. (م).

(٤) المرائر: جمع مرارة وهي جزء من الجهاز الهضمي للإنسان. (م).

على أي حال إلا الرجل دون سواه كما أثبتنا ذلك علميًّا. فأي خديعة تخدع بها هذه المرأة الضعيفة أشد من جعلها ترمي «سلاحها الطبيعي» الذي يمكنها أن تنال به مركزها السامي في هذه الحياة وتتناول سلاحًا آخر لا تحسن استعماله أمام مغالبيها مهما استبسلت واستماتت؟

إذا علمت أن الحياة حرب عَوَان[١] وتنازع في البقاء فقل لي أي سلاح يليق أن تخترق به المرأة المسكينة صفوف هذه الهيجاء[٢] المستعرة؟ أتجعل سلاحها العلم؟ السياسة؟ التجارة؟ الصناعة؟ الزراعة؟ كل هذه أسلحة يستطيع الرجل أن يغلبها بها ولا سبيل للمكابرة. إذًا هل خلقت المرأة ليطحنها الرجل بكلاكل الغلبة والقهر كما يرى ذلك في بلاد المدنية؛ حيث تجد أسرابًا من ذلك الجنس اللطيف يقضين الليل والنهار في العمل الشاق بالمعامل لسد رمقهن وكسوة أبدانهن حتى لم يسمح لهن الشغل أن يتزوجن فصرن كما يقول الأستاذ «فريرو» وغيره لا رجالاً ولا نساء بل جنسًا ثالثًا من مميزاته شحوب الوجه وعبوسه ودوام الاكتئاب والماليخوليا؟ وهل من آثار حرية المرأة هجرة الشابات والعجائز منهن إلى البلاد الشرقية بعشرات الألوف ليؤدين وظيفة خادمات عند الشرقيين أو حاملات لأطفالهم؟ اللهم إن كان ذلك التحرير يؤدي المرأة إلى هذه الحال التعيسة فما أجدر نساءنا بأن يرفعن أيديهن إلى السماء داعين الله أن يسبغ عليهن نعم الاستعباد بأكثر مما هن فيه!

(١) حرب عَوَان: قوتل فيها مرة بعد مرة. (م).

(٢) الهيجاء: الحرب. (م).

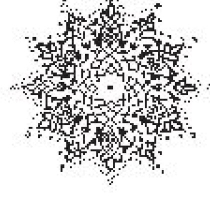
كلا لم تخلق المرأة لتستعبد فيجب عليها أن تجاهد لنوال حريتها. ولكن بأي سلاح؟ بسلاح وهبه الله لها وليس من جنس سلاحنا وليس في مُكْنَتِنا أن نقابلها بمثله ولكنها بغاية الأسف غافلة عنه ولا تفكر فيه، وليس ذلك السلاح إلا معرفتها خطارة وظيفتها وسمو مقام الهبة التي منحتها والعمل على حسن التصرف بها. هذا السلاح يجعلها موضوع التجلة والاحترام ومحل الإجلال والإعظام؛ لأنها تعتبر عندئذ مليكة لازمة الإحساسات وسلطانة على منازع الطباع فهي إن شاءت جعلت الحكومة ملوكية وإن شاءت قلبتها جمهورية وإن شاءت عملتها اشتراكية، وما ذلك إلا بتربية الأطفال على حسب أميالها وسوقها إلى الغاية التي نتمناها فتهابها الحكومات ويخشى سطوتها الملوك في عروشهم السامقات(١) ويعدونها مزعزعة إن لم ترض عنهم الأمهات. وتستطيع وقتها أن تقتاد الرجل بزمام من حديد لتنتقم منه على ما اجترحت يداه في حقها؛ حيث كان يتركها تعمل بجسمها لتنال بُلْغَة(٢) تتلَمَّظ(٣) بها هربًا من أنياب الموت لولا أن الخالق تقدست صفاته قد احتاط لهذا الأمر فوهبها من رقة الإحساس والشفقة المتناهية والعواطف الرقيقة ما يؤهلها لمنزلتها هذه من السيطرة وقيادة الأميال فهي لا تأمر إلا بخير ولا تبعث إلا لمرحمة.

هذا هو سلاح المرأة الذي لو علمته لسعت إليه سعيًا حثيثًا، ولرمت بقول كل من يريد أن يلفتها عنه عرض الحائط ولاتهمته بأنه يحسد مستقبلها، فيريد

(١) عروشهم السامقات: المرتفعة العالية. (م).
(٢) بُلْغَة: الكفاف من العَيش. (م).
(٣) تتلَمَّظ: تذوق بقيةً من الطعام. (م).

أن يوجهها إلى ما يزيدها أسرًا ويجعل عيشها مرًّا. هل ترضى المرأة عندما تعرف كنه مستقبلها هذا أن ترفع الحجاب؟ كلا لأنها تعلم أن ذلك يسوقها إلى محجة التزين والتبرج ويبعثها إلى البذخ ومتابعة الأهواء، كما أثبتنا لها ذلك مما لا سبيل معه للمكابرة، وهو أمر يعطلها بل يصدها عن بلوغ شأوها المنتظر. ثم هل تميل لأن تجاري الرجال في الأشغال؟ كلا. لأن ذلك يسلخها عن عرش ملكها (أسرتها) سلخًا فلا تتوصل إلى مركزها المستقبل الذي فيه سعادتها وحريتها.

إذًا ماذا تعمل؟ تتعلم كيف تكون أمًّا وتدرس قوانين وظائفها وتدأب على مطالعة أسرار التربية وعجائبها التي بها يصير الجبان شجاعًا، والبخيل كريمًا، والإمبراطوري جمهوريًّا، والاشتراكي ملكيًّا إلخ. وتترك التبرج والتباهي بتعلم اللغات الأجنبية ولا تسرف في الزخارف فإن الانهماك على كل ذلك يبعدها عن كمالها الذي فيه سر مجدها ويجرها تدريجًا إلى ما فيه عبوديتها ورقها. ولا يغرها ما تراه من انطلاق النساء في غير قومها ولا تستنتج من تطوافهن مع أزواجهن في الشوارع أنهن أقرب منها إلى ذلك المستقبل السامي. كلا فقد جرهن ذلك الانطلاق إلى طريق غير طريق سعادتهن وقد أخذ قومهن في التشكي من حالتهن وقد نقلنا عنهم كل ذلك تفصيلاً ومن استزدنا زدناه تطويلاً. تلك هي المرأة الكاملة وتلك هي حريتها الحقيقية؛ وذلك هو سلاحها في معترك هذه الحياة فليتخذ الشرقيات هذا المثال نصب أعينهن وليعملن على التقرب منه شيئًا فشيئًا حتى ينلن سعادتهن وينلننا سعادتنا المرتبطة بهن. والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل اهـ.

 ذيل

كتب بعضهم – الموسيو ا. م. دي أفييرينو – في جريدة ألفارد ألكسندري في عددها الصادر في ١٥ دسمبر سنة ١٨٩٩م مقالة عنوانها «تحرير المرأة» يقول فيها: إن نساء المسيحيين في البلاد الإسلامية كن يحتجبن احتجاب نساء المسلمين لعهد غير بعيد، ثم نبذن ذلك الحجاب وبرزن من خدورهن واختلطن بالرجال وقلدن الفرنجيات فتقدمن تقدمًا عظيمًا وأفادهن الاختلاط فوائد جمة ما كن يحصلن عليها وهن محتجبات.

وإنه يصعب عليه أن يرى نساء المسلمين محرومات من هذه المزايا والفوايد؛ ولذلك يدعو إلى الحث على رفع حجابهن واختلاطهن بالرجال وتخليصهن من هذا السجن الذي هن فيه وهذه الحياة المرة التي تقاسينها. ويقول: إنه ليس بعدما أصبح عليه النساء المسيحيات دليل على نعم الاختلاط وعلى ضرورة الاقتداء بهن، وأن من يرميهن بغير صفات العفاف والصون والكمال فقد افترى عليهن وكذب، وإلا فلو كان ما يرموهن به صحيحًا ما كنا نشاهد هذا التقدم السريع والعظيم في البلاد المسيحية وهي أعظم البلاد منعة وقوة واقتدارًا في

هذه العصور باعتراف الجميع. كما أنه لا يعتد بقول من يقول إن لكل دين خلقًا ولكل قوم آدابًا وطبائع وإن هذه العوايد لا تلائم أخلاق المسلمين ولا طباعهم. إذ ماذا يضر المسلمين لو قلدوا الفرنج في هذا الأمر أيضًا بعد أن قلدوهم في كل شيء. فقد قلدوهم في المأكل والملبس وتعلموا لغاتهم وبنوا بيوتهم على طرازهم وسبقوهم حتى في شرب الخمور الذي تحرمه ديانتهم!

واختتم الكاتب مقالته بقوله: إنه مهما كانت مزايا الاختلاط ورفع الحجاب عظيمة ويجب تحقيقها للمسلمات، فإنه يشك في أن النتيجة تكون حسنة بالنسبة لهن حتى لو اتبع في ذلك التدرج مادام الطلاق وتعدد الزوجات على ما هما عليه ولم تضيق دائرتهما ولم يجعلا على طريقة تضمن للمرأة بقاء الزوجية، فإن المرأة المسيحية يمنعها من الابتذال ارتباطها بزوجها، أما المرأة المسلمة فإذا أبيح لها الاختلاط ورفع الحجاب مع بقاء الطلاق وحق التزوج بغيرها في يد الرجل كما هو الآن لكانت النتيجة أوخم والعاقبة أسوأ والضرر أعظم، ولأصبحت المرأة كمتاع تصبح في يد زيد وتمسي في حوزة عمرو، بدون أن يكون لها بيت حقيقي تنتسب إليه ولا وطن إليه تعزى، ويكون مثل من دعى إلى تحريرها كمثل من يملك منزلاً آيلاً للسقوط فلما حاول ترميمه تهدم وبقي صاحبه بلا مأوى ولا ملجأ، ولذلك يجب على كل من يريد تحسين حالة المرأة المسلمة وتحريرها أن يسعى أولاً في تضييق دائرة الطلاق لدرجة أن يكون كممنوع، ثم تحرير الرجال من نير الجهالة الذي أثقل كاهلهم ورفع الغشاوة التي أعمت أبصارهم وبصائرهم. اهـ.

هذا ما جاء في جريدة ألفار. وإننا لا نتكلف الرد عليه بغير ما ذكرناه في هذا الكتاب. ولا نقول إن عدم الطلاق من مسببات الابتذال ولا أن المرأة لو وجدت نفسها مهددة بالطلاق تعمل جهدها في إرضاء زوجها، فقط نستلفت الأنظار إلى كتاب حديث وضعه الموسيو «البيرسيم» أحد علماء فرنسا «النساء المحررات» Emancipées ليعلم نصراء تحرير المرأة ماذا أنتج هذا التحرير بالبلاد الأروبية، وماذا ينتظرها من الأخطار من جراء فشو هذا المذهب بل هذا الداء العضال. وهذا الكتاب وحده كاف للرد على جميع مدعيات نصراء الابتذال ومدحض لكل الحسنات الموهومة التى يتوسمونها أو يتخيلونها في تحرير المرأة. ومظهر ما هي أماني المرأة الوهمية ومطالبها الخيالية التي تحاول الوصول إليها باسم التحرير.

فلنعتبر ولنتعظ ولا نغتر بما نراه ونسمعه من زُخْرُف[1] القول والكلام اللين ومحاولة الإقناع والتأثير فللقوم غاية لم يبق مجال في إخفائها أو في تجاهلها بعد أن تردد صداها في الخافِقَين[2]؛ فقد نقلت مجلة الموسوعات الغراء في عددها الصادر في أول شعبان سنة ١٣١٧م ضمن مقالة غراء عنوانها «نفثة مصدور» بقلم حضرة مديرها محمود بك أبو النصر كاملاً نشر بمجلة العالمين revue des deux mondes الشهيرة، ليس لنا بعد أن نقرأه أدنى عذر في الاغترار بما يقولونه:

(١) زُخْرُف: زينة. (م).
(٢) الخافِقَيْن: أُفق المشرق وأُفق المغرب.

قال حضرته بعد كلام طويل:

«ومن قبيل هذه النَّفَثات[١] نفثات أخرى صادفتها في عدد ١٥ سبتمبر الماضي من مجلة العالمين منشورة في خلال مقالة ضافية للكاتب الفرنساوي الشهير مسيو إتين لامي عنوانها «فرنسا في الشرق» وهي إحدى رسائله الطنانة في هذا الموضوع، وقد شرح تاريخ نفوذ فرانسا في البلاد المشرقية وما اعتوره[٢] من قوة وضعف، وبين مقدار ما يبذله قومه من المساعي العديدة والأموال الباهظة في سبيل تعليم مسيحيي الشرق وغرس محبة فرنسا في أفئدتهم ليكونوا لها مصانع وأحزابًا، ثم قال: ومع ذلك فهذه المساعي لم تنتج تمام الغاية المقصودة منها لتباين الطوائف المسيحية فمن الضروري إذن جمع شتات هذه الفرق حتى لا يعاكس بعضها بعضًا. ومتى صاروا فرقة واحدة تمكنوا من مقاومة المسلمين والاعتلاء عليهم.

وفي كلامه على المدارس المسيحية التي اتخذوها سبيلاً إلى غاياتهم المنكرة شط به القلم فأظهر ما تكنه صدور القوم من العداوة والبغضاء لدين الله تعالى، ولم يخش هذا الكاتب الفيلسوف الذي طالما تمشدق[٣] بكلمة الإنسانية والتمدن وحرية الاعتقاد واحترام الأديان أن يجاهر في أشهر المجلات: مجلة

(١) النَّفَثات: الإنتاج الأدبي الذي يسعى لنشر فكر معين. (م).
(٢) اعتوره: أصابه وألمَّ به. (م).
(٣) تمشدق: تحدث بملأ فمه. (م).

العالمين بأن من الواجب على الأمم المسيحية أن تعاكس الإسلام في كل طريق وتحارب أهله بكل سلاح ثم أخذ يقدح فكره في البحث عن أقرب الطرق وأنجح الوسائط لنوال بغيتهم السافلة من ديننا ودنيانا جزاء وفاقًا على ما وقعنا فيه من الجهل والغفلة والاغترار حتى اهتدى إلى أن مقاومة الإسلام بالقوة لا يزيده إلا انتشارًا، فالواسطة الفعالة لهدم أركان الإسلام وتقويض بنيانه على ما قال هي تربية بنيه في المدارس المسيحية، وإلقاء بذور الشك في نفوسهم من عهد النشأة فتفسد عقائدهم الإسلامية من حيث لا يشعرون، وإن لم يتنصر منهم أحد فإنهم يصيرون لا مسلمين ولا مسيحيين مذبذبين بين ذلك. قال: وأمثال هؤلاء يكونون بلا ارتياب أضر على الإسلام وبلاده مما إذا اعتنقوا الديانة المسيحية وتظاهروا بها.

ولما انتقل إلى تربية بنات المسلمين نفض كل ما في جرابه فانكشف الستر عن مكنون سره وتصعدت زفراته عن نار تتأجج في كبده الحراء وتضطرم في فؤاده العليل فقال:

إن طريقة تربية أولاد المسلمين في المدارس المسيحية وإن كان لها من التأثير ما بيناه فإن تربية البنات في مدارس الراهبات أدعى لحصولنا على حقيقة القصد ووصولنا إلى نفس الغاية التي وراءها نسعى، بل أقول: إن تربية البنات بهذه الكيفية هي التربية الوحيدة للقضاء على الإسلام من يد أهله. وهاك طرفًا من عباراته عسى

أن تكون عبرة وذكرى للمسلمين عمومًا والقائلين برفع الحجاب واختلاط النساء بالرجل خصوصًا. قال ما ترجمته بالحرف الواحد (صحيفة ٣٢٨).

إن التربية المسيحية أو تربية الراهبات لبنات المسلمين توجد للإسلام في داخل حصنه المنيع عَدُوَّة لَدَّاء[١] لا يمكن للرجل قهرها، فإن الإسلام أسس على إهانة المرأة وإذلالها فيكون خروجها من الاستعباد سبب دماره، والتربية المسيحية أقوى باعث على خروجها؛ لأن المسلمة التي تربيها يد مسيحية تعرف ولا شك درجة اعتبار المرأة في المجتمع الإنساني وتكتسب من المعارف ما يبرر أطماعها في الاستقلال ويقوي آمالها في الارتقاء فتعرف كيف تتغلب على الرجل؛ حيث تقوي رغبتها في الاستزادة من المعارف وتطلب علم ما لم تكن تعلم فتكثر من مطالعة الكتب جدها وهزلها حتى تظهر لها وظيفة المرأة متمثلة في مرآة التصور فلا تكتفي بأن تكون هي الزوجة المفضلة بل تحتم أن تكون الزوجة الوحيدة وتصبح وحدة الزوجة بتأثير المرأة من الأمور الاعتبارية في الطبقات العالية كما هي الآن لدى أغلب الأتراك بتأثير الفقر.

ومتى تغلبت المرأة هكذا تغير نظام العائلة بالمرة وأصبح في قبضة تصرفها وهنا يظهر تربية الراهبات؛ لأنه سهل على المرأة والحالة هذه أن تؤثر على إحساس زوجها وعقيدته فتبعده عن الإسلام وتربي أولادها على غير دين أبيهم، وكلما قويت مداركها وعرفت بمقدار حقوقها وواجباتها كلما زاد بغضها لدين يهين الأم

(١) عَدُوَّة لَدَّاء: عدوَّة شديدة الخصومة. (م).

بإهانة الزوجة، وفي اليوم الذي تغذي الأم فيه أولادها بلبان هذه التربية وتطلعهم على هذه الأفكار تكون المرأة قد تغلبت على الإسلام نفسه.

تلك هي أقرب الطرق وأنجح الوسائط لمحاربة الإسلام بأهله دون جلبة ولا ضوضاء، وهي ولا شك أدعى لنوال المآرب[١] وبلوغ المرام[٢] فليس لنا إلا اتباعها، أما السعي جهارًا في محاجة المسلم وإقناعه بما هو عليه من الضلال فإنه يوقظ عوامل التعصب الكامنة في نفسه الساكنة بين جَوانِحه[٣] فلا يمكن تذليله وهذا ليس من الحزم في شيء. اهـ.

هذه نفثات مصدور[٤] أكتفي بالإشارة إليها دون تعليق عليها وأرجو أن تكون عبرة للآباء وذكرى للأمهات والأبناء. اهـ.

«نهاية المتن»

---

(١) المآرب: جمع مأرب وهو البغية والحاجة الملحة. (م).

(٢) المرام: المقصد والمطلب. (م).

(٣) جَوانح: أعماق. (م).

(٤) نفثات مصدور: كلمات أخفف بها عما يجيش في صدري، وأروح بها عن نفسي. (م).

معد التقديم في سطور

أمينة البنداري

- باحثة وأكاديمية مصرية، مدرس بقسم الحضارات العربية والإسلامية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- حاصلة على درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية بجامعة كامبريدج بإنجلترا عام ٢٠٠٧، عن أطروحة حول الاحتجاجات الحضرية في مصر وسوريا في أواخر العصور الوسطى (١٤٠٠-١٦٠٠). وحصلت على درجة الماجستير في الدراسات العربية (تخصص تاريخ الشرق الأوسط) من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام ٢٠٠٠، وبكالوريوس العلوم السياسية مع مرتبة الشرف الأولى من الجامعة ذاتها في عام ١٩٩٦.
- عملت في جريدة الأهرام ويكلي، الصادرة باللغة الإنجليزية عن مؤسسة الأهرام المصرية؛ حيث كانت كاتبة ومحررة في القسم الثقافي ومساعدة تحرير ملحق الكتاب الشهري منذ عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣.
- عضوة بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وبجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية، وعضوة في مجلس أمناء مؤسسة المرأة والذاكرة بالقاهرة. وهي - منذ عام ١٩٩٧ - تشارك في تنظيم سمينار التاريخ السنوي الذي يقيمه قسم الحضارات العربية والإسلامية (قسم الدراسات العربية سابقًا) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

من أبرز المؤلفات والأبحاث العلمية

- Elbendary, Amina, “The historiography of protest in late Mamluk and early Ottoman Egypt and Syria,” *International Institute of Asian Studies Newsletter*, 43 (Spring 2007).
- Elbendary, Amina. “The Worst of Times: Crisis Management and al-shidda al-`uzma,” in *Money, Land and Trade: An Economic History of the Muslim Mediterranean*, ed. Nelly Hanna (London and New York: I.B. Tauris, 2002).
- Elbendary, Amina A. “The Sultan, The Tyrant and the Hero: Changing Medieval Perceptions of al-Zahir Baybars,” *Mamluk Studies Review* 5 (2001).

- الأوقاف في سطور وصور، بالاشتراك مع هدى السعدي، (القاهرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠٠٦).

اللجنة الاستشارية للمشروع

٢٠١٢/٢٠١٣

سلسلة «في الفكر النهضوي الإسلامي»

صدر في هذه السلسلة

(١) العـــودة إلـــى الـــذات، تأليف علي شريعتي.
(٢) الحياة الروحية في الإسلام، تأليف محمد مصطفى حلمي.
(٣) امرأتنا في الشريعة والمجتمـع، تأليف الطاهر الحداد.
(٤) الإسلام دين الفطرة والحرية، تأليف عبد العزيز جاويش.
(٥) المـــرأة والعمـــل، تأليف نبوية موسى.
(٦) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، تأليف مصطفى عبد الرازق.
(٧) دفـــاع عـن الشـريعـة، تأليف علال الفاسي.
(٨) مقاصد الشريعة الإسلامية، تأليف الطاهر ابن عاشور.
(٩) تجديد الفكر الديني في الإسلام، تأليف محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس.
(١٠) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تأليف عبد الرحمن الكواكبي.
(١١) المدرســة الإســلامية، تأليف محمد باقر الصدر.
(١٢) الإسلام وأصول الحكم، تأليف علي عبد الرازق.
(١٣) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تأليف خير الدين التونسيّ.
(١٤) الحرية الدينية في الإسلام، تأليف عبد المتعال الصعيديّ.
(١٥) الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية، تأليف حسين الجسر.
(١٦) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، تأليف محمد الغزاليّ.
(١٧) القرآن والفلسفة، تأليف محمد يوسف مُوسى.
(١٨) كشف المخبَّا عن فنون أوربا، تأليف أحمد فارس الشدياق.
(١٩) المرشد الأمين للبنات والبنين، تأليف رفاعة الطهطاوي.
(٢٠) شروط النهضة، تأليف مالك بن نبيّ.
(٢١) مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، تأليف رفاعة الطهطاويّ.
(٢٢) نهضة الأمة وحياتها، تأليف طنطاويّ جوهريّ.
(٢٣) البيان في التمدن وأسباب العمران، تأليف رفيق العظم.
(٢٤) - (٢٥) تحـــرير المـــرأة، تأليف قاسم أمين، وتربية المرأة والحجاب، تأليف طلعت حرب.
(٢٦) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تأليف محمد حسين النائيني، تعريب عبد المحسن آل نجف، تحقيق عبد الكريم آل نجف.
(٢٧) خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني، تأليف محمد باشا المخزومي.
(٢٨) - (٢٩) السفور والحجاب، تأليف نظيرة زين الدين، ونظرات في كتاب السفور والحجاب، تأليف مصطفى الغلاييني.
(٣٠) في الاجتماع السياسي الإسلامي، تأليف محمد مهدي شمس الدين.
(٣١) لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟، تأليف الأمير شكيب أرسلان.
(٣٢) المدنية الإسلامية، تأليف شمس الدين سامي فراشري، ترجمة وتقديم محمد م الأرناؤوط.
(٣٣) المدنيـــة والإسلام، تأليف محمد فريد وجدي.
(٣٤) المســئلة الشرقية، تأليف مصطفى كامل.
(٣٥) وجهة العالم الإسلامي، تأليف مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين.
(٣٦) طلعة الشمس شرح شمس الأصول، تأليف نور الدين عبد الله بن حميد السالمي.

TAHRĪR ’AL-MAR’AH

The Emancipation of Women

Qāsim ’Amīn

TARBIYAT ’AL-MAR’AH WAL-ḤIJĀB

Women’s Education and the Veil

Muhammad Ṭal‘at Ḥarb

DAR AL-KITAB
AL-MASRI



DAR AL-KITAB
AL-LUBNANI

**TAHRĪR
’AL-MAR’AH**

**TARBIYAT
’AL-MAR’AH
WAL-ḤIJĀB**

في الفكر النهضوي الإسلامي

(25-24)

هذا الكتاب

صدر كتاب «تحرير المرأة» لأول مرة عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م)، وعقب نشره أثار زوبعة، أو معركة فكرية واجتماعية في الثقافة والمجتمع العربيين، ونال قاسم أمين قدرًا لا بأس به من الهجوم الشخصي والموضوعي؛ بلغ حد أن مُنع من دخول قصر الخديوي، وانبرى العديد من الكُتّاب للردّ عليه، وكان من أبرز هؤلاء طلعت حرب في كتابه «تربية المرأة والحجاب» الذي طُبع لأول مرة عام (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م).

حمَّل قاسم أمين وزر تخلف الأسرة والوطن على عادات حجب الوجه وعزل النساء وحرمانهن من التعليم؛ مما جعل من قضية المرأة قضية محورية وتأسيسية تتعلق بالأُمَّة ككل وليس بالنساء فقط؛ وهو ما زاد من حِدة الهجوم عليه.

يأتي الكتابان في سياق الرأي والرأي الآخر، في حقبة شهدت بزوغ وتطور فكرة الحرية وقضية التحرر كقضية وطنية شاملة، تتضمن تحرر الإنسان، وتحرر الوطن من قيود التخلف والتبعية والاحتلال. في هذا السياق جاءت قضية تحرر المرأة كجزء من سياق أشمل لتحرر الإنسان الفرد، وتثبيت قيم المساواة.

يقول الإمام الأكبر أحمد الطيب عن المشروع:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن هذا المشروع الذي تقوم به مكتبة الإسكندرية - وهي تستهدف إعادة نشر الإنتاج العلمي والثقافي لأعلام نهضتنا في العصر الحديث - ليُعدُّ فيما أرى - من أهم المشاريع العلمية نحو تأصيل المفاهيم الثقافية في العالم الإسلامي وإعادة تأسيس عقل إسلامي معاصر يستوعب أصوله، ويعيش عصره. وإني أدعو إلى ترجمة هذه الأعمال إلى اللغات الحية، وتعميم نشرها، بكل الوسائل الورقية والإلكترونية.

شيخ الأزهر

أ.د/ أحمد محمد الطيب

ISBN: 978-977-452-168-7

DAR AL-KITAB AL-MASRI
CAIRO

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

DAR AL-KITAB AL-LUBNANI
BEIRUT